ثلاثون عاماً على الوحـــدة: أسس الوحدة المصرية السورية واعادة اختبار لمقدماتها(*)

د. عبد المنعم المشاط

استاذ العلوم السياسية المساعد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية في جامعة القاهرة.

تقديم

لا شك أن اتفاق الحكومتين المصرية والسورية في اول شباط/فبراير عام ١٩٥٨ على الوحدة المصرية ـ السورية وقيام الجمهورية العربية المتحدة في ٢٢ شباط/فبراير من العام نفسه، يشكلان حدثاً تاريخياً مهماً في اطار التجارب الوحدوية العربية. فقد استمرت محادثات الوحدة فترة وجيزة، وبدا وكأن الوحدة تمت تحت الحاح المؤسسة العسكرية السورية وضغط الجماهير السورية، هذا الضغط الذي عبر عنه العديد من الساسة السوريين. ففي بيان رئيس الوزراء السوري الأسبق صبري العسلي امام مجلس النواب السوري عام ١٩٥٦ ذكر «أن حكومتي ستبدأ فوراً مفاوضات مع مصر لقيام اتحاد فدرالي بين مصر وسوريا»[١]. كما صرح شكري القوتلي رئيس الجمهورية السوري آنذاك اثناء زيارته لمصر عام ١٩٥٧ «ان الرغبة الكبرى لسوريا هي ان تحقق الوحدة مع مصر والتي ستكون محور الوحدة العربية الشاملة»[٢]، كما ذكر صلاح الدين البيطار وزير الخارجية السوري عام ١٩٥٧ أمام الوفد البرلماني المصري برئاسة أنور السادات أنه «أن أوان قيام الوحدة، وإذا لم تتم فإن الشعب سيدوسنا بأقدامه»[٣].

(*) يود المؤلف أن يذكر بالشكر الجهد الذي بذلته الاستاذة ايمان فرج في مرحلة اعداد هذا البحث، كما يشكر ايضاً الاستاذ الدكتور علي الدين هلال على المناقشات القيمة التي دارت معه حول موضوع البحث.

(١) انظر صلاح الدين البيطار في: **القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٠)، ص ٤٢٦ ـ ٤٣٥.

(٢) Patrick Seale, *The Struggle for Syria: A Study of Post War Arab Politics, 1954-1958* (London, New York: Issued under the auspices of the Royal Institute of International Affairs, Oxford University Press, 1966), p. 286.

(٣) البيطار، المصدر نفسه.

ومما يضيف إلى أهمية تلك التجربة أيضاً الاستجابة المصرية بقيادة الرئيس الراحل جمال عبد الناصر لهذه الضغوط على الرغم من عدم قناعته الفكرية بجدوى وفاعلية وحدة اندماجية دستورية دون التوصل مسبقاً إلى وحدة اقتصادية ووحدة عسكرية ووحدة ثقافية[٤]. بيد أنه من الواضح بالنظر إلى السياق التاريخي الذي تمت أثناءه الوحدة أن جمال عبد الناصر كان يرى أن سوريا هي بؤرة الصراع في الوطن العربي خصوصاً بعد حرب السويس، فبعدما استحال ضرب مصر في السويس بدأ اعداد الخطط لضرب سوريا، وكان عام ١٩٥٧ هو عام ضرب سوريا. وكانت هناك محاولات لغزوها من الخارج (تركيا والعراق) ومحاولات لغزوها من الداخل (محاولات الانقلاب المتكررة)[٥].

والسؤال الذي سنحاول الاجابة عنه في هذا البحث يتعلق بالنظر إلى مدى ما تمثله تلك العناصر الايجابية في عملية الوحدة من أساس كاف أو فعال. بعبارة اخرى، سنحاول أن نضع التجربة المصرية ـ السورية في اطار التطورات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية حتى يتيسر لنا تحديد موقف موضوعي من الرأي القائل إن هذه التجربة لا تعدو أن تكون عملاً ارتجالياً تم من دون إعداد مناسب، ولم تسانده تفاعلات بين البلدين في الميادين السياسية والاقتصادية والعسكرية، كما لم يرتبط به اجماع حول القضايا الرئيسية التي تهم القطرين[٦].

في محاولة الاجابة عن التساؤل المطروح، سنحاول تقديم خريطة سوسيولوجية لأسس بناء الوحدة بين البلدين في الفترة السابقة على الأول من شباط/فبراير، والثاني والعشرين منه عام ١٩٥٨. وستعتمد هذه الخريطة على محاولة الربط بين ظهور الطبقات الاجتماعية وصعودها. وصور التعبير الايديولوجي عن افكارها ومصالحها وطموحاتها الاقتصادية والاجتماعية[٧]. وينقسم هذا الفصل إلى ثلاثة اقسام تتناول ما يلي:

أولاً: البناء الاقتصادي والاجتماعي في مصر وسوريا.
ثانياً: التنظيم السياسي في كل من مصر وسوريا.
ثالثاً: الاطار الفكري القومي في البلدين.

---

(٤) «خطاب الرئيس جمال عبد الناصر في المؤتمر الشعبي بميدان الجمهورية في ٢٩ ايلول/سبتمبر ١٩٦١،» في: جمال عبد الناصر، **مجموعة خطب وتصريحات وبيانات الرئيس جمال عبد الناصر** (القاهرة: مصلحة الاستعلامات، [د. ت.])، القسم ٣، شباط/فبراير ١٩٦٠ ـ كانون الثاني/يناير ١٩٦٢، ص ٥٣١ ـ ٥٤١.

(٥) يرفض صلاح الدين البيطار هذه الرؤية ويعتبرها تنكراً لنضال سوريا وشعبها من اجل تحقيق الوحدة، ويرى أن الدافع الأساسي لتحقيق الوحدة هو الدافع القومي وليس محاولة درء الأخطار. انظر البيطار في: **القومية العربية في الفكر والممارسة: بحوث ومناقشات الندوة الفكرية التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية**.

(٦) يرى اتزيوني ان الوحدة تمت من دون اعداد سابق وان القوة التكاملية كانت في تدهور مستمر خصوصاً في العام الاخير للوحدة:

"The Union Was born prematurely and the integrating power was in constant decline, especially in the last year of the union».

انظر: Amitai Etzioni, *Political Unification: A Comparative Study of Leaders and Forces* (New York: Holt, Reinhart and Winston, 1969), p. 97.

(٧) السيد يسين [وآخرون]، **تحليل مضمون الفكر العربي القومي: دراسة استطلاعية**، ط ٢ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢).

أولاً: البناء الاقتصادي والاجتماعي

للوقوف على ما إذا كان البناء الاقتصادي والاجتماعي لعب دوراً قائداً في عملية الوحدة، فإنه يفضل دراسة هذا البناء ومقارنته في كل من مصر وسوريا مع رصد التفاعلات (Interactions) الاقتصادية بينهما.

فيما يتعلق بمصر، نجد أن هناك اجماعاً بين جمهرة الباحثين على وصف المرحلة الثانية من ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ في جانبها الاقتصادي بمرحلة الرأسمالية الموجهة، وهي المرحلة الممتدة ما بين ١٩٥٨ ـ ١٩٦١. وكان الانتقال إلى هذه المرحلة يعني عملياً انتهاء امكانية حل المشكلات الاقتصادية التي واجهت ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ بطريق الرأسمالية التقليدية.

ولم يكن الانتقال إلى حقبة الرأسمالية الموجهة يعكس توجهاً أو ايماناً ايديولوجياً محدداً، أو إنتماء اجتماعياً جديداً بقدر ما كان يعد الاستجابة العملية الممكنة والوحيدة للمشكلات الاقتصادية التي واجهتها الثورة وعلى رأسها انخفاض الدخل الفردي الذي نقص من ١٣ جنيهاً عام ١٩٠٧ إلى ٧ جنيهات عام ١٩٥١ وعدم نمو الانتاج الصناعي في شكل مرض[٨]. وكانت مرحلة المشروعات الفردية الحرة التي امتدت إلى أواسط عام ١٩٥٧ قد اوضحت عجز وترهل البناء الاقتصادي، ذلك ان الاستثمارات الرأسمالية اخذت تتزايد في قطاعات معينة دون غيرها، أهمها قطاع المباني تقديراً منها أن الاستثمار في هذا القطاع اكثر أمناً واستقراراً، وبالتالي ابتعدت عن القطاع الصناعي.

وقد ارتفعت قيمة الاستثمارات في بناء العمارات من ٢٠ مليون جنيه عام ١٩٥١ إلى ٤٢,٥ مليون جنيه في عام ١٩٥٥ ثم إلى ٥١,٤ مليون جنيه في عام ١٩٥٦[٩]، وإلى ٥٣,٤ مليون جنيه عام ١٩٥٧ وإلى ٥٩ مليون جنيه عام ١٩٥٩[١٠].

ويوضح لنا الجدول رقم (١) مجمل الاستثمارات الخاصة في الفترة ما بين ١٩٥٢ و١٩٥٦ وهي توضح تذبذباً في هذه الاستثمارات يرتبط إلى حد ما بالظروف السياسية، ففي حال تصاعد التوتر السياسي تتقهقر الاستثمارات، ثم تعود الى الارتفاع مرة اخرى في حال الاستقرار. ويلاحظ من الجدول أن عام ١٩٥٥ يعد اكثر الاعوام استقراراً من وجهة نظر الرأسمالية المصرية، ومن ثم ارتفعت استثماراتها في هذه السنة عن غيرها من السنوات في تلك المرحلة.

---

(٨) محمود متولي، **الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤)، ص ٢٥٥ ـ ٢٥٦.

(٩) المصدر نفسه، ص ٢١٠.

(١٠) باتريك اوبراين، **ثورة النظام الاقتصادي في مصر**، ترجمة خيري حماد (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٠)، ص ١١٧.

جدول رقم (١)
الاستثمارات الخاصة فيما بين ١٩٥٢ و١٩٥٦

السنة	١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦
الاستثمارات الخاصة (بملايين الجنيهات المصرية)	٨٧	٧٦	٨٤	١٠٣	٨٦

المصدر: محمود متولي، **الاصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٤)، ص ٢٧٨.

وفي أعوام ١٩٥٤ و١٩٥٥ و١٩٥٦ قدرت قيمة رؤوس الاموال المستثمرة في المشروعات الصناعية بحوالى ٣٧,٧ مليون جنيه مصري ساهمت فيها الحكومة بحوالى ١٧,٣ مليون جنيه أي بحوالى ٤٥,١ بالمائة من قيمتها الكلية، وهو ما يقترب من نصف قيمة هذه الاستثمارات في ظل نظام اقتصادي من المفترض ان يكون النشاط الخاص فيه ركيزته الاساسية. وترتيباً على ذلك، فإننا إذا ما استثنينا قانون الاصلاح الزراعي كان في امكاننا القول بأن الوضع الاقتصادي او البنيان الاقتصادي ظل حتى العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ مستمراً على حالته التي سبقت الثورة، وليس ادل على ذلك من ان ٦١ بالمائة من الانفاق الحكومي في الفترة ما بين ١٩٥٢ و١٩٥٦ تركز على المشروعات الخاصة بالري واستصلاح الاراضي، وان حوالى ٣٩ بالمائة تم توجيهه إلى النقل والكهرباء. ويوضح الجدول رقم (٢) تطور الاستثمارات الحكومية فيما بين أعوام ١٩٥٠ و١٩٥٦. ويلاحظ أن الهدف الرئيسي للثورة من زيادة انفاقها هو خلق بنيان اقتصادي اكثر فعالية تستطيع المشروعات الخاصة ان تنمو في اطاره بمعدل اكثر سرعة وحركة اوسع.

جدول رقم (٢)
الاستثمارات الحكومية فيما بين ١٩٥٢ ـ ١٩٥٦

السنة	١٩٥٠ ـ ١٩٥٢	١٩٥٣	١٩٥٤	١٩٥٥	١٩٥٦
الاستثمارات المصرية (بملايين الجنيهات المصرية)	٢٨	٣٤	٥٣	٦٢	٦٦

المصدر: المصدر نفسه، ص ٢٦٠.

وقد عكست مواد دستور ١٩٥٦ الاعتبارات العديدة والمتنامية التي حرصت حكومة الثورة في تلك الفترة على الأخذ بها فيما يتعلق بالتطورات المستقبلية في المجال الاقتصادي، فقد اعترفت المادة الثامنة من الدستور بالملكية الخاصة وبالنشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، وضمنت هذه المادة النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص، والتزام الدولة عدم التدخل إلا في حالة تعرض المصلحة العامة للخطر. ومع ذلك فقد نصت المادة التاسعة على وجوب وضع رأس المال في خدمة الاقتصاد

الوطني وفي الوقت نفسه نصت المادة السابعة على أن تسير عملية التنمية على أساس التخطيط، وأضافت المادة العاشرة ضرورة التوفيق بين القطاع الخاص وبين النشاط الاقتصادي العام، وان يقوم القانون بضمان كل ذلك.

وسعت الدولة إلى حشد رأس المال الوطني ليس لمشاركة القطاع الخاص فقط، ولكن للقيام بالمشروعات الصناعية المستقلة. ومن ابرز الامثلة على ذلك، إنشاء المؤسسة الاقتصادية عام ١٩٥٧، وهي عبارة عن مؤسسة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة انشأها القانون رقم ٢٠ لعام ١٩٥٧، وتهدف إلى تنمية الاقتصاد القومي ووضع سياسة استثمار الاموال وتوجيه استغلالها في الشركات والمؤسسات التي تساهم فيها المؤسسة وتشرف عليها[١١]، ويتكون رأس مال المؤسسة من أنصبة الحكومة في رؤوس اموال الشركات المساهمة، ورؤوس اموال المؤسسات العامة. وقد لعبت هذه المؤسسة دوراً اساسياً في تمصير الاقتصاد المصري بعد العدوان الثلاثي، فاشترت حصص الاعداء في ١٩ شركة، وموجودات ١٤ شركة بريطانية وفرنسية قررت الحراسة تصفيتها[١٢].

وإذا كان عسيراً علينا تقويم مدى انتشار اثر المؤسسة الصناعية على الصناعة بين عامي ١٩٥٧ و١٩٦١، فإنه يمكن القول بأن المؤسسة ضمت مجموعة من الممتلكات الصناعية التي تشمل صناعات الصلب والمعادن والمواد الكيماوية والمنسوجات، وإن كان انتاج هذه الشركات لم يزد عن ١٢ بالمائة من مجموع الانتاج الصناعي، كما أنها لم تؤمن فرص عمل لاكثر من ١٠ بالمائة من قوة العمالة. وعلى الرغم من ضآلة هذه النسب المئوية إلّا أنها تعبر عن التزام المؤسسة الصناعية الإسهام في خطة التنمية وما ارتبط بها من اتجاه نحو رفع الأجور الفعلية وزيادة تشغيل السكان انطلاقاً من حسابات نمو قوة العمل في البلاد. فعلى سبيل المثال، انخفض عدد العاطلين عن العمل في المدن من ٣٦٠ ألفاً في عام ١٩٥٦ إلى ١١٨ ألفاً عام ١٩٦٢ (أي من ٥,١ بالمائة إلى ١,٨ بالمائة من جملة السكان في سوق العمل)[١٣].

وإذا انتقلنا إلى الجانب الآخر من الهيكل الاقتصادي المصري وهو الزراعة، نجد أن المسألة الزراعية حظيت بجانب كبير من اهتمام ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢، وقد عكس ذلك نفسه أولاً في قانون الاصلاح الزراعي الأول الذي صدر بعد قيام الثورة بشهرين. ومن المسلم به أن برنامج الاصلاح الزراعي في صورته الأولية لم يكن جزءاً من عملية اعادة توسيع الدخل القومي بقدر ما كان الهدف منه ضرب النفوذ السياسي ثم الاقتصادي لطبقة كبار الملاك والارستقراطية شبه الاقطاعية المسيطرة على مقاليد السلطة السياسية.

ويضيف البعض بأنه «في الأجل الطويل كان الهدف الأبعد هو تحطيم العوائق الأساسية أمام تطوير علاقات اجتماعية واقتصادية جديدة في الريف المصري وتصفية العلاقات شبه الاقطاعية السائدة التي كانت تحجب

---

(١١) وإن كان وزير الاقتصاد حينئذٍ صرح بأن الحكومة لم تنشىء المؤسسة الاقتصادية لتنافسهم (أي طبقة رأس المال) وإنما لتستحث القطاع الخاص على الاستثمار. انظر: متولي، **الأصول التاريخية للرأسمالية المصرية وتطورها**، ص ٢٨٦.

(١٢) المصدر نفسه، ص ٢٩١.

(١٣) **التركيب الطبقي للبلدان النامية**، تأليف مجموعة من العلماء السوفيات، ترجمة داود حيدر ومصطفى الدباس (دمشق: منشورات وزارة الثقافة، ١٩٧٢)، ص ١٣٣ و١٦٧ ـ ١٦٨.

عملية تحرير قوى الانتاج في الريف المصري»[١٤]. وهكذا كان الغرض المباشر من اصدار قانون الاصلاح الزراعي تقليل سلطة كبار ملاك الأراضي وهي أقوى الفئات التي تمثل العهد السابق واكثرها نفوذاً، وإزالة مصدر خطير من مصادر المعارضة لزمرة الشباب العسكرية[١٥].

ولقد نص قانون الاصلاح الزراعي الأول على أن يكون الحد الأقصى للفرد الواحد هو ٢٠٠ فدان اضافة إلى ١٠٠ فدان اخرى لأبنائه القصّر بحيث لا يزيد مجموع ما تملكه الأسرة من الأراضي الزراعية عن ٣٠٠ فدان، على ان تقوم الدولة بتوزيع اي اراض اخرى تزيد عن هذا الحد على صغار الفلاحين والمستأجرين والعمال الزراعيين. كما سمح القانون لكبار الملاك ببيع جزء من اراضيهم التي تزيد عن هذا الحد في غضون فترة زمنية قصيرة انتهت في آخر تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٥٣ بشرط الا يتم البيع للاقارب حتى الدرجة الرابعة.

وتم تعويض من انتزعت ملكياتهم ـ فيما عدا أعضاء الاسرة المالكة ـ بواسطة سندات حكومية غير قابلة للتداول بفائدة ٣ بالمائة تستهلك خلال ثلاثين عاماً. وتم تقدير التعويض بسبعين مثلاً لضريبة الاطيان المقدرة في عام ١٩١٩ (ويبلغ متوسطها ٣ جنيهات للفدان) وهو ما يعادل نصف قيمة الأرض السائدة في السوق، حيث بلغ متوسط ثمن الفدان حوالى ٤٠ جنيهاً في عام ١٩٥١.

ونص القانون على توزيع الاراضي المنزوعة ملكيتها خلال فترة خمس سنوات على صغار المستأجرين والفلاحين المالكين لاقل من خمسة أفدنة من الاراضي الزراعية (مادة ٩) وفق نظام معين للأولويات بحيث أعطيت الأولوية عند التوزيع لمن كان يزرع الارض فعلاً مستأجراً او مزارعاً ثم لمن يكثر عدد افراد اسرته من بين سكان القرية، ثم لمن هو اقل مالاً منهم ثم لغير أهل القرية. وقد تم التوزيع على أساس تمليك قطعة من الارض بين ٢ إلى ٥ افدنة حسب درجة خصوبة التربة وحجم اسرة المنتفع. ولقد تم توزيع الاراضي المنزوعة ملكيتها بواسطة الحكومة على المنتفعين الجدد على اساس دفع ثمنها بأقساط متساوية خلال ١٦ عاماً. وقد قدر ثمن البيع بحيث يكون مساوياً لقيمة التعويض نفسه وتوزيع الارض التي تختص بها هيئة الاصلاح الزراعي. وبلغ مجموع الاراضي المنزوعة ملكيتها والقابلة للتوزيع في ظل قانون الاصلاح الزراعي الأول ما يزيد قليلاً عن نصف مليون فدان اي حوالى ٨,٤ بالمائة من اجمال مساحة الاراضي الزراعية في مصر[١٦].

وهكذا فقد مس قانون الاصلاح الزراعي الشرائح العليا والتي تزيد ملكيتها عن ٢٠٠ فدان، في حين استفادت منه الشرائح الدنيا والتي قلت ملكيتها الزراعية عن ٥ أفدنة. إلّا أن هذه الاستفادة ظلت محدودة نسبياً. فعلى الرغم من أن هناك حوالى ١٥٠ ألف عائلة تمثل ٥ بالمائة من مجموع العائلات العاملة في الريف استفادت من توزيع اراضي الاصلاح الزراعي، إلّا أنه من الثابت ان المساحات التي تقل عن فدان واحد ظلت تمثل حتى ذلك الوقت ٧ بالمائة من مجموع الملكيات، وتبلغ حوالى ١٤ بالمائة من مجموع المساحة الكلية للأراضي الزراعية، بينما ظل عدد المعدمين أي الذين لا يملكون شيئاً على الاطلاق ويعملون في الزراعة على ما هو عليه، وإن كان

---

(١٤) محمود عبد الفضيل، **التحولات الاقتصادية والاجتماعية في الريف المصري، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠: دراسة في تطور المسألة الزراعية في مصر** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)، ص ١٧.

(١٥) المصدر نفسه، ص ١٧.

(١٦) المصدر نفسه، ص ١٨ ـ ١٩.

هناك اعتقاد بأن هذا العدد زاد. يضاف إلى ذلك، أن قطاعات الملكية المتوسطة استفادت هي الأخرى من عملية اعادة التوزيع وذلك عن طريق المبيعات التي اقدم عليها كبار الملاك، حيث أباح لهم القانون حق التصرف في حدود السنة الأولى في اراضيهم الزائدة بالبيع. وقد كانت مبيعات كبار الملاك في هذه الفترة بشكل مطلق إما لمتوسطي الملاك، أو في صورة مبيعات شكلية او صورية[١٧].

وتوالت التطورات والاجراءات التي اتخذت في مجال تحديد الملكية الزراعية بعد ايلول/سبتمبر عام ١٩٥٢ وحتى عام ١٩٦٠ حتى صار الحد الأقصى للملكية الفردية ١٠٠ فدان فقط. ولا شك أن قوانين الايجارات التي صدرت بعد عام ١٩٥٢ حققت اهدافاً لا شك فيها تمثلت في زيادة دخل المستأجر نتيجة لانخفاض القيمة الايجارية وزيادة الاستثمارات الرأسمالية في الزراعة وإضفاء الصفة التعاقدية على الايجارات والنص على ايداعها الجمعيات التعاونية، وهو الاجراء الذي حد كثيراً من صفة التبعية التي كانت قائمة بين المالك والمستأجر في الماضي... ومع ذلك فقد ظلت قوانين الايجارات عاجزة في شكل كبير عن أن تحقق تغيراً جذرياً في ظروف الاستغلال الزراعي القائم على الايجار خصوصاً بالنسبة إلى صغار المستأجرين.. كما أعطى الفرصة لصغار الملاك ومتوسطيهم للخروج على القوانين في شكل أو في آخر[١٨].

وإذا ما حاولنا تحديد اهم سمات الوضع الاقتصادي في مصر في شكل عام على أعتاب عام ١٩٥٨ فينبغي أن نلاحظ ما يلي:

- اختلال التوازن بين الموارد المادية والموارد البشرية.
- وجود هذا الاختلال في اطار هيكل انتاجي يسوده القطاع الواحد.

ويقصد باختلال التوازن هنا هو ذلك الاختلال بين الموارد البشرية اي السكان بما في ذلك القوة العاملة، والموارد المادية وخصوصاً الموارد الزراعية (أي الأرض)، ويعود ذلك إلى الارتفاع السكاني من ناحية، وإلى القيود الشديدة الواردة على امكانية زيادة المساحة المزروعة والمحصولية من ناحية اخرى.

أما فيما يتعلق بسيادة قطاع واحد في البناء الاقتصادي، فقد ادى إلى تفاقم آثار الاختلال المشار إليه سابقاً، فإذا كان هذا الاختلال وجد في اقتصاد قومي متعدد القطاعات لما كان يمكن أن تكون له الآثار السلبية ذاتها، إذ يمكن أن تقوم القطاعات غير الزراعية بتصحيح هذا الاختلال عن طريق استيعاب فائض القوة العاملة الزراعية. إلّا أن الامر لم يكن كذلك إذ وجد هذا الاختلال في اطار اقتصاد قومي يسوده القطاع الواحد وهو القطاع الزراعي، ولقد ساعدت ندرة رأس المال على تضييق امكانية التوسع الصناعي[١٩].

وهكذا بدأت الدولة منذ اواسط عام ١٩٥٧ في تبني سياسات اكثر تدخلية عبرت عن نفسها في تبني مفهوم التخطيط ومحاولة وضعه موضع التطبيق، والسعي نحو توجيه الاستثمارات في

---

(١٧) فتحي عبد الفتاح: **القرية المصرية المعاصرة** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٤)، ص ٢١.

(١٨) المصدر نفسه، ص ٤٢.

(١٩) عمرو محيي الدين، «استراتيجية التنمية الصناعية،» ورقة قدّمت إلى: **استراتيجية التنمية في مصر: بحوث المؤتمر السنوي الثاني للاقتصاديين المصريين، القاهرة، ٢٤ ـ ٢٦ آذار/مارس ١٩٧٧** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٨)، ص ١٧٨ ـ ١٧٩.

اتجاه خطة الدولة وايجاد الهياكل والمؤسسات وتنمية الاطر الادارية والتقنية ـ التقنوقراط ـ اللازمة لذلك، والاتجاه نحو ربط السياسات الاقتصادية بالاهداف الاجتماعية.

أما إذا انتقلنا إلى الاقتصاد السوري، فنجد أن **أبرز ملامحه تتمثل في الاعتماد شبه الكامل على النشاط الزراعي**، حيث يشكل المزارعون حوالى ثلاثة ارباع القوى العاملة هناك، ويساهم القطاع الزراعي بما يتراوح ما بين ٥ بالمائة و٥٠ بالمائة من الدخل القومي، ويستوعب اكثر من مليونين من القوى العاملة، أو ما يعادل حوالى ٧٠ بالمائة من السكان، وتساهم المنتوجات الزراعية بدور كبير في الصادرات السورية، حيث تبلغ نسبتها حوالى ٧٥ بالمائة من قيمة الصادرات على رأسها القطن الذي يمثل حوالى ٤٠ بالمائة من الصادرات[٢٠] كما تشكل المساحة المزروعة ما يتراوح بين ١١ و١٢ بالمائة من حوالى ٣,٥ ملايين هكتار صالحة للزراعة. والواقع أن اوضاع الملكية الزراعية في القطر السوري تعكس درجة عالية من التفاوت في ملكية ادوات الانتاج يقابلها تجزئة واضحة في المساحات المزروعة[٢١]. ويوضح الجدول رقم (٣) توزيع ملكية المساحات الزراعية في القطر السوري.

جدول رقم (٣)
توزيع ملكية المساحات الزراعية في سوريا

توزيع الملكية	اقل من ١٠ هكتارات	من ١٠ـ١٠٠ هكتار	١٠٠ هكتار فاكثر	أملاك الدولة
نسبتها إلى مساحة سوريا	١٥ بالمائة	٣٣ بالمائة	٣٩ بالمائة	١٣ بالمائة

وهكذا فإن اكثر من ثلاثة أرباع مساحة الاراضي الزراعية السورية تتوزع ما بين ١٠ إلى أكثر من ١٠٠ هكتار، بل إن اكثر من ثلثها يتوزع على أكثر من ١٠٠ هكتار كحد أدنى للملكية. ويبدو أنه بجانب تركز المساحات الزراعية، فقد تركز الاقطاع السوري جغرافياً في مدينة حماه. في مقابل ذلك، نجد أنه على الرغم من اختلاف أحوال الفلاحين من منطقة إلى اخرى، إلاّ أنهم جميعاً كانوا يعيشون تحت حد الكفاف، وبلغت نسبة المعدمين منهم اكثر من ٦٥ بالمائة، ومثل هؤلاء الذين يعيشون على حصة من المحصول الذي يقومون بزراعته، وهو ما يتبقى من الانتاج، بعد رفع أجرة استغلال الارض، والذي لا يتجاوز ٢٠ بالمائة من إنتاجية الأرض[٢٢].

وترتيباً على ذلك، فقد شهد شمال سوريا فيما بين اعوام ١٩٤٣ و١٩٥٣ ثورة زراعية ترتب عليها تضاعف انتاج القمح، بينما زاد السكان بمعدل الثلث فقط، وقد ذهبت الزيادة الفعلية لأصحاب الاراضي[٢٣]. هذا التوسع لم يترتب عليه تحسين مستوى معيشة الفلاح السوري عموماً،

---

(٢٠) محمد عبد المولى الزغبي، «تجربة الوحدة العربية، ١٥٢٨ ـ ١٩٦١،» (رسالة ماجستير، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٦٨)، ص ٣٥٣.

(٢١) International Bank for Reconstruction and Development (IBRD), *The Economic Development of Syria* (London: IBRD Commission, 1965).

(٢٢) الزغبي، المصدر نفسه، ص ٨٤.

(٢٣) المصدر نفسه.

ففي الشمال الذي شهد تطوراً مشهوداً في الاراضي الزراعية، لم يستفد من هذا التطور سوى التجار الوسطاء وشيوخ القبائل الذين أجّروا اراضيهم للتجار، وكوّن هؤلاء معاً الطبقة الاقطاعية السورية. اما كيف حصل هؤلاء على تلك المساحات الزراعية، فإن ذلك يرتبط بالانتداب الفرنسي... فقد حولت فرنسا اراضي الدولة التي كانت فيما سبق مملوكة في شكل جماعي لمختلف القبائل إلى المشايخ بصفتهم أفراداً، وأصبح هؤلاء الملاك الجدد للأراضي، ومن الطبيعي أن يصبح الملاك والوسطاء الوارث الشرعي لبعض هؤلاء المشايخ إذا ما نزحوا من البلاد لسبب او لآخر، وهكذا تكونت الطبقة الاقطاعية السورية معتمدة على المستعمر الفرنسي.

ويكمن وجه المفارقة في الزراعة السورية في أنه بينما كان هذا القطاع يشكل النشاط الرئيسي ومن ثم المصدر الرئيسي للدخل، فإنه قد تعرض بدوره لتذبذبات عنيفة. ويعود ذلك الى اعتماد معظم الأراضي الزراعية على مياه الامطار وهو ما يشكل ما يسمى بالأراضي «البعلية» أي المطرية في مقابل الأراضي «المروية» أي المعتمدة على مياه الانهار. يضاف إلى ذلك ان حوالى ثلث الاراضي الزراعية يقع في مناطق حارة وهذا ما يزيد من أهمية زراعة القطن، فضلاً عن المحاصيل الشتوية حيث يتركز سقوط الامطار في فصل الشتاء.

والواقع أن الري الطبيعي أهم بكثير من الري بالمطر، حيث تؤدي قلة المطر إلى اخفاق الموسم الزراعي كما حدث عام ١٩٥٥، وهو ما أدى إلى أن تعلن المصارف تأجيل دفع الديون المستحقة لها، في حين حقق الانتاج الزراعي ارتفاعاً ملحوظاً عام ١٩٥٦ بلغ درجة قياسية عام ١٩٥٧ حيث زاد القمح والشعير والقطن عند عام ١٩٥٥ بنسبة ٥٦ بالمائة، وإن كان ذلك لم يستمر عام ١٩٥٨ حيث هبط الانتاج الزراعي مرة اخرى بالنسبة إلى الشعير الذي تضاءل إلى ربع الانتاج بسبب عدم وفرة المياه.

ومن جانب آخر، كان الاقتصاد السوري **يتميز بالاعتماد الكامل على النشاط الخاص** والمبادرة الفردية وتقليص دور الدولة إلى أبعد الحدود في نطاق لا يستهدف منه سوى توفير ظروف ملائمة للنشاط الاستثماري الخاص. ويلاحظ في هذا الصدد، مدى تخلف البرجوازية السورية عن البرجوازية المصرية، وخلافاً لمصر لم يلق التجار السوريون منافسة قوية من جانب التجار الاجانب، وقد سهل لهم ذلك الاتصال بمؤسسات الاستيراد والتصدير الاوروبية ومكنهم من استخدام هذه الاتصالات كمصدر مهم للتراكم الذي لعب دوراً مهماً في تعزيز مواقعهم الاقتصادية والمالية[٢٤].

وجاءت بدايات الاقتصاد الحديث نتيجة لتغلغل رأس المال الاجنبي المتوافق مع النشاط التبشيري، واستمر هذا النموذج حتى العقد الأول من الانتداب حيث اخذ رأس المال الوطني في اواخر ذلك العقد يقوم بفعاليات خصوصاً في بعض الصناعات ذات الانتاج الاستهلاكي المحلي كالنسيج والطباعة والاسمنت والزجاج، وبعد ذلك استمرت البرجوازية الوطنية في صعود غير منقطع لفترة ما يقرب من اربعة عقود حتى اوائل الستينات مركزة على الصناعات ذات الاستهلاك المحلي والخفيف وفي شكل لا يتعارض مع الهيمنة العامة لرأس المال الاجنبي التي استمرت طيلة سنوات الانتداب وبعدها بقليل[٢٥]، حيث جلبت الحرب العالمية الأولى وفراً مادياً نجم عن نفقات

---

(٢٤) **التركيب الطبقي للبلدان النامية**، ص ٢٠٠.

(٢٥) جورج جبور، «تطور الفكر السياسي المعاصر في القطر السوري منذ الاستقلال،» (اطروحة دكتوراة، جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، ١٩٧٢)، ص ٢٨٠.

جيوش الحلفاء، وهو الوفر الذي بدأ يظهر في قيام صناعات استهلاكية باستثناء الاسمنت والاسفلت الطبيعي، كما زاد الاستهلاك وتنوع مما فتح المجال امام قيام تجارة حديثة بما يتضمنه ذلك من قيام نظام الوكلاء التجاريين ـ الوسطاء ـ وتنشيط الآليات المصرفية.

ومع مطلع الثلاثينات، بدأ رجال الصناعة السوريون يشعرون بضرورة مقاومة رأس المال الاجنبي إلى أن بدأت البرجوازية في منتصف الأربعينات في ممارسة تأثيرات واضحة من خلال بعض الاجراءات كتسلم المصالح المشتركة من الحكومة والشركات الفرنسية، وكمحاولات تحرير النقد السوري من الوصاية الفرنسية.

ومنذ الخمسينات، أصدر مجلس النواب السوري عدداً من القوانين والمراسيم التشريعية بتأميم المصالح الاجنبية كشركة الكهرباء والمياه في حلب، وشركة كهرباء وسكك حديد دمشق في عام ١٩٥١، وانهاء امتياز شركة التبغ والتنباك في عام ١٩٥٢، وتأميم شركة كهرباء حمص وحماه عام ١٩٥٢. واتخاذ اجراءات تستهدف تقوية البرجوازية السورية مثل قرار الانفصال الجمركي عن لبنان عام ١٩٥٠، والقرار الصادر في عام ١٩٥٢ والقاضي بأن يكون ممثلو الشركات الاجنبية العاملة في القطر من السوريين، وفي منتصف الخمسينات تمّت تصفية المصرف السوري ـ الفرنسي وأنشىء مصرف سوريا المركزي[٢٦].

من ناحية اخرى، يلاحظ أنه على الرغم من صعود البرجوازية السورية واصطدامها مع الاقطاع ومع رأس المال الاجنبي، وعلى الرغم من هيمنتها الاقتصادية والسياسية[٢٧] وتشكيلها لاحزابها وتنظيماتها إلّا أن هذه البرجوازية كانت ضعيفة وهشة بمقياس قوى الانتاج المادية وادواته. ففي قطاع المصارف ـ على سبيل المثال ـ كان المتحكم هو رأس المال الخاص، وهو القطاع الذي كان يمول نفسه من ودائع الشعب. فقد كان مقدار رأس المال في المصرف المركزي لا يتجاوز مليوني ليرة، بينما وصلت قيمة السلفات التي يقدمها المصرف كل سنة إلى ما بين ٢٠٠ و٣٠٠ مليون ليرة. كذلك لم يتجاوز نصيب الصناعات السورية من الدخل القومي ٤٠٠ مليون ليرة، وعلى الرغم من استئثار النشاط الفردي بمعظم النشاط الصناعي فإن مساهمته الفعلية في الدخل القومي ظلت محدودة وتراوحت ما بين ٧ و٨ بالمائة[٢٨].

ومثلت صناعة الغزل والنسيج أكثر الصناعات تطوراً في القطر السوري، وعموماً فقد تمثلت أهم الصناعات في الطاقة الكهربائية وحلج القطن (١٢٧ محلجاً)، والغزل والنسيج (٨ مصانع كبيرة، وحوالى ١٠٠ يدوية ويعمل فيها حوالى ٣٠ ألف عامل)، والزيوت النباتية (٧ مصانع) والصابون (٧٩ مصنعاً، بينها ١٠ مصانع حديثة) والتبغ (٣ مصانع) والسكر (٧ مصانع) والاسمنت والجلود والاحذية والزجاج وتكرير النفط. وعلى الرغم من كثافة هذه المصانع إلّا انها كانت تعمل في ظل انعدام خطة اقتصادية من اي نوع[٢٩]. من ثم، يمكن إجمال أهم سمات الهيكل الاقتصادي السوري في الاعتماد الاساسي على قطاع اقتصادي واحد هو الزراعة، الذي خضع

---

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٨٠.

(٢٧) انظر على سبيل المثال دور الشركة الخماسية في: محمد حسنين هيكل، **ما الذي جرى في سوريا؟** (القاهرة: الدار القومية للطباعة والنشر، ١٩٦٢).

(٢٨) الزغبي، «تجربة الوحدة العربية، ١٩٥٨ ـ ١٩٦١،» ص ٨٣.

(٢٩) المصدر نفسه.

لتذبذبات حادة، فضلاً عن ضعف القوى الانتاجية في المجال الصناعي، مع غياب أي دور فعال للدولة والاعتماد شبه الكامل على دور المبادرة الفردية والاستثمارات الخاصة، بما يعني أن البرجوازية السورية كانت على استعداد للتصدي لأي محاولات لسلبها هذا الدور.

وفي مجال **التفاعلات الاقتصادية بين القطرين المصري والسوري** ابان الوحدة، يبرز اولاً الاتفاق التجاري الذي عقد في ايلول/سبتمبر عام ١٩٥٠ والذي ضم أقطاراً عربية عدة بينها مصر وسوريا، تلاه الاتفاق التجاري المصري ـ السوري في ١٩٥٦/١/٢٩[٣٠]، ثم عقدت بين البلدين اتفاقية الوحدة الاقتصادية بين الجمهورية المصرية والجمهورية السورية في ٤ أيلول/سبتمبر عام ١٩٥٧، وهي التي نصت على حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وحرية الاقامة والعمل وممارسة النشاط الاقتصادي وحرية تبادل المنتوجات الوطنية والاجنبية وحرية النقل والمرافق والمطارات المدنية وحقوق التملك والايصاء والارث وتحقيق ذلك لرعايا البلدين على قدم المساواة، وأضافت الاتفاقية جعل البلدين منطقة جمركية واحدة وتوحيد سياسة التصدير والاستيراد وتنسيق سياسة النقل والترانزيت وتوحيد النظم النقدية والمالية بين البلدين[٣١]. وكان البلدان توصلا إلى اتفاق أولي قبل هذه الاتفاقية في ٢ ايلول/سبتمبر ١٩٥٦ حول تشجيع الشركات المشتركة بين القطرين، واتفاق آخر في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٥٦ حول تسهيل انتقال رأس المال بين البلدين[٣٢].

وقام البلدان بتشكيل هيئة مشتركة سميت «لجنة الوحدة الاقتصادية المصرية ـ السورية» تهتم بتحقيق هذه الوحدة. واتفق الطرفان على أنه ـ إلى أن تتم اللجنة عملها ـ يتم تعديل الاتفاق التجاري المنعقد عام ١٩٥٦ على أساس إلغاء الرسوم الجمركية بالنسبة إلى المنتوجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والتوسع في إعفاء المنتوجات الصناعية من الرسوم الجمركية على الا تقل نسبة الاعفاء عن ٢٥ بالمائة شريطة أن يكون منشؤها مصر او سوريا والا تقل نسبة المواد الاولية العربية واليد العاملة المحلية الداخلة في صنعها عن ٢٠ بالمائة من نفقة الانتاج الكلية. كما تشكلت لجنة في كل من البلدين لحل الصعوبات التي تواجه الاتفاق التجاري واتفاق المدفوعات. ووقع اتفاق آخر للتجارة والدفع من ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٥٨ نص على تشجيع تكوين الشركات الاستثمارية المشتركة والتعجيل بإنشاء مصرف صناعي وآخر تجاري وللنقل الجوي والبحري وشركة تأمين وشركة للاستثمار الزراعي وشركة للتجارة الخارجية، كما نص أيضاً على تبادل المعونة الفنية[٣٣].

ولا شك أن العرض السابق يوضح بجلاء أن التفاعلات الاقتصادية بين البلدين كانت في نمو مطرد خصوصاً في العامين السابقين على إبرام اتفاقية الوحدة. وعلى الرغم من ذلك، يبقى العديد من صور التمايزات المهمة التي لا يمكن اغفالها. وفي هذا الصدد، يذكر اتزيوني أن كلاً القطرين بذل محاولات مضنية للقضاء على التخلف من خلال التنمية، وان كليهما قطراً زراعياً يعتمد على تصدير القطن كسلعة رئيسية، فضلاً عن تلقي كليهما مساعدات سوفياتية مهمة في ذلك

---

(٣٠) نبيه بيومي عبد الله، **تطور فكرة القومية العربية في مصر** (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٥)، ص ١٠٤.

(٣١) المصدر نفسه، ص ١٠٦ ـ ١٠٧.

(٣٢) انظر الفصل الخاص بالوحدة المصرية السورية في:

Etzioni, *Political Unification: A Comparative Study of Leaders and Forces.*

(٣٣) عبد الله، المصدر نفسه، ص ١٠٧.

الوقت. فإذا اضفنا الى ذلك تمايزات بارزة في مجال الدخل والثروة لاتضحت صورة عدم الاتساق بين البلدين ابان الوحدة، فالدخل الفردي في سوريا يكاد يصل إلى ضعف الدخل الفردي في مصر، فبينما وصل متوسط دخل الفرد في سوريا إلى حوالي ٢٠٤ دولارات في السنة، لم يزد متوسط دخل الفرد في مصر عن ١٥٩ دولاراً، هذا فضلاً عن ارتفاع الكثافة السكانية في مصر حيث اعتبرت اكثر البلدان كثافة سكانية (حوالى ١٤٠٠ نسمة في كل ميل مربع)، كما أن مصر كانت قطعت شوطاً يعتد به في التصنيع في وقت كانت سوريا في بداية الشوط[٣٤].

يضاف إلى ذلك تباين مستوى التكامل الاجتماعي والقومي في كل من البلدين. فبينما اتسمت مصر بدرجة عالية من التكامل القومي، تميزت سوريا بوجود الاقليات بدرجات كبيرة. فقد بلغ عدد العلويين والدروز والارثوذكس ما يناهز ١٠٠ ألف نسمة. أما من الزاوية الاقتصادية، فنجد أن اقتصادي البلدين لم يكونا متكاملين، على العكس من ذلك، فقد كانا متنافسين خصوصاً فيما يتعلق بسلع التصدير الرئيسية (القطن والسكر)، والصناعة الرئيسية في كل منهما (النسيج)[٣٥] وتبرز هذه التمايزات في صورة اوضح إذا ما وضعت في سياق التطور الاجتماعي للقطرين، وفي هذا المجال، نلاحظ أنه بينما استطاعت الثورة المصرية ـ التي قامت عام ١٩٥٢ ـ أن تقضي على الاقطاع واليمين والمحافظين من خلال تجريدهم من امتيازاتهم الاقتصادية والسياسية فإن الانقلابات العسكرية السورية تحاشت جميعها المشكلة الداخلية من خلال فعاليات اليمين السياسية، بل يمكن القول بأن هذه الانقلابات قد هادنت اليمين مكتفية بتحذيره فقط. وما ان ينهار الانقلاب ويبتعد الجيش مؤقتاً حتى يعود اليمين مستجمعاً قواه في سبيل العودة إلى الحكم والسيطرة السياسية والتوجيه الاقتصادي.

وعلى الرغم من أن انقلاب حسني الزعيم (فيما بين ٣٠ آذار/مارس و٤ آب/اغسطس عام ١٩٤٩) قد انهى حكم اليمين المتمثل في **حكم المزرعة** ـ الكتلة الوطنية التي ورثت السلطة عن المستعمر بعد الاستقلال ـ إلّا أن اليمين جدد من مشكله السياسي فخرج بعد انقلاب سامي الحناوي (فيما بين ١٤ آب/أغسطس ١٩٤٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٩) في تشكيلة سياسية جديدة ظهرت في حزب الشعب. ثم ما لبث الامر أن تطور لينفصل جزء من اليمين السوري ليشكل البرجوازية الصناعية وخصوصاً في حلب. من ثم يمكن القول بأن البرجوازية السورية لا تعدو ان تكون الابن الشرعي للاقطاع اليميني. وعلى الرغم من وقوع انقلاب أديب الشيشكلي (فيما بين ١٩كانون الاول/ديسمبر ١٩٤٩ وشباط/فبراير ١٩٥٤)، فقد استمر الحال على ما هو عليه حتى عام ١٩٥٨، من شعور البرجوازية بالضعف احياناً، إلى اختلاط الامور على القوى الثورية السورية التي كانت تنظر إلى هذه البرجوازية بمعايير خاصة تتحدد أساساً بالرغبة في محاربة الاستعمار والسعي الى مواجهة التهديدات الخارجية[٣٦].

وحقيقة الامر ان اختلاف اساليب البرجوازية السورية وطرقها عن قرينتها المصرية لا يعود إلى مبادرات او اختيارات السلطة الثورية في مصر بعد عام ١٩٥٢ فحسب، ولكنه يعود إلى سبب آخر شاع تحت مسمى «اختلاف مراحل التطور الاجتماعي» في البلدين. فبالنظر إلى منهج التحليل

---

(٣٤) Etzioni, Ibid., p. 104.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ١٢٣.

(٣٦) الزغبي، «تجربة الوحدة العربية، ١٩٥٨ ـ ١٩٦١،» ص ٨٧.

الطبقي، نجد أن الدور التاريخي للبرجوازية المصرية الذي ما ان بدأ حتى انتهى مع محاصرة الاحتكارات لتجربة طلعت حرب ثم قضت السياسات التدخلية للدولة على فلوله عام ١٩٥٧ ـ كما سبق وذكرنا ـ وبعد تصفية مواقعه السياسية في آذار/مارس ١٩٥٤ وذلك بقرار حل الأحزاب السياسية، هذا الدور كان يقابله صعود في دور البرجوازية السورية الصاعدة التي كانت تستشرف آفاق النمو وتسعى إلى دور اكبر على الصعيدين السياسي والاقتصادي ولا تقنع بمجرد الهيمنة السياسية والاقتصادية ولا تقبل إلّا بالاستئثار بها.

نستخلص إذن أن البناء الطبقي في القطرين ـ كما هو الحال في معظم بلدان العالم النامي ـ هو بناء لا ينتمي إلى نموذج اجتماعي محدد من النماذج التاريخية المعروفة كالاقطاع أو الرأسمالية، أو الاشتراكية، وإنما هو بناء يحتوي على سمات اكثر من نموذج اجتماعي واحد، وبالتالي فإنه بناء يجمع في اطاره طبقات اجتماعية متباينة تنتمي إلى اكثر من نظام اجتماعي واحد. وتختلط فيه ـ من ثم ـ خصوصاً داخل الطبقات المسيطرة عناصر الاقطاع مع الرأسمالية، كما تتداخل فيه سمات الفلاح مع العامل داخل الطبقات المضطهدة[٣٧].

ويتميز هذ البناء ـ فضلاً عن ذلك ـ بسمات عدة اهمها أن عناصر النفوذ والمكانة تلعب دوراً لا يقل أهمية عن عنصر امتلاك الثروة الاقتصادية، وأن هناك درجة عالية من التفاوت في مكونات هذا البناء، وانه يتميز بدرجة عالية من الجمود تسمح بالحراك إلى أسفل وتضع عقبات لا حد لها امام الحراك إلى أعلى.

واختلفت صور الصراع الطبقي في مصر عنها في سوريا، فاتخذت في مصر طابع اللعبة السياسية المغلقة فيما بين القطاعات المتنافسة على السلطة السياسية والساعية إليها، كما اتخذت كذلك سمة الانتفاضات العفوية من قبل الطبقات المضطهدة والتي لا تصل إلى حد المزاحمة على السلطة، وقد انهارت فعاليات تلك الانتفاضات ـ والتي كانت محدودة أصلاً ـ بفعل صيغة الحكم التي انبثقتها ثورة ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢ وتنظيماتها السياسية مثل هيئة التحرير، والاتحاد القومي[٣٨].

أما في سوريا، فقد كان الوضع عام ١٩٥٨ مختلفاً إلى حد كبير، فقد شهدت بداية الخمسينات نشاطاً كبيراً لحركة الفلاحين لا سيما في مناطق ثلاث هي: حماه واللاذقية ودمشق نظراً لفداحة الظلم الواقع على الفلاحين في تلك المناطق ونظراً كذلك لنشاط الاحزاب فيها. وقد جاء دستور عام ١٩٥٠ في المادة (٢٢) بمبدأ تحديد الملكية. وفي ٢٥ شباط/فبراير عام ١٩٥٠ صدر القانون رقم (٦٥) المتعلق بالجمعيات التعاونية. وبعد انهيار حكم الشيشكلي اعادت انتخابات عام ١٩٥٤ إلى حركة الفلاحين نشاطها وحيويتها، ففازت قائمة الاشتراكيين في حماه. وفي عام ١٩٥٥ تقدم نواب حزب البعث بمشروع قانون حماية الفلاح وهو القانون الذي استند في حيثياته إلى المادة (٢٢) من الدستور، وفي ٧ آذار/مارس عام ١٩٥٧ وبعد نقاش حاد صدر قانون خاص بمنع تهجير الفلاحين من المساكن والمناطق التي يسكنونها، وكان هذا القانون يشكل نصراً هاماً بمغزاه

---

(٣٧) جمال مجدي حسنين، **البناء الطبقي في مصر، ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠** (القاهرة: دار الثقافة، ١٩٨١)، ص ٥.

(٣٨) يصدق ذلك على كل الفترة الممتدة ما بين تموز/يوليو ١٩٥٢ وشباط/فبراير ١٩٥٨، فيما عدا بعض الطفرات المبكرة مثل حوادث كفر الدوار عام ١٩٥٢، واضرابات آذار/مارس ١٩٥٤.

وإن كان متواضعاً بنتائجه[٣٩]. ويلاحظ كذلك تزايد تسييس العمال في اوائل الخمسينات، ونمت مطالبة الحكومة بتمثيل العمال في مجالس النواب والبلديات ومطالبة حزب البعث بتحديد الملكية الصناعية الصغيرة واعتبار وسائل الانتاج الكبيرة ملكاً للشعب تديرها الدولة، واشراك الدولة في ادارة المعامل. وهكذا اشتدت الحملة ضد شركة ادارة التبغ الفرنسية مما دفع إلى تأميمها، واستطاع نضال العمال ان يعطي لدستور عام ١٩٥٠ وجهاً تقدمياً حيث اعتمدت معظم الاصلاحات الاجتماعية على مواده. ومما يدل على درجة تسييس الطبقة العاملة أن الشيشكلي بعد انقلابه الثاني في عام ١٩٥٣ قام بتعديل قانون العمل فأصبح على أعضاء مكاتب النقابات ألاّ يكونوا منتسبين إلى حزب او منظمة سياسية، وأن يقسموا على عدم القيام بأي نشاط سياسي. وعلى الرغم من ذلك حاول بعض العمال والفلاحين منذ عام ١٩٥٤ القيام بتأسيس حزب سياسي تحت اسم حزب العمال والفلاحين بمعاونة بعض العناصر البعثية، ولكنهم لم ينجحوا في ذلك[٤٠].

ثانياً: التنظيم السياسي

من الطبيعي أن تنعكس التباينات الاجتماعية الآنفة الذكر على الحياة السياسية في البلدين، وفي هذا المجال سنبحث في طبيعة النظام السياسي في مصر وسوريا، والتنظيمات السياسية المختلفة، فضلاً عن رصد التفاعلات السياسية بين القطرين في السنوات السابقة على عام ١٩٥٨.

والملاحظة الرئيسية الأولى في هذا الصدد تتمثل في أن الدولة كمؤسسة عرفت في مصر استقراراً ملفتاً للنظر يعزوه البعض إلى الطبيعة النهرية للمجتمع المصري[٤١] وأن ذلك قد اقترن بدرجة عالية من طاعة السلطة السياسية، فضلاً عن وضوح خطوط المجتمع السياسي ووضوح حدوده الجغرافية أيضاً. وهكذا فإن الدولة ككيان وكجهاز كانت قائمة ومستقرة تساندها درجة عالية من المركزية الادارية والسياسية فضلاً عن التجانس السكاني، وضعف الفوارق والنزعات الاقليمية في مصر.

وفي مقابل ذلك، فقد حمل النظام السوري تراثاً من الفردية وعدم الاستقرار السياسي تشهد عليه ثورات فترة الانتداب ثم انقلابات ما بعد الاستقلال، وهكذا لم تشكل الدولة كمؤسسة قاعدة ولاء بالنسبة إلى السوريين، وعلاوة على التساؤل الدائم حول الولاء والهوية والذي عرفه التاريخ السوري ـ من مشروع الهلال الخصيب إلى سوريا الكبرى ـ فإن الحدود الاقليمية ـ أو الجغرافية ـ لسوريا لم تكن بالوضوح بنفسه الذي ميز الحدود الاقليمية لمصر، وربما يعود ذلك إلى شيوع تجارة الترانزيت والتداخل مع الاقطار المجاورة عبر منافذ التجارة. وهو ما أوضحه عبد الكريم زهّور ـ وزير الاقتصاد السوري في مباحثات الوحدة الثلاثية عام ١٩٦٣ بين مصر وسوريا والعراق ـ حين ذكر ان «الفرق بين الثورة في مصر وبين الحركات الثورية في سوريا، أن الثورة في مصر أتت من نخبة، وفرضت هذه النخبة اتجاهات، ولم تسبق هذه الثورة حركات شعبية تقاربها في المستوى خلا الوفد في اول عهده، عدا ذلك فالأحزاب كانت رجعية في شكل هائل، بينما الحركات في سوريا انما ظهرت من الشعب»، ويضيف

---

(٣٩) جبور، «تطور الفكر السياسي المعاصر في القطر السوري منذ الاستقلال،» ص ٥٢ ـ ٥٣.

(٤٠) المصدر نفسه، ص ٧٤ ـ ٧٥.

(٤١) انظر على سبيل المثال:

Karl Wittfogal, *Oriental Dispotism* (New Haven, Conn. London: Yale University Press, 1976), pp. 90-93.

أن «مصر دولة مستقرة، وحس الدولة عند الشعب قوي، والبيروقراطية في مصر قوية الأساس متينة الجذور والشعب متجاوب، البيروقراطية متينة الأساس ضرورية لتشكيل الدولة لكنها خطرة على دولة الثورة»[٤٢]. هكذا فرضت القمة العسكرية المتمثلة دائماً في مجلس الثورة وجوداً سلطوياً قوياً يستنفد القطاعات السياسية المباشرة لدى أفراده عن طريق الاعتراف لها بمراكز قوى غير ظاهرية ولكنها ذات فعالية اساسية عن طريق التغلغل في اجهزة الحكم الادارية الرئيسية»[٤٣].

يضاف إلى ما سبق، حقيقة أن سوريا عرفت الانقسامات العرقية والقبلية والتفاوت بين المناطق[٤٤]. وقد عسكت اوضاع النظام السياسي في كل من مصر وسوريا في أواخر الخمسينات تلك الملامح.

ومع قدوم عام ١٩٥٨، كانت القيادة الناصرية حققت شرعية لا ينازعها فيها احد، وقد ساهم في تدعيمها الانتصار الذي حققته على العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦. وكان واضحاً ان الخصوم السياسيين للنظام فقدوا أسلحتهم كافة خصوصاً بعد اجراءات التمصير وفرض الحراسات ثم محاصرة الحركة الشيوعية وشل فعالية التيارات الدينية. وكانت الثورة ـ ومنذ البداية ـ قد سعت إلى خلق أشكال سياسية جديدة وبديلة، فبعد صدور قانون الاحزاب السياسية رقم (٩) لسنة ١٩٥٢ الذي طالب الاحزاب السياسية بتطهير نفسها، ثم المرسوم بقانون رقم (٣٧) لعام ١٩٥٣ في شأن حل الاحزاب السياسية، أعلن الضباط الاحرار في كانون الثاني/يناير عام ١٩٥٣ عن تشكيل هيئة التحرير كتنظيم سياسي شعبي، وتولى جمال عبد الناصر أمانته العامة. ويبدو أن هذه المحاولة كانت محفوفة بالمخاطر. ويبدو أن المبادرة بانشاء الهيئة لم تعط القيادة السياسية اطمئناناً نهائياً بخصوص نجاحها، ولهذا ظهرت المحاولة متعثرة منذ البداية، حيث استثارت حفيظة الاحزاب السياسية وحذر القوى الشعبية، وهو حذر تقليدي ورثته تجاه اي حزب او تنظيم سياسي ينشأ في احضان السلطة السياسية، كذلك ان اغلب الوجوه السياسية ذات الشعبية الواسعة كانت منتمية إلى حزب او آخر من الاحزاب القائمة، والقليل غير المنتمي عزف عن الانضمام استمراراً لموقفه السابق من عدم الانضمام إلى الأحزاب، أو عزوفاً عن المخاطرة مع هذه التجربة الجديدة. ومما عزز هذه المخاوف أن الهيئة أنشئت مع اعلان الغاء الاحزاب السياسية[٤٥].

وبالنظر إلى شعار هيئة التحرير (الاتحاد، النظام، العمل) نجد أنه يعكس الاهداف الحقيقية للثورة كما يعكس الخلفية العسكرية للخبرة التنظيمية للضباط الاحرار. وقد صاحب تكوين هيئة التحرير اعلان الدستور المؤقت في شباط/فبراير ١٩٥٣، ثم اعلن دستور ١٩٥٦ في ١٦ كانون الثاني/يناير عام ١٩٥٦، وجرى الاستفتاء عليه في حزيران/يونيو من العام نفسه. وبين التنظيم

---

(٤٢) مطاع صفدي، **ناصر الناصرية والثورة العربية** (بيروت: دار العودة، ١٩٧٠)، ص ٢٣.

(٤٣) المصدر نفسه، ص ٩٦.

(٤٤) ادى تفاوت نصيب الأقاليم السورية من الامطار الى تباين شديد في الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية، كما عرفت سوريا تاريخياً انقسامات حادة بين مختلف الطوائف: العلويين والدروز والاسماعيلية والروم الارثوذكس. وهكذا يمكن أن ينظر إلى سوريا كنموذج للمجتمع التعددي في مقابل نموذج الوحدانية المصري. انظر في ذلك:
Nikolaos van Dam, *The Struggle for Power in Syria: Sectarianism, Regionalism and Tribalism in Politics, 1961-1978* (New York: St. Martin's Press, 1979).

(٤٥) طارق البشري، **الديمقراطية والناصرية** (القاهرة: دار الثقافة الجديدة، ١٩٧٥)، ص ١٦.

السياسي الجديد للدولة على اساس النظام الجمهوري الرئاسي، فرئيس الجمهورية هو رئيس الدولة، ويتم اختياره باستفتاء عام، وهو رئيس السلطة التنفيذية يعين الوزراء ويرأس مجلس الوزراء ويضع السياسة العامة للحكومة في النواحي السياسية والاقتصادية والاجتماعية والادارية كافة. كذلك يعتبر القائد الاعلى للقوات المسلحة ورئيس مجلس الدفاع، وهو الذي يعين القائد العام. وأنشىء إضافة إلى هذا، مجلس الأمة الذي يتولى السلطة التشريعية ومراقبة أعمال السلطةالتنفيذية، ويتكون بالانتخاب. وقد استمر العمل بهذا الدستور حتى شباط/فبراير عام ١٩٥٨.

ولعل أهم ما جاء في هذا الدستور هو نص المادة (١٩٢) الذي قرر أن يكوّن المواطنون اتحاداً قومياً للعمل على تحقيق أهداف الثورة، ويتكون هذا الاتحاد بقرار من رئيس الجمهورية. ولعل أهم اختصاصات الاتحاد القومي تكمن في أنه يتولى الترشيح لعضوية مجلس الامة. وقد كان الاتحاد القومي ـ في تصور عبد الناصر ـ إطاراً يصون الوحدة الوطنية ليس إلّا، لان مجرد قيامه لا يحل التناقضات ولا يمنع التصادم في المصالح او التعارض في الآراء[٤٦].

وفي اعقاب العدوان الثلاثي ومحاولة تصفية آثار الاحتلال البريطاني واجهت الثورة في سبيل تحقيق الاستقلال السياسي الكامل لمصر ضرورة الاختيار بين طريق تجميد الثورة عند اهدافها الوطنية، وبين الاستمرار فيها من اجل تحقيق اهدافها الاجتماعية بآفاقها البعيدة. فقد وجدت الثورة الناصرية نفسها محاطة بثلاث جبهات حزبية وفكرية اولاها الفكر الرجعي المنظم ضمن حركات الاخوان المسلمين وخصوصاً في القطر المصري، وثانيتها الفكر الماركسي الذي كانت تمثله خصوصاً الاحزاب الشيوعية الرسمية في مصر وبقية الاقطار العربية، والشرقية منها على الاخص، وثالثتها الفكر القومي العربي الذي حمل لواءه حزب البعث العربي الاشتراكي وحركة القوميين العرب، وكانت حينذاك تمثل اقصى التطرف القومي.

وفي حين كان الحوار مقطوعاً بين الثورة وحركة الاخوان المسلمين في صورة دائمة والعداء مستحكماً بينهما ـ ما خلا الموقف الديني لبعض اعضاء مجلس الثورة ـ فإن القيادة الناصرية الباحثة عن افق اشمل لتحركها الثوري خارج القطر وجدت في أفكار البعث ومواقفه المتتابعة في تأييد الثورة المصرية منذ كسر حصار الاسلحة وقيادته للرأي العام الثوري في المشرق حليفاً موضوعياً[٤٧].

وفي المرحلة التي امتدت منذ عام ١٩٥٧ حتى بداية الوحدة كونت الثورة الاتحاد القومي كتنظيم سياسي جماهيري واحد أو وحيد يتولى حمل اعباء هذه التغيرات التي استهدفتها الثورة. ولقد كان البناء التنظيمي للاتحاد القومي وتركيبه من بعض الوجوه انعكاساً لمدلول الوحدة الوطنية التي اتسعت اثناء العدوان الثلاثي عام ١٩٥٦ لتضم ـ ولو مؤقتاً ـ بعض الفئات الاجتماعية التي لم تخلص تماماً للثورة... فقد تشكل الاتحاد القومي على اساس ان «كل المواطنين» أعضاء فيه، وعلى أساس مفهوم **التعاون** بين الطبقات كافة بدلاً من **الصراع** بينها. ولا شك ان مفهوم «كل المواطنين» أعضاء في الاتحاد القومي يتناقض مع ما جاء في برنامج الاتحاد القومي الذي يدعو إلى القضاء على الاقطاع والاستغلال وإلى التأكيد على الوظيفة الاجتماعية

---

(٤٦) الزعبي، «تجربة الوحدة العربية، ١٩٥٨ ـ ١٩٦١،» ص ٢٤٠.

(٤٧) صفدي، **ناصر الناصرية والثورة العربية**، ص ١٣٤ ـ ١٣٥.

للملكية الجماعية. ومدلول ذلك أن الثورة المصرية وضعت في حسبانها اسبقية الاجراءات الاقتصادية والسياسية على الاطار الفكري القائم عند اتخاذ هذه الاجراءات[٤٨].

وفي مقابل هذا التنظيم السياسي الواحد السائد في مصر، قام النظام السوري على اساس تعدد الاحزاب، وهي الأحزاب التي تعود أصولها إلى فترة الانتداب خصوصاً في الفترة الممتدة من ١٩٢٦ إلى ١٩٤٠. وشهدت تلك الفترة استقطاباً مهماً بين «الكتلة الوطنية»، وبين منافسها التقليدي د. عبد الرحمن الشهبندر[٤٩]. وحاولت الكتلة منذ مطلع عام ١٩٣٦ احتكار العمل الوطني وبذلك اوحت بأن من يخالفها خائن، اما د. الشهبندر فقد أسس عدداً من الهيئات والكتل والأحزاب وكان اكثر تمسكاً بمبدأ ضرورة وحدة كل البلاد السورية المنفصلة عن السلطة العثمانية.

وشهدت الفترة منذ مطلع الثلاثينات ظهور الاحزاب العقائدية المحلية ـ بخلاف الحزب الشيوعي الذي ظهر في منتصف العشرينات ـ وأهمها بدايات حركة «الاخوان المسلمين» ونشوء «الحزب السوري القومي الاجتماعي» بزعامة انطون سعادة، و «عصبة العمل القومي العربي» بزعامة زكي الارسوزي، كذلك تطورت في بداية الاربعينات حركة «حزب البعث العربي» حول ميشيل عفلق وصلاح الدين البيطار، وتزامن مع هذه الاحزاب وجود حركات طائفية محلية كان أهمها «حركة سليمان المرشد» في منطقة العلويين[٥٠].

ولم تتعرض هذه الخريطة للتغير كثيراً بعد الاستقلال، وإن كانت بعض الاحزاب ازدادت قوة، فقد توحدت ـ على سبيل المثال ـ حركات الاخوان المسلمين في عام ١٩٤٤ تحت رئاسة مصطفى السباعي وكانت على ارتباط تنظيمي بقرينتها بمصر. أما الكتلة الوطنية التي شكلت اساس الاحزاب البرجوازية والمحافظة والتي كانت تضم نخبة الملاك الزراعيين وترفع شعارات قومية وليست اجتماعية، فقد انقسمت في عام ١٩٤٨ إلى حزبين هما: «الحزب الوطني» و «حزب الشعب»، وفي حين ضم الأول بعض المحترفين السياسيين مثل شكري القوتلي وصبري العسلي داعياً إلى تحرير الأمة العربية الواحدة وتحقيق الأماني العربية، كان «حزب الشعب» يعبر عن الآراء ذاتها وإن كان قد ركز في شكل أكبر على دور جامعة الدول العربية[٥١]، كما طرح الحزب فكرة الوحدة مع العراق.

كذلك ظهر «الحزب التعاوني الاشتراكي» و «الحزب العربي الاشتراكي» و «حركة التحرر العربي» (وهي منظمة سلطوية أنشأها الشيشكلي ثم تلاشت بين أعوام ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨) وحزب التحرير الاسلامي المتطرف بزعامة النبهاني[٥٢].

وكان من المتوقع أن تستمر التقاليد الديمقراطية بعد انتهاء الانتداب عام ١٩٤٦ بيد أن ذلك لم يتم وذلك لأسباب منها ان الزعامات التقليدية التي قادت البلاد إلى الاستقلال لم تعد

---

(٤٨) حسين شعلان، «التنظيمات السياسية بعد ٢٣ يوليو ١٩٥٢،» **الطليعة**، السنة ١، العدد ٧ (تموز/يوليو ١٩٦٥)

(٤٩) جبور، «تطور الفكر السياسي المعاصر في القطر السوري منذ الاستقلال،» ص ٣٧.

(٥٠) المصدر نفسه.

(٥١) المصدر نفسه، ص ٧٤.

(٥٢) المصدر نفسه.

قادرة على مواجهة مشاكل ما بعد الاستقلال وعلى رأسها قضية فلسطين، فضلاً عن انها حاولت تحقيق مصالحها الذاتية على حساب التقاليد الديمقراطية. ولعل ابرز مثال على ذلك التعديل الذي جرى عام ١٩٤٨ على دستور عام ١٩٣٠، رضوخاً لرغبة شكري القوتلي ـ رئيس الجمهورية السورية ـ في تجديد ولايته. كما عرفت هذه الفترة ايضاً تدخل الجيش في السياسة مما ادى إلى تعطيل الحياة الديمقراطية في البلاد، فضلاً عن عدم احترام الاحزاب السياسية للتقاليد الديمقراطية الليبرالية، فقد استغل زعماء الاحزاب علاقاتهم بالجيش للوصول إلى السلطة السياسية، ومن ابرز الامثلة على ذلك، اكرم الحوراني. يضاف إلى كل هذا شيوع ظاهرة الاغتيالات السياسية والتصفيات الجسدية مثل اغتيال قائد الجيش السوري عدنان المالكي على يد الحزب السوري القومي الاجتماعي مما ادى إلى تصفية الحزب فيما بعد[٥٣].

وفي اعقاب عودة الاحزاب القديمة إلى النشاط عقب الاطاحة بالشيشكلي تم تشكيل حكومة من «حزب الشعب» وتجمعات المستقلين وذلك في ايلول/سبتمبر ١٩٥٥. بينما وقف حزب البعث والحزب الوطني وبعض المستقلين موقف المعارضة. وخلال ١٩٥٥ ـ ١٩٥٦ انتقلت السلطة تدريجياً إلى ائتلاف جديد ضم حزب البعث والكتلة الديمقراطية المستقلة بزعامة خالد العظم، وكتلة كبيرة من الحزب الوطني بزعامة صبري العسلي وفاخر الكيلاني[٥٤] وكانت صيغة التحالف الوطني سواء في ظل قيادة العناصر التقليدية أم التيار القومي ضعيفة، مفتتة من الداخل وتحمل تناقضات عدة. وهكذا ففي الفترة ما بين ١٩٥٤ ـ ١٩٥٨ تعاقبت على سوريا سبع وزارات كانت آخرها برئاسة صبري العسلي.

وعلى الرغم من حرية التعبير التي ميزت النظام السياسي السوري فإن درجة عالية من العنف السياسي اقترنت بها مما دعا البعض إلى القول بأنه «في خريف عام ١٩٥٧ كان هناك شبه شلل في الحياة السياسية في سوريا، ووجدت ثلاث قوى متنافسة: المحافظون والاقطاعيون ورجال المال ثم البعث والقوميون واخيراً الشيوعيون، ولقد انعكس هذا الصراع على الجيش السوري»[٥٥]. ذلك أن أعضاء الصفوة العسكرية الحاكمة في سوريا يحتفظون بارتباطاتهم الدينية والعرقية القبلية والعائلية، وكثيراً ما تمتد هذه الارتباطات لتشمل مجالاً واسعاً من المصالح الاقتصادية والمهنية تضم الزراعة والدين والادارة والتجارة، وهناك اضافة إلى ذلك، الانقسامات أو الصداقات داخل التنظيم العسكري ذاته، عدا وجود الفوارق العقائدية الناجمة إما عن تلك الانقسامات او عن أسباب نفسية وفكرية من العسير قياسها[٥٦].

وبينما مثلت الاحزاب السياسية في مصر اليمين وكان الجيش هو قائد الثورة على هذا اليمين وعلى محترفي السياسة، فإن الحركة الشعبية في سوريا نمت في مواجهة الجيش، ولم تعرف سوريا الثورة، بل عاشت انقلابات حققت أحياناً حركات ثورية عن طريق الجيش، بينما كانت مصر في ثورة قادها جيش يعرف دوره الطليعي. بيد ان هذا الدور المحدود للجيش السوري ـ مقارناً

---

(٥٣) علي الدين هلال، «محاضرات في النظم العربية،» (جامعة القاهرة، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية).

(٥٤) الزغبي، «تجربة الوحدة العربية، ١٩٥٨ ـ ١٩٦١،» ص ١٠.

(٥٥) Adeed I. Dawisha, *Egypt in the Arab World: The Elements of Foreign Policy* (London: Macmillan; New York: Distributed by Hlsted Press, 1976).

(٥٦) ليونارد بايندر، **الثورة العقائدية في الشرق الاوسط**، ترجمة وتعليق خيري حماد (القاهرة: الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٦٦)، ص ٢٢١.

بالجيش المصري ـ لم يلبث أن تعدل، فبعد انقلاب الشيشكلي عاد الجيش إلى ثكناته، ولكنه كان يعكس الاتجاهات السياسية الداخلية بكل تناقضاتها، ولم يقتصر دوره فقط على الدفاع عن الدولة ضد الاخطار الخارجية، كما لم يعد هو ذلك الجيش المحترف فقط، ولكن دوره تعدى ليصير القيِّم على الحياة السورية بمختلف مؤسساتها السياسية والادارية والاقتصادية. وهكذا صارت الواجهة الحكومية المدنية اسمية فقط، بينما صار الجيش هو القوة الحاكمة الفعلية. وقد ضمت الواجهة المدنية خالد العظم وحلفاءه الشيوعيين وعلى رأسهم زعيم الحزب الشيوعي السوري خالد بكداش، كما ضمت كذلك زعماء البعث وعلى رأسهم اكرم حوراني، وصلاح الدين البيطار، وكذلك المستقلين والحزبيين التقليديين كصبري العسلي، وقد وقف بعض العسكريين خلف هؤلاء مثال ذلك وقوف عبد الحميد السراج وراء البعث، وعفيف البزري وراء الشيوعيين، وأمين النفوري وراء خالد العظم، كما كان للحوراني أنصار عديدون اقواهم مصطفى حمدون وعبد الغني قنوت[٥٧].

ولا شك ان هذه الصراعات خلقت حالاً من التوجس بين جماعات ضباط الجيش السوري المتنافرة مما شكل خطراً على مستقبل سوريا (وصل الأمر إلى حد قيام بعض قيادات الجيش بقضاء الليل في وحداتهم حتى يكونوا على اهبة التحرك بها في مواجهة أي مباغتة من جانب أي جماعة اخرى. كما ادى ذلك إلى شبه شلل بين القوى المتنافرة وذلك لفشل اي منها في تحقيق السيطرة الكاملة التي تمكّنها من فرض إرادتها النهائية على الآخرين[٥٨].

وعكست الحال المصرية موقفاً مختلفاً، فعلى الرغم من الاختلاف بين اجنحة الطليعة العسكرية المفجرة للثورة في مصر فإن ادارة الصراع في داخلها لم تسمح بانتقال التنافس إلى السلطة السياسية، كما ظل هيكل الجيش المصري موحداً ومتكاملاً. وعلى الرغم من انتقال العسكريين من الخدمة العسكرية ـ إلى الاجهزة الادارية والبيروقراطية، فإن صعود جمال عبد الناصر كزعيم جماهيري قومي حد ـ إلى درجة كبيرة ـ من صورة النخبة العسكرية المصرية كجماعة عسكرية حاكمة، وحقق تالياً درجة عالية من الاستقرار في قمة النظام السياسي.

هكذا اتخذ النظام السياسي في القطرين صوراً متباينة تتراوح من اعلى درجات الاستقرار السياسي إلى أقلها، ومن أكثرها تعددية إلى أدناها.

أما في مجال رصد التفاعلات السياسية بين البلدين، فيلاحظ وجود درجة عالية من التطابق خصوصاً فيما يتعلق بالسياسة الخارجية. وفي هذا الصدد يلاحظ أن مصر بدأت منذ عام ١٩٥٥ بالخروج إلى الوطن العربي، وذلك في وقت تزايدت فيه محاولات ربط الوطن العربي بالاحلاف الاجنبية كحلف بغداد. ولقد بدأت محاولات التنسيق في السياسة الخارجية بين البلدين مع الدعوة إلى عقد مؤتمر باندونغ عام ١٩٥٥، عقب زيارة للقطر السوري قام بها وفد مصري برئاسة صلاح سالم. ولقد أصدر الوفد في ٢ آذار/مارس عام ١٩٥٥ بياناً مشتركاً ـ بعد اسبوع واحد من تاريخ توقيع معاهدة التضامن العراقي ـ التركي في ٢٤ شباط/فبراير من العام نفسه ـ كان اهم ما جاء فيه:

١ ـ عدم الانضمام إلى الحلف التركي ـ العراقي أو أي أحلاف أخرى.

---

(٥٧) الزغبي، «تجربة الوحدة العربية، ١٩٥٨ ـ ١٩٦١،» ص ٢١٠ ـ ٢١١.

(٥٨) هيكل، **ما الذي جرى في سوريا؟**، ص ٢٣.

٢ ـ اقامة منظمة دفاع وتعاون اقتصادي عربي مشترك.

٣ ـ الاتصال بالحكومات العربية لعرض اسس ومبادىء البيان المشترك ودعوة البلدان العربية إلى الموافقة عليها.

٤ ـ انتهاج سياسة عربية مستقلة وموحدة.

ولكي تكون هذه الدعوة أعم وأشمل، تشكل وفد مصري ـ سوري مشترك قام بزيارة لكل من لبنان والاردن والعربية السعودية والعراق... وبدءاً من هذا التاريخ أخذ يظهر تشكيل معسكرين: معسكر يضم سوريا ومصر، ومعسكر آخر يقوده العراق[٥٩]. وفي الجانب العسكري تم في ٢٠ تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٥٥ توقيع ميثاق الدفاع المشترك بين مصر وسوريا الذي نص على أن الاعتداء على أي منهما يعد اعتداء على الأخرى. ونص كذلك التعهد بعدم عقد صلح منفرد مع المعتدي وتشكيل مجلس أعلى من وزيري الخارجية والحربية في البلدين فيما يعد قيادة مشتركة بين مصر وسوريا[٦٠]. وفي ٨ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٥٥ تم تعيين رئيس أركان مشترك لجيشي البلدين[٦١].

وبعد التوصل إلى هذا الميثاق المشترك، جرت مفاوضات بين مصر وسوريا والاردن انتهت بتوقيع اتفاقية عسكرية ثلاثية في تشرين الأول/اكتوبر عام ١٩٥٦ كان الهدف منها توحيد وسائل الدفاع على الجبهة العربية.

وتلا كل ذلك، اتفاق مصر وسوريا على توحيد قيادة الجيشين في مجالي التسليح والتدريب، وفي مواجهة اي خطر طارىء وارسال ضباط وخبراء مصريين على وجه السرعة إلى سوريا وذلك للاسراع في تدريب القوات السورية على الاسلحة المصرية، وايصال الامدادات العسكرية من القوات المصرية الضاربة لتعزيز القدرة الدفاعية للجيش السوري في معركة التهديدات الموجهة إلى سوريا والمتمثلة في الحشود التركية والصهيونية، وتنفيذاً لهذا الاتفاق، رابطت القوات المصرية في تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٥٧ في شمال سوريا على الحدود مع تركيا، وفي الجنوب على الحدود السورية ـ الاسرائيلية.

وأثناء العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦، قامت مصر باستخدام المطارات السورية في اخفاء مقاتلاتها الجوية[٦٢] وقد حدث تجاوب رسمي وشعبي كامل في سوريا مع مصر، فأعلنت التعبئة والاحكام العرفية، وقامت سوريا بقطع علاقاتها الدبلوماسية مع فرنسا وبريطانيا، كما قامت في اول تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٥٦ بحشد قواتها في الاردن، وقام الشعب السوري بتخريب خطوط انابيب النفط الممتدة من العراق إلى البحر المتوسط عبر سوريا ولبنان وفي اماكن متعددة من الصحراء. كما تم نسف محطات ضخ النفط، وفي تشرين الثاني/نوفمبر اصدر الحاكم العسكري قراراً بوقف تصدير النفط الخام المخزون في مستودعات شركة نفط العراق، واعلنت

---

(٥٩) الزغبي، المصدر نفسه، ص ٦.

(٦٠) Etzioni, *Political Unification: A Comparative Study of Leaders and Forces*, p. 99.

(٦١) محمود رياض، «محاضرة عن الامن القومي العربي في نقابة الصحفيين،» (القاهرة، ١٩٨٤)، و Seale, *The Struggle for Syria: A Study of Post War Arab Politics, 1954-1958*.

(٦٢) والذي يرى بأنه تم الاتفاق على انشاء حلف مصري ـ سوري يقوم مؤسساً على مجلس أعلى، ومجلس حرب، وقيادة مشتركة برئاسة عبد الحكيم عامر.

الحكومة عزمها على الاشتراك بجيشها في القتال، واتصل الرئيس شكري القوتلي بالرئيس جمال عبد الناصر يؤكد له أن الجيش السوري وفق اتفاق القيادة المشتركة مستعد للقيام بتنفيذ كل ما يطلب منه، وشكره الرئيس عبد الناصر وطلب منه الانتظار حتى لا يتسع نطاق القتال، وقد ارسلت سوريا بعثة طبية لمعالجة جرحى الحرب.

وفي ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر، عندما هددت الولايات المتحدة سوريا وطالبتها باصلاح انابيب النفط اعلن مجلس الوزراء السوري ان سوريا لن تصلح انابيب النفط قبل انسحاب اسرائيل إلى خطوط الهدنة، وقد دفع ذلك عبد الناصر إلى التأكيد على أن سوريا خاضت معركة قناة السويس بالقوة نفسها التي خاضت بها بور سعيد هذه المعركة[٦٣].

هذا التنسيق السياسي والعسكري بين القطرين الشقيقين لم يكن ليتم لولا وجود وعي مشترك بوحدة الهدف والمصير والاهداف القومية العربية. فقد نص دستور ٥ ايلول/سبتمبر عام ١٩٥٠ على أن «الشعب السوري جزء من الامة العربية وانه يتطلع نحو الوحدة» (فقرة ٣ مادة ١)، كذلك نص الدستور المصري الصادر في ١٦ كانون الثاني/يناير عام ١٩٥٦ (مادة ١) على أن «مصر دولة عربية مستقلة وأن الشعب المصري جزء من الامة العربية». كما أكد على تفاعل الشعب المصري في الكيان العربي وعلى أنه يقدر مسؤولياته حيال النضال العربي المشترك[٦٤]. ويمكن أن نضيف إلى كل ذلك أن القطرين كانا وقعا اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي في اطار جامعة الدول العربية عام ١٩٥٠.

وفي الجانب غير السياسي، نجد أنه في ايلول/سبتمبر عام ١٩٥٦، تم التوصل إلى اتفاق في شأن تشكيل شركات مصرية ـ سورية مشتركة، وفي ٣ ايلول/سبتمبر عام ١٩٥٧ تم توقيع اتفاقية في شأن «الوحدة الاقتصادية الكاملة بين الدولتين»[٦٥]، وفي تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٥٧ تم التوقيع على اتفاقية جديدة في شأن تسهيل انتقال رؤوس الأموال بين البلدين. وكان قد تم التصديق على اتفاقية الوحدة الثقافية العربية في ١٥ آذار/مارس عام ١٩٥٧ وهي التي تقضي بتعزيز التعاون الثقافي وتوحيد اساليب التعليم من خلال تبادل المعلمين والطلاب وعقد المؤتمرات المشتركة وتنسيق الرياضة والفن.

وهكذا يلاحظ، أنه على الرغم من الفروق الواضحة في النظام السياسي ووضعية السلطة في القطرين المصري والسوري، إلّا أن التفاعلات السياسية بينهما تميزت بدرجة عالية من الكثافة دعمها كذلك التعاون العسكري، وكانت تلك مؤشرات ـ بل مقدمات ـ للوحدة بين البلدين، ولعل كل ذلك هو ما دفع البرلمان السوري في ٥ تموز/يوليو عام ١٩٥٦ إلى ان يصدر قراراً بالإجماع يقضي بتشكيل لجنة خاصة تتولى التفاوض مع مصر في شأن تحقيق الوحدة الفدرالية. وفي تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩٥٧ عقد نواب القطرين اجتماعاً مشتركاً صدر في أعقابه بيان عن السوريين المشتركين فيه يدعو إلى «الاتحاد الفدرالي والبدء فوراً في محادثات مشتركة لاستكمال عناصر الاتحاد». أما البرلمانيون المصريون فقد اصدروا بياناً اتسم بالحذر حين حث على «الدعوة إلى السير نحو الوحدة».

---

(٦٣) Etzioni, *Political Unification: A Comparative Study of Leaders and Forces*, p. 100.

(٦٤) الزغبي، «تجربة الوحدة العربية، ١٩٥٨ ـ ١٩٦١»، ص.

(٦٥) شبلي العيسمي، **الوحدة العربية من خلال التجربة** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧١)، ص ٢٨.

ويحاول البعض التشكيك في هذه الخطوات التي تشكل ارهاصات محسوبة للوحدة بين البلدين، وذلك بالنظر إلى الاتفاقيات التي تمت فيما بين ١٩٥٥ و١٩٥٨ بين البلدين بصفتها لا تعدو أن تكون حبراً على ورق[٦٦]. ولا شك أن العرض السابق يوضح بجلاء أنه على الرغم من تباين الهياكل السياسية والاقتصادية بين القطرين إلّا أن هناك خطوات عملية اتخذتها القيادة السياسية في البلدين لتوحيد السياسات الاقتصادية وأحياناً العسكرية وللتنسيق السياسي المشترك. وقد يكون من المفيد هنا، أن نرصد كثافة التفاعلات بين البلدين في الفترة الممتدة ما بين ١٩٤٨ ـ ١٩٦١ لنتأكد من تصاعد كثافة التفاعلات التعاونية وخفة حدة التفاعلات الصراعية بينهما في السنوات السابقة على الوحدة وسنوات الوحدة كذلك. (انظر الجدولين رقم (٤) و (٥)) ويمكن أن نصل إلى استنباطات عدة من النظر إلى هذين الجدولين:

١ ـ إن عام ١٩٥٥ يشكل نقطة تحول رئيسية في العلاقات التعاونية بين البلدين، فقد وصلت كثافة التفاعلات في ذاك العام إلى أكثر من اجمالي التفاعلات التي تمت بدءاً من عام ١٩٤٨ وحتى عام ١٩٥٥.

٢ ـ يلاحظ كذلك أن كلا القطرين حريص على أن يبادل الآخر القدر نفسه تقريباً من التفاعلات التعاونية. وهو ما يؤكد حرصهما على التمهيد لدرجات أعلى من التنسيق السياسي أو الاقتصادي، وفي هذا الصدد أيضاً يلاحظ استمرار تصاعد التفاعلات حتى بلغت أقصى درجة لكثافتها في عامي ١٩٥٧ (العام السابق للوحدة) وعام ١٩٥٨ (عام الوحدة).

٣ ـ تركزت أهم التفاعلات في المجالات السياسية ثم العسكرية ثم المعنوية أو الرمزية، وهو ما يؤكد أن التفاعلات تعلقت بأشكال التعاون المادي والفعلي ولم تقتصر فقط على مجرد الطقوس الشكلية. بل إننا نلاحظ أن اقصى درجة للتعاون العسكري من جانب مصر نحو سوريا كانت عام ١٩٥٧ ومن جانب سوريا نحو مصر كانت عام ١٩٥٦ وهما عاما الخطر بالنسبة الى البلدين حيث واجهت مصر العدوان الثلاثي، وواجهت سوريا تهديدات خارجية تركية فضلاً عن تهديدات داخلية.

٤ ـ وفيما يتعلق **بالتفاعلات الصراعية** فيمكن أن نلاحظ ما يلي:

أ ـ إنها محدودة بالقياس إلى كثافة التفاعلات التعاونية.
ب ـ إنها لم تكن ذات قيمة حقيقية قبل سنوات الوحدة وأثناء قيامها.
ج ـ اما التفاعلات الصراعية الرئيسية فقد تركزت عام ١٩٦١ وهو عام الانفصال.

٥ ـ تركزت التفاعلات الصراعية على الجوانب العسكرية والرمزية والسياسية على التوالي وهو نفس نمط التفاعلات التعاونية.

٦ ـ يلاحظ أن القطر السوري قد وجه إلى مصر اكثر من ضعف التفاعلات الصراعية التي وجهتها مصر إليه. في حين أن مصر كانت وجهت إلى القطر السوري تفاعلات تعاونية تتجاوز بنحو

---

(٦٦) Etzioni, *Political Unification: A Comparative Study of Leaders and Forces*, p. 103.
وفي تحليل خطوات التنسيق السابقة على قرار الوحدة، وهو ما يختلف مع رؤية اتزيوني، انظر: فوزي عطوي، **جمال عبد الناصر رائد التاريخ العربي الحديث** (بيروت: الشركة اللبنانية للكتاب، ١٩٧٠)، ص ٢٠٥ ـ ٢١٤.

مرة ونصف المرة حجم التفاعلات التعاونية التي وجهتها سوريا إلى مصر. ومعنى ذلك أن مصر القاهرية كانت حريصة ـ بناء على تلك التفاعلات ـ على استمرار الوحدة.

ثالثاً: الاطار الفكري القومي في البلدين

يلعب الاطار الفكري للوحدة المصرية ـ السورية دوراً لا يقل أهمية عن البعدين الاقتصادي والسياسي. ولا ينفصل هذا الاطار عن مجمل التطورات التي لحقت بالفكرة والحركة العربية، ولا عن تطورهما في كل من مصر وسوريا. وسنستعرض تطورات نشأة الفكرة العربية والظروف التي صاحبت ذلك ثم نتعرض للمرتكزات الفكرية للوحدة المصرية ـ السورية.

ويمكن القول، إن فكرة القومية العربية في مصر ارتبطت بمعطيات التراث والدين الاسلامي، فقد ظل النضال الوطني الموجه ضد بريطانيا مرتبطاً ـ إلى حد كبير ـ بالدولة العثمانية، ولم يوجه ضدها إلّا متأخراً. أما في سوريا فبدت الفكرة القومية العربية أكثر عصرنة وعلمانية واحتكاكاً بالمؤثرات الفكرية للغرب، وحملت عداء صريحاً ومبكراً للدولة العليّة. إذن بينما كان منشأ الفكرة العربية في مصر من قلب الاسلام، اختلط الامر في سوريا، وإن مال إلى حد كبير إلى الاستلهام من التراث الغربي المعاصر.

ومع مطلع القرن العشرين، تطورت الفكرة العربية ببعديها القومي العربي والديني الاسلامي فظهرت في تركيب جديد يؤلف بينهما، وذلك في كتابات عبد الرحمن الكواكبي خصوصاً في **أم القرى**. وهو الكتاب الذي تضمن برنامجاً سياسياً يستهدف استقلال الامة العربية عن الخلافة ويطالب برد الخلافة نفسها إلى الأمة العربية[٦٧].

وفي الفترة ذاتها، نما في مصر اتجاهان: واحد يتطور نحو الجامعة العربية، والثاني يمتد إلى الجامعة الاسلامية. وكان الاتجاهان متميزين ومختلطين في الوقت ذاته، بمعنى أن الدعوة العربية كانت تحمل ظلالاً دينية والعكس صحيح، وكلتا الدعوتين تتفقان ـ بدرجات مختلفة من الوعي ـ على السعي إلى انتماء سياسي اشمل وفي التنقيب عن جامع سياسي يربط بين مصر وبين أرض الخطر ـ في ذلك الوقت ـ فلسطين[٦٨]، حيث... كان شعار الوحدة لدى المصريين يتجه إلى حيث مصدر الخطر على استقلالها المرتقب، ومصر على الدوام يأتيها الخطر من حدودها الشمالية حيث فلسطين أو من الجنوب حيث تردها مياه النيل[٦٩].

وحين قامت ثورة عام ١٩١٩ تبنت شعار الجامعة المصرية باعتبارها قومية مصرية محدودة، وإن لم تستبعد مبدأ الانتماء إلى جامعة أشمل[٧٠] ، ولقد استطاع سعد زغلول أن يجمع بين مصر والسودان، في نسق واحد أطلق عليه وحدة وادي النيل، معنى ذلك أن ثورة ١٩١٩ لم تنظر إلى مصر بحدودها الجغرافية فحسب، وإنما إلى ما هو ابعد وأوسع من ذلك.

---

(٦٧) المصدر نفسه، ص ٢٤٧.

(٦٨) طارق البشري، «مصر في اطار الحركة العربية،» في: طارق البشري، **مصر والعروبة وثورة يوليو** (القاهرة: دار المستقبل العربي، ١٩٨٣)، ص ٣٣.

(٦٩) المصدر نفسه، ص ٢٩، وعبد المنعم المشاط، «البعد العربي للأمن القومي المصري،» **الدفاع** (كانون الثاني/يناير ١٩٨٥)، ص ٥٧ ـ ٦٦.

(٧٠) البشري، المصدر نفسه، ص ٣٢.

وفي أعقاب الحرب العالمية الأولى، بدأت مرحلة جديدة في العلاقات بين مصر والمشرق العربي. فكانت صحف المشرق تفرد افتتاحيات طويلة لشرح القضية المصرية. وعندما قيل إن بعض السوريين المقيمين في القاهرة رموا الانكليز بالرياحين هبت الشام بأكملها تستنكر فعلتهم وتتبرأ منهم بلسان شاعرها خليل مردم بك. وعلى الرغم مما اتسمت به سياسة سعد زغلول من عزلة مصرية ـ لانشغال الحركة الوطنية في مصر بأمورها المصرية ـ فقد وجه نداء إلى الأمة في أعقاب اندلاع ثورة سوريا الكبرى ناشدها فيه نجدة سوريا التي تربطنا بها روابط وثيقة من تاريخ ولغة ودين وعادة وجوار، ويدفع إلى التبرع ويستحث الناس على المشاركة[٧١]، وأخذت الصحف توسع صدرها وتعطي مساحات أكبر للمقالات التحليلية للتعريف بسوريا وللتأكيد على العلاقات التاريخية معها، بل والعلاقات الاجتماعية والعاطفية التي تربط بين مواطني الجانبين. يضاف إلى كل ذلك اهتمام الصحف المصرية بتغطية القضية السورية والدفاع عن حقوق السوريين ومصالحهم خصوصاً الثقافية منها[٧٢]. كما شهدت هذه الفترة تبادل الوفود

جدول رقم (٤)
كثافة التفاعلات المصرية تجاه سوريا
خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦١

التفاعلات	التعاونية							الصراعية						
	الرمزية	الاقتصادية	العسكرية	الثقافية	الهبة المادية	الانسانية	السياسية	المجموع	الرمزية	الاقتصادية	العسكرية	الثقافية	الهبة المادية	الانسانية	السياسية	المجموع
١٩٤٨	١٢	٦						١٨								
١٩٤٩	٢٦						٢٠	٤٦	٢٢		١٦					٣٨
١٩٥٠	١٤	٢٧	١٤					٥٥								
١٩٥١	١٠							١٠								
١٩٥٢	٦							٦								
١٩٥٣		٢٧						٢٧								
١٩٥٤	٢٠				٦			٢٦							٤٤	٤٤
١٩٥٥	٥٦	٦	١٧٣				٢٠	٢٥٥								
١٩٥٦	١٦٩	٩٥	١٢٦	٢٧			٣٣	٤٥٠			٦					٦
١٩٥٧	١٤٣	١١٥	١٨٥				٨٥	٥٢٨	٢٩							٢٩
١٩٥٨	٢٦	١٠٥	١٤				٣٥٦	٥٠١			٦	١٦		٦		٢٨
١٩٥٩	٢٨	٢٠	٣٧	٦			٦	٩٧		١٦				٦	١٢	٣٤
١٩٦٠	١٤						٣٠	٤٤								
١٩٦١	٥٠	٤١	٦				٣٢	١٢٩	١٤٢	٦	١٦٩				٧٢	٣٨٩
المجموع	٥٧٤	٤٤٢	٥٥٥	٣٣	٦		٥٨٢	٢١٩٢	١٩٣	٢٢	١٩٧	١٦		١٢	١٢٨	٥٦٨

المصدر: Edward E. Azar, *The Codebook of the Conflict and Peace Data Bank (COPDAB)* (Chapel Hill, N.C.: University of North Carolina, Department of Political Science, 1980).

---

(٧١) **المقطم** (٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٢٥)، نقلاً عن: ذوقان قرقوط، **تطور الفكرة العربية في مصر، ١٨٠٥ ـ ١٩٣٦** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٤)، ص ٢٥٨.

(٧٢) قرقوط، المصدر نفسه، ص ٢٥٩.

جدول رقم (٥)
يوضح كثافة التفاعلات السورية تجاه مصر
خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٦١

التفاعلات	التعاونية								الصراعية							
	الرمزية	الاقتصادية	العسكرية	الثقافية	البنية المادية	الانسانية	السياسية	المجموع	الرمزية	الاقتصادية	العسكرية	الثقافية	البنية المادية	الانسانية	السياسية	المجموع
١٩٤٨			٦				١٠	١٦								
١٩٤٩							٢٢	٢٢								
١٩٥٠		٢٧	٣٧				١٤	٧٨								
١٩٥١	٢٠						٦	٢٦	٢٩							٢٩
١٩٥٢	٢٤						١٢	٣٦								
١٩٥٣							١٤	١٤								
١٩٥٤							٦	٦	٥٤							٥٤
١٩٥٥	٨٣		٩٨	٢٧			٤٤	٢٥٢			٢٢					٢٢
١٩٥٦	٨٨	١٥٥	١٢٩	٢٧	١٠		٥٢	٤٦١								
١٩٥٧	٩٢	٨٤	١٠٦				١٢٦	٤٠٨	٦						١١٥	١٢١
١٩٥٨	٣٢	١٢	٣٤				٤٢٦	٥٠٤	٧٢		٤٤				١١٢	٢٢٨
١٩٥٩	١٢						٢٠	٣٢							١٢	١٢
١٩٦٠			٦	١٠				١٦								
١٩٦١				٦				٦	٢٤٧		٢٩١				٢٢٠	٧٥٨
المجموع	٣٥١	٢٧٨	٤١٦	٧٠	١٠		٧٥٢	١٨٧٧	٤٠٨		٣٥٧				٤٥٩	١٢٢٤

المصدر: المصدر نفسه.

والمجموعات، فوسط مظاهر الحفاوة التي أحيط بها فريق خريجي الجامعة المصرية الرياضي اثناء زيارته لدمشق لم يملك احد اعضائه إلاّ أن انبرى قائلاً «إننا نشعر من صميم نفوسنا أننا لسنا غرباء ونحن اخوان التقوا بإخوانهم»[٧٣].

ومما ساعد على نمو وتبلور الفكر القومي في مصر وغيرها من بلدان الشرق ما حدث في فلسطين مع بدء حقبة الثلاثينات خصوصاً ما يتعلق بحائط البراق، والذي كان له اثر ملموس في مصر. فها هو ابراهيم عبد القادر المازني ينبه إلى أن الثورة المصرية فشلت «لأننا احطنا قوميتنا بمثل سور الصين ذلك لأني أؤمن بما أسميه القومية العربية وأعتقد انه من خطل السياسة أن تنفرد كل واحدة من الأمم العربية بنفسها غير عابئة بشقيقاتها»[٧٤].

وفي عام ١٩٣٣، نلمح أول معركة حول العروبة بمفهومها السياسي الحديث بين كبار المثقفين المصريين، فكتب طه حسين مثلاً «خضع المصريون لضروب من البغي وجاءتهم من الفرس والرومان والعرب والترك والفرنسيين»، وهذا ما دفع عدداً من أعضاء الجمعيات الثقافية في دمشق إلى المناداة بدعوة الجمعيات العربية الأدبية والسياسية في العراق وفلسطين وجميع الأقطار العربية إلى مقاطعة كتبه،

---

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٢٦٠.

(٧٤) البشري، **مصر والعروبة وثورة يوليو**، ص ٣٣.

واتباع الأسلوب ذاته مع أي كاتب مصري يطعن في القومية العربية، كما أصدرت عصبة العمل القومي بياناً تهدد فيه بحرق كتب طه حسين[٧٥].

وقد حمل عبد القادر حمزة ـ صاحب صحيفة **البلاغ** «الوفدية» ـ لواء مساجلة طه حسين كما اشترك فيها عدد كبير من الكتاب، ولم يقف في صف طه حسين سوى حسن صبحي ومحمد كامل حسين وسلامة موسى، بينما وقف في الجانب الآخر، عبد الرحمن عزام ومحب الدين الخطيب وعبد الله عفيفي وفتحي رضوان وزكي مبارك وزكي ابراهيم وعلي الجندي[٧٦]. وتلت تلك المعركة معركة أخرى بين د. هيكل وأحمد حسن الزيات حول التراث الفرعوني والتراث العربي وأيهما أجدر بالاقتداء. وشارك في هذا الجدل عدد كبير من الكتاب المصريين[٧٧].

وعلى الرغم من كل ما سبق، فقد غدت ثورة تموز/يوليو ١٩٥٢ نقطة تحول جديدة في الفكر القومي في مصر، وإن كان هذا الفكر بالفعل قطع شوطاً بعيداً. وسنتناول هنا الفكر القومي لثورة تموز/يوليو ١٩٥٢، والفكر القومي لحزب البعث قبل عام ١٩٥٨.

١ ـ الفكر القومي للثورة فيما بين ١٩٥٢ ـ ١٩٥٨

تثير محاولة رصد موقف الثورة من قضية القومية العربية والوحدة ملاحظات عدة:

أ ـ إن طابع الغموض الفكري والابهام النظري وغياب أي برنامج سياسي متكامل الذي طبع السنوات الاولى لحكم الثورة أثر بدوره على رؤية الثورة للحقيقة العربية.

ب ـ ارتبطت هذه الرؤية بالتطورات السياسية التي أدت بالقيادة المصرية الى العزوف عن المحيط العربي حتى عام ١٩٥٥ ثم اقتحامها له مع تصاعد المؤامرات الاستعمارية على المنطقة العربية. وينعكس ذلك بوضوح في الاهداف الستة التي وضعتها ثورة تموز/يوليو عام ١٩٥٢ لنفسها وانصبت جميعاً على الاهداف المصرية الداخلية الملحة.

وقد لا يكون الضباط الاحرار معارضين آنذاك للوحدة العربية الشاملة من الناحية العقائدية، ولكنهم لم يحددوا موقفهم بصراحة من هذه المسألة في الايام الأولى، وكل ما نعرفه من منشورات الضباط الاحرار التي اصدروها قبل الثورة ان برنامجهم لم يتضمن رأياً واضحاً في الوحدة العربية الشاملة وإن كانوا اشاروا إلى التضامن العربي كواحد من أهدافهم الأساسية[٧٨].

على الرغم من ذلك، فإن صلة الضباط المصريين بالعرب لم تكن مقطوعة، فقد حضر الحاج أمين الحسيني ـ مفتي فلسطين ـ إلى مصر لاجئاً عام ١٩٤٦ بعد أن اقام في المانيا خلال الحرب العالمية الثانية، واتصل بالرائد المتقاعد محمود لبيب مسؤول تنظيم الضباط في جماعة الاخوان المسلمين، وكان هو الآخر يعيش في المانيا خلال الحرب العالمية الثانية، ثم تعرف الحاج امين الحسيني على عدد من الضباط الاحرار الذين كانوا ينتمون إلى الاخوان المسلمين ومنهم جمال

---

(٧٥) قرقوط، المصدر نفسه، ص ٢٦٢.

(٧٦) محمد جابر الانصاري، **تحولات الفكر والسياسة في الشرق العربي، ١٩٣٠ ـ ١٩٧٠**، سلسلة عالم المعرفة، ٣٥ (الكويت: المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، ١٩٨٠)، ص ١٣٩.

(٧٧) المصدر نفسه، ص ١٤٧.

(٧٨) بايندر، **الثورة العقائدية في الشرق الاوسط**، ص ٣٠٨.

عبد الناصر وكمال الدين حسين وعبد اللطيف البغدادي وعبد المنعم عبد الرؤوف وغيرهم، ولم تكن تلك هي الصلة الوحيدة بالوطن العربي، فقد اتيح للعسكريين المصريين الاتصال بالقيادات العربية خارج مصر عندما قررت قيادة الجيش المصري ارسال اسلحة إلى جيش الانقاذ في سوريا بقيادة فوزي القاوقجي عام ١٩٤٨ وكان ضباط الطيران المصريون هم الذين يحملون الاسلحة إلى مطار المفرق... ولا شك ان حرب ١٩٤٨ تعد بداية الاحتكاك الحقيقي بين المصريين المتطوعين ورجال الجيش من جهة، وبين عرب فلسطين وغيرهم من جهة اخرى. بيد ان الضباط الاحرار لم يستوعبوا في البداية فكرة القومية العربية بصورتها الشاملة، فقد انشغلوا بكيفية مقاومة مفاسد النظام الملكي في مصر واصبح همهم الاول يكمن في كيفية تحرير مصر أولاً[٧٩].

ومع ذلك، فقد تحدث محمد نجيب عن ارتباط مصر بالعرب، وإن كان ذلك من قبيل تحديد ابعاد السياسة الخارجية المصرية ليس إلّا، وقد اشار إلى ضرورة اقامة علاقات ودية مع جميع البلدان العربية، ووضع ميثاق اقليمي لزيادة اهمية الجامعة العربية ونفوذها[٨٠]. وقد ظهرت في عام ١٩٥٤ الاشارة ولاول مرة إلى الوحدة العربية، حين ذكر جمال عبد الناصر «ان هدف حكومة الثورة أن يكون العرب أمة متحدة يتعاون أبناؤها في الخير المشترك»[٨١]. وكان جمال عبد الناصر ـ كما سبق واشرنا ـ قد تحدث في **فلسفة الثورة** عن «دائرة عربية تحيط بنا، هي منا ونحن منها، امتزج تاريخنا بتاريخها وارتبطت مصالحنا بمصالحها»، هذا الحديث (وإن كان يعكس إدراكاً لاهمية الدور العربي لمصر والعوامل المشتركة التي تربطها بالوجود العربي) إلّا أن من الملاحظ أنه لا يشير في أي شكل إلى الوحدة العربية، وإذا كان عبد الناصر قد وضع الدائرة العربية ـ في ذلك الوقت ـ على رأس الدائرتين الافريقية والاسلامية، إلّا أن ذلك ـ وإن اوضح أهمية هذه الدائرة ـ لم يكن ليعكس وجود اختلاف كيفي في طبيعة انتماء مصر إلى الدائرة الأولى، وإن كان عبد الناصر أكد بأنه «لما انتهى الحصار، وانتهت المعارك في فلسطين وعدت إلى الوطن كانت المنطقة كلها في تصوري قد اصبحت كلاً واحداً».

وعندما دخلت مصر في معركة ضد الأحلاف العسكرية بدءاً من منتصف الخمسينات كان ذلك خطوة في طريق التبلور القومي لثورة تموز/يوليو، وبعدها اتسعت صلات الثورة بالمناضلين العرب وحركات التحرر العربية، وقد اوضحت حرب السويس عام ١٩٥٦ أن الحرب التي تخوضها مصر ضد العدوان الثلاثي هي معركة عربية قبل أن تكون معركة مصرية. وعكس تجاوب الاقطار العربية ذلك البعد المهم.

وعلى الرغم من الخطوات العملية العديدة التي اتخذتها الثورة في اتجاه التلاحم مع الوطن العربي والسعي نحو توحيد القوة العسكرية والتنسيق في المجالات السياسية والاقتصادية والثقافية المختلفة، فإنه حتى عام ١٩٥٨ ـ وعلى الرغم من الوعي بمسألة القومية العربية ببعديها الوظيفي والمؤسسي ـ لم يطرح الفكر العربي للثورة على جدول اعماله قضية تحقيق الوحدة العربية السياسية الشاملة ولا امكانية استيعاب الحقيقة المصرية في اطار حقيقة عربية اوسع هي الدولة

---

(٧٩) احمد محمد وسن، «فكرة العروبة في ثورة يوليو،» في: البشري، **مصر والعروبة وثورة يوليو**، ص ٨٦. للوقوف على اتصالات الضباط المصريين والسوريين انظر: جمال عبد الناصر، **فلسفة الثورة**، اخترنا لك، ٣ (القاهرة: دار المعارف، ١٩٥٤).

(٨٠) بايندر، **الثورة العقائدية في الشرق الاوسط**، ص ٢٥٠.

(٨١) «خطاب عبد الناصر في العيد الثاني للثورة في ٢٣ تموز/يوليو ١٩٥٢،» في: جمال عبد الناصر، **مجموعة خطب واحاديث الرئيس جمال عبد الناصر** (القاهرة: الهيئة العامة للاستعلامات، [د. ت.]).

العربية الـواحدة، ويبـدو ان هذه التصـورات تشكلت فيما بعـد وفقاً للمنطق النـاصري للتجربـة والممارسة. ولم يكن هذا بالطبع موقفـاً خاصـاً بالثـورة، او مقطوع الصلـة بالتيـارات السياسيـة والفكرية في مصر قبل عام ١٩٥٢، حيث لم تعرف الحياة السياسية في مصر حـزباً او تيـاراً فكريـاً يضع الوحدة العربية في مقدمة اهدافه على عكس ما كان سائداً في سوريا.

٢ ـ الفكر القومي لحزب البعث حتى عام ١٩٥٨

يبدأ التاريخ الحقيقي لحزب البعث في اواخر العشرينات وأوائل الثلاثينات عندما ذهب اثنان من أبناء تجار الطبقـة المتوسطـة السوريـة هما ميشيـل عفلق وصلاح البيطـار إلى فرنسـا بقصد الـدراسة، واقتـرب الشابـان من الأفكار المـاركسية والقـومية هنـاك، ولما عـادا إلى سوريـا عملا بالتدريس، وإن جذبتهما الأحداث السياسية التي تمر بها سوريا التي كانت تعيش ظـروف التمزق القـومي والاضطراب الاجتمـاعي والصراع الفكري والثقـافي، ولقد صنـع الشعور القـومي آنذاك حدثان مهمان هما: احتلال لواء الاسكندرون من جانب تركيا عام ١٩٣٩، والقضاء على ثورة رشيد عالي الكيلاني في العراق عام ١٩٤١، وهي الثورة التي لعب فيها بعض القوميين دوراً ملحوظاً. وفي الاربعينات وسع حزب البعث من نشاطه بين العناصر الطلابية الشابة والطبقات الـوسطى في المدن وانتشر في مدن سورية عدة. واستقال عفلق والبيطار من عملهما كمدرسـين وتفرغـا للحزب، وأعلن تأسيس الحزب رسمياً في تموز/يوليو عام ١٩٤٥. وصدرت في العام التالي صحيفة **البعث** الناطقة بـاسم الحزب. وفي عـام ١٩٤٧ انعقد المؤتمـر الاول للحزب وصـدر دستوره ونظـامـه الـداخـلي، واستطاع الحزب في أواخر الاربعينات تجنيد بعض الاعضاء من الاقطـار العربيـة الاخرى. وعـلى الرغم من ان الحزب قاد حركة النضال ضد الفرنسيين، وعلى الرغم من اتساع عدد أعضائه، فإن تأثيره السياسي ظل محـدوداً نسبياً بسبب قـوة نظام الحكم القـديم. وفي عام ١٩٤٧ ظهـر الحزب العربي الاشتراكي في حماه بقيادة اكرم الحوراني الـذي اصطدم مـع عائلـة البرازي وغـيرها من العائلات الاقطاعية وتبنى مصالح الفلاحين، وفي اواخر عام ١٩٥٢ اندمج حزب الحوراني في حزب البعث العربي وتكون ما سمي في ذلك الوقت **حزب البعث العربي الاشتراكي** مع الاختلاف البين في جذور الشكلين. فالأول عربي قام على القومية العربية والوحدة الشاملة، والثاني اقليمي انحصر نفوذه في جزء من شمال سوريـا هو حمـاه، والاول عقائـدي له دستـوره واطره ومبـادؤه وأهدافـه الواضحة، في حين قام الثاني على اساس من شخصية زعيمـه ومؤسسه أكـرم الحوراني واعتمـد اسـاسـاً عـلى الفلاحـين. والاتحاد الـذي تم بينهما وان مثـل وحدة في الاهـداف إلّا انهمـا كـانـا متناقضين من الناحية العملية، فالبعث العربي يقوم على العقائـدية والتخطيط الاخـلاقي في العمل السيـاسي والتوعيـة النظريـة المستمرة والشعـور بشمول القـومية العـربية، بينمـا يطرح العـربي الاشتـراكي الادوات والوسـائل النـاجحة السريعـة لضرب العدو بـدلاً من التمسك الايـديولـوجي معتمداً على زعامة الحوراني ومنطلقاً من افق اقليمي محدود.

وعلى الرغم من أن الحزب اكد على البعد الاشتراكي، إلّا انه اعطى لعنصر الوحدة الأولـوية باعتبار انه من طريق الـوحدة يمكن ايجـاد الحلول لمشـاكل المجتمـع العربي كـافة. وهكـذا طرح الحزب ثالوثه المعروف «الوحدة ـ الحرية ـ الاشتراكية».

ولقد ارتبطت قضية الوحدة العربية في سوريا ـ في شكلها المعاصر كمـا هو الحـال في مصر ـ بالقضية الفلسطينية. ولعبت قضية فلسطين دوراً محركاً للنضال الوحدوي في سوريا لأن فلسطـين

كانت تاريخياً جزءاً من سوريا فصل عنها بمقتضى معاهدة سايكس بيكو ثم وعد بلفور في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر عام ١٩١٧. وهكذا كانت فلسطين حافزاً ومانعاً للوحدة السورية في آن واحد. فالوحدة السورية يمكن ان تدرأ الخطر الصهيوني، وقد عبر عن ذلك حلمي الاتاسي نائب حمص في مجلس النواب حيث رأى أنه من الأفضل لمواجهة الخطر الصهيوني أن تكون سوريا موحدة وأيد الحوراني هذا الرأي، وعندما تم التصديق على ميثاق جامعة الدول العربية تقدم الحوراني وزميل له بطلب مسجل مفاده ان المجلس النيابي السوري يحتفظ لنفسه بتحقيق وحدة الوطن السوري الكبير ولا يعترف بأي حال من الاحوال بالانتداب المفروض على فلسطين التي يعتبرها جزءاً من اجزاء سوريا الجنوبية[٨٢].

ورأى الاتجاه الثاني في شأن الوحدة السورية ان الوضع القائم في فلسطين يحول دون تحقيق التوحد مع فلسطين، الأمر الذي يعرض البلاد للخطر، وإن ضم فلسطين يعني اجتياح الصهيونية لسوريا.

وعلى صعيد آخر، كان الخطر الصهيوني في فلسطين وتهديده المباشر للامن الاقليمي السوري حافزاً دفع سوريا نحو المناداة بضرورة تعاون وتوحد البلدان العربية في مواجهة هذا الخطر.

ومحصلة الطرح السابق هي ان عدم تبلور تصور واضح عن اسلوب الوحدة ومضامينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية لدى القيادة الناصرية في تلك الفترة حال دون بروز خلافات ذات طبيعة فكرية فيما يتعلق بمضمون وأسلوب الوحدة، كذلك ادى إلى عدم تنازع الولاء لدى الجماهير السورية بين الزعامة الناصرية القائمة على رأس دولة الثورة - أي مصر - وبين ايديولوجية حزب الثورة - أي البعث - فكان نمو مطلب الوحدة بين الجماهير السورية هو في التحليل الاخير في صالح استقرار اوضاع البعث. ويستنتج الياس فرح بأنه «تاريخياً لم تنتصر فكرة الوحدة، إلّا بعد ان فشل وضع التجزئة في كل شيء، في المحافظة على الاستقلال الاقليمي، وفي احداث تقدم محسوس في حياة الشعب، وفي تحقيق الاستقرار وحتى في الدفاع عن الوجود كما حدث في فلسطين وفي لواء الاسكندرون»[٨٣].

خاتمة

لا شك ان خطوات التنسيق والتوحيد آنفة الذكر، وان مثلت شروطاً **ضرورية** للوحدة بين مصر وسوريا، إلّا أنها لم توفر الشروط **الكافية** لقيام الجمهورية العربية المتحدة كوحدة اندماجية.

فعلى المستوى الاقتصادي، اصطدمت دولة الوحدة بمصالح القطاعات المؤثرة وذات النفوذ القوي في سوريا، وظهر كأن الثورة العربية في مصر مجبرة على الاختيار بين الثورة والوحدة. وعلى المستوى السياسي، نجد أن هناك تعارضاً بين صيغة التنظيم السياسي الواحد في مصر وحقيقة الحزبية والتعددية في سوريا.

وعلى صعيد الفكر، يصعب اكتشاف ملامح الاختلاف بين التصور البعثي والتصور

---

(٨٢) المصدر نفسه، ص ١٦٤.

(٨٣) الياس فرح، **تطور الايديولوجية العربية الثورية** (بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٣).

الناصري للوحدة، نظراً لأن الاخير لم يكن قد تطور بعد، وإن كان من اليسير ملاحظة اختلاف توقع كل طرف إزاء الوحدة بالنظر إلى المطالب والشروط التي طرحها. وربما يكون من المفيد في هذا السياق ان نشير إلى ما ذكره محمد حسنين هيكل، فهو يرى بأنه كان يجب أن يكون هناك اساس فكري عميق لإقامة الوحدة، وكان يجب أن يكون هناك أساس اقتصادي قوي لاقامة الوحدة، وكان يجب أن يكون هناك اساس اجتماعي قوي لاقامة الوحدة، وذلك كله لم يكن قائماً، فدائماً كانت هناك مرحلة خطر، وكانت هناك فورة عاطفية، بعبارة اخرى فإن مصر لا تدرك طبيعة المجتمع السوري او سوريا لا تدرك طبيعة المجتمع المصري[٨٤].

ونحن وان كنا نتفق معه بخصوص عدم توافر المعرفة المتبادلة بين القطرين، فإننا نختلف معه حول عدم كفاية الاسس الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتي كان يمكن ان تنمو وتتطور على مر سنين الوحدة.

ولا شك أن التأمل فيما حدث بين القطرين منذ ثلاثين عاماً، وامعان النظر ـ من جانب آخر ـ في ما يعانيه الوطن العربي من تشتت وتشرذم وعدم اتفاق، لا بد وأن يدفعنا لأن نجعل من الاحتفال بذكرى الوحدة مناسبة للتفكير في إعادة صياغة الفروض بحيث ندفع بالنظام الاقليمي العربي إلى درجة من الاجماع القومي نجحت دولة الوحدة في تحقيقها بين القطرين الشقيقين ولو لفترة قصيرة □

(٨٤) هيكل، **ما الذي جرى في سوريا؟**، وفؤاد مطر، **بصراحة عن عبد الناصر: حوار مع محمد حسنين هيكل**، ط ٣ (بيروت: دار القضايا، ١٩٧٥)، ص ١٣٧ ـ ١٥٤.

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٨)

أوروبا والوطن العربي

الدكتورة

نادية محمود محمد مصطفى

اشكالية الاشتراكية وما بعد الرأسمالية:

(١) ماهية الاشتراكية وطبيعة أزمتها الراهنة

د. سمير امين

مدير برنامج بحوث استراتيجية مستقبل افريقيا. دكار ـ جمهورية السنغال.

أولاً: ماهية الاشتراكية

١ ـ إن الخطاب الدارج في هذا الصدد ـ سواء أكان الخطاب الرسمي في بلدان «الاشتراكية المحققة»، أم الخطاب الغالب في التيارات الاشتراكية على الصعيد العالمي، أم خطاب اليمين المعادي للاشتراكية اصلاً ـ هذا الخطاب يساوي تحقيق الاشتراكية مع إلغاء الملكية الخاصة لوسائل الانتاج واحلال ملكية الدولة والجمعيات التعاونية محلها.

ولنعبر عن تحفظاتنا بالنسبة إلى هذا الطرح. إن الرجوع لماركس يفرض نفسه هنا، وهو رجوع شرعي، خصوصاً وإن نظم الحكم في الاشتراكية المحققة تعلن انتماءها إلى الماركسية. وفي هذا الاطار ينبغي رفض تعريف الاشتراكية تعريفاً سلبياً، أي «إلغاء كذا وكذا». الاشتراكية تتطلب أكثر من «إلغاء». تتطلب رقابة مجتمعية صحيحة على استخدام وسائل الانتاج، وبالتالي درجة عالية من السيطرة على التطور المستقبلي، وذلك من خلال تحكم حقيقي للشعب، الأمر الذي يتطلب بدوره ديمقراطية صحيحة متقدمة، أكثر تقدماً من الديمقراطية المحدودة الموجودة في مراكز النظام الرأسمالي.

فعلينا نقاش انجازات نظم الاشتراكية المحققة في ضوء هذا المعيار الايجابي. وسنتناول هذا النقاش في القسم الثاني من هذه الدراسة. فهنا نقدم ملاحظات في شيء من الإيجاز في مضمون التعريف الايجابي المطروح (أي «سيطرة المجتمع على مصيره») وكشف اوجهه المختلفة وما يثيره من عقبات في التحليل النظري لآليات المجتمع، وبالتالي نقاش المفاهيم العلمية، الأساسية المقترحة للقيام بهذا التحليل.

إن نقطة البدء هنا هي، مرة أخرى، العودة إلى ماركس. إن ماركس تصور نجاح نضال الطبقة العاملة ضد الرأسمالية على أنه يفتح فصلاً جديداً في التاريخ. فالمجتمع اللاطبقي يخلق

الظروف التي تضمن «تحرير الانسان الصحيح والكامل». وتعتمد الماركسية في مفهومها لتحرير الانسان على إلغاء القيمة وإلغاء الدولة. فإلغاء القيمة هو شرط التحرر من «عبودية الاقتصاد»، إذ إن القيمة هي التعبير عن الندرة والفقر. وهي تعبر عن نفسها في الاستلاب السلعي الذي يعني بدوره أن القوانين الاقتصادية تفرض فعلها كما لو كانت قوة طبيعية. أما الدولة فهي تعبير عن هيمنة طبقية وهيمنة قوانين الاقتصاد.

فعلينا إذن التوقف على معنى هذين المفهومين أي مفهوم القيمة (وبالتالي أيضاً معنى الغائها) ومفهوم الدولة (ومعنى الغائها، وهي مشكلة مرتبطة أشد الارتباط بمشكلة الديمقراطية الصحيحة والكاملة). ولن نجعل ذلك من منظور الماركسيولوجيا (أي محاولة معرفة ما قال ماركس بالدقة في هذا الصدد). فمهما كانت أهمية معرفة النصوص ـ ولا انكرها اطلاقاً ـ الا انها لن تكفي، فلنا الرغبة في نقاش تلك الاقتراحات التي تقدم ماركس بها، علماً بأن اقتراحات ماركس في هذا الصدد لم تطرح بشكل «تفصيلي» بل «نهائي». وذلك لأن ماركس وعى تماماً خطر التصورات الطوباوية. فامتنع عن وصف سابق لآليات المجتمع اللاطبقي المتحرر من القيمة والدولة. ونحن نؤمن بأن تواصل نقاش هذه المسائل، معتمداً على المنهج الماركسي نفسه، إنما هو أمر ضروري لكل جيل. فالتاريخ لا يقف في مسيرته، وبالتالي يواجه كل جيل مشاكل جديدة، ويتراكم تراث التجربة التاريخية، خصوصاً وأننا الآن امام تجارب اشتراكية تاريخية فعلية. فلا يصح تجاهل الدروس التي علمتنا هذه التجارب وأخذها في الحسبان.

وندخل هنا منطقة غاية في الحساسية. إذ إن الحكم المتوصل إليه في هذا الصدد يؤثر بالضرورة في جميع المواقف السياسية بالمعنى الدارج للكلمة.

ولنقل إذن إننا نرفض مسبقاً الأحكام الكلية السريعة في هذا المضمار. فلا نأخذ بالحكم المطلق «المعادي» للتجارب الاشتراكية المحققة واعتبارها مثلاً «خيانة» للاهداف الاشتراكية، او الحكم المطلق المعادي الذي يعبّر اليمين من خلاله عن كراهيته للماركسية، (ونقصد هنا الادعاء بأن نظم الاشتراكية المحققة غير ديمقراطية وغير فعالة في المجال الاقتصادي في طبيعتها، وان هذه السمات ناتج مبادىء الماركسية)، أو الحكم المطلق الذي يرفض الماركسية على أنها «نظرية غربية غريبة عن تراثنا» والذي يدعو إلى البحث عن حل في اطار «التراث» المزعوم بالانعزال عن باقي الانسانية وانجازاتها. وكذلك من جانب آخر لا نأخذ بالحكم المطلق «الراضي» بأمور التجارب الاشتراكية. واقصد من لا يرى ـ أو يتظاهر كما لو كان لم ير ـ ان مجتمعات الاشتراكية المحققة تعاني من نواقص صحيحة ـ وهذا اقل ما يمكن ان يقال في هذا الصدد ـ في الادارة الاقتصادية الفعالة وفي ميدان الممارسة السياسية (أي مشكلة الديمقراطية). فهؤلاء يدّعون ـ حينما تطرح هذه المشاكل ـ إن اثارة التساؤل من شأنها أن تخدم الرجعية المعادية أصلاً للاشتراكية. وليس هذا هو موقفنا على الاطلاق. بل رأينا هو أن فتح النقاش في هذه المواضيع انما هو شرط التغلب على النواقص الموجودة فعلاً. إن أملنا الوحيد هو المشاركة بكل تواضع في دفع النقاش في هذا الاتجاه الايجابي.

٢ ـ ولنبدأ إذن بإشكالية القيمة. إن اعتبار القيمة العنصر المحدد في نهاية الامر للظواهر الاقتصادية انما هو مرادف القول بأن العمل هو العامل الوحيد للانتاج في نهاية الأمر. بالأحرى إن منظومة القيمة (أي بتعبير آخر توزيع قوى العمل بين مختلف قطاعات النشاط) هي التي تحدد منظومة اسعار مختلف المنتوجات من جهة ومنظومة عوائد مختلف عناصر الانتاج الظاهرة (بالتحديد

أجر العمل ومعدل ربح رأس المال) من الجهة الاخرى.

فالقول بأن قانون القيمة يحكم نظاماً معيناً، يعني أن هناك ـ في اطار هذا النظام (سواء أكان تشكيلة وطنية معينة أي قطراً معيناً ام كان النظام الرأسمالي العالمي) ـ آليات اقتصادية موضوعية تدفع في اتجاه تعادل اسعار المنتوجات المماثلة من جهة، وفي اتجاه تحديد مستوى أجور متجانس (أي تعادل الأجور من قطاع انتاج إلى غيره) من جهة اخرى. ويترتب على هذا التعريف الدقيق لمعنى «فعل قانون القيمة» أنه لا بد من تحديد سعة الاطار الذي يفعل فيه شكل معين لقانون القيمة. فالمقولة «إن قانون القيمة يحكم الرأسمالية» إنما هي مقولة مائية غير دقيقة. فلا تجيب هذه المقولة العامة عن تساؤلنا عما إذا كانت صيغة القانون نفسها تحكم النظام على صعيد عالمي (ويترتب على ذلك أن هناك ميلاً نحو تعادل الأسعار على صعيد عالمي كما أن هناك قيمة موحدة لقوة العمل ولو أن أسعارها ـ أي الأجور ـ قد تختلف من تشكيلة إلى أخرى) أم كانت هناك صيغ متعددة لقانون القيمة تحكم كل منها تشكيلة رأسمالية معينة. وفي هذه الحالة لا تعمل القوى الدافعة في اتجاه التجانس إلّا في إطار كل تشكيلة على حدة. فلا بد إذن من تحديد المعنى الذي يفهم منه هذا القول العام السابق الذكر.

ما هي الأسباب والظروف التي تفرض على المجتمع الاعتماد على أداة وقانون القيمة في تنظيم شؤونه الاقتصادية؟ بالأحرى ما هي سمات المجتمع الرأسمالي القائم على هذا القانون؟

هناك سببان يفسران هذا الوضع:

فالسبب الأول هو تقسيم المجتمع إلى طبقتين إحداهما تنفرد بملكية وسائل الانتاج، والثانية لا وسيلة لها للحصول على دخل تعيش منه سوى من خلال بيع قوة عملها. فالعمل الأجير هو الشكل الأساس للعمل المناسب لهذا النظام. وهنا تدخل الدولة ـ وبالتالي عنصر العنف ـ في الحسبان. فيفترض النمط الرأسمالي طبقة مفروضاً عليها العمل الأجير، الأمر الذي يتطلب بدوره نظاماً اجتماعياً يضمن طاعة الطبقة الأجيرة وقبولها شروط العمل في هذه الظروف، ونقصد مستوى الأجر وتنظيم العمل في أماكن الانتاج. إن عدم المناظرة في أوضاع الطبقتين الرأسمالية والاجيرة يضع حدوداً للديمقراطية السياسية في هذا المجتمع، إن وجدت. فلعل الظروف التاريخية قد سمحت بوجود ديمقراطية سياسية في بعض المجتمعات الرأسمالية، ونقصد بالتحديد هنا الاعتراف بحقوق سياسية (حق التنظيم وحرية الرأي والنشر... الخ) والاعتماد في اختيار الحكم على مبدأ الانتخاب الحر. على أن الديمقراطية تظل ـ في هذه الغرضية ـ محدودة المغزى وغير كاملة، إذ ينقصها البعد الاجتماعي الذي يفترض تحقيقه إلغاء التقسيم الطبقي.

اما السبب الثاني فهو تفتيت ملكية وسائل الانتاج بين عدد كبير نسبياً من الرأسماليين (أفراداً ومؤسسات)، يشكلون طبقة اجتماعية ويتنافسون فيما بينهم. فيفترض النمط الرأسمالي «حرية المبادرة الاقتصادية» أي فتح أبواب النشاط الاقتصادي لمن يقدر عليه (وهو في الواقع من يملك ما يسمح له بالدخول في الانتاج). فالسوق والمنافسة هما عنصران جوهريان في النمط الرأسمالي. ودونهما لا يصح التحدث عن رأسمالية.

والآن ما هي النتائج الاجتماعية المترتبة على سيادة قانون القيمة؟

استخدم ماركس ـ لوصف الوضع الناتج عن سيادة القيمة ـ تعبيراً هو «الاستلاب السلعي». والمقصود هو ان تعميم علاقات التبادل في السوق (ويعني هذا التعبير أن جميع

المنتوجات تتخذ شكل سلع تباع في السوق وكذلك أن العمل يتخذ شكل العمل الأجير المباع أيضاً في السوق) يضع قناعاً على العلاقات الاجتماعية التي تكمن وراء تبادل الأشياء (وهي تلك السلع بما فيها العمل الذي يعتبر هنا هو الآخر سلعة). فلهذه السلع «اسعار» ناتج تقابل العرض والطلب لكل منها. فهناك منظومة ظاهرية، هي منظومة الأسعار (وتشمل الأجر ومعدل الربح). هذا بينما منظومة القيمة التي تتفرع الأسعار عنها تظل كامنة غير ظاهرة. فالعلاقة الاجتماعية الحقيقية تعبر عن وجودها من خلال ما يظهر على أنه «فعل قوانين اقتصادية بحتة» اي تقابل العرض والطلب. وتظهر هذه القوانين ـ التي تحتل صدارة المسرح ـ كما لو كانت قوانين موضوعية «تفرض نفسها على المجتمع شأنها شأن قوانين الطبيعة التي تفرض نفسها على امور الطبيعة من دون فعل انساني. فإن التفاعل العام بين العرض والطلب يعطي مضموناً لما يمكن تسميته «رشيدية الاقتصاد». فيعيد الاقتصاد تكوينه من خلال فعل هذه القوانين من دون تدخل ظاهر من قوى اخرى، سياسية مثلاً. وعلى الرغم من وجود هذه الرشيدية الاقتصادية الظاهرة، فلا بد من ان نعي ان هذه الرشيدية نسبية فقط. فلعل تفاعل قوى السوق قد أدى إلى ازمة، أي تجاوز قدرات انتاجية موجودة غير مستخدمة من جهة، وعمال عاطلين من الجهة الاخرى. ومن الواضح أن هذا الوضع لا يستحق أن يعتبر رشيداً! فهو ناتج ظروف «السوق» التي أدت إلى منظومة من الاسعار والدخول، تقف عقبة في سبيل استمرار دوران عجلة الانتاج. إلّا أن «الاستلاب» المذكور يجعل الناس يرون هذه الأسعار والدخول كما لو كانت أشياء طبيعية ـ بمعنى أنها مفروضة عليهم مثل ظروف الطبيعة ـ هذا بدلاً من اعتبارهم منظومة الأسعار على ما هي عليه في حقيقتها، أي ناتج علاقات اجتماعية تتوقف على ظروف المجتمع ويمكن أن تتغير.

هل من الممكن أن نتصور تحرير الانسانية من اوضاع «الاستلاب» هذه؟ لقد ذهب ماركس إلى أن الغاء الملكية الرأسمالية لوسائل الانتاج ووضعها تحت تصرف المنتجين أنفسهم مباشرة من شأنه أن يخلق ظروف التحرر من «الاستلاب السلعي». هذا هو معنى «الغاء القيمة» في تصور ماركس عن المجتمع اللاطبقي، أكثر من ذلك، كان ماركس يؤمن أن تحقيق هذا الهدف لن يتطلب المرور عبر فترة انتقالية طويلة بعد قلب نظام الحكم الرأسمالي. فرأى مرحلة الانتقال الاشتراكي على أنها مرور سريع إلى المجتمع الشيوعي اللاطبقي. يضاف إلى ذلك أن ماركس تصور هذا التطور بدءاً من ثورة الطبقة العاملة في الغرب المتقدم. هذا ولم يقل ماركس أكثر من ذلك. إذ ـ كما سبق قولنا ـ اراد أن يتفادى عيوب سابقيه من الاشتراكيين الطوباويين.

وكذلك نود أن نتفادى الوقوع في تهمة الطوباوية. على أن تطور التاريخ يسمح لنا الآن ـ بل يفرض علينا ـ النقاش حول المجتمع الذي «تحرر من سيطرة رأس المال»، معتمداً على دروس تجارب المجتمعات التي تحررت فعلاً من هذه السيطرة والتي اصطدمت بالتالي بمشاكل اقامة تنظيم اقتصادي واجتماعي بديل. علماً بأن هذه التجارب ظهرت ونمت في مجتمعات ورثت رأسمالية مختلفة بل في بعض جوانبها لم تتجاوز بعد حدود التخلف. فعليها اتمام انجازات التنمية التي حققتها الرأسمالية في الغرب المتقدم. وعلماً أيضاً بأن لكل من هذه التجارب تاريخها السياسي والاجتماعي الملموس الخاص بحيث أنه لا يصح تناولها كما لو كانت «تجارب صافية» تمت في معمل كيميائي.

ولعله من الأمور التي تعلمناها من التجربة أن مشكلة القيمة أكثر تعقداً من التصورات السائدة في الماركسية الدارجة. ولعل ماركس نفسه لم يدرك جميع أوجه المشكلة. صحيح أن

ماركس اعتبر أن هناك «قانوناً عاماً» ينطبق على جميع المجتمعات ـ بما فيها المجتمع الشيوعي اللاطبقي ـ مفاده التزام اي مجتمع بمبدأ «توفير العمل». ومعنى هذا القول ان المجتمع لا يمكن أن يقوم على انكار كل قواعد التنظيم من أي شكل كان، وإن الفرد في المجتمع اللاطبقي حر بمعنى أنه يفعل أي شيء على هواه... إن مفهوم الحرية في الماركسية هو إدراك ما هو ضروري موضوعياً، ثم السيطرة على الأمور من خلال هذا الإدراك. فالتساؤل الصحيح هو إذن: كيف ستتخذ القرارات الاقتصادية في المجتمع المتحرر من الرأسمالية؟

ليس من العسير تصور عملية حساب فني سابق للعمل اللازم لمواجهة احتياجات نموذج انتاجي ومقتضيات التوافق بينه وبين نموذج استهلاك. فقد اصبح إتمام مثل هذا الحساب «الفني» من الأمور الممكنة، وإن كان نمط الاقتصاد معقداً كما هو الشأن في النظم المعاصرة التي تقوم على اسواق شاسعة واستخدام تكنولوجيات للانتاج سريعة التغير والتقدم الفني... الخ.

ليست المشكلة في «صعوبة» الحساب الفني. انما المشكلة الحقيقية تتعلق بعدد من الاسئلة السياسية الطابع وهي: من سيتخذ هذه القرارات «الفنية»؟ وكيف سيتم تنفيذها؟ فإذا تصورنا أن هناك مجموعة من «الفنيين» يقومون بهذا الحساب (المخططون) وأنهم «مخلصون» (بمعنى أنهم لا يستغلون معرفتهم ومركزهم الحساس لخدمة مصالح انانية) وكذلك أن هناك مجموعة اخرى من «الفنيين» («مديرون» للوحدات الانتاجية) يعتبرون مسؤوليتهم مجرد «تنفيذ» الأوامر، إذا تصورنا هذا النمط من النظام، فأين دور العامل العادي في كل ذلك؟ أهو دور يقتصر على «انتخاب» من يتخذ القرارات محله؟ وما هي الوسائل المستخدمة في هذا النظام لفرض «واجب العمل» على أفراد القاعدة الشعبية؟ اليست هذه الوسيلة في نهاية الأمر هي أيضاً هنا عدم وجود وسيلة أخرى للعامل لضمان معيشته سوى العمل، شأنها إذن شأن دور العنف الطبقي في الرأسمالية؟ فإذا كان كذلك، أليس الفرق بين الرأسمالية وتلك «الاشتراكية» فرقاً نسبياً محدوداً؟

أما إذا أخذنا بمذهب آخر يعطي أهمية جوهرية لاشتراك القاعدة في الممارسات الاقتصادية اليومية واتخاذ القرارات، فكيف يتم ذلك؟ هنا أيضاً ليس الجواب النظري للسؤال مجهولاً. فيكفي لذلك أن تكون كل مجموعة من العمال «مالكة» الوحدة الانتاجية. فتقوم هذه المجموعة مباشرة بدور المنظم الذي يقرر ويرسم الخطة وبدور المدير الذي ينظم ويأمر وبدور العامل الذي ينفذ. أليست هذه الصيغة للنظام في صيغة «الادارة الذاتية»؟ ولكن ـ في هذه الفرضية ـ كيف نضمن أن قرارات هذه المجموعات المتعددة ستنتج ناتجاً جمعياً متناسقاً؟ أي كيف نضمن التعادل بين العرض والطلب؟ إلّا إذا سمحنا بتسويق الانتاج في أسواق يكون لها الحكم في نهاية الأمر في صحة أو خطأ قرارات الوحدة القاعدية. وفي هذه الفرضية أين الفرق بين هذا النظام ونظام الرأسمالية من حيث «قناع السوق» الذي يمنع هيمنة المجتمع على مصيره؟ بعبارة اخرى أليس من سمات هذا النظام عدم شفافية العلاقات الاجتماعية؟ بالاحرى يظل الاستلاب السلعي يتحكم في مصير المجتمع.

إن المشكلة في رأينا هي مشكلة مزدوجة. فهي من جهة مشكلة حوافز العمل وبالتالي تحديد دور العنف الاجتماعي ـ أي الدولة. وهي من الجهة الأخرى مشكلة تعريف وتحديد مفهوم «هيمنة المجتمع على مصيره».

وإذا اردنا ألّا نكون مثاليين طوباويين لكان من الواجب قبول الحلول الوسطى البراغماتية ـ

مؤقتاً على الاقل، وذلك من دون علم سابق بما إذا كان هذا الموقت من المحتمل أن يدوم، أو إلى ماذا سيؤدي تطور الأمور في هذا الشأن.

وإذا نظرنا الآن إلى دروس التجارب الاشتراكية من هذا المنظور، أي أخذاً في الحسبان أننا لا نطلب أكثر من حلول «وسطى» عملية وفعالة ومقبولة، فماذا نستخلص من هذه التجارب؟ وكيف نقيسها على هذه المعايير؟ وذلك علماً أيضاً بما سبقت الاشارة إليه من العقبات الاضافية الناتجة عن وراثة التخلف. وكذلك اخذاً في الحسبان التاريخ الاجتماعي والسياسي الملموس لكل من هذه التجارب.

ينبغي الاعتراف بأن مجتمعات الاشتراكية المحققة لم تجد إلى الآن حلولاً صحيحة كاملة مقبولة لهذه المشاكل الأساسية. فهي مرت بنجاح ـ من حيث انجازات الاقتصاد ـ عبر تجربة «التراكم التوسعي» وهي مرحلة فرضها التاريخ عليها، مفادها إتمام التصنيع اعتماداً على فائض القوى العاملة المتراكمة في الريف المتخلف. ومن الأمور التي ساعدت على انجاز هذه المهمة التاريخية الأولى «امكان استيراد تكنولوجيات انتاج من دون حاجة إلى الاختراع او حتى تكيف الظروف المحلية إلى حد كبير». ولكن العقبات ظهرت بعد أن اجتازت هذه المجتمعات مرحلة التراكم التوسعي، حين اصطدمت بمشاكل التراكم الكثيف. فأصبح من الضروري اللجوء إلى وسائل رفيعة لدفع حوافز الانتاج والعمل والمبادرة. ولنعترف أن النظم الاشتراكية لم تجد إلى الآن جواباً مقبولاً ومقنعاً على هذه المشكلة. هذا هو مأزق الاشتراكية المحققة الذي سنرجع إليه فيما بعد.

وذلك لأن هناك مجالاً لأن نتساءل إذا ما كان من الممكن علاج عيوب فعالية النظام الاقتصادي من دون تناول سابق لمشكلة الديمقراطية السياسية.

٣ ـ لا يمكن إذن تواصل الحديث في موضوع الاشتراكية المحققة من دون تناول اشكالية الدولة والديمقراطية. ولما كان رأينا هو أن هاتين المشكلتين مستقلتان إلى حد كبير فإننا سوف نبدأ بطرح مشكلة الديمقراطية من دون ربطها بأي فرضية عن «مستقبل الدولة» (ونقصد هنا بالتحديد الاطروحة الماركسية عن اضمحلال الدولة) تاركين تناول هذا الموضوع الأخير لما بعد.

وغني عن القول ان نقطة الانطلاق في هذا الموضوع هي ضرورة الاعتراف بأن ممارسة الديمقراطية السياسية في مجتمعات الاشتراكية المحققة ناقصة ـ وهذا أقل ما يمكن قوله في هذا الشأن ـ الأمر الذي يدعو بدوره إلى التساؤل عن الاسباب الكامنة وراء هذا النقص.

فمن المعلوم والمعترف به أن الديمقراطية السياسية تقوم على مبدأ اختيار مختلف عناصر اجهزة الحكم بواسطة انتخابات حرة وصحيحة. وغني عن البيان ان حقيقة ممارسة الانتخابات في بلدان الاشتراكية المحققة لا تتجاوز الاحترام الشكلي للمبدأ دون توافر مقتضياته الصحيحة.

بل لا يحق أيضاً القول بأن الحزب (الذي يفترض أنه يمثل طليعة الشعب) ينفرد في تولي حقيقة السلطة. وذلك بسبب نقصان الممارسة الديمقراطية داخل الحزب نفسه. ثمة إذن نوع من الاوليغارشية تتولى حقيقة السلطة في كل من الحزب والدولة. إلّا أن هذه الاوليغارشية لا تقوم على الثروة الشخصية كما هو الأمر في النظام الرأسمالي إذ مهما كانت صحيحة ممارسات الديمقراطية السياسية في الغرب الرأسمالي المتقدم إلّا أن هذه الديمقراطية تظل ناقصة ومبتورة نظراً لهذا الأمر بالتحديد. ونقصد التوزيع غير المتكافىء للقوى الاقتصادية للطبقات. ولا يصح أيضاً القول

إن الاوليغارشية الحاكمة في نظم الاشتراكية المحققة تعيد تكوينها من خلال التعليم واحتكار الهيمنة على وسائل المعرفة بمختلف اوجهها. على الرغم من أن هذا القول يحتوي على شيء من الحقيقة. فالواقع هو أن الفئة الحاكمة تحتفظ بحق انتقاء اعضائها بواسطة ممارسة تقوم على معيار الولاء بصفة اساسية.

ولا يعني كل ذلك ان هذه الاوليغارشية تمارس حكمها السلطوي من دون الاعتماد على أي قوة اجتماعية صحيحة. بل العكس هو أقرب الى الحقيقة. فالحكم هنا، رغم أشكال السلطوية، إنما يعتمد في الواقع على قوة اجتماعية لعلها تضم معظم الفئات «الوسطى» المكونة من أصحاب المسؤوليات الادارية والفنية في مختلف اوجه النشاط الاقتصادي والاجتماعي. ولما كانت النظم الاشتراكية حققت فعلاً تقدماً اقتصادياً واجتماعياً رائعاً من زوايا كثيرة، أخذاً في الاعتبار ظروف التخلف التي ورثتها هذه النظم، وذلك على اساس اصلاحات اجتماعية جذرية وفي اطار ضمان الاستقلال الوطني، فتقدم هذه النظم لافراد عديدين من الجماهير الشعبية وسائل الترفيه الاجتماعية فليس نظام الحكم هنا، رغم طابعه السلطوي، غير شعبي بالضرورة. إلّا أن هناك درجات في ولاء الجماهير له وفي شعبيته تتوقف على ظروف المرحلة والمكان. فغنيّ عن القول مثلاً إن النظام السوفياتي واجه معارضة جماهيرية من الأغلبية الفلاحية خلال الثلاثينات حين فرض عليها التحول إلى نظام الجمعيات التعاونية «الكولخوز». واستمرت هذه المعارضة الكامنة حتى نهاية الخمسينات. وكذلك فلا شك أن بعض النظم في اوروبا الشرقية تعاني من معارضة قائمة على رفض التبعية للاتحاد السوفياتي، وذلك على اساس وطني. هذا هو شأن بولونيا على الاقل، كما يبدو بوضوح من مجرى الحوادث اليومية.

فثمة إذن فرق كبير بين ظاهرة نقصان الديمقراطية السياسية، في البلدان الشيوعية وظاهرة نقصانها في العالم الثالث الرأسمالي حيث لم ينجز نظام حكم البرجوازية المحلية التابعة شروط تحقيق شرعيتها.

وتؤدي هذه الملاحظة الاخيرة إلى طرح فرضية نظرية في شأن اشكالية الديمقراطية في بلدان الاشتراكية المحققة هي الآتية: إن إلغاء الملكية الفردية لوسائل الانتاج الذي قامت هذه النظم على أساسه خلق فعلاً شروط ازدهار ديمقراطية تتجاوز حدود ما أمكن إنجازه في اطار الرأسمالية. إلّا أن هذا الازدهار لم يتم، لماذا وكيف؟

لعل الاجابة عن هذا السؤال تدعو إلى التساؤل في موضوع الوسائل المستخدمة من قبل الاوليغارشية الحاكمة من اجل ضمان استمرار انفرادها بالسلطة. ويبدو لنا أن الوسيلة المستخدمة هنا لهذا الغرض إنما هي عدم الاعتراف بمبدأ حق تعدد الآراء، سواء أكان ذلك في ميادين الفكر السياسي الجوهري والفلسفي أم كان في ميدان الادارة التنفيذية، إلّا في حدود ضيقة بالنسبة إلى هذا الميدان الأخير. وإن رفض مبدأ تعدد الآراء إنما يليه بالطبع اشكال التعبير عن التعدد الفكري أي رفض حرية التنظيم السياسي (رفض التعدد الحزبي) بل ورفض حرية تعدد «التيارات» في الحزب الوحيد، وكذلك رفض حرية نشر الرأي المخالف من خلال وسائل الاعلام... الخ.

ولهذه الامور سبب، هو ان الاعتراف بحق تعدد الآراء كان لا بد أن يؤدي ـ نظراً لانعدام قاعدة اقتصادية يقوم عدم المساواة الاجتماعية عليها ـ إلى ازدهار الميول الاشتراكية، الأمر الذي

يمنع بدوره استمرار انفراد سلطة الاوليغارشية المنفصلة عن الجماهير الشعبية. هذا بينما يضع وجود هذه القاعدة في الرأسمالية حدوداً للممارسة الديمقراطية (بمعنى اعتراف التعدد) فيجعلها عاجزة عن تحقيق مصالح الجماهير الأساسية (وهي الغاء الطبقات والاستغلال) طالما أن هناك اتفاقاً عاماً على احترام المبادىء الاساسية التي تقوم الرأسمالية عليها.

فالنتيجة الأولى التي نستنتجها من هذا الطرح هي ان انفراد الاوليغارشية البرجوازية في حقيقة الحكم، إنما هو ناتج وضعها المهيمن في نمط التنظيم الاقتصادي للمجتمع وليس ناتج هيمنتها المباشرة على وسائل الادارة السياسية بينما الانفراد السلطوي للاوليغارشية الحاكمة في نظم الاشتراكية المحققة ينبع مباشرة من ممارساتها السياسية.

لماذا ظهرت هذه الممارسة غير الديمقراطية في أعقاب الثورات الاشتراكية؟ يبدو لي أن هناك مجموعتين من التفسيرات المقدمة في هذا الصدد. تنسب المجموعة الأولى هذه الأوضاع إلى اسباب سياسية وايديولوجية ترجع إلى سمات اللينينية (ثم الماوية التي ورثت الكثير عن الأولى) فيما يخص نظرتها لدور الطليعة والحزب في قيادة التحول الاجتماعي. أما المجموعة الثانية فتذهب إلى أن هذه الأوضاع هي في حقيقة امرها انعكاس لصراع طبقي وتبلور طبقة حاكمة ومستغلة يعتبرها البعض مجرد شكل من أشكال البرجوازية والبعض الآخر طبقة جديدة ذات سمات خاصة تختلف عن سمات البرجوازية.

تجمع اطروحتنا في هذا الشأن بين العنصرين المذكورين فتنطلق الأطروحة من أن عدم التكافؤ في التوسع الرأسمالي على صعيد عالمي يعطي لاستمرار الرأسمالية ثباتاً ملحوظاً في المراكز المتقدمة لهذا النظام. بينما هو يفرض في الوقت نفسه على الأطراف المتخلفة ضرورة «الخروج» منه (أي فك الارتباط). وفي هذه الظروف لا تفتح ثورات الأطراف ـ وإن كانت قد تمت تحت راية الاشتراكية ـ فصل الانتقال السريع نحو الاشتراكية بل تفتح فصلاً جديداً طويلاً تتعارض في إطاره قوى ونزعات اجتماعية وايديولوجية متناقضة بعضها اشتراكية والأخرى رأسمالية الأمر الذي يعطي فرصة لقوى ثالثة ـ أطلقنا عليها «الدولة» ـ أن تظهر وتنمو وتستفيد من استقلالية ذاتية إزاء القوتين السابقتي الذكر.

ولسنا نحن هنا في صدد التعمق في هذه الاشكالية التاريخية، كما لا ندعي أن جميع التجارب الاشتراكية تشارك نمطاً وحيداً في هذه الشؤون. إذ إن تاريخ التعارض بين القوى الثلاث المذكورة له خصوصياته المرحلية والمكانية لدرجة أنه من نافل القول وصف تجارب الاتحاد السوفياتي خلال العشرينات ثم خلال الثلاثينات ثم في العهد اللاحق للستالينية والصين خلال الماوية ثم بعدها ويوغوسلافيا أو البانيا أو كوبا كما لو كانت تجارب متماثلة تماماً.

وسنرجع فيما بعد إلى مشكلة هذه القرون التاريخية الملموسة. فكل ما نود طرحه هنا هو أنه ـ نظراً للطابع المعقد والمتناقض لمجتمعات «بعد الرأسمالية» (ونفضل هذه التسمية الأخيرة على تسميتها «بالاشتراكية المحققة») ـ هناك بالضرورة نزعة «دولنة» يتطلب ازدهارها الابتعاد عن الممارسة الديمقراطية. كما أننا نطرح أن عدم ادراك هذا الطابع المتناقض للمجتمع بعد الرأسمالي، إلّا إذا كان جزئياً وتدريجياً (وقد يثبت ذلك خيار التسمية لهذه المجتمعات اي «الاشتراكية») لعب دوره في ابهام الحلول التي طرحتها اللينينية في مواجهة الأمر، ومنها تلك الحلول السياسية التي ساعدت في نهاية الامر على تبلور القوى الدولتية. وبالتالي أدت إلى تلاشي الممارسة الديمقراطية. على أن الأمر يبدو لنا الآن واضحاً في نقطة واحدة وهي أن المعركة من أجل

الديمقراطية في جميع هذه التجارب ولا تنفصل عن النضال من أجل دفع النزعة الاشتراكية فيها.

وإننا نرفض إذن تلك الحجج التي تبدو لنا على أنها مجرد تبريرات يقدمها من له مصلحة في استمرار الاوضاع على حساب تقدم القوى الاشتراكية. ومن هذه التبريرات ما يقال عن الحاجة المزعومة إلى مواجهة «العدو الخارجي» (الاستعمار) او ما يقال عن الحاجة المزعومة إلى منع اعادة ظهور قوى «رأسمالية» من داخل المجتمع. فعلى عكس هذه الادعاءات نرى ان الديمقراطية الاشتراكية هي اضمن الوسائل لمواجهة تحديات البيئة الرأسمالية العالمية المعادية وكذلك تحديات النزعات الرأسمالية الداخلية.

ونود في هذا الصدد لفت الأنظار إلى أن التخلي عن ممارسة الديمقراطية السياسية ومحاولة تعويض هذا النقص بتنازلات «اقتصادية» للجماهير انما هو خيار خطير من نواح عديدة. فأولاً هو خيار الطبقة الحاكمة الدولتية لضمان استمرار انفرادها بالحكم على حساب تقدم النزعة الاشتراكية في المجتمع. وثانياً هو خيار يشجع بالضرورة على تغلغل نفوذ الرأسمالية العالمية، إذ إن نمط الاستهلاك الذي تشجعه هذه التنازلات الاقتصادية إنما هو نمط الغرب المتقدم. وخلاصة القول إذن هي ان هذا الاسلوب الانتهازي في تناول المشكلة من شأنه أن يخلق جواً مناسباً لدفع نزعات سياسية وايديولوجية سلبية معادية للاشتراكية. فهذا اسلوب يدعو الجماهير غير الراضية بأمورها في ميدان الديمقراطية إلى الانزلاق في اتجاه تعويض هذا النقص بالمبالغة في التمسك بالوطنية المحلية الضيقة مثلاً (وهذا الامر خطير في ظروف دولة متعددة الجنسيات مثل يوغوسلافيا)، أو إلى الانزلاق إلى الاستلاب الاستهلاكي على النمط الغربي.

وكذلك نود لفت الأنظار الى أن مشكلة الديمقراطية السياسية لا يصح خلطها بمشكلة «التخطيط والسوق». قطعاً قد تكون الاصلاحات «الليبرالية» في ميدان الاقتصاد ـ من خلال فتح مجال اوسع لدور السوق ـ ايجابية في بعض الاحيان او مفروضة من الظروف. إلّا انها وسيلة لاعادة توزيع القوى السياسية داخل الطبقة الحاكمة فقط (في مصلحة مسؤولي الوحدات الانتاجية وكوادرها وعلى حساب المسؤولين المرتبطين مباشرة بالسلطة المركزية) من دون أن تكون وسيلة للمراجعة في ميزان القوى بين هذه الطبقة بمجملها وبين الجماهير.

اصبحت الآن مشكلة الديمقراطية في مجتمعات «بعد الرأسمالية» هي المشكلة المحورية التي يتوقف على حلها مصير هذه المجتمعات. فإن الخروج من المأزق الراهن والانتقال من أشكال التراكم التوسعي إلى تنمية كثيفة إنما يتطلب مشاركة الجماهير في أخذ القرارات على جميع المستويات، الأمر الذي يستحيل تصوره من دون تطوير ممارسات ديمقراطية صحيحة ومتقدمة. وذلك لأن هناك في رأينا وسيلتين فقط لتحقيق شروط التنمية الكثيفة: إما أن يلجأ المجتمع إلى «الضغط الاقتصادي» على المنتجين كما هو الأمر في الرأسمالية (إذ ليس للمنتج هنا وسائل أخرى للمعيشة عدا بيع قوة عمله والطاعة لنظام العمل المفروض عليه من قبل صاحب وسائل الانتاج)، أو أن يلجأ المجتمع إلى «الضغط المجتمعي الجماعي»، الأمر الذي يبدو مستحيلاً من دون ولاء واعٍ للمجتمع من قبل الناس، أي ولاء قائم على استفادتهم من الممارسة الديمقراطية الصحيحة، وبالتالي قناعتهم بأن القرارات المنفذة هي صادرة عنهم او انها قابلة للنقد بل والرجوع عنها، إن اوضحت الامور انها في غير مصلحتهم. ولا يمكن تعويض انعدام الاعتماد على أي من هاتين الوسيلتين بالرجوع إلى التحكم السياسي السلطوي.

ولنضف هنا أن الانطلاق في الاصلاح الديمقراطي لا بد أن يبدأ بالعودة الى الديمقراطية في داخل الحزب نفسه، بالاعتراف بحق التعدد الفكري في اطاره.

وليس رأينا أن إشكالية الديمقراطية يمكن تقلصها في اشكالية استمرار أم تلاشي الدولة. فإن اطروحة «اضمحلال الدولة» تقوم على فرضية إتمام انتقال سريع إلى الاشتراكية. وكانت هذه هي فرضية لينين نفسه. ولما كان واقع التطور اللاحق قد اثبت أن الأمر ليس كذلك وأن الثورة المعادية للرأسمالية قد فتحت فقط فصلاً جديداً طويلاً لا يزال التناقض بين الاشتراكية والرأسمالية يعمل فيه، فإن أطروحة الاضمحلال السريع للدولة أصبحت في غير محلها، فلا يمكن نسبة استمرار الدولة هنا إلى مجرد مقتضيات مواجهة التحدي الخارجي، إذ إن الدولة هي أيضاً وسيلة تعبير تحالف وتعارض قوى اجتماعية مختلفة. إلّا أن الدولة في هذه الظروف اصبحت أيضاً وسيلة تبلور قوة ثالثة ـ مستقلة عن القوى الاجتماعية الأساسية الأخرى ـ ولا يمنع الاعتراف بهذا الواقع ـ وهو تعبير عن الضرورة الموضوعية لاستمرار الدولة ـ لا يمنع إطلاقاً إمكان تصور دولة ديمقراطية تقدمية بل وأكثر تقدماً من الدولة البرجوازية الديمقراطية نفسها.

هذا وليس التساؤل في اشكالية الديمقراطية في مجتمعات «بعد الرأسمالية» تساؤلاً بسيطاً يدعو إلى تقلص ظاهرة النقصان في هذا المبدان في تفسير وحيد الجانب.

فمن جهة، ليس من الخطأ نسبة هذا النقص إلى تخلص المجتمعات التي تحررت من الرأسمالية العالمية بواسطة ثورة شعبية قادتها قوى منتمية الى التيار الماركسي. على أن هذا القول لا يكفي. فليست «الوراثة» في التاريخ عنصراً ثابتاً ودائماً، إذ كيف إذن يحصل التطور، وهو أمر واقع ايضاً؟ فكان هناك، بعد انجازات الثورات التي قلبت نظام الرأسمالية، هامش فتح آفاقاً مختلفة. ولا يمكن أيضاً نسبة هذا النقص إلى مجرد «انحراف نظري» كما لو كانت الإنحرافات ناتج تطور فكري مستقل عن الظروف الموضوعية للمجتمع الذي تظهر فيه. وكل ما يمكن قوله في هذا الشأن، هو في رأينا، ان هناك حدوداً تاريخية للينينية كنظرية وممارسة، شأنها في ذلك شأن أي فصل من فصول التاريخ. وإن كانت اللينينية قد قطعت فعلاً ببعض النظريات والممارسات للأممية الثانية، بخاصة في مشكلة الاستعمار والحرب، إلّا أنها لم تقطع بجانب هام من «الوراثة» بخاصة في تقديرها الاقتصادي ولدور نمو قوى الانتاج. فكانت النتيجة انها أبدعت في بعض الميادين وخصوصاً فيما يتعلق بشؤون تنظيم الحزب والعلاقة بين الطبقة والدولة والحزب الطليعي من دون إدراك النتائج البعيدة التي كانت ستترتب على هذا الابداع. وكذلك بالنسبة إلى الماوية التي تقدمت بخطوة إضافية، فأدركت حدود اللينينية في نظرتها الاقتصادية، ولكنها عرفت أيضاً حدودها التاريخية، ولم تتجاوز اطروحات اللينينية فيما يخص العلاقة بين المجتمع والدولة والطبقة والحزب، خصوصاً وأن هذه النظريات السوفياتية تبلورت في اطار الأمميّة الثالثة فأصبحت وراثة مشتركة لجميع الاحزاب التي تمت في إطارها. وقد تناولنا هذا الموضوع المعقد في أماكن أخرى ـ لاسيما في كتابنا عن **الماوية**[1] ـ ويستطيع القارىء المهتم به الرجوع إليها إن لزم الأمر.

---

(١) سميرأمين، **الماوية والتحريفية**، ترجمة صلاح داغر (بيروت: دار الحداثة، ١٩٨٤).

ثانياً: طبيعة ازمة الاشتراكية الراهنة: أسبابها وظواهرها

١ ـ يدعو عصرنا بالتأكيد إلى ضرورة القيام بنقد ذاتي على صعيد ما يمكن تسميته ثالوث اليسار العالمي، ويشمل الحركات العمالية والاشتراكية في الغرب المتقدم (الأحزاب الاشتراكية والشيوعية والنقابات العمالية وغيرها من المنظمات الشعبية والثورية) والقوى الاشتراكية في بلدان الشرق الاشتراكي والاجنحة الاشتراكية والشعبية والجذرية لحركة التحرر الوطني في العالم الثالث.

وبها نضجت الظروف لتصفية الحسابات للتجارب النضالية من اجل الاشتراكية التي امتدت على قرن ونصف في الغرب والشرق والجنوب. لقد انتجت الحركة العمالية في القرن التاسع عشر ـ وكانت هذه الحركة تقتصر وقتئذ على اوروبا الغربية ـ نظرة تطلعية اشتراكية للمستقبل المرغوب ـ اي هدف نضالها ـ كما انتجت أشكال تنظيم تناسب ظروف الكفاح من أجل إنجاز الفرص، ظاهرياً على الأقل. ثم انفجرت الحرب/العالمية الأولى فضربت الاستراتيجيات الاصلاحية التدريجية التي كانت الحركة العمالية بلورتها في اطار الاممية الثانية. فألقت الشك على صلاحية هذه الاستراتيجيات ان لم تقض عليها. كما أن هزيمة المحاولات الثورية التي حدثت في أعقاب الحرب في المانيا واوروبا الوسطى قد اغلقت الباب امام البديل الثوري، لفترة وبالنسبة إلى أوروبا الغربية على الأقل. ثم ثبتت الأوضاع على هذا النمط، فتأكدت القطيعة في الغرب بين تيار اصلاحي تنازل تدريجاً عن أهداف المشروع الاشتراكي من جهة، وبين أحزاب الأممية الثالثة من جهة أخرى. إلّا أن هذه الأحزاب الاخيرة ظلت اقلية عاجزة عن تحويل مجرى التاريخ.

هذا بينما فتحت الثورة الروسية الناجحة آفاقاً جديدة على ما بدا، وهي امكان الانتقال إلى الاشتراكية بدءاً من الحلقات الضعيفة في النظام الكلي، أي بالتحديد بدءاً من مناطق الأطراف الرأسمالية المتخلفة. ووضعت اللينينية إطاراً نظرياً لهذا التطلع الجديد. ونقصد هنا بالتحديد اطروحات لينين حول الاستعمار وثورة التحرر الوطني وإمكان تطويرها في اتجاه التحول الاشتراكي. وفي هذا السياق انتجت اللينينية استراتيجيات وأشكال تنظيم وممارسات جديدة وجدت مكانها في التراث الماركسي. ثم اكدت التطورات اللاحقة فعالية هذه الاستراتيجيات، إذ قامت الثورة الكبيرة التالية الناجحة ـ ثورة الصين الشيوعية ـ بالاعتماد على مبادىء اللينينية. على أن حدود الاشتراكية المحققة في الاتحاد السوفياتي ـ إن لم نقل عيوبها ومأزقها ـ قد ظهرت واضحة للجميع خصوصاً بعد وفاة ستالين. فأثيرت تساؤلات هي في محلها عن طبيعة النظام الاجتماعي السوفياتي ومشاكله. إلّا أن هذه التطورات ـ التي هزت الثقة في مغزى انجازات الاتحاد السوفياتي ـ لم تفرض اعادة نظر جوهرية في تراث اللينينية. وذلك لسبب بسيط وهو ان النقد الماوي الموجه إلى الاتحاد السوفياتي تبلور في الوقت نفسه. وكانت الماوية تنسب هذه التطورات السوفياتية إلى مجرد «انحراف» عن مبادىء اللينينية. فنادت الماوية «بالعودة» إلى هذه المبادىء.

وفي الفترة نفسها التي ظهرت فيها حركة الماوية الناقدة للانحراف السوفياتي، كانت حركة التحرر الوطني في آسيا وافريقيا وامريكا اللاتينية في مرحلة مدها، الأمر الذي أكد مرة اخرى فعالية النظرية اللينينية الداعية إلى إمكانية الانتقال إلى الاشتراكية بدءاً من حلقات ضعيفة في

النظام الرأسمالي العالمي. هكذا بدت الأمور على الأقل خصوصاً وأن ثورات الفيتنام وكوبا جاءت تدعيماً لهذا الادعاء.

أثّرت هذه التطورات بدورها في الغرب، فهنا ـ في هذا الغرب المستقر والثابت حيث لا يحدث شيء جديد جوهري في داخل المجتمع ـ انضم الكثير من أنصار الاشتراكية إلى الماوية. فانحاز هؤلاء بحماس إلى جانب الانتفاضة في «منطقة العواصف» واستثمروا آمالهم في حركات تحرير العالم الثالث، التي رأوا فيها فصلاً جديداً من الانتقال الاشتراكي. هكذا ساد في الغرب جو من «العالم الثالث».

وتواصل التاريخ في مسيرته الملتوية والمجهولة مسبقاً. ورحل ماو وتلا رحيله قلب الخط والتخلي عن ممارسات الثورة الثقافية وتصفية خط عصابة «الاربعة». من جهة اخرى تلا الجزر مرحلة المد السابق لحركات التحرر الوطني. فانفضحت نظم العالم الثالث بعد ان نالت استقلالها، وكشفت وجهاً رأسمالياً سافراً لا يمت الى الاشتراكية بصلة في معظم الاحيان.

هكذا طُرحت مرة اخرى تلك الاسئلة التي اعتبرت اللينينية انها وجدت حلها. ومنها السؤالان الآتيان:

أ ـ أليس من الضروري ان تؤدي ثورة الصين ـ شأنها شأن الثورة الروسية ـ إلى اعادة تكوين مجتمع يستحيل اعتباره اشتراكياً أو حتى في طريق الانتقال إلى الاشتراكية؟

ب ـ اليست حركة التحرير في العالم الثالث مرحلة تنتمي الى الثورة البرجوازية فتفتح مجالاً للتوسع الرأسمالي لا مرحلة تنتمي الى الثورة الاشتراكية العالمية؟

٢ ـ يبدو لي أن هناك إجابة ـ صريحة أو ضمنية ـ عن هذين السؤالين المرتبطين اخذت في التبلور حديثاً، وهي إجابة تبتعد عن التراث اللينيني. ونقصد هنا بالتحديد مجموعتين من الاطروحات التي قدمت حديثاً، أولاهما تخص طابع المجتمع السوفياتي والصيني، وثانيتهما تتعلق بالتوسع الرأسمالي في العالم الثالث. وهما في رأينا وجهتان للنظر متكاملتان. ويمكن تلخيصهما كالآتي:

أ ـ تعتبر تجارب بناء الاشتراكية في كل من الاتحاد السوفياتي والصين ـ حسب هذه الأطروحة ـ فشلاً من منظور تطلع إلغاء الطبقات. وذلك مهما كانت انجازاتها من زوايا اخرى مثل التنمية الاقتصادية والاستقلال الوطني. فليست هذه التجارب ـ حسب هذه النظرة ـ إلّا مراحل تراكم رأسمالي ملحوظ، وهو تراكم يتغذى بالضرورة من استقلال جماهير الطبقة العاملة والفلاحين. وإذا كان كذلك لوجب اعادة النظر في تكييف الثورات التي فتحت المجال لهذا البناء. أليست هي مجرد أشكال للثورة البرجوازية؟ لا شك أن أشكال التراكم وسمات المجتمع السياسي لها هنا خصوصياتها. ولكن ليس في هذا الأمر جديد. فلا يوجد «نمط صحيح» للتنمية الرأسمالية بحيث ان خصوصيات البعض تعتبر «انحرافات» عن النمط «الحقيقي». ففي الواقع هناك طرق متعددة لهذه التنمية هي ناتج الظروف الاجتماعية المحلية الخاصة. وبهذا المعنى لا مانع في اعتراف خصوصيات الطريق الصيني (للرأسمالية) مثلاً على أنه طريق يختلف عن الطريق السوفياتي (للرأسمالية ايضاً)، كما ان الطريق الفرنسي يختلف عن الانكليزي والامريكي... الخ. يضاف إن هؤلاء الذين يقوّمون هذه الأطروحة يذهبون عادة إلى أن الطريق الصيني يشارك الطريق

السوفياتي، وذلك منذ بدء الأول أي منذ عام ١٩٥٠، في كثير من السمات الأساسية.

ب ـ يعتبر أن ما اطلق عليه اسم «العالم الثالث»، نتيجة فقر اللغة، ليس إلّا مجموعة متغايرة من التشكيلات الرأسمالية تتحكم فيها احتياجات التراكم. علماً بأن التراكم يتم هنا على درجات غير متساوية، كما أنه يتسم بخصوصيات تتوقف على الظروف المحلية الملموسة انعكاساً لظروف صراع الطبقات. بتعبير أدق تنفي هذه النظرية وجود قاسم مشترك يقوم عليه التمييز بين التراكم في المراكز من جهة والتراكم في الأطراف من جهة أخرى. بل تدّعي هذه النظرية ان التنمية الرأسمالية في الأطراف لا تختلف عما هي عليه في المراكز من حيث الجوهر. فليست التنمية الرأسمالية «أفضل» أو «أسوأ». بل ايضاً لها جانبها التاريخي التقدمي وهو تطوير قوى الانتاج.

رأينا هو أن هاتين الاطروحتين لا تتناولان ميدانين منفصلين، بل هما وجهان للواقع الاساسي نفسه وهو التوسع الرأسمالي على صعيد عالمي، الذي تنظر إليه هذه النظرية على أنه يمتد بالتدريج من الغرب ـ حيث نشأ ـ ليغزو حالياً الشرق والجنوب.

لا بد من مناقشة هذه الأطروحة، سواء اعتبرناها صحيحة أم خاطئة، إذ إن الاستنتاجات السياسية المترتبة عليها هي استنتاجات مهمة للغاية. فإذا كانت هذه الأطروحة صحيحة لوجب الاستنتاج منها إما أن الاشتراكية ـ بمعنى إلغاء الطبقات ـ ليست في جدول اعمال التاريخ الحالي (لأن التراكم الرأسمالي السابق والضروري لم يكتمل بعد) وإما أن الكفاح من أجل الاشتراكية ـ في فرضية رفض نظرية ضرورة شرط اتمام التراكم السابق ـ ينبغي أن يقوم على استراتيجيات تختلف عن تلك التي اتبعت منذ عام ١٩١٧.

وتفتح هذه الملاحظة باب العودة إلى مناقشات قديمةهي الآتية: إصلاحات ام ثورة؟ بناء الاشتراكية في بلد ما على حدة أم اشتراكية عالمية؟ فإذا كان الدور التاريخي للتنمية الرأسمالية لقوى الانتاج لا يزال قائماً، وبالتالي إذا كانت الاشتراكية ليست في جدول الاعمال، اليست الاصلاحات من دون بديل حقيقي؟ اليست الاصلاحية هي الوسيلة الوحيدة في أيدي القوى الشعبية لخدمة مصالحها؟ أليس البديل النظري، أيّ انجاز «الثورة العالمية»، طوباوياً وقائماً على آمال رغبوية لا أساس لها في واقع الأوضاع؟

نحن لا نعتقد بصحة هذه الأطروحات. إلّا إننا لن نسترسل هنا في عرض أطروحاتنا المضادة في هذا الصدد، أي فيما يخص سمات التوسع الرأسمالي غير المتكافىء على صعيد عالمي، وبالتالي الظروف التي تحيط الانتقال إلى الاشتراكية، كما تخص الأزمة الراهنة للاشتراكية. فهي اطروحات سبق عرضها بالتفصيل في كتابات اخرى يمكن الرجوع اليها. فلا أرى حاجة إلى إضافة جديدة في هذا المضمار. سواء اكان من منظور البعد التاريخي لتحليلنا (ونقصد هنا العلاقة بين هياكل الطبقات المحلية وبين المنظومة العالمية) أم كان من منظور اسسه النظرية (ونقصد هنا فهمنا للماركسية وبخاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين البنيان التحتي والبنيان الفوقي... الخ). وكذلك فإن تحليلنا الخاص بالعلاقات شمال/جنوب في الأزمة الراهنة يجد مكانه في هذا الإطار العام. فلن نرجع هنا إذن إلى هذا العرض الشامل للمشكلة، بل سنكتفي بمناقشة الاطروحات المضادة المشار إليها أعلاه.

٣ ـ ان التساؤل السياسي الجوهري ـ بيت القصيد في الموضوع ـ هو الآتي: تفرض اطروحة امكانية بناء الاشتراكية قبل كون الرأسمالية قد أكملت دورها التاريخي في إنماء قوى

الانتاج وبلورة المجتمع ـ إنه من الممكن تحقيق إنماء قوى الانتاج ودفع العلاقات الاجتماعية في اتجاه اشتراكي في آن واحد. والمقصود بدفع العلاقات الاجتماعية في اتجاه الاشتراكية تطور اجتماعي تدريجي يتسم بالسمات الآتية: أ ـ إنه تطور يزيد تدريجاً التفاوت الاجتماعي وخصوصاً بين الريف الحضر وبين العمل اليدوي والعمل الذهني وبين الآمر والمأمور... الخ. ب ـ انه تطور يعطي فرصة متزايدة لهيمنة العاملين المباشرة والحقيقية على إنماء قوى الانتاج وأشكال نظم العمل والحياة... الخ، ج ـ انه تطور يقوم على توسيع ممارسات الديمقراطية السياسية الحقيقية المتقدمة عن اشكال الديمقراطية البرجوازية المحدودة بسبب انعدام بعدها الاجتماعي.

إن رأينا هو أن احتمال تطور مثل هذا إنما هو ممكن وليس طوباوياً: ولكن له شروط قاسية. ومن بين هذه الشروط شرط جانبي مهم، ولو انه ظرفي، وهو «فك الروابط» بالنسبة إلى النظام العالمي (وهذا طبعاً بالمعنى الذي نعطيه لهذا المفهوم).

وإذا كان ذلك صحيحاً فإن لهذه القضية لازمة هي الآتية:

إن التنمية الرأسمالية لا تستطيع أن ترفع شأن البلدان المتخلفة لدرجة الحاقها بأوضاع البلدان الرأسمالية المتقدمة ـ في الآفاق المنظورة على الأقل ـ فتصبح «متماثلة» لها (ولو ان هذا التماثل نسبي طبعاً، فنقصد هنا «متماثل» كما ان المجتمع الفرنسي الحالي مثلاً مماثل للمجتمع الالماني أو الأمريكي). فإذا كان طريق التنمية الرأسمالية من خلال الانخراط في التوسع الرأسمالي العالمي مسدوداً بهذا المعنى، فلا بد من التوجه في إتجاه «آخر» (والمطلوب طبعاً تحديد مضمونه) يفرض نفسه على أنه «ضرورة تاريخية موضوعية».

٤ ـ هناك إذن أطروحتان متكاملتان: إحداهما أن المجتمع السوفياتي (وكذلك الصيني) ليس اشتراكياً بل ليس في سبيل التقدم الاشتراكي. وثانيتهما، ان التحرر الوطني في العالم الثالث لا يفتح إلاّ مجالاً لتعمق الانخراط في التوسع الرأسمالي العالمي.

وتعتبر هذه الاطروحة أن النظم التي تدعي أنها اشتراكية ليست كذلك، إذ لا تستجيب لمعايير الاشتراكية. وبالتالي ان ايديولوجيا اللينينية والماوية ليست ما تدعي أنها عليه، فهي شكل خاص لايديولوجيا التراكم الرأسمالي. ويترتب على ذلك انها قابلة بدورها للنقد الماركسي للايديولوجيا. فلا بد من رفض اخذها على ما تدعي انها عليه بل يجب كشف ماهيتها الحقيقية.

كما أن هذه الاطروحة تؤكد واقع التوسع الرأسمالي على صعيد عالمي، وترى في تنمية العالم الثالث مجرد تعمق انخراطه في هذا التوسع. بل تذهب هذه الاطروحة إلى أن التوسع يمحو ـ ولو تدريجاً ـ التضاد بين المراكز والاطراف. فهو توسع يفتح آفاق التجانس على أساس تعميم علاقات الانتاج الرأسمالية القائمة على قوى انتاجية متقدمة. وإذا كانت هذه الآفاق بعيدة بالنسبة إلى البعض فهناك احتمال وارد لتكرار ثورات من الطراز الروسي/الصيني، على أن نظرة الأطروحة المعتبرة هي ان هذه الثورات المقبلة لن تؤدي بدورها إلى نتائج مختلفة عن تلك النتائج التي أدّت إليها التجربتان السوفياتية والصينية. فلن تفتح هذه الثورات إلاّ مجالاً للتراكم الرأسمالي في شكله الخاص.

ومن الواضح أن هذه الاطروحة المزدوجة هي اطروحة متشائمة بمعنى انها تعتبر بناء الاشتراكية خارج جدول الأعمال المنظور. وليست هذه السمة ـ ونقصد تشاؤمها ـ في ذاتها دليلاً

على صحتها أو خطئها. وكذلك فإن هذه الأطروحة في ذاتها ليست متناقضة مع مبادىء الماركسية الأساسية، أو على الأقل مع هذا التأويل للماركسية الذي لا يقبل اللينينية والماوية. وفي هذا الإطار يعتبر أن الاشتراكية احتمال وارد فقط بعد أن تكون الرأسمالية أكملت دورها التاريخي. ذلك لأن القوى الاجتماعية الوحيدة التي تستطيع أن تدفع المجتمع نحو الاشتراكية هي الطبقة العاملة. وبالتالي وجب الانتظار إلى إكمال عملية بلترة المجتمع، الأمر الذي يتم من خلال التراكم الرأسمالي. فالاشتراكية غير واردة في جدول التحويلات الممكنة في البلدان المتخلفة حيث لا تمثل الطبقة العاملة قوى اجتماعية اساسية. والاستثناء هو في فرضية قيام الطبقة العاملة المتقدمة في الغرب بثورة اشتراكية قبل اتمام هذه البلترة على نطاق العالم بأجمعه. ففي هذه الظروف يستطيع المجتمع الاشتراكي المتقدم أن يساعد المتخلف على تخطي العقبات التي تقف في سبيل تعجيل تقدمه.

وهناك نموذج لهذه النظرية فيما اطلق بيري اندرسون عليه اسم «الماركسية الغربية»، التي يعترف المؤرخ الانكليزي المذكور بأنها نظرة «متشائمة» ناتج «فشل» محاولات الاشتراكية «المحققة». وبما أنه ليس لهذه «الماركسية الغربية» أي تأثير حقيقي في الطبقة العاملة الغربية ـ الأمر الذي يعترف اندرسون به ـ فإن هذه الأطروحة صارت نظرية «اكاديمية» بحتة اي «نظرية من دون ممارسة».

٥ ـ طبعاً يستمر التاريخ في مسيرته إلى أن تحدث تلك التطورات المنتظرة. فتواجه الشعوب الاوضاع الملموسة التي تفرضها التنمية الرأسمالية. فلعل هذه الشعوب ـ أو بعضها ـ لا تقبل تلك الأوضاع، فلا تنتظر إلى أن «تستكمل» الرأسمالية دورها التاريخي لتثور ضدها. فإذا أخذنا بالمذهب الذي يفهم الماركسية على أنها نظرية تعتبر «الاشتراكية» هدفاً مستحيلاً حالياً، فلا عجب في أن الكثير ممن يعملون من أجل «تغيير الأشياء» سيبتعدون عن هذه النظرية التي لا تفيد في شيء! هكذا ازدهرت في الظروف الراهنة تيارات ايديولوجية تبحث عن حلول للمشاكل الحقيقية، بعيداً عن مبادىء اللينينية والماوية، بل بعيداً عن الماركسية عموماً.

ففي الغرب المتقدم، ليست هذه التيارات ممثلة فقط في صفوف اليمين التقليدي والجديد، بل هي أيضاً القوة المحركة لتيار الاصلاحية الصحيحة وكذلك لبعض الحركات الجديدة مثل حركة «الخضر». فتعتمد الاصلاحية الصحيحة على فكرة عدم وجود أسلوب آخر في الغرب للتأثير في واقع المجتمع في اطار احترام الممارسات الديمقراطية السائدة. وكذلك فإن كثيراً من الحركات الجديدة (مثل الخضر والحركة النسائية وحركات الشباب التي ترمي إلى «تغيير مجرى الحياة» كما يقال) تبحث عن نظريات وأساليب للعمل بعيداً عن التراث الماركسي الذي يبدو لها متجمداً.

وفي الشرق «الاشتراكي»، صارت الامور صعبة بالنسبة إلى التراث الماركسي نتيجة الطابع «الرسمي» للايديولوجيا الماركسية بل واشراكها بممارسات تدعو إلى التساؤل، وهو أقل ما يمكن أن يقال عنها. هكذا ثار الشعب البولوني مثلاً تحت راية الوطن والدين.

وفي الجنوب، وفي كثير من الاحيان، اندمجت الماركسية في واقع الوعي السياسي الطليعي مع قضايا التحرر الوطني، وبالتالي تأثرت الماركسية مع غيرها من الصيغ التحررية من خيبة آمال الشعوب بعد نيل الاستقلال الوطني. وتعاني من هذه الأوضاع جميع الحركات التي اشتركت في الكفاح الوطني بما فيها التيارات التي استلهمت الماركسية. هكذا ازدهرت هنا ايضاً تيارات تلجأ

إلى إحياء ايديولوجيات شعوبوية مختلفة، ارتدت في بعض الأحيان شكل الصحوة الدينية. وعلى سبيل المثال: ثورة شعب ايران ضد الشاه تحت راية الدين. وينبغي النظر في هذه الأوضاع الجديدة وأسبابها وآلياتها وتناقضاتها. فلا يصح على الإطلاق اعتبار هذه التيارات الجديدة على أنه «لا مصير لها» أو على انها «رجعية بحتة». فهي ـ على عكس هذه الأقوال ـ تنتمي موضوعياً إلى مجموعة القوى التي تريد «التغيير». ويدعو التواضع اللازم الى عدم احتقارها بل إلى عمل حساب للانتقادات التي توجهها للماركسية ولممارسات الحركات الماركسية. ولا شك أننا سنتعلم جميعاً الكثير من سماع هذه الانتقادات. فهذه الحركات طرحت ـ في بعض الأحيان ـ مشاكل جديدة لم تأخذ الماركسية المجمدة في الحسبان. على أن تأويلنا للماركسية لا يمنع استيعاب هذه الاشكاليات الجديدة، بل يدعو إلى جعلها عنصراً عضوياً للجسم الماركسي. ونقصد هنا ـ على سبيل المثال ـ ما انتجته الحركة النسائية من أفكار تحررية أساسية.

وفي رأينا ان هذه النضالات الشعبية لم تفتح مجالاً جديداً يدعو إلى التفاؤل في قدرتها على تقويم الأمور ـ إلى الآن على الاقل ـ فلم تنتج مفاهيم فعالة سواء أكان من اجل تحليل الواقع الاجتماعي أم من أجل رسم استراتيجية للعمل. فلا أرى أن الحركة الشعبية في بولونيا المعتمدة على الوطن والدين، ولا الحركة الاسلامية في اتجاهاتها الغالبة، ولا حركات الدفاع عن البيئة، ولا الحركات الثقافية النزعة المعادية للنمط الرأسمالي للحياة، ولا الاصلاحية العمالية، قد أتت بجديد يدعو الى استحداث منظومة مفاهيم المادية التاريخية.

وليس هذا القول الاخير تعبيراً عن حنين للعودة إلى نوع من «السلفية الماركسية» على الاطلاق. ولا شك قطعاً أن التأويل السلفي موجود في الماركسية. سواء أكان ذلك في شكلها الرسمي المتجمد في الشرق أم كان في شكل تلك الماركسية الغربية التي أشرنا إليها سابقاً. إلّا أن الماركسية لا تعلم «النصوص المقدسة». فليست اللينينية او الماوية تأويلات مقدسة نهائية لا تخضع هي الأخرى للنقد والتخطي. إلّا أننا لا نرى ـ إلى الآن ـ منظومة مفاهيم اجتماعية تفسيرية أكمل وأقوى من تلك المنظومة التي انمتها الماوية التاريخية، إذا اعتُبرت هذه الأخيرة على أنها منهج للبحث المتواصل وليست مجموعة توصل «الاسلاف» اليها فأصبحت مغلقة. فالمنهج الماركسي إذن إنما هو منهج ينفتح على استيعاب عناصر جديدة. هذا هو الشرط الضروري لتستمر الماركسية وسيلة فهم واقع العالم وعمل واعٍ من اجل تغييره.

فلا بد إذن من مكافحة جميع أشكال التأويل السلفي المجمد للماركسية. ففي التاريخ الحقيقي لا تتعارض قوى «اشتراكية صحيحة» (اي الماركسية) من جهة، وقوى الرأسمالية التي تشمل في هذه النظرة جميع التيارات الشعبية والاشتراكية غير الماركسية من الجهة الاخرى. الواقع أن هناك ـ من التاريخ الحقيقي ـ نزعتين متعارضتين غير هاتين المذكورتين: إحداهما تدفع في اتجاه نمو قوى الاشتراكية والاخرى تدفع في اتجاه استيعاب الميول التقدمية من خلال تكيف التوسع الرأسمالي لها. ويعمل كل من هاتين النزعتين في اطار جميع الحركات الشعبية. فتنعكس في جميع الصيغ النظرية سواء اكانت حركات شعبية أم اشتراكية، طوباوية أم ماركسية أم اصلاحية.

٦ ـ وسوف ننظر إذن في المشاكل المطروحة من واقع التاريخ، من منظور غير «سلفي». وفي رأينا يمكن تلخيص هذه المشاكل في التساؤلات الثلاثة الآتية:

ـ لماذا لم يُطرح بعد التحول الاشتراكي في جدول العمل في الغرب المتقدم؟ وذلك على الرغم من قدم جذور الايديولوجيا الاشتراكية في المجتمع الاوروبي وعلى الرغم من قوة الحركة العمالية فيه.

ـ ما هي طبيعة التطورات التي حدثت في الاتحاد السوفياتي واسبابها وما علاقاتها بالهدف الاشتراكي الذي حرك البلشفيك؟ واين تسير الصين بعد وفاة ماو؟

ـ لماذا لم تنتج ثورة الشعوب المضطهدة للعالم الثالث إلى الآن إلّا نتائج محدودة أدت إلى خيبة أمل؟

إن هذه الأسئلة مرتبط بعضها ببعض ومتفرعةعن السؤالين الجوهريين المطروحين وهما: هل من الممكن بناء الاشتراكية بدءاً من وراثة متخلفة، وما هي مشاكل هذا البناء؟ اتستطيع الرأسمالية أن تحل مشكلة التخلف؟

وقبل ان أتقدم في الإجابة عن هذين السؤالين، أود أن أقول إن إجابتي لن تقوم على تحليل نظري مجرد. وذلك لأن التحليل المجرد لا يسمح هنا بتقديم أي اجابة. فعلى هذا الأساس مهما كانت الاجابة ستظهر كأنها «لا تقبل الإنكار». فيذهب البعض ـ على سبيل المثال ـ إلى أن إشراك الحاجة الموضوعية إلى إنماء قوى الانتاج من جهة والدفع نحو مجتمع لاطبقي من الجهة الأخرى، إنما هو امر مستحيل من ذاته لأن شروط الاشتراكية لن تكون ناضجة إلّا بعد أن تكمل الرأسمالية دورها التاريخي، وهو إنماء قوى الانتاج وتعميم علاقات الاستغلال الرأسمالي (أي تلك العلاقة بين رأس المال المهيمن وبين العمل الأجير). فلنلفت هنا النظر إلى الحرف «لأن» الذي يربط النتيجة بالسبب المزعوم. فيصبح من الواضح أن هذا القول لا يعدو كونه مجرد مصادرة على المطلوب. فالسبب المزعوم تكرار للنتيجة بصيغة اخرى. على أن هذه الفكرة تكمن ـ في آخر الأمر ـ في تحليل بتلهيم مثلاً عن الاتحاد السوفياتي، وتحليل بل وارن عن التوسع الرأسمالي في العالم الثالث. فحسب هذه النظرية لا تتوافر الشروط الموضوعية اللازمة لامكان اقامة الاشتراكية إلّا في الغرب الرأسمالي المتقدم من جهة، وفي أوروبا الشرقية الحديثة من الجهة الأخرى، حيث تعمم العمل الاجير، بينما لم تتوافر هذه الشروط في الصين أو في العالم الثالث أو في روسيا حين تمت الثورة. إن هذا الموقف من الحركة الماركسية التقليدية (ويمثل التيار التروتسكي احد روافد هذه النظرية) انما هو قديم، وينبع من فكرة ان تحقيق الاشتراكية يتوقف على الطبقة العاملة (الموجودة فعلاً في الغرب المتقدم وفي الاتحاد السوفياتي حالياً) وحدها فقط. أليس هذا الادعاء غير واقعي، إذ إن الطبقة العاملة المتقدمة بالذات لا تطرح لنضالها هدف المجتمع اللاطبقي؟

ويعلم الجميع أن هناك تفسيراً شائعاً لهذا الأمر وهو «خيانة» قيادات الطبقة العاملة. إلّا أن هذا التفسير البسيط لا يجدي: ما معنى صراع الطبقات إذا كان من الممكن أن تسلب «الخيانة» المتكررة نتائج هذا الصراع وذلك منذ قرن ونصف القرن؟

فلا بد من البحث عن تفسير آخر لهذه الأمور. وبادىء الأمر لعله كان من المفيد إبداء بعض الملاحظات التي تكيف الأحكام.

أ ـ فيما يخص الغرب. لقد انتجت فعلاً الطبقة العاملة الغربية الحركة الاشتراكية الحديثة. فهي التي انتجت الحركات الاشتراكية الطوباوية في اوائل القرن السابق، ثم حركة الشرتسم

الانكليزية في منتصف القرن، ثم كومونة باريس عام ١٨٧١، ثم الاممية الثانية فالثالثة التي تأثرت إلى حد بالغ بالمذهب الماركسي. فالسؤال هو إذن الآتي: لماذا لم تنتج هذه القوى والحركات نتائج فرضت التحويل الاشتراكي في المجتمع الغربي؟ كان ماركس نفسه قد تقدم باقتراح في هذا الشأن فربط فشل الطبقة العاملة الانكليزية بانحيازها الشوفيني في مسألة ايرلندا. وابدى ماركس في هذه المناسبة ملاحظة بقوله المشهور ان «الشعب الذي يضطهد شعباً آخر لا يمكن أن يتحرر». أكان ماركس مخطئاً في ذلك؟ وكذلك نسب لينين «المراجعة الاصلاحية» للأممية الثانية الى ظاهرة الاستعمار واضطهاد الشعوب المغلوبة. أكان لينين مخطئا؟ كلا.

ورأينا هو أن ماركس ولينين لم يتقدما بالقدر المطلوب في هذا الاتجاه الصحيح. فلم يذهب ماركس إلى أن الطابع غير المتكافىء للتوسع الرأسمالي يرجع إلى نشأة هذا النظام وليس ظاهرة حديثة. اليس هذا الواقع في نهاية الأمر هو السبب في نكوص التطلع الاشتراكي في المراكز المتقدمة؟ فالقول بأن ظاهرة الاستعمار غذّت فساد «الارستقراطية العمالية» (وهذا هو تفسير لينين للأمر) إنما هو قول يستحيل الاكتفاء به. وذلك لأن عدم التكافؤ يخلق في المراكز طبقات وفئات غير بروليتارية (الطبقات الوسطى الجديدة) وهي قوى معادية للاشتراكية أصلاً إذ لها مصلحة في استمرار الوضع العالمي غير المتكافىء. ثم يخلق ظروفاً تسمح بانخراط كفاح الطبقة العاملة في اطار «الاجماع الوطني» فيصنع حدوداً لصراع الطبقات. فالدولة الوطنية هنا هي في الوقت نفسه اطار لصراع الطبقات ولاتفاقها على اساس «المصلحة الوطنية المشتركة». أيعني ذلك أن الميل إلى الاشتراكية قُضي عليه نهائياً في المجتمعات الغربية؟ ليس رأينا بهذه البساطة.

إلّا أن تجاهل الواقع المشار إليه ـ أي نفي حقيقة الواقع الوطني ـ لا يصح. فلا يجدي تكرار عموميات دغماتية عن «الطبقة العاملة».

ب ـ فيما يخص الشرق الاوروبي الاشتراكي. هل يمكن إنكار أن هناك نفوذاً اشتراكياً حقيقياً ولو جزئياً يلعب دوراً في هذه المجتمعات؟ أيصح انكار البعد الاشتراكي في تطلعات انجازات البلشفيك والطبقة العاملة الروسية التي انضمت إلى صفوف حزب لينين؟ وكذلك بالنسبة إلى انجازات الأحزاب الشيوعية في يوغوسلافيا والبانيا خلال وبعد الحرب العالمية الثانية. علماً بأن هذه الأحزاب ربطت نضالها التحرري بأهداف اجتماعية ذات مغزى اشتراكي واضح، وانها كسبت الجماهير الواسعة على هذا الأساس، وحتى بالنسبة للبلدان التي حررها الجيش السوفياتي من الاحتلال النازي والتي اتجهت نحو الاشتراكية نتيجة لهذا العامل الخارجي ـ إلى حد كبير على الأقل ـ ألا توجد في مجتمعاتها الحالية «ميول اشتراكية» على الأقل؟ لا شك أن هذه الميول في هذه الظروف اختلطت مع ميول اخرى، بعضها برجوازية الطابع وبعضها وطنية. ولا نعتبر هذه الأخيرة على أنها سلبية بالضرورة. فلعل التحرر من الهيمنة السوفياتية اصبح الآن شرطاً للسير إلى الأمام في اتجاه اشتراكي. أليس هذا الخلط، وفي هذه الظروف امر طبيعي؟ فهناك ـ على سبيل المثال ـ نزعة قوية في يوغوسلافيا نحو الادارة العمالية الذاتية في اماكن العمل، ونزعة استقلالية وطنية قوية في البانيا، ونزعة ديمقراطية وشعبية في بولونيا... الخ. اليس لهذه النزعات أبعاد اشتراكية؟ إن انكار هذه الأبعاد يؤدي في رأينا إلى تضاد مجرد وعقيم بين «ميل صافٍ للاشتراكية» وبين «الايديولوجيا الرأسمالية». وهذا التضاد المجرد لا يجدي. فمثلاً من الواضح بالنسبة إلى البانيا أن فرضية اندماجها في النظام العالمي كانت ـ لو حدثت ـ قد ساعدت على تقوية مركز البرجوازية المحلية. ففرضية الاندماج أدت ـ في ظروف البانيا ـ إلى هجرة نصف سكانها إلى مصانع اوروبا

وتحويل النصف الثاني الى خدميين للسياح المصطافين على شواطىء البحر! ولا شك أن خيار نصف الاوتاركية الراهنة ـ مهما كانت نتائج وحدود هذا الخيار ـ هو اسلم خيار من منظور طويل الأجل يحفظ امكانية تطور مستقبلي اشتراكي.

فالحقيقة، هي ان برجوازيات العالم الثالث اختارت جميعاً الاندماج في العالم الرأسمالي وليس فك الروابط. فهي ترى في هذا الانخراط ضماناً لمصلحتها.

ج ـ فيما يخص الجنوب. لم يمنع عدم تقدم التطلع الاشتراكي في الغرب، تقدمه في العالم الثالث. فلا يصح اطلاقاً اعتبار انجازات الثورة في الصين وفيتنام على انها مجرد انجازات ثورة فلاحية وطنية من دون بعد اشتراكي. فالسؤال يظل قائماً: أليس التوسع غير المتكافىء للرأسمالية قد خلق فعلاً احتمالاً (لا نقول اكثر من مجرد احتمال) يعمل في مصلحة انماء القوى الاشتراكية بدءاً من الخلافات الضيقة في النظام الكلي؟ ما هي شروط تحقيق هذا الاحتمال؟ وما هي حدود الممكن في هذا الاتجاه؟

ونرى أن أصحاب الاجابات المجردة والسلبية الذين يقولون إن الاشتراكية مستحيلة قبل ان تكمل الرأسمالية دورها التاريخي (بعد قرنين مثلاً)، يعتمدون على اطروحة تدّعي أن «انماء قوى الانتاج يفرض خضوع المجتمع لمقتضيات قانون القيمة». ثم يكتفون بهذا القول العام والمجرد. فلا يفسرون كيف يفرض قانون القيمة نفسه وما هي آلياته وتكيفاته في الواقع الملموس؟ فينظرون إلى هذا القانون كما لو كان تعبيراً عن «قوة طبيعية» ـ إن لم تكن قوة فوق الطبيعة! ـ تعمل هنا وهناك بالاسلوب نفسه وتؤدي إلى النتائج نفسها. فلا يجيب هذا الطرح عن الأسئلة الحقيقية، وهي: ما هي تلك الآليات الملموسة التي تعبّر «القيمة» عن نفسها من خلالها؟ فقد كُتب أكثر من مرة في هذا الصدد أن «قانون القيمة يحكم واقع المجتمع السوفياتي (والصيني)» من دون تحديد كيف يتم ذلك. فيظل السؤال قائماً: هل قانون القيمة هنا هو القانون نفسه الذي يتحكم مثلاً في مجتمع الولايات المتحدة؟ هل هو هذا القانون نفسه الذي يحدد أجر العمل في الاتحاد السوفياتي والصين، ودخل الفرد في «الكولخوز» والكومونة الصينية، وسعر القمح والارز والعلب، وسعر الخبز والجرارة؟

ونحن لسنا هنا في صدد العودة إلى هذا النقاش الأساس حول القيمة وقانون القيمة، فلهذه المشكلة اوجه مختلفة لا بد من التمييز بينها، فهناك نقاش حول مبدأ استمرار او عدم استمرار فعل القيمة في المجتمع الاشتراكي، وهو موضع سبق ان تناولناه في الجزء الأول من الدراسة. وهناك نقاش آخر حول مضمون القيمة وآلياتها في الظروف الملموسة للاتحاد السوفياتي والصين. وهناك نقاش ثالث حول آليات قانون القيمة على صعيد النظام الرأسمالي العالمي.

وفيما يخص التساؤل الثاني ـ حول آليات القيمة في الواقع السوفياتي والصيني ـ أود هنا فقط أن ابدي الرأي الذي استرسلت في عرضه في مكان آخر. فأطروحتي هنا، هي أن لقانون القيمة الذي يحكم فعلاً مجتمعات «الاشتراكية المحققة» مضموناً مختلفاً عما هو عليه في النظام الرأسمالي. فالقيمة في النظام الرأسمالي تعبير عن ظواهر اجتماعية خاصة بهذا النظام، وهي انقسام المجتمع بين رأس مال مهيمن وعمل اجير من جهة، وتفتت رأس المال إلى رؤوس اموال فردية متنافسة من الجهة الاخرى. اما القيمة في مرحلة الانتقال الاشتراكي فهي مبدئياً تعبير عن تحالف اجتماعي شعبي واسع. على ان هذا التحالف معرض لتأثير ضغوط الطبقة الحاكمة

الجديدة، علماً بأن هذه الطبقة ـ التي لا تتميز عن الدولة ـ لا تعتمد على المنافسة الداخلية كأسلوب أساس لادارة الاقتصاد. واستنتج من هذا التحليل، أن قانون القيمة الذي يحكم أمور الاقتصاد في الاتحاد السوفياتي وفي الصين، يختلف عن قانون القيمة الذي يعمل في إطار الرأسمالية العالمية. هذا هو معنى «فك الروابط» بالنسبة إلى الاتحاد السوفياتي والصين.

اما فيما يخص التساؤل الثالث ـ حول آليات القيمة في النظام الرأسمالي العالمي ـ فأطروحتنا هي أن الشكل نفسه لقانون القيمة يحكم هنا جميع تشكيلات النظام العالمي المتقدمة والمتخلفة. وقد استدرجنا من هذا التحليل نتائج تبدو لنا أساسية، وهي الآتية: أولاً، إن توحيد فعل قانون القيمة هنا هو الظاهرة الكامنة وراء عدم التكافؤ في التبادل، وثانياً، إن هذا التوحيد في قيم السلع ـ التي تكتسب عندئذٍ طابعاً عالمياً ـ يفترض توحيد قيمة قوة العمل على نطاق عالمي، علماً بأن اسعار قوة العمل (أي الاجور) تختلف بين المراكز والاطراف. وثالثاً، إن هذا الطابع العالمي للقيمة الرأسمالية يلعب دوراً اساسياً في اعادة توليد عدم التكافؤ بين المراكز والاطراف واستمراره. فكانت هذه النتائج التي توصلنا إليها هي التي دفعتنا الى تقديم اقتراح بضرورة «فك الروابط» بالنسبة إلى مجتمعات الأطراف، على أن هذه العملية شرط لا مفر منه من اجل اتمام التحرير والقضاء على التخلف.

وليست هذه الاطروحة التي لخصناها هي الاطروحة الشائعة في الماركسية الدارجة. بل كما سبق قولنا هؤلاء الذين يتحدثون عن تحكم قانون القيمة في المجتمع السوفياتي والصيني، يطرحون صيغة عامة كأن الشكل نفسه لقانون القيمة يحكم الرأسمالية العالمية والمجتمعات الاشتراكية. والغريب فعلاً أن معظم هؤلاء ينكرون ـ في الوقت نفسه ـ أن قانون القيمة في النظام الرأسمالي نفسه يعمل بأسلوب موحّد! ان قانون القيمة يحدد قيم السلع وقيمة قوة العمل معاً. فالقول بأن فعل القيمة موحّد يعني ان للسلع ولقوى العمل القيم نفسها في مختلف أجزاء النظام ولو اختلفت أسعارها. ان توحيد فعل قانون القيمة على صعيد النظام الرأسمالي العالمي انما هو مجرد تعبير آخر مرادف للاعتراف «بالطابع العالمي» للرأسمالية. فالغريب فعلاً أن البعض يعترف بهذا الطابع وفي الوقت نفسه يدّعي ان قانون القيمة يعمل في إطار «وطني» فقط! فهؤلاء يقولون بأن هناك فرقاً بين قيمة العمل (وليس فقط بين أسعارها) في المراكز والاطراف، لأن منظومة القيم تعبير عن الظروف المحلية لصراع الطبقات. وبذلك ينكرون توحيد القيمة على نطاق النظام الرأسمالي الكلي.

فالنتيجة لهذا التناقض ـ اي اعتبار القيمة عالمية الطابع فيما يخص موضوع المجتمعات الاشتراكية المزعومة واعتبارها محلية الطابع فيمايخص موضوع عدم التكافؤ في النظام الرأسمالي العالمي ـ إن هذا التناقض يؤدي إلى استنتاج غاية في الغرابة، وهو أن الطبقات الحاكمة في الاتحاد السوفياتي والصين تتمتع بدرجة من الاستقلالية إزاء النظام العالمي تقل عن درجة استقلال برجوازيات العالم الثالث! وهو طبعاً عكس الحقيقة على طول الخط!

وخلاصة القول إن الحديث المجرد حول القيمة يسمح بأي استنتاج كان: امكانية الاشتراكية او استحالتها!

فالجواب عن الأسئلة المطروحة يتطلب النظر في تجارب الاشتراكية المحققة من منظور ملموس. فينبغي البحث في كيف أنمت هذه النظم قوى الانتاج وكيف تناولت موضوع العلاقات

الطبقية؟ وكيف عالجت علاقاتها بالنظام الرأسمالي العالمي؟ وذلك بأسلوب ملموس وعيني. وكذلك فلا بد من النظر في مشكلة كيف تناولت القوى الشعبية والاشتراكية موضوع العلاقة بين التحرر الوطني وبين التغيير الاجتماعي في العالم الثالث من منظور ملموس؟ □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

منتدى الفكر العربي

الطبعة الثانية

من كتاب

العرب وافريقيا

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية

التي نظمها مركز دراسات الوحدة العربية

بالتعاون مع منتدى الفكر العربي

عبد الملك عودة	محمد عمر بشير	محيي الدين صابر
يوسف فضل حسن	احمد يوسف القرعي	مصطفى المصمودي
عزالدين عمر موسى	حلمي الشمراوي	عواطف عبد الرحمن
محمد محمد فايق	مدثر عبد الرحيم	امين هويدي
احمد عيضة سالم	طاهر حمدي كنعان	ناصيف حتي

حول الارث السوسيولوجي لابن خلـدون: مدخـل عام(*)

د. محمد احمد الزعبي

أستاذ علم الاجتماع المساعد
في جامعة وهران ـ الجزائر .

١ ـ من هو ابن خلدون ؟

هو ولي الدين عبد الرحمن بن محمد ... بن عبد الرحمن بن خالد (الملقب بخلدون) . يعود نسبه الى وائل بن حجـر من عرب اليمن (حضـرموت) . دخـل جدّه خلدون الانـدلس مع جيش الفاتحين ، واشتهرت أسرته بالعلم والسياسة ... ثم رحلت عائلته الى المغرب ، حيث استقرت في تونس ، وهناك ولد ابن خلدون (٧٣٢ هـ ، ١٣٣٢ م) . تربى في كنف والده رجل العلم ، ثم تلقّى مختلف العلوم على أبرز علماء عصره وخصوصاً محمد بن ابراهيم الابلي التلمساني . كان عمره ١٧ عاماً عندما اجتاح العالم الاسـلامي مرض « الطاعـون » الذي أودى بحياة والديـه ، وعندمـا بلغ العشرين بدأت معركته مع الحياة على جبهتين : جبهة العلم ، وجبهة السياسة ، وكانت ابرز مراحل حياته كما يلي:

أ ـ مرحلة المغامرات السياسية ١٣٥٣ ـ ١٣٧٥ م
ب ـ مرحلة العزلة والتأليف (قلعة ابن سلامة) ١٣٧٥ ـ ١٣٧٩ م
ج ـ مرحلة التدريس والقضاء (تونس) ١٣٧٩ ـ ١٣٨٢ م
د ـ مرحلة القاهرة ١٣٨٢ ـ ١٤٠٦ م

وكانت الأحداث البارزة التي أثرت على حياته وتكوينه العلمي والسياسي :

ـ مرض الطاعون الذي شاهده وهو يحصد البلاد والعباد ،
ـ تجربته السياسية الخاصة التي تراوحت بين تقلّده أعلى المناصب وتشرّده في العراء عارياً ودخوله السجن أكثر من مرّة ،

(*) ورقة قدمت الى : الندوة العلمية الخاصة بسوسيولوجيا البلدان النامية في جامعة كارل ماركس ، لايبزغ ، المانيا الديمقراطية ، ١٢ تموز / يوليو ١٩٨٤ .

ـ معيشته في أحضان العمران « البدوي » عشر سنوات قبل تأليفه المقدمة ،

ـ تكوينه الثقافي المثلث الأبعاد : الاسلام ، الفلسفة العربية واليونانية ، الحياة الاجتماعية البدوية والحضرية بكل ما فيهما من سلبيات وايجابيات ،

ـ معاصرته لمرحلة دخول العالم الاسلامي فيما يسمى « عصور الانحطاط » ووعيه لهذه المرحلة . « وكأني بالمشرق قد نزل به مثل ما نزل بالمغرب على نسبته ومقدار عمرانه ، وكأنما نادى لسان الكون في العالم بالخمول والانقباض فبادر بالاجابة » .

٢ ـ ما هي « مقدمة » ابن خلدون ؟

يقول ابن خلدون :

« ولما طالعت كتب القوم وسبرت غور الامس واليوم ، نبّهت عين القريحة من سنة الغفلة والنوم ... فانشأت في التاريخ كتاباً ، رفعت به عن أحوال الناشئة من الاجيال حجاباً ، وفصلته في الاخبار والاعتبار باباً باباً ، وابديت فيه لأوّلية الدول والعمران عللاً وأسباباً ... ورتبته على مقدمة وثلاث كتب .

المقدمة : في فضل علم التاريخ وتحقيق مذاهبه والالمام بمغالط المؤرخين .

الكتاب الأول : في العمران وذكر ما يعرض فيه من العوارض الذاتية من الملك والسلطان والكسب والمعاش والصنائع والعلوم وما لذلك من العلل والاسباب .

الكتاب الثاني : في أخبار العرب وأجيالهم ودولهم منذ مبدأ الخليقة الى هذا العهد ...

الكتاب الثالث : في أخبار البربر وما اليهم من زناتة وذكر أوّليتهم وأجيالهم»[١].

ويتبين من هذا النص ان ما يعرف الآن باسم **المقدمة** هو عبارة عن « المقدمة + الكتاب الأول » من تاريخ ابن خلدون **كتاب العبر وديوان المبتدأ والخبر في أيام العرب والعجم والبربر ومن عاصرهم من ذوي السلطان الأكبر** . وبموجب الطبعة العربية التي لدينا ، وهي طبعة دار الكتاب اللبناني ، فإن مجموع صفحات الكتاب بلغت (٧٩١٩) صفحة تشغل « المقدمة » منها (١١٦٩) صفحة موزعة على ستة ابواب تتفرع الى ست مقدمات و١٩٧ فصلاً وهي مرتبة منطقياً وزمنياً على النحو التالي : « وقد قدّمت العمران البدوي لأنه سابق على جميعها كما نبين لك بعد ، وكذا تقديم الملك على البلدان والأمصار ، وأما تقديم المعاش ، فلأن المعاش ضروري وطبيعي ، وتعلم العلم كمالي أو حاجي ، والطبيعي أقدم من الكمالي وجعلت الصنائع مع الكسب لأنها منه ببعض الوجوه ومن حيث العمران ... »[٢] (١/٦٨) . وحسب الاستاذ محمد المنوني فإن خزائن الكتب في الشرق والغرب محتضنة ١٩ نسخة مكتوبة بخطوط شرقية أو مغربية ، بما في ذلك النسخة التي صححها إبن خلدون نفسه[٣] أنظر المرجع رقم ١٠ .

٣ ـ القراءات الخاطئة للتراث الخلدوني

اذا كنا لا نوافق الرأي الشائع الذي يقول ان « المقدمة » دخلت عالم النسيان منذ ولادتها ولغاية مطلع القرن التاسع عشر فإن ما لا يمكن رفضه هو ان ابن خلدون لم يدخل الساحة الأوروبية ـ

---

(١) ابو زيد عبد الرحمن ابن خلدون، **المقدمة**، ج ١، ط ٢ (بيروت: مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني، ١٩٧٩)، ص ٦ ـ ٧.

(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٨ .

(٣) بمناسبة مرور ستة قرون على تحرير المقدمة، انظر: **اعمال ندوة ابن خلدون: من ١٤ الى ١٧ فبراير ١٩٧٩** (الرباط: منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية، [د.ت.]) .

وهذا خلافاً لابن رشد الفيلسوف ـ الّا منذ مطلع القرن التاسع عشر حيث شرع بترجمة مؤلفات ابن خلدون ، ولا سيما **المقدمة** الى عدد من اللغات الأوروبية وعلى الأخص الفرنسية . أما في الوطن العربي فإن استعادة ابن خلدون قد تمت على التوازي من الاستعادة الأوروبية من جهة ، وفي اطار ما يسمى اليوم بعصر « اليقظة العربية » من جهة أخرى .

ان القراءات الخاطئة التي رافقت استعادة المقدمة حتى منتصف القرن العشرين ، بل ان بعضها ما يزال يمارس حتى اليوم، تجد تفسيرها في الظروف التاريخية الملموسة أوروبياً وعربياً ، التي كانت وراء هذه الاستعادة وهي كالتالي :

أ ـ أوروبياً

(١) القراءة الكولونيالية التي « كانت تسعى أساساً الى « جمع معلومات عن العلاقات الاجتماعية والخصائص السلالية للسكان المحليين ، وعن ظروف حياتهم ، ونشاطهم الاقتصادي ... » اذ بدون معرفة ذلك « كان من المستحيل أن يتم الغزو ، وان ترسم الخطة السياسية للعلاقة بالسكان المحليين » . وكان الكتاب الوحيد المخصص لهذا النوع من المشاكل المعقدة هو الكتاب العظيم لابن خلدون ـ كتاب **العبر** ـ على حد قول سفيتلانا باتسييفا[٤].

(٢) القراءة العنصرية ، وهي أيضاً قراءة كولونيالية ، ولكنها تميزت بتوظيف التشابه الظاهري بين بعض آراء ابن خلدون ، وبعض النظريات البرجوازية ، كرائد لنظريات «الداروينية الاجتماعية » التي تجعل من الصراع بين الاجناس والأقوام محرّك التاريخ (جميلوفتش) .

(٣) القراءة الايديولوجية ـ المقارنة ، التي تعمد إلى وضع ابن خلدون على سرير بروكست ثم تحدد مقاسه على أساس أنه أطول أو أقصر من هذا العالم الأوروبي أو ذاك (ماركس ، كومت ، أدم سميث ، سبينوزا ، توما الأكويني ، دانتي ، مونتسكيو ... الخ) .

ب ـ عربياً

(١) القراءة العربية ـ الأوروبية ، وهي قراءة بعض المفكرين العرب (طه حسين مثلاً) الذين تشبعوا بالثقافة الأوروبية ، وباتوا يتعاملون معها « كنموذج مثالي » يبز كل ما قبله وما عداه . إن قراءتهم ليست بعيدة في واقع الحال عن النموذج السابق (المقارنة) .

(٢) القراءة الاسلامية ـ السلفية ، التي ترى في ابن خلدون مفكراً اسلامياً بل فقيهاً مالكياً أشعرياً أساساً .. وهو اذن واضع « علم الاجتماع الاسلامي » .

(٣) القراءة القومية ، المرتبطة بصعود حركة التحرر الوطني العربية وبالصراع ضدّ الاستعمار والامبريالية والتي تعكس بصورة جوهرية الفكر القومي العربي البرجوازي الصغير . إن هذه القراءة تقف وراء شجرة « الماضي » لكي لا ترى غابة الحاضر والمستقبل . إن ابن خلدون يعيد الى العرب « المتخلفين » اليوم ، ثقتهم بنفسهم ، ذلك ان ما تصدره اليهم أوروبا في القرن العشرين ان هو الا « بضاعتنا ردّت الينا » .. إن ابن خلدون وفق هذا التيار هو المؤسس الحقيقي لعلم الاجتماع ، بل وللعلوم الاجتماعية كافة (علي عبد الواحد وافي مثلاً) .

إنه لمن الغريب ان هذه القراءات الست ، على تباين غاياتها ، إنما تلتقي ـ وعلى درجات

---

(٤) سفيتلانا باتسييفا ، **العمران البشري في مقدمة ابن خلدون** (ليبيا ، تونس : الدار العربية للكتاب ، ١٩٧٨) ، ص ١٠١ ـ ١٠٢ .

متفاوتة ـ في تقديم آيات المديح والثناء لابن خلدون ومقدمته من دون حساب .

واذا جازلنا في هذه العجالة ان نشير الى القراءة العلمية والموضوعية للتراث ، ومنه مقدمة ابن خلدون ، فإن هذه القراءة لا بد ان تنطلق من المبادىء التالية :

(أ) بعد المرحلة المشاعية لا يوجد تطور اجتماعي ، خارج عملية الصراع الطبقي بين المستغِلين والمستغَلّين ... وإذن فإنه لا يجوز التذرع بـ «التخلف» و« اسلوب الانتاج الآسيوي » .. الخ لاستبعاد هذه المقولة من التحليل سواء كموضوع أو كمنهج .

(ب) ان تاريخ الفلسفة ، هو تاريخ الصراع بين المادية والمثالية بصور وألوان مختلفة زماناً ومكاناً ، ولذلك فنحن لا نتفق مع روزنثال مثلاً في اعتباره ان « الصاق اللافتات على ابن خلدون بأنه مثالي أو مادي » هو عمل غير علمي[٥].

(ج) ان التسلح بالمنهج الجدلي هو وحده الكفيل بتحقيق أكبر قدر من العلمية والموضوعية في دراسة وفهم أي تراث ولا سيما :

- العلاقة الجدلية بين الماضي والحاضر والمستقبل .
- العلاقة الجدلية بين الواقع الاجتماعي والوعي الاجتماعي .
- رفض التبسيط والتسطيح للواقع الذي هو بطبيعته معقد .
- رفض التطرف والمجازفة بالأحكام المطلقة قبولاً أو رفضاً .

إن أي تراث ، إنما ينطوي على ثلاثة مستويات ، فيما يخص صلته بـ « المعاصرة » . فهناك أولاً العناصر التي لا بد وان تكون قد « شاخت » استناداً إلى قوانين النفي الجدلي اللانهائي، وهناك ثانياً نوع من العناصر يمكن أن تكون في لحظة ما من لحظات التطور ما تزال صالحة ، واذن فإنه يمكن « تبنيها » . إن كثيراً من المفكرين العرب يرى ان في بعض المفاهيم الخلدونية ، والتحاليل المستندة اليها (العصبية ، ثنائية ، بداوة، حضارة .. الخ) ما يساعدنا على فهم ما جرى بالأمس وما يجري اليوم في العالم العربي الاسلامي ، بل والعالم الثالث عموماً. فمقدمة ابن خلدون اذاً تمتّ بصلة القربى الى علم اجتماع البلدان النامية بهذه الدرجة أو تلك .

٤ ـ نماذج من « قراءات » مختلفة للمقدمة

أقدم هنا بعض النماذج التي تعبر عن موقف عدد من المفكرين من التراث السوسيولوجي الخلدوني علّها تساعد في تقريبنا من ابن خلدون أو تقريب ابن خلدون منّا :

أ ـ ان ابن خلدون قام لأول مرّة في علم العصور الوسطى، بمحاولة لتحويل التاريخ الادبي الى مادة علمية ، أي الى « فرع من الفلسفة »[٦]

ـ فلأول مرّة في تاريخ العلوم تصبح الحياة الاجتماعية للبشر قوة أساسية خلاقة في المجتمع تحدّد جميع الجوانب الاخرى من حياته ، ومن بينها الايديولوجية : « المعاش ضروري طبيعي ، وتعلم العلم كمالي أو حاجي ، والطبيعي أقدم من الكمالي »[٧] .

ـ وكان ابن خلدون أوّل اقتصادي معروف في الوقت الراهن ، كشف عن أسرار القيمة . إنه

---

(٥) المصدر نفسه ، ص ١٤٢ .

(٦) المصدر نفسه ، ص ١٧٣ .

(٧) ابن خلدون ، **المقدمة** ، ج ١ ، ص ٦٨ و١٩٧ .

أول من اكتشف مضمون القيمة في العمل[٨].

ـ لقد حدّد ابن خلدون ـ مبدئياً ـ درجتين متفاوتتين للحاجات : حاجات ضرورية وحاجات كمالية . فإذا أدّت الأولى الى تأسيس المجتمع ، فإنه بقدر اشباعها تنشأ الحاجة الثانية : « لأن الضروري أصل والكمالي فرع ناشىء عنه »[٩] ... وانطلاقاً من هذا المنطق الصارم لتطور الاحتياجات ، يبدع ابن خلدون نظرية التطور التقدمي للمجتمع : « ولهذا نجد التمدّن غاية للبدوي يجري اليها ... والحضري لا يتشوف إلى أحوال البادية الاّ لضرورة تدعو اليها أو لتقصير عن أحوال أهل مدينته »[١٠] .

ـ ولأول مرّة في تاريخ العلم يضع ابن خلدون نظرية التطور القانوني التقدمي للمجتمع من المرحلة السفلى الى المرحلة العليا من خلال نوع النشاط الانتاجي للناس[١١].

ـ ولأول مرّة في تاريخ العلم يرفض ابن خلدون العقيدة التي بموجبها يتطور المجتمع نتيجة لضغط أية قوة خارجية عليه ، وحينما يبحث عن الباعث على التطور يرده الى المجتمع نفسه[١٢].

ـ وابن خلدون كعالم تجريبي حقيقي يصر على أن الانسان لا يمكنه ان يعرف سوى العالم المادي الذي يدركه بأعضاء الحس فحسب ، أما ما يتعلق بالعالم غير المادي فإنه ينتمي جميعه الى نطاق الدين[١٣].

ـ ولأول مرّة في تاريخ الفكر البشري ، يقوم ابن خلدون بمحاولة ابتداع علم خاص بالمجتمع البشري وقوانينه الداخلية[١٤].

ب ـ إن الأدلة التاريخية تثبت لنا ان النظرية الاجتماعية لتعاون الجماعات الاجتماعية والسلالية كقوى أساسية دافعة للتطور التاريخي ، ليست نظرية جديدة ... ولقد اقتنعت بأن الذي اكتشف هذا باعتباره عالماً نظرياً « هو ... الكاتب العربي ابن خلدون »[١٥] .

ج ـ ان المأثرة الرئيسية الكبرى جداً لابن خلدون ، التي بفضلها يمكن ان يدخل ابن خلدون الى مدامن عظماء المفكرين من نوابغ الفكر البشري ، هي نظريته التاريخية الاجتماعية في مواقفها المادية الأساسية[١٦].

د ـ يلخص ابن الأزرق في مخطوط له في الخزانة العامة بالرباط تحت عنوان **بدائع السلك في طبائع الملك** الاعراض الذاتية للعمران عند ابن خلدون . فيقول :

« ... إن من العوارض الطبيعية لهذا الاجتماع أمور خمسة : البدو الذي يكون في الضواحي والجبال وفي الحلل المنتجعة القفار وأطراف الرمال . والتغلب الذي غايته الملك بالعصبية القاهرة . والحضر الذي يستقر بالامصار والمدن

---

(٨) المصدر نفسه ، ص ٢٣١ .
(٩) المصدر نفسه ، ص ٢١٤ .
(١٠) المصدر نفسه ، ص ٢١٤ ـ ٢٤١ .
(١١) المصدر نفسه ، ص ٢٤٢ .
(١٢) المصدر نفسه .
(١٣) المصدر نفسه ، ص ٢٨٠ .
(١٤) المصدر نفسه ، ص ٢٨٦ .
(١٥) باتسييفا ، **العمران البشري في مقدمة ابن خلدون** ، ص ١١٣ .
(١٦) المصدر نفسه ، ص ١٥٣ .

والقرى والمداشر اعتصاماً وتحصناً . والمعاش المبتغى به التماس الرزق كسباً وصناعة واكتساب العلوم تعلماً وتحصيلاً » [١٧] .

هـ ـ نخلص من ذلك كلّه الى نتيجة مهمة ، وهي ان ابن خلدون ـ خلافاً لما يذهب اليه بعض الباحثين ـ لم يتحرّر نهائياً من أطر التفكير القديمة . لقد بنى ملاحظاته في ميدان السياسة والاجتماع والحكم طبقاً لقوالب الفكر السائد آنئذ ، وهي قوالب النطق الارسطي [١٨] .

ـ بعد ايراده لمقطع يتعلق بانتاج الفائض ، يقرر محمد عابد الجابري : « إن ابن خلدون هنا يكاد يعبر عن الفكرة المركزية في التفسير المادي للتاريخ ، الفكرة التي تربط وعي الناس بوجودهم الاجتماعي » [١٩] .

و ـ ... باختصار : (١) إن ابن خلدون لا يواجه إلّا تطوراً دورياً ، خلال مرحلة من الزمن جدّ وجيزة تبلغ زهاءمائةسنة . (٢) انه يعير تطور القوى المنتجة قليلاً من الاهتمام . (٣) وهو بالمقابل يولي أهمية كبيرة للأسباب الاجتماعية والسياسية في الانحطاط . ان هذه النقاط الثلاث تظهر بمثابة فجوات خطيرة في التحليل الخلدوني لتطورالمجتمع،ذلك لأنه من الصعب الدفاع عنها [٢٠] .

ـ من الضروري اذن ، رفض كل الشروح التي تجعل من العصبية مفهوماً سوسيولوجياً عاماً ودائماً [٢١] .

ـ « إن الانسان ابن عوائده ومألوفه لا ابن طبعه ومزاجه .. إن اختلاف الأجيال في أحوالهم ، إنما هو باختلاف نحلتهم من المعاش » في هذه العبارة يظهر ابن خلدون بوصفه رائداً للمادية التاريخية [٢٢].

ـ ان رؤية علم اجتماع وتاريخ أحدهما منفصل عن الآخر في مؤلف ابن خلدون، يبتر فكره ويجرده من القسم الأكبر من قيمته [٢٣] .

ز ـ ان كل حادث من الحوادث، ذاتاً كان أم فعلاً لا بد له من طبيعة تخصّه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله: هذه الفكرة هي الأساس في تصور ابن خلدون للعلم[٢٤].

ـ فالغرض من علم العمران في رأيه (ابن خلدون) مزدوج . إنه أولاً توفير معايير متينة من أجل تصحيح أو تفنيد الاخبار التاريخية ، وثانياً ، توفير معرفة بطبيعة الواقعات الاجتماعية التي تشكل نسيج التاريخ ... ان ما يقبض عليه علم العمران انما هو « العوارض الذاتية » أي الظاهرات التي تنتج حتماً من مجرد الوجود الاجتماعي للانسان [٢٥] .

---

(١٧) محمد عابد الجابري ، **فكر ابن خلدون : العصبية والدولة معالم نظرية خلدونية في التاريخ الاسلامي** ، ط ٣ (الدار البيضاء : دار النشر المغربية ، ١٩٨٢) ، ص ١٥٣ .

(١٨) المصدر نفسه ، ص ١٥٩ .

(١٩) محمد عابد الجابري ، **نحن والتراث : قراءة معاصرة في تراثنا الفلسفي** ، ط ٢ (بيروت : دار الفارابي؛ الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي ، ١٩٨٢) ، ص ٤٢٣ .

(٢٠) ايف لاكوست ، **العلامة ابن خلدون** ، ط ٣ (بيروت : دار ابن خلدون ، ١٩٨٢) ، ص ١٢٣ .

(٢١) المصدر نفسه ، ص ١٢٣ .

(٢٢) المصدر نفسه ، ص ١٩٣ .

(٢٣) المصدر نفسه ، ص ٢١٢ .

(٢٤) ناصيف نصار ، **الفكر الواقعي عند ابن خلدون : تفسير تحليلي وجدلي لفكر ابن خلدون في بنيته ومعناه** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨١) ، ص ١٣٢ .

(٢٥) المصدر نفسه ، ص ١٧٠ .

ـ ان تعليل الواقعات الاجتماعية يفترض منطقياً القول بالسببية السوسيولوجيـة ... ولذا لا نتردد في الذهاب الى ان المقدمة مبنية من دون شك على أساس السببية السوسيولوجية[٢٦] .

ـ الواقع الاجتماعي مدرك عنده رأساً كواقع كلي معقد التركيب ... انه واقـع كلي مترابـط الاجزاء ترابطاً عضوياً وهو يفرض نفسه بهـذه الصفة في حقـل الملاحظة، فالتحليـل الماكـرو ـ سوسيولوجي وحده يصلح لدراسته[٢٧] .

ـ ان الوجـه الثوري في فكـر ابن خلدون يكمن في جانبـه السـوسيـولوجي لا في جـانبـه الفلسفي[٢٨] .

ح ـ يحوِّل جورج لابيكا تصميم المقدمة الى المفاهيم السوسيولوجية المعاصرة كالتالي: (١) في العمران أو في السوسيولوجية العامـة للحضارة. (٢) في البـدو أو سوسيـولوجيـة البداوة. (٣) في الملك أو في الفلسفة السيـاسية. (٤) في الحضـارة أو سوسيـولوجيـة التمدين. (٥) في المعـاش أو الاقتصاد السياسي. (٦) في العلوم أو سوسيولوجية المعرفة[٢٩].

طـ ـ يرى د. عبد المجيد مزيان ان أهم الاكتشافات الخلدونية كانت في شبه قوانين اقتصادية يمكن تلخيصها فيما يلي :

ـ اثبات موضوعية الحياة الاقتصادية .

ـ الالحاح على ان الحياة الاقتصادية مربوطة بالارض ... مع الاقرار انه قـد يحصل شبـه استقلال عن الارض في الحياة المدنية التي تعتمد كثيراً على اختراعات الانسان .

ـ التأكيد بأن العمل الانساني هو تقريباً كل المعاش .

ـ اثبات ان الحياة المعاشية تمتدّ آثارها الى مختلف النشاطات والميادين المجتمعية الاخرى من سياسة وسلوك أخلاقي وتنظيمات .

ـ التأكيد بأن الصراع مستمر بين المجموعات التي يتباين ويتناقض معاشها ويتلخص ذلك في الصراع الدائم بين البدو أهل المعاش الزراعي والرعـوي المقتصر على الضـروري والاقطاعيـة السلطانية ، ومن حولها من الطبقات التي تعتمد على المعاش الحضري المترف المستمد ترفه من استغلال الطبقات المنتجة[٣٠] .

ي ـ لذا ، فإن عملية لحم العناصر النموذجية كما هي في الواقع ، هذه العملية التي قام بها ابن خلدون في **المقدمة** ، ذات تركيبة اصطناعية تماماً ، وهي عملية تسمح لنا بأن نجادل بـأن وحدة المقدمة هي بالفعل وحدة فيزيائية مادية ، وحدة طباعـة وورق وتجليد ، لا وحـدة نموذجيـة لبحث متماسك ... فالمقدمة كما هي ليس لها مركز ولا أداة داخلية للتكامل وللترابط الواحد ... ولكونها ليس

---

(٢٦) المصدر نفسه .

(٢٧) المصدر نفسه ، ص ٢١٤ .

(٢٨) المصدر نفسه ، ص ٢٩٩ .

(٢٩) جورج لابيكا ، **السياسة والدين عند ابن خلدون** (بيروت : دار الفارابي ، ١٩٨٠) ، ص ٤٧ .

(٣٠) عبد المجيد مزيان ، **النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون واسسها من الفكر الاسلامي والواقع المجتمعي** (الجزائر ، ١٩٨١) ، ص ٣٩٩ ـ ٤٠٠ .

لها مركز ، فإن المقدمة لا تزودنا بتفسير ولا حتى بمفاتيح تفسر لنا سبب وجودها[٣١].

٥ ـ نصوص من المقدمة

انه لمن العبث المخل ، محاولة تكثيف الارث السوسيولوجي لابن خلدون ، وحتى لو بقينا في اطار **المقدمة** في بضع صفحات فقط ، ولكننا نعمد الى الجمع بين ايراد بعض الفقرات المهمة ذات الدلالة السوسيولوجية الواضحة ، وبين الاكتفاء بذكر « عناوين » بعض الفصول ، والتي غالباً ما تفصح بوضوح عما يتضمنه الفصل المعني ، علماً ان مرجعنا هو (المجلد الأول ، الطبعة الثانية من تاريخ ابن خلدون ، مكتبة المدرسة ودار الكتاب اللبناني ، بيروت ١٩٧٩) . يقول ابن خلدون :

ـ « فالقانون في تمييز الحق من الباطل في الاخبار ... ان ننظر في الاجتماع البشري الذي هو العمران ، ونميز ما يلحقه من الأحوال لذاته وبمقتضى طبعه ... وهذا هو غرض هذا الكتاب الأول من تأليفنا . وكأن هذا علم مستقل بنفسه ، فإنه ذو موضوع وهو العمران البشري ، والاجتماع الانساني ، وذو مسائل ، وهي بيان ما يلحقه من العوارض والأحوال لذاته ، واحدة بعد أخرى ، وهذا شأن كل علم من العلوم وضعياً كان أو عقلياً .

واعلم ان الكلام في هذا الغرض مستحدث الصنعة ... أُعْثَرَ عليه البحث وادى اليه الغوص ... وكأنه علم مستنبط النشأة . ولعمري لم أقف على الكلام في منحاه لأحد من الخليقة »[٣٢] .

ـ « ونحن الآن نبين هذا الكتاب ما يعرض للبشر في اجتماعهم من أحوال العمران في الملك والكسب والعلوم والصنائع ... ونقول :

لما كان الانسان متميزاً عن سائر الحيوانات بخواص اختص بها . فمنها العلوم والصنائع التي هي نتيجة الفكر الذي تميز به عن الحيوانات ، وشُرّف بوصفه على المخلوقات . ومنها الحاجة الى الحكم الوازع والسلطان القاهر ... ومنها السعي في المعاش والاعتمال في تحصيله ... ومنها العمران وهو التساكن والتنازل في مِصْر أو حلة للأنس بالعشير واقتضاء الحاجات ، لما في طباعهم من التعاون على المعاش ... ومن هذا العمران ما يكون بدوياً ... ومنه ما يكون حضرياً ... فلا جرم انحصر الكلام في هذا الكتاب في ستة فصول :

الأول ـ في العمران البشري على الجملة وأصنافه وقسطه من الأرض ؛
والثاني ـ في العمران البدوي وذكر القبائل والأمم الوحشية ؛
والثالث ـ في الدول والخلافة والملك وذكر المراتب السلطانية ؛
والرابع ـ في العمران الحضري والبلدان والامصار ؛
والخامس ـ في الصنائع والمعاش والكسب ووجوهه ؛
والسادس ـ في العلوم واكتسابها وتعلمها .

وقد قدمت العمران البدوي لأنه سابق عليها جميعها ... وكذا تقديم الملك على البلدان والامصار ، وأما تقديم المعاش فلأن المعاش ضروري طبيعي وتعلم العلم كمالي أو حاجي ، والطبيعي أقدم من الكمالي ، وجعلت الصنائع مع الكسب لأنها منه ببعض الوجوه ومن حيث العمران »[٣٣] .

ـ « إن الاجتماع الانساني ضروري . ويعبر الحكماء عن هذا بقولهم « الانسان مدني بالطبع » أي لا بد له من الاجتماع الذي هو المدنية في اصطلاحهم وهو معنى العمران . وبيانه أن الله سبحانه خلق الانسان وركبه على صورة لا يصح حياتها وبقاؤها إلّا بالغذاء ... إلّا أن قدرة الواحد من البشر قاصرة عن تحصيل حاجته من ذلك الغذاء ... وكذلك يحتاج كل واحد منهم ايضاً في الدفاع عن نفسه الى الاستعانة بأبناء جنسه ... وإذا كان التعاون حصل له القوت للغذاء والسلاح للمدافعة ، وتمت حكمة الله في بقائه وحفظ نوعه ... وهذا هو معنى العمران الذي جعلناه موضوعاً لهذا العلم ...

---

(٣١) عزيز العظمة ، **ابن خلدون وتاريخيته** (بيروت : دار الطليعة ، ١٩٨١) ، ص ٢٣٠ ـ ٢٣١ .
(٣٢) ابن خلدون ، **المقدمة** ، ص ٦١ ـ ٦٣ .
(٣٣) المصدر نفسه ، ص ٦٧ ـ ٦٨ .

ثم ان هذا الاجتماع اذا حصل للبشر ... فلا بد من وازع يدفع بعضهم عن بعض ؛ لما في طباعهم الحيوانية من العدوان والظلم ... وهذا هو معنى الملك . وقد تبين لك بهذا انه خاصة للانسان طبيعية ولا بد لهم منها ... »[٣٤] .

ـ « إعلم أرشدنا الله واياك ، انا نشاهد هذا العالم بما فيه من المخلوقات كلها على هيئة من الترتيب والاحكام ، وربط الاسباب بالمسببات ، واتصال الأكوان ، واستحالة بعض الموجودات الى بعض »[٣٥] .

ـ « إعلم ان اختلاف الاجيال في احوالهم انما هو باختلاف نحلتهم من المعاش ، فإن اجتماعهم انما هو للتعاون في تحصيله والابتداء بما هو ضروري منه وبسيط قبل الحاجي والكمالي »[٣٦] .

ـ « وأصله ان الانسان ابن عوائده ومألوفه لا ابن طبيعته ومزاجه[٣٧] .

ـ « إعلم ان الله سبحانه ركّب في طبائع البشر الخير والشر[٣٨] .

ـ **فصل** : « في ان العصبية انما تكون من الالتحام بالنسب أو في معناه[٣٩] ، وذلك ان صلة الرحم طبيعي في البشر الّا في الاقل . ومن صلتها النّعرة على ذوي القربى وأهل الأرحام ان ينالهم ضيم أو تصيبهم هلكة ...

اذ النسب أمر وهمي لا حقيقة له ، ونفعه انما هو في هذه الوصلة والالتحام ... »[٤٠] .

ـ « لأن الاجتماع والعصبية بمثابة المزاج من المتكون ؛ والمزاج من المتكون لا يصلح اذا تكافأت العناصر ؛ فلا بد من غلبة أحدها وإلّا لم يتم التكوين »[٤١] .

ـ **فصل** : « في ان الملك اذا ذهب عن بعض الشعوب من أمة فلا بد من عوده الى شعب آخر منها ما دامت لهم العصبية »[٤٢] .

ـ **فصل** : « في ان المغلوب مولع ابداً بالاقتداء بالغالب في شعاره وزيّه ونحلته وسائر أحواله وعوائده »[٤٣] .

ـ **فصل** : « في ان العرب لا يحصل لهم الملك الا بصبغة دينية من نبوة أو ولاية أو أثر عظيم من الدين على الجملة »[٤٤] .

ـ **فصل** : « في ان الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على قوة العصبية التي كانت لها من عددها .

والسبب في ذلك كما قدمناه ان الصبغة الدينية تذهب بالتنافس والتحاسد الذي في أهل العصبية »[٤٥] .

ـ **فصل** : « في ان الدعوة الدينية من غير العصبية لا تتم .. »[٤٦] .

« وهكذا كانت حال الأنبياء عليهم الصلاة والسلام في دعوتهم الى الله بالعشائر والعصائب ، وهم المؤيدون من الله

---

(٣٤) المصدر نفسه ، ص ٦٩ ـ ٧٣ .
(٣٥) المصدر نفسه ، ص ١٦٦ .
(٣٦) المصدر نفسه ، ص ٢١٠ .
(٣٧) المصدر نفسه ، ص ٢١٩ .
(٣٨) المصدر نفسه ، ص ٢٢٣ .
(٣٩) المصدر نفسه ، ص ٢٢٥ .
(٤٠) المصدر نفسه ، ص ٢٢٦ .
(٤١) المصدر نفسه ، ص ٢٣١ .
(٤٢) المصدر نفسه ، ص ٢٥٦ .
(٤٣) المصدر نفسه ، ص ٢٥٧ .
(٤٤) المصدر نفسه ، ص ٢٦٦ .
(٤٥) المصدر نفسه ، ص ٢٧٨ .
(٤٦) المصدر نفسه ، ص ٢٧٩ .

بالكون كله لو شاء لكنه انما أجرى الامور على مستقر العادة . والله حكيم عليم »[٤٧] .

ـ فصل : « في أنه اذا استحكمت طبيعة الملك من الانفراد بالمجد وحصول الترف والدعة أقبلت الدولة على الهرم »[٤٨] .

ـ فصل : « في ان الدولة لها أعمار طبيعية كما للاشخاص »[٤٩] .

ـ فصل: «في انتقال الدولة من البداوة الى الحضارة[٥٠].

«اعلم ان هذه الأطوار طبيعية للدول. فإن الغلب الذي يكون به الملك انما هو بالعصبية وبما يتبعها من شدة البأس وتعوّد الافتراس، ولا يكون ذلك غالباً إلّا مع البداوة، فطور الدولة من أولها بداوة ثم اذ حصل الملك تبعه الرفه واتساع الأحوال، والحضارة انما هي تفنن في الترف وأحكام الصنائع المستعملة في وجوهه ومذاهبه من المطابخ والملابس والمباني والفرش والابنية وسائر عوائد المنزل وأحواله، فلكل واحد منها صنائع في استجادته والتأنق فيه تختص به ويتلو بعضها بعضاً، وتتكثر باختلاف ما تنزع اليه النفوس من الشهوات والملاذ والتنعم بأحوال الترف، وما تتلون به من العوائد. فصار طور الحضارة في الملك يتبع طور البداوة ضرورة، لضرورة تبعية الرفه للملك» [٥١] .

ـ **تنتقل الحضارة من الدولة السالفة إلى الدولة الخالفة**: « فانتقلت حضارة الفرس للعرب بني أمية وبني العباس : وانتقلت حضارة بني أمية بالاندلس الى ملوك المغرب من الموحدين وزناتة لهذا العهد ، وانتقلت حضارة بني العباس الى الديلم ثم الى الترك ، ثم الى السلجوقية ، ثم الى الترك المماليك بمصر ، والتتر بالعراقين . وعلى قدر عظم الدولة يكون شأنها في الحضارة ، إذ أمور الحضارة من توابع الترف ، والترف من توابع الثروة والنعمة ، والثروة والنعمة من توابع الملك ، وبمقدار ما يستولي عليه أهل الدولة »[٥٢] .

ـ « اعلم ان الدولة تنتقل في أطوار مختلفة وحالات متجدّدة ، ويكتسب القائمون بها في كل طور خُلُقاً من أحوال ذلك الطور لا يكون مثله في الطور الآخر ، لأن الخلق تابع بالطبع لمزاج الحال الذي هو فيه . وحالات الدولة وأطوارها لا تعدو خمسة أطوار »[٥٣] .

ـ « فالعصور تختلف باختلاف ما يحدث فيها من الأمور والقبائل والعصبيات ، وتختلف باختلاف المصالح ، ولكل واحد منها حكم يخصه ... »[٥٤] .

ـ فصل : « في ان الظلم مؤذن بخراب العمران »[٥٥] .

ـ فصل : « في كيفية طروق الخلل للدولة »[٥٦]

ـ فصل : « في ان العمران البشري لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره »[٥٧] .

ـ « وما تسمعه من السياسة المدنية ... وانما معناه عند الحكماء ما يجب ان يكون عليه كل واحد من أهل ذلك

---

(٤٧) المصدر نفسه ، ص ٢٨١ .
(٤٨) المصدر نفسه ، ص ٢٩٧ .
(٤٩) المصدر نفسه ، ص ٣٠٠ .
(٥٠) المصدر نفسه ، ص ٣٠٤ .
(٥١) المصدر نفسه ، ص ٣٠٤ .
(٥٢) المصدر نفسه ، ص ٣٠٨ .
(٥٣) المصدر نفسه ، ص ٣١٠ .
(٥٤) المصدر نفسه ، ص ٣٧٤ .
(٥٥) المصدر نفسه ، ص ٥٠٧ .
(٥٦) المصدر نفسه ، ص ٥٢١ .
(٥٧) المصدر نفسه ، ص ٥٤٠ .

المجتمع في نفسه وخلقه حتى يستغنوا عن الحكام رأساً . ويسمون المجتمع الذي يحصل فيه ما يسمى من ذلك بـ « المدينة الفاضلة » ، والقوانين المراعاة في ذلك بـ « السياسة المدنية .. »[٥٨] .

ـ « ان المكاسب انما هي قيم الأعمال . فإذا كثرت الأعمال كثرت قيمها بينهم فكثرت مكاسبهم ضرورة »[٥٩] .

ـ **فصل** : « في ان الحضارة غاية العمران ونهاية لعمره وانها مؤذنة بفساده »[٦٠] .

ـ « وذلك ان الناس بشر متماثلون : وانما تفاضلوا وتمايزوا بالخلق واكتساب الفضائل واجتناب الرذائل »[٦١] .

ـ « اعلم ان المعاش هو عبارة عن ابتغاء الرزق والسعي في تحصيله ، وهو مفعل من العيش »[٦٢] .

ـ « المعاش امارة وتجارة وفلاحة وصناعة » : فإما الإمارة فليس بمذهب طبيعي للمعاش .. »[٦٣] .

ـ **فصل** : « في ان الخدمة ليست من المعاش الطبيعي »[٦٤] .

ـ **فصل** : « في ان الجاه مفيد للمال »[٦٥] .

ـ **فصل** : « في ان السعادة والكسب انما يحصل غالباً لأهل الخضوع والتملق وان هذا الخلق من أسباب السعادة »[٦٦] .

ـ **فصل** : « في ان الفلاحة من معاش المستضعفين وأهل العافية من البدو »[٦٧] .

ـ **فصل** : « في ان الصنائع لا بد لها من العلم »[٦٨] .

ـ **فصل** : « في ان الصنائع إنما تكمل بكمال العمران الحضري وكثرته »[٦٩] .

ـ **فصل** : « في ان العلم والتعليم طبيعي في العمران البشري »[٧٠] .

ـ **فصل** : « في ان العلوم انما تكثر حيث يكثر العمران وتعظم الحضارة »[٧١] .

ـ « بل نقول ان الاخلاق الحاصلة من الحضارة والترف هي عين الفساد ، لأن الانسان انما هو انسان باقتداره على جلب منافعه ورفع مضاره واستقامة خلقه للسعي في ذلك . والحضري لا يقدر على مباشرة حاجاته : إما عجزاً لما حصل له من الدعة ، أو ترفعاً لما حصل له من المربى في النعيم والترف وكلا الأمرين ذميم ... واذا فسد الانسان في قدرته ثم في أخلاقه ودينه ، فقد فسدت انسانيته وصار مسخاً على الحقيقة »[٧٢] .

ـ **خاتمة** : « وقد كدنا ان نخرج عن الغرض ، ولذلك عزمنا ان نقبض العنان عن القول في هذا الكتاب الأول ، الذي هو طبيعة العمران ... ولعل من يأتي بعدنا ... يغوص في مسائله على أكثر مما كتبنا ، فليس على مستنبط الفن احصاء مسائله ، وإنما عليه تعيين موضوع العلم وتنويع فصوله ، وما يتكلم فيه ، والمتأخرون يلحقون المسائل من بعده شيئاً فشيئاً الى ان يكمل ، والله يعلم وانتم لا تعلمون »[٧٣] .

---

(٥٨) المصدر نفسه ، ص ٥٤٠ .
(٥٩) المصدر نفسه ، ص ٦٤٢ .
(٦٠) المصدر نفسه ، ص ٦٦١ .
(٦١) المصدر نفسه ، ص ٦٦٤ .
(٦٢) المصدر نفسه ، ص ٦٨٢ .
(٦٣) المصدر نفسه ، ص ٦٨٣ .
(٦٤) المصدر نفسه ، ص ٦٨٤ .
(٦٥) المصدر نفسه ، ص ٦٩٣ .
(٦٦) المصدر نفسه ، ص ٦٩٤ .
(٦٧) المصدر نفسه ، ص ٧٠٨ .
(٦٨) المصدر نفسه ، ص ٧١٢ .
(٦٩) المصدر نفسه ، ص ٧١٤ .
(٧٠) المصدر نفسه ، ص ٧٦٩ .
(٧١) المصدر نفسه ، ص ٧٧٧ .
(٧٢) المصدر نفسه ، ص ٦٦٦ .
(٧٣) المصدر نفسه ، ص ١١٦٩ .

٦ ـ أبرز عناصر السوسيولوجية الخلدونية

من العودة الى الشواهد التي اوردناها في الفقرة رقم ٤ ومن النصوص المقتبسة من **المقدمة** (الفقرة رقم ٥) يمكن تحديد العناصر الأساسية في سوسيولوجية **المقدمة** كالآتي :

أ ـ « العمران » هو الاجتماع الانساني الناجم عن التساكن والتنازل في مصر أو حلة للانس بالعشير واقتضاء الحاجات ، لما في طباع الناس من التعاون على المعاش والمدافعة .. واذا ما أضفنا هذه الكلمة الى كلمة « علم » التي تعني عند ابن خلدون « ان كان حادث من الحوادث ذاتاً كان أو فعلاً لا بد له من طبيعة تخصه في ذاته وفيما يعرض له من أحواله » ، فإن « علم العمران يصبح واقع الحال » علم الظواهر والعمليات الاجتماعية » وهو ما يتطابق من حيث الشكل والغرض العام مع مفهوم السوسيولوجية العامة الى حد بعيد .

ب ـ تنطوي المقدمة الى جانب هذا البعد السوسيولوجي الرئيسي على بعدين آخرين هما : البعد التاريخي والبعد الفلسفي .

ج ـ لقد جاء تعامل ابن خلدون مع هذه الابعاد الثلاثة انعكاساً أميناً من جهة لتجربته وممارسته وثقافته السياسية والدينية (المسلم ، الفقيه ، السفير ، الوزير ، العالم ، السجين ، الشريد ... الخ) . ومن جهة أخرى للحال العامة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي كانت تسود في المغرب القروسطي ، والتي وصفها ايف لاكوست بقوله : « ان النمط السائد في المغرب القروسطي ... يتميز أساساً بعاملين (١) ـ اندماج السواد الأعظم من السكان في مجموع من وحدات قروية او قبلية استكفائية او شبه استكفائية ،(٢) ـ وجود أقلية ممتازة يتصرف أعضاؤها بأرباح مهمة من دون ان يكون لهم بالتالي حق الملكية الخاصة لوسائل الانتاج »[٧٤] .

ووصفها محمد عابد الجابري بقوله : « لقد كان مجتمع المغرب العربي في القرون الوسطى مجتمعاً قبلياً ... الوحدة الاجتماعية هي القبيلة ، التي تكبر بالتحالف أو غيره حتى تغطي منطقة بكاملها ، وتصبح قوة عسكرية سياسية يحسب لها حساب ، ذلك لأن الانسان في هذا العصر ، وفي هذه المنطقة بالذات كان وما يزال يعيش عالة على الأرض وخيراتها « البارزة » ... والنتيجة هي الصدام المسلح والصراع من أجل البقاء »[٧٥] . وبكلمات ابن خلدون نفسه : « وأما لهذا العهد وهو آخر المئة الثامنة ، فقد انقلبت أحوال المغرب الذي نحن شاهدوه ، وتبدلت بالجملة ...هذا الى ما نزل بالعمران شرقاً وغرباً في منتصف هذه المئة الثامنة من الطاعون الجارف ... فخربت الأمصار والمصانع ودرست السبل والمعالم ، وخلت الديار والمنازل ، وضعفت الدول والقبائل ، وتبدل الساكن ، وكأني بالمشرق قد نزل به ما نزل بالمغرب لكن على نسبته ومقدار عمرانه ، وكأنما نادى لسان الكون في العالم بالخمول والانقباض فبادر بالاجابة »[٧٦] .

ـ ان تفاعل هذه الظروف والمعطيات كافة أثمرت في ذهن ابن خلدون نظرية في « التغير الاجتماعي » على النحو التالي :

ـ الانسان مدني بالطبع .
ـ تنجم هذه الحاجة عن حاجة مزدوجة للكائن البشري . الغذاء والمدافعة .
ـ ان الله هو الذي كون الانسان على هذا النحو (الحاجة ـ الاجتماع) .

---

(٧٤) نصار ، **الفكر الواقعي عند ابن خلدون** ، ص ٣٢ .
(٧٥) الجابري ، **فكر ابن خلدون** ، ص ٢٦ ـ ٢٨ .
(٧٦) المصدر نفسه ، ص ٢٠ .

ـ يحمل البشر بقايا من تكوينهم الحيواني السابق هي : العدوانية .
ـ واذن فلا بد من وازع يحميهم من أنفسهم وله سلطة القهر .
ـ ولكن مسألة من سيكون الحاكم ومن سيكون المحكوم استلزمت ظهور « العصبية » ابتداء من صلة الرحم وانتهاء بالرابطة المعنوية .

ـ ومن واقع هيمنة عصبية قوية على بقية العصبيات الاخرى ضمن مجموعات جغرافية واثنية ولغوية وثقافية محددة ظهر « الملك » .

ـ وبما ان القوة عنصر لازم ولكن غير كاف للملك ، فكان لا بد من رابطة ايديولوجية أعم من الروابط العصبية .. فكانت « السياسة » وكان « الدين » .

ـ تنطلق هذه العملية من البادية القاسية الفقيرة باتجاه المدينة حيث الرفه والغنى ..
ـ هذا يعني ان غاية البدوي المدينة ، وغاية العصبية الملك .
ـ هذه الحضارة تحفر قبرها بيدها بواسطة معولي الترف والظلم .
ـ وهكذا تؤول الحضارة والدولة الى الموت المحقق على يد عصبية جديدة ما تزال تحتفظ بعناصر شبابها .
ـ تتكرر هذه العملية كل حوالى مائة عام مرّة ، ولكنها تتكرر بأشكال مختلفة ، يحددها عبدالله العروي كالتالي :
(١) تطور التاريخ العام الذي يقود الاجتماع البشري من البداوة الى الحضارة .
(٢) تطور الحضارة التي تمر بخمسة أطوار . البدء ، التعمير ، العمران ، الهرم ، التجديد .
(٣) تطور الدولة التي تمر بثلاثة أطوار . الشباب ، الرجولة ، الكهولة .

(٤) تطور السلطة من الملك الطبيعي الذي هو من ضرورات الاستمرار للجنس البشري الى السياسة العقلية ، ومنها الى السياسة الشرعية . هذه الانماط السياسية موجودة في التاريخ الانساني ولا تنفي الواحدة الأخرى »[٧٧] .

وسيجسد المخطط نظرية التغير الاجتماعي الخلدونية.

(٥) ان الاطار المرجعي للنظريات الاجتماعية الخلدونية هو مثلث : « الله ، الطبيعة ، المعاش » . فالاجتماع ضروري من أجل الغذاء أساساً ، ولكن الله هو الذي ركب الانسان على هذه الصورة (أعطى كل شيء خلقه ثم هدى) ، والعدوانية القابعة في طباع البشر انما مردها الى « ان الله سبحانه ركب في طباع البشر الخير والشرّ (فألهمها فجورها وتقواها) ، وكانت حاجة الدين الى العصبية ناجمة عن ان الله سبحانه اراد ان يجري الامور على مستقر العادة ... الخ .

إن ما نرغب ان نشير اليه هنا ، هو ان « الله » لا يرافق ابن خلدون من بداية الطريق (البادية) الى نهايته (الحضارة) ، إنه يعطي اشارة الانطلاق لكونه وعباده ، ثم يترك الامور تجري « على مستقر العادة » واستناداً الى قوانينها الداخلية السببية الخاصة . إن اله ابن خلدون يذكرنا باله هيغل الذي خلق الكون كمرآة يرى فيها ذاته .

(٦) حاول بعض قارئي ابن خلدون تفسير المخطط الخلدوني بواحدة من عناصره . وهذا

---

(٧٧) بمناسبة مرور ستة قرون على تحرير المقدمة، انظر: **اعمال ندوة ابن خلدون**، ص ١٩٦.

اتجاه و آليات عملية التغيّر الاجتماعي
عند ابن خلدون

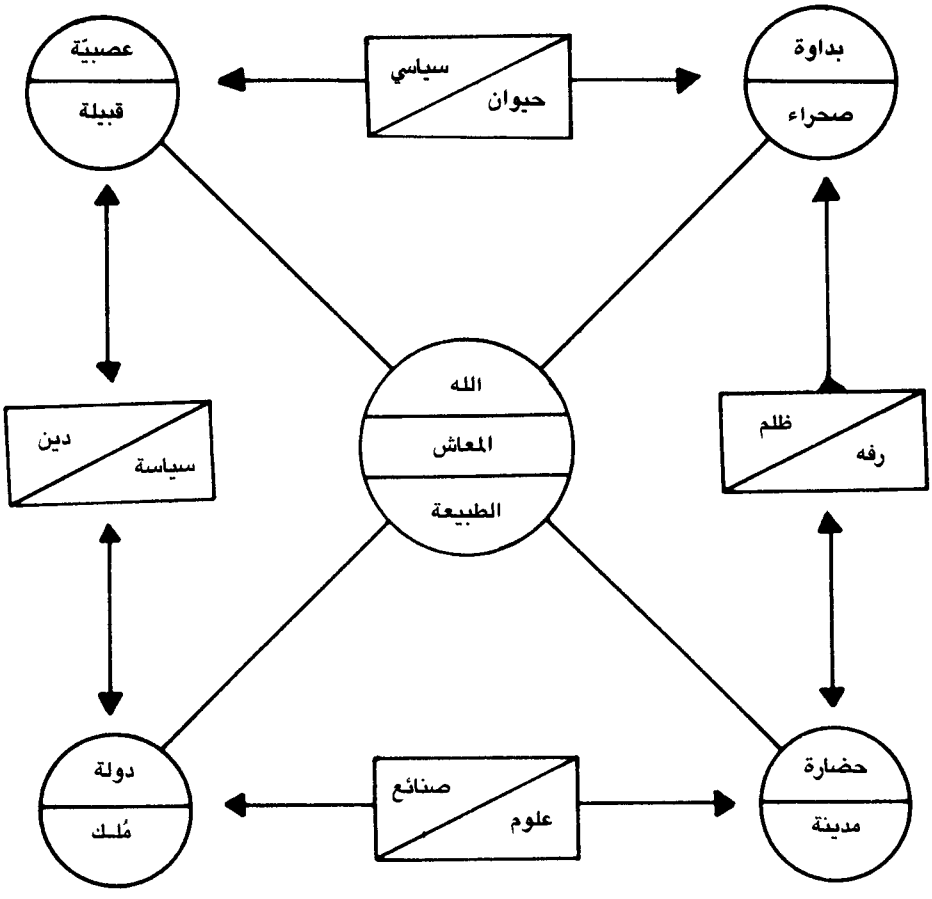

العنصر هو عند الدكتور علي الوردي مثلاً « الصراع البدوي ـ الحضري » ، وعند ساطع الحصري « العصبية » وعند طه حسين « الدولة » ، وبرأيي فإن ارجاع « البنية » الى أحد عناصرها ، قد يحمل معه معنى التشويه ، إذا لم يتحصن الباحث بالنظرة الجدلية وبالتالي قد يتحول من مبدأ « العامل الحاسم » الى مبدأ « العامل الوحيد » الذي هو مناقض للعلم .

(٧) ان بعضاً من أقوال ابن خلدون تنطوي بالفعل على بذور « المفهوم المادي للتاريخ » . ولكن مثل هذه الأقوال لا يمكن ولا ينبغي فصلها عن سياقها المعرفي العام . ومن زاوية هذا السياق فإنه لا يمكن « توأمة » ولا حتى مقارنة ابن خلدون بماركس اوالعكس،ذلك انه لكل منهما اشكاليته النظرية والسياسية الخاصة ، المرتبطة أساساً ببيئتـه التاريخيـة الاقطاعيـة ـ أو حسب البعض أسلوب الانتاج الاسيوي ـ بالنسبة لابن خلدون ، والرأسمالية بالنسبة لماركس . ولكننا نترك الباب مفتوحاً أمام امكانية ان يُعَدّ ابن خلدون سلفاً بعيداً لماركس . فيما يتعلق بالمفهوم المادي للتاريخ ، وذلك بنفس المعنى الذي يعتبر فيه هيراقليطس سلفاً بعيداً لهيغل ولماركس فيما يتعلق بالمادية الجدلية .

وتحضرني هنا الرسالة التي بعث بها مكسيم غوركي الى المفكر الروسي ف.أ. أنوتشين (١٩١٢) والتي يقول فيها : « انك تنبئنا بأن ابن خلدون في القرن الرابع عشر كان أول من اظهر دور العوامل الاقتصادية وعلاقات الانتاج . ان هذا النبأ قد أحدث وقع خبر مثير ، واهتم به صديق الطرفين (يقصد لينين) اهتماماً خاصاً »[٧٨] .

(٨) ان المفاهيم التي استخدمها ابن خلدون لا يمكن ببساطة التعرف على مضمونها الحقيقي عبر قواميس اللغة العربية ، ولا عبر ترجمتها الى بعض التعابير السوسيولوجية أو الفلسفية المعاصرة ، والصحيح هو ان تُستنبط هذه المضامين من سياق النصوص نفسها .

(٩) يرى محمد القبلي ان هنالك بعض الثوابت المهمة التي أثرت على تاريخ المجتمع المغربي تأثيراً عميقاً نظراً لارتباطها بظاهرة الدولة وطبيعة الحكم ذاته ، ولكن ابن خلدون لم يعرها أهمية تذكر وهي :

ـ دور التجارة الخارجية في نشوء الدولة وارتقائها ... فهي من بعض النواحي لا تقل أهمية عن ظاهرة العصبية .

ـ اهمال الدولة المغربية المتاجرة .

ـ قيام دولتين عاصرهما ابن خلدون واحتك بهما على العصبية وحدها من دون الارتكاز على أية عقيدة خاصة متميزة ، ونقصد دولة المرينيين بفاس ، ودولة بني عبد الواد بتلسمان[٧٩].

(١٠) ان الملاحظات أعلاه ليست أكثر من عرض سريع للجانب السوسيولوجي في **المقدمة** وسيظل مطروحاً على بساط البحث والحوار .

ـ درجة الكثافة السوسيولوجية في المقدمة .
ـ درجة « المعاصرة » للمقدمة ، سواء بموضوعاتها أو بمناهجها .
ـ درجة علمية ومصداقية تحليلات ابن خلدون .

ـ عدد من المفاهيم والمقولات النظرية الخلدونية مثل : نظرية الدورة ، مادية ابن خلدون ، انتهازيته السياسية ، الحدود التاريخية والجغرافية (الزمانية والمكانية) لنظرياته .. وغيرها .

٧ ـ المقدمة وعلم اجتماع البلدان النامية

واذا ما أتينا الى المسألة التي تهمنا مباشرة ، والمتعلقة في امكانية الاستفادة من ابن خلدون في فهم وتفسير الظواهر الاجتماعية في البلدان «المتخلفة»، واذن في مدى معاصرة ابن خلدون، فإن الأمر من وجهة نظرنا يمكن تحديده في خطوطه العامة والعريضة كالتالي:

أ ـ ان « السوسيولوجية » الخلدونية يمكن ان تتداخل مع علم اجتماع البلدان النامية بالمقدار الذي يتبين فيه ، ان البنيات الاجتماعية (بالمعنى الواسع) التي وصفها وحللها وتعامل معها ابن خلدون ، أي البنيات القروسطية ما تزال موجودة في العالم الثالث ولاسيما العالم العربي الاسلامي بهذه الدرجة أو تلك ، بهذه الصورة او تلك .

---

(٧٨) الطيب تيزيني ، **مشروع رؤية جديدة للفكر العربي في العصر الوسيط** ، ط ٥ ([د.م.] : دار دمشق ، ١٩٨١) ، ص ٣٩٦ .

(٧٩) **اعمال ندوة ابن خلدون** ، ص ٣٥٣ ـ ٣٥٥ .

ب ـ إن غـالبية الذين درسـوا **المقدمـة** ، من هذه الزاويـة ، يَقْبلون أنَّ كثيراً من البنيـات الاجتماعية والعقلية القروسطية ما تزال سارية المفعول بدرجات متفاوتة في بلدان العالم الثالث ، بل ان وجود هذه البنيات هو أحد ابرز مظاهر « التخلف » في البلدان المتخلفة ، ولذلك فإن **مقدمة** ابن خلدون ما تزال « معاصرة » لنا في كثير من مقولاتها ونظرياتها . ونذكر الاستشهادات التالية حول هذه النقطة :

(١) بل لعلنا لا نبالغ اذا قلنا ان **المقدمة** تكاد تكون المؤلَّف العربي الوحيد الذي نحس عند مطالعته بأنه يتحدث فعلاً الينا ، وبأنه فعلاً منا والينا ، وبالتالي نشعر بأنه أكثر معاصرة منا لأنفسنا وواقعنا[٨٠].

(٢) ... لكن الاقطاعية التي تتحدد معالمها في معاني عامة مثل التسلط بالقوة وتكوين طبقة حاكمة مسرفة في استغلالها للشعوب ، ومسرفه سلوكها التبذيري والتمتعي لا زالت موجودة في كثير من نواحي العالم الاسلامي ، في الأنظمة الملكيّ ، وفي كثير من الأنظمة غير الملكية[٨١].

(٣) ... فالتحليل والتركيب والبحوث التي حققها هذا المغربي العبقري في القرن الرابع عشر ، تساعدنا اليوم على اجادة فهم القضية ، التي هي بلا ريب أوسع القضايا ، وأشدها مأساويـة في عصرنا ، الا وهي «التخلف»[٨٢].

(٤) فلا أحد لا يفكر ان ابن خلدون مطبوع بطابع القرون الوسطى ، ولكن السؤال الذي ينبغي طرحه في هذا السياق هو : هل غاب عالم العصور الوسطى تماماً من العالم الذي تتحرك فيه الشعوب العربية ؟ ان أسبابـاً وجيهة تحمل على الاعتقاد ان التطور الاجتماعي ـ الاقتصادي والاجتماعي ـ السياسي والاجتماعي ـ الثقافي للعالم العربي ، تعوقه بنى مادية وذهنية لم تتغير تغيراً عميقاً منذ العصور الوسطى، ولذلك فإن ابن خلدون يهم مباشرة المفكر العربي في هذا العصر بقدر ما هو مفكر مطابق لواقع اجتماعي تاريخي لا يزال حاضراً[٨٣].

ج ـ اننا نقبل بدورنا ان عالم ابن خلدون ما يزال موجوداً بأشكال ودرجات متفاوتة في معظم بلدان العالم الثالث ، فمثلاً في البنى « ما قبل الرأسمالية » ان الاجتياح الكولونيالي لم يعمل هنا على تحطيم هذه البنيات تحطيماً كاملاً ، ولكنه عمل فقط على خلخلتها وتبديل وظائفها ، وتسخيرها في خدمة أسلوب الانتاج الرأسمالي في المركز . ان هذه البنيات « التقليدية » السابقة على الاستعمار ، وهي التي وصفها وحللها ابن خلدون في مقدمته ، قد جعلت الاستعمار ممكناً في القرن التاسع عشر ، الأمر الذي ترتب عليه وقف عملية التطور الطبيعي في المستعمرات ، وتشويه بنيتهـا الاقتصاديـة والاجتماعية والفكرية ، وهكذا ظهرت ولأول مرّة في التاريخ ظاهرة نوعية عالمية هي ظاهرة « الدول المتخلفة » ـ الدول المتقدمة بما حملته في داخلها من استمرارية البنيات الاجتماعية والعقلية ما قبل الرأسمالية في عصر إنتصار الاشتراكية .

---

(٨٠) الجابري ، **نحن والتراث** ، ص ٤٦٥ .

(٨١) مزيان ، **النظريات الاقتصادية عند ابن خلدون واسسها من الفكر الاسلامي والواقع المجتمعي** ، ص ٤٢٤ ـ ٤٣٥ .

(٨٢) لاكوست، **العلامة ابن خلدون**، ص ٢٤٨ ـ ٢٥٣.

(٨٣) نصار ، **الفكر الواقعي عند ابن خلدون** ، ص ٧ .

د ـ ابرز الظواهر الاجتماعية التي ما تزال تمثل صلة وصل بين عصر ابن خلدون (القرن ١٤) ، وعصرنا هي : ظاهرة البداوة والاقتصاد الرعوي ـ القبلية الاجتماعية والاقتصادية ـ الملكية المشاعية ـ العصبية القبلية ـ العصبية الدينية ـ العصبية الطائفية ـ الزعامة الكارزمية ـ الدور البارز للزعماء الدينيين والدنيويين ـ التعصب القومي ـ التفكير الخرافي المرتبط بالاقتصاد الفلاحي ـ السلبية تجاه الحكومة ـ البطرياركية والمركز المتدني للمرأة ـ الدور البارز للكبار ـ هيمنة المدينة على الريف ـ الجماهير الحاضرة الغائبة ـ تعدد الانماط الانتاجية ـ غلبة الانقسام وبالتالي الصراع العمودي على الافقي (الطبقي) ـ هيمنة العنصر الفلاحي على الحياة الاجتماعية والاقتصادية ـ ظاهرة النخب المترفة ـ ظاهرة الخوف من السلطان ـ الامية.

هـ ـ ان العناوين التي تحملها بعض فصول المقدمة ، توحي على الفور بعلاقتها بتلك الظواهر التي أوردناها.

ـ فصل في ان العصبية انما تكون من التحام النسب أو في معناه
ـ فصل في ان الغاية التي تجري اليها العصبية هي الملك
ـ فصل في ان من عوائق الملك حصول الترف وانغماس القبيل في النعيم
ـ فصل في ان المغلوب مولع بالاقتداء بالغالب
ـ فصل في ان البوادي من القبائل والعصائب مغلوبون لأهل الأمصار
ـ فصل في ان معاناة أهل الحضر للأحكام مفسدة للبأس فيهم ذاهبة بالمنفعة منهم
ـ فصل في ان أهل البدو أقرب الى الخير من أهل الحضر
ـ فصل في انه اذا استقرت الدولة وتمهدت تستغني عن العصبية
ـ فصل في ان الدعوة الدينية بغير العصبية لا تتم
ـ فصل في ان الدعوة الدينية تزيد الدولة في أصلها قوة على قوة العصبية
ـ فصل في ان الاوطان الكثيرة القبائل والعصائب قلّ ان تستحكم فيها دولة
ـ فصل في ان من طبيعة الملك الانفراد بالمجد
ـ فصل في ان الفلاحة من معاش المستضعفين ...
ـ فصل في ان الجاه مفيد للمال
ـ فصل في أن الصنائع لا بد لها من العلم
ـ فصل في أن الصناعة تكتمل باكتمال العمران الحضري
ـ فصل في استظهار صاحب الدولة على قومه واهل عصبيته بالموالي
ـ فصل في ان الظلم مؤذن بخراب العمران
ـ فصل في ان العمران البشري لا بد له من سياسة ينتظم بها أمره.

و ـ ان ظاهرات كثيرة تجري اليوم على ساحة العالم الثالث لا يمكن تفسيرها بالرجوع الى ابن خلدون فقط ، ولكن من الصحيح ايضاً انه لا يمكن تفسيرها بالرجوع الى كارل ماركس فقط ، ان تركيباً خلدونياً ـ ماركسياً هو وحده الكفيل بتقديم التفسير العلمي للكثير مما يجري . على سبيل المثال : الحرب العراقية ـ الايرانية ، الصراع العربي ـ الاسرائيلي ،ظاهرة الانقلابات العسكرية ؛ الدور الكبير الذي يلعبه بعض الأفراد ؛ الدور المتميز الذي تلعبه بعض الأقليات في عدد من أقطار العالم الثالث ؛ احداث لبنان ... الخ □

صورة الصراع العربي ـ الاسرائيلي في كتب التاريخ الامريكي والعالمي المدرسية في الثانويات الامريكية(*)

اياد القزاز

جامعة ولاية كاليفورنيا
ساكرامنتو ـ كاليفورنيا

أولاً: الكتب المدرسية وتكون الصورة: مقدمة نظرية

للايفاء بغايات هذا البحث، سنحدد مصطلح «صورة» ليعني الانطباعات التي يكونها الفرد عن شخص آخر أو اشخاص آخرين، أو عن أي مجموعة أو مجموعات اخرى. ولمحتوى هذه الانطباعات (او الصور) اثر عميق في تفاعلات الفرد مع الآخرين. ولذلك تحتل دراسة المصادر المتعددة التي يستقي منها الناس انطباعاتهم عن الآخرين الأهمية العليا عند دارسي السلوك الانساني.

ان احد المصادر التي تساهم في تكوين هذه الانطباعات هي التجربة المدرسية من الحضانة الى المرحلة الثانية عشرة، وغالباً ما يركز عليها العلماء السلوكيون والاجتماعيون. فالمدرسة توازي من حيث اهميتها المؤسسة العائلية في تأثيرها البالغ. ومن الناحية العملية، يجتاز كل فرد الحياة المدرسية: كما يمضي كثيرون قسماً كبيراً من نهارهم في غرفة الصف. وتستقبل المدارس، ولا سيما الابتدائية منها، في نهاية المطاف الاولاد في سن مبكرة يسهل معها التأثير عليهم.

وتعد الكتب المدرسية جزءاً اساسياً ورئيسياً في الجهاز المدرسي. فهي ركيزة التعليم النظري في المراحل كافة. وفي المرحلتين الابتدائية، والثانوية خصوصاً، يعتمد معظم الاساتذة (أو المعلمين) بصورة مكثفة على الكتب المدرسية، ان لم نقل انهم يعتمدون عليها وحدها (سواء أكان ذلك بسبب فقدان التدريب، أم الرغبة، أم لضيق الوقت) كوسائل رئيسية لعملهم التعليمي، ومصدر اساسي للمعرفة. ان استاذ المرحلة الابتدائية النموذجي مدعو للاشراف على سلسلة من المواضيع تتنوع بين ادب الاطفال ومطالعتهم، وبين الرياضيات والعلوم. ولأن قليلين يستطيعون ان يصبحوا خبراء

(*) ورقة قدمت إلى: جامعة الدول العربية، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم والاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين، ندوة الإعلام الصهيوني ومتطلبات المواجهة العربية، تونس، ١٤ ـ ١٨ أيار/مايو ١٩٨٥.

في مثل هذا العدد الكبير من الحقول، يعتمد استاذ المرحلة الابتدائية النموذجي بكثرة على الكتب المدرسية ودلائل المعلم. ومن المحتمل ان تكون المشكلة مكبرة في المدرسة الثانوية: «من المستحيل على استاذ المرحلة الثانوية ان يعد المواد الملائمة لكل طالب او حتى لكل صف، لأنه يعمل مع اكثر من ١٥٠ طالباً في اليوم وعليه ان يعتمد على الكتاب المدرسي»(١).

اذن، فالكتب المدرسية، وخصوصاً تلك التي تتناول العلوم الانسانية والاجتماعية، هي مصدر رئيسي يكتسب الطالب منه مواقفه ومعتقداته ومشاعره حيال عالمه الخاص وحيال الآخرين الذين يأتون من خلفيات مغايرة. وهي تعطي الاولاد والمراهقين المعلومات الضرورية للتعرف على التاريخ الانساني وثقافات العالم الذي يعيشون فيه، كما انها جزء اساسي لا غنى عنه من العملية التعليمية.

وتشير الدراسات في حقل علم النفس الاجتماعي المرتبطة بعملية التنشئة الاجتماعية، الى ان المعرفة المكتسبة في المرحلتين الابتدائية والثانوية تفضي الى ترك اثر دائم. ويمكن تقصي جذور المواقف التي يتخذها البالغون فيما يتعلق بمجموعات معينة جزئياً في هذا التوجيه.

وبسبب ما ورد ذكره، تمارس معظم الحكومات، ان لم تكن كلها، قدراً كبيراً من الرقابة على التعليم، وخصوصاً في المرحلتين الابتدائية والثانوية. ويعتبر ترك هذه المهمة للمبادرة الفردية الخاصة ذا اهمية بالغة. وتعتمد نوعية الحياة وكذلك معدل ومدى التنمية الاجتماعية والاقتصادية في جانب منها على ما يعلم في المدارس. وتستخدم الحكومات الكتب المدرسية والمدرسين لنقل المعرفة ببلادها وبالأمم الاجنبية الى الطالب ايضاً. وبالتالي يمكن استخدامها كوسائل لنقل وتكوين صور عن الدول الاجنبية.

ويتم ذلك بواسطة عمليتين: الاغفال والتأكيد. والعملية الأولى تقوم على تجنب الموضوعات والمعلومات التي يمكن ان تلقي ضوءاً اكثر ايجابية على الأمة أو الأمم قيد الدرس. اما التأكيد فهو عملية يتم من خلالها ادراج العبارات الشاذة والناقصة وغير الدقيقة في النص بهدف خلق صورة مشوهة وسلبية عن الشعب أو الشعوب التي يستهدفها النص.

وفي هذا السياق، من المناسب ان ننقل ما قاله لوثر هـ. ايفانز:

«من الممكن ان يشكل المدرسون والكتب المدرسية بذار حصاد لاحق من التفاهم والصداقة على الصعيد الدولي، عن طريق تقديم الحقائق في اطارها الملائم صحيحة كماً ونوعاً، لكنهم يمكن ان يكونوا ايضاً بذاراً لحصاد من سوء التفاهم والكراهية ومشاعر الاحتقار والازدراء بين الاضداد وتجاه اساليب الحياة الأخرى نتيجة لتقديم بيانات غير مصنفة، وغير متزنة. وغير دقيقة، على انها حقائق»(٢).

ولا تظهر حدة وخطورة مشكلة التحامل والتشويه والاغفال هذه في أي مكان آخر اكثر منها في الادبيات المتوافرة عن الصراع العربي ـ الاسرائيلي والصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي. ويدرك العديد من المثقفين امثال القزاز وغريسوورلد وكيني وعلمي وبيري وجرار وسليمان وابو حلو، ابعاد هذه المشكلة بوضوح. وتظهر دراساتهم الملخصة في مكان آخر بدقة. ان هناك حاجة للكثير

---

(١) Adawia Alami, «Misconception in the Treatment of the Arab World in Selected American Textbooks for Children,» (Ph. D. Dissertation, Kent State Univeresity, 1957).

(٢) المصدر نفسه.

من اعادة النظر بهدف تصحيح هذا الوضع[٣].

والمنهج الذي استخدم في هذه الدراسة هو تحليل المضمون، وهي طريقة طورت في العشرينات والثلاثينات لدراسة وسائل الاتصال، ووسعت لتشمل مواضيع اخرى كالوثائق الشخصية، والمقابلات غير المنظمة، والاختبارات الموضوعية، وسجلات المرضى، والتفاعل العلاجي والكتب المدرسية. اما وحدة التحليل في هذه الدراسة فستكون الفصول أو الصفحات من كتب التاريخ الامريكي والعالمي المدرسية للثانويات، التي تناقش الصراع العربي ـ الاسرائيلي مع تركيز خاص على الصور والخرائط، والصفات المستخدمة لتشخيص الصراع، والاعلام المشوه والكاذب وغير الدقيق واغفال المعلومات التي تعطي صورة ايجابية للجانب العربي.

وقد اختيرت الكتب المحللة استناداً الى معيارين: سنة النشر، ووتيرة استخدامها في اجزاء مختلفة من الولايات المتحدة.

وقد نشرت جميع الكتب المحللة في هذه الورقة عام ١٩٨٠ أو بعده. اما جميع الدراسات السابقة عن صورة الصراع في الكتب المدرسية، فقد تعاملت مع كتب نشرت قبل عام ١٩٨٠. واما وتيرة استخدام الكتب المدرسية في اجزاء مختلفة من الولايات المتحدة فقد تحددت على اساس لوائح الكتب المدرسية المجمعة من مدرسي المدارس الثانوية الذين حضروا الحلقات الدراسية التي اعدها المؤلف في كاليفورنيا ويوتا وواشنطن دي.سي في ١٩٨٠ و١٩٨١ و١٩٨٤. وفي هذه الحلقات، طلب الى المدرسين ادراج الكتاب المدرسي أو الكتب المدرسية التي استخدموها، أو أوصوا باستخدامها من قبل منطقتهم او ولايتهم لمناهج التاريخ الامريكي والعالمي او ما يعادلها. والكتب المدرسية التي درست ورسبت في هذه الورقة هي تلك التي ذكرت في جميع اللوائح التي قدمها المدرسون. ويمكن اعتبار ان هذه الكتب المدرسية تستخدم في اجزاء اخرى من الولايات المتحدة لأنها نشرت جميعها من قبل شركات خاصة من أهدافها توزيع الكتب في انحاء البلاد كافة. وقد تأكد المؤلف من استخدامها العام عن طريق مكالمات هاتفية مع عدد من المدرسين الثانويين في غرب، ووسط غرب، وشرق الولايات المتحدة.

وستعرض نتائج هذه الدراسة تحت احد عشر عنواناً رئيسياً: السرد المتعاطف مع اليهود، استخدام مصطلح «عرب» بدلاً من «فلسطينيين»، مشروع التقسيم، حرب عام ١٩٤٨، اسباب مغادرة الفلسطينيين فلسطين، حرب عام ١٩٥٦، حرب عام ١٩٦٧، حرب عام ١٩٧٣، كمب دايفيد، منظمة التحرير الفلسطينية، ديمقراطية اسرائيل ومعاملة الفلسطينيين.

ثانياً: الكتب المدرسية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

١ ـ السرد المتعاطف مع الاسرائيلي

في الكتب المدرسية قيد المعالجة، نجد جميع الروايات المتعلقة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي متعاطفة مع اسرائيل سواء علناً ام بطريقة مبطنة، حتى انه لا يمكن اعتبار أي من هذه الروايات موالية للعرب ولو بصورة معتدلة. والسرد النموذجي شابه ما يلي: كان اليهود يعيشون في فلسطين

---

(٣) اياد القزاز، «صورة الوطن العربي في المدارس الثانوية الامريكية،» **المستقبل العربي**، السنة ٣، العدد ٢٦ (نيسان/ابريل ١٩٨١)، ٢٣ ـ ٣٨.

لسنوات عدة، ويحلمون على الرغم من التشتت بالعودة يوماً ما الى ارض الميعاد التي يسمونها صهيون. وأصبح الحلم واقعاً عام ١٩٤٨ حين اسست اسرائيل. وفيما يلي امثلة قليلة: «هذه المنطقة (فلسطين) كانت وطناً لليهود الذين عانوا الامرين في الحرب العالمية الثانية. وتقع هذه الدولة الاسرائيلية الجديدة حيث عاش جميع اليهود قبل ٣٢٠٠ سنة مضت»[٤]. «عام ٧٠ بعد الميلاد، دمر الرومان مدينة اورشليم (القدس)، وتفرق اليهود الذين كانوا يعيشون في فلسطين في اراض اخرى، واختفت دولة اسرائيل. ولمئات السنين، كان اليهود من دون وطن لهم. ومن ثم ولدت عام ١٩٤٨، دولة اسرائيل من جديد. وقصد آلاف اليهود من جميع انحاء العالم فلسطين يبحثون عن وطن وبقوا ولازالوا لبناء الدولة»[٥]. ويقول المؤلف نفسه، بعد صفحتين: «في ١٤ ايار/مايو ١٩٤٨، اصبحت لاسرائيل دولة. وكانت مناسبة سعيدة لآلاف اليهود الذين عادوا في نهاية الامر الى ارض الميعاد»[٦]. «بعد تدمير اسرائيل القديمة استوطن الشعب اليهودي في اماكن عدة من العالم. لكن كثيرين من هذا الشعب شعروا بأن وطنهم كان الارض التي حكمتها اسرائيل القديمة في الماضي. وأصبحت هذه الارض معروفة بفلسطين»[٧]. «في ايار/مايو من عام ١٩٤٨، اعلن السكان اليهود قسماً من فلسطين دولة اسرائيل. وفي نهاية المطاف، اصبح حلم الشعب اليهودي طيلة ٢٠٠٠ سنة باعادة تأسيس دولة يهودية حقيقة واقعة»[٨].

ولا توضح العبارات المشار اليها للطلاب بأن قدامى العبريين لم يولدوا في فلسطين. فالقبائل العبرية لم تدخل جزءاً من فلسطين تحت قيادة يشوع قبل القرن الثالث عشر او الرابع عشر قبل الميلاد. ولا يقال للطلاب ان الكنعانيين عاشوا في فلسطين قبل ما يزيد عن ٤٠٠٠ عام مضى، وقبل وقت طويل من دخول العبريين فلسطين، وان كثيرين من فلسطينيي اليوم يستطيعون تعقب اصولهم مباشرة من الكنعانيين.

٢ ـ استخدام مصطلح «عربي» بدلاً من «فلسطيني»

وتتغاضى معظم الكتب المدرسية عن الحق المشروع للشعب الفلسطيني الذي هُجّر من الأرض التي عاش فيها قروناً. وتستبدل كتب مدرسية عدة كلمة عربي بفلسطيني وتكون النتيجة هي ان القارىء سيفكر بالصراع وكأنه بين غولياث العملاق ودايفيد الصغير: بدلاً من التفكير بالصراع الفلسطيني ـ الاسرائيلي. وفيما يلي قليل من الامثلة: «وضع اليهود الاوروبيون مشاريع لاقامة دولة يهودية جديدة في فلسطين. ولم تكن هذه المشاريع محببة للشعب العربي الذي يعيش في فلسطين... وكان البريطانيون حائرين بين رغبات اليهود بوطن ونفور العرب من الفكرة»[٩]. «عاش اليهود والعرب معاً في فلسطين منذ العصور التوراتية»[١٠]. «ترك حوالى مليون عربي البلاد عند اندلاع الحرب»[١١]. «احدى اكثر (المشاكل) خطورة.

---

(٤) David King, *Culture* (American Book Co., 1980), p. 346.

(٥) Ralph S. Yohe [et. al.], *Exploring Our World: Eastern Hemisphere* (Folett Publishing Co., 1980), p. 406.

(٦) المصدر نفسه، ص ٤٠٨.

(٧) K.S. Cooper, *The World and its People: Europe, Africa and Australia* (New Jersey: Silver Burdett Co., 1982), p. 294.

(٨) Burton Beers, *World History: Pattern of Civilization* (Englewood Cliffs, N.J.:Prentice-Hall Inc., 1983), p. 681.

(٩) S. Holt [et. al.], *The New Exploring World History* (New York: Globe Book Co., 1980), p. 570.

(١٠) T. W. Wallbank [et.al.], *Living World History* (Glenview: Scott, Foresman and Co., 1982), p. 596.

(١١) Anatole G. Mazour [et.al.], *Man and Nations: A World History* (New York: Harcourt Brace Jovanovich, 1980), p. 787.

كانت تتعلق بمستقل اللاجئين العرب الـ ٩٠٠ الف الذين (فروا) من فلسطين»[١٢]. «ونتيجة للحرب (١٩٤٨): لم يجد ٩٠٠ الف لاجيء عربي تركوا وطنهم في فلسطين مكاناً يعيشون فيه»[١٣]. «وعاش قرابة نصف مليون من هؤلاء العرب مسلمين ومسيحيين، هناك»[١٤]. «في ١٩٤٨، أيدت البلاد العربية مطالب العرب في فلسطين بحق تقرير المصير»[١٥]. وفي صفحة اخرى من الكتاب نفسه يقول: «بعد الحرب، هجر ما يزيد عن ٧٠٠ الف عربي يعيشون في فلسطين، او طردوا من منازلهم»[١٦]. «في الحرب التي دامت سنة، وسع... الاسرائيليون اراضيهم بنسبة ٥٠ بالمائة. وفرّ اكثر من ٧٠٠ الف عربي الى البلدان العربية المجاورة، ولا سيما الاردن ومصر»[١٧].

٣ ـ قرار الامم المتحدة عام ١٩٤٧

تتطرق معظم الكتب المدرسية، في صورة عابرة، الى قرار الامم المتحدة في ١٩ تشرين الثاني/نوفمبر، الذي يدعو الى تقسيم فلسطين الى دولتين يهودية وعربية وهنا بعض الامثلة القليلة: «عام ١٩٤٧، وافقت الامم المتحدة على تقسيم المحمية البريطانية السابقة فلسطين الى دولتين. وكان يقتضي ان تكون احداهما دولة يهودية... اسرائيل والاخرى دولة عربية»[١٨]. «عام ١٩٤٨، اقامت الأمم المتحدة دولة اسرائيل... ورفض (العرب) القبول بتقسيم فلسطين الى دولة يهودية ودولة فلسطينية»[١٩]. «في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، اوصت لجنة تابعة للامم المتحدة بتقسيم فلسطين الى دولة عربية ودولة فلسطينية»[٢٠]. «اسست دولة اسرائيل بتأييد من الامم المتحدة عام ١٩٤٨: لكن البلدان العربية انكرت حق اسرائيل في الوجود»[٢١]. «في خريف ١٩٤٧، وافقت الامم المتحدة على مشروع لتقسيم البلاد... ونص مشروع الامم المتحدة على قيام دولتين مستقلتين، عربية ويهودية»[٢٢].

ولا يقدم اي من الكتب المدرسية وصفاً كاملاً لقرار ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧، الذي يشمل الفقرة التي تدعو الى انشاء منطقة دولية حول القدس. وهي لا تعلم الطلاب بأن الامم المتحدة انتهكت مبدأ تقرير المصير في تمريرها لمثل هذا القرار، أو بأن الجمعية العامة تجاوزت اطار سلطاتها كما هي محددة في ميثاق الامم المتحدة. يضاف الى ذلك ان اياً من الكتب المدرسية لا يبحث حقيقة ان الجمعية العامة صدقت في ١٤ أيار/مايو ١٩٤٨ على قرار آخر بأكثرية ٣١ صوتاً مقابل ٧ في غياب ١٦ عضواً، وان هذا القرار علق عملياً الجهود الرامية لتنفيذ قرار التقسيم. وخوّل القرار الجديد «وسيطاً لاستعراض الوضع بمجمله ورفع التوصيات بالاجراءات التي يرى انه

---

(١٢) Daniel Rosselle, *Our Common Heritage: A World History* (Lexington: Ginn and Co., 1981), p. 600.

(١٣) G. Leinwand, *The Pageant of World History* (Boston: Allyn and Bacon Inc., 1983), p. 609.

(١٤) Yohe [et. al.], *Exploring Our World: Eastern Hemisphere*, p. 408.

(١٥) Beers, *World History: Pattern of Civilization*, p. 681.

(١٦) المصدر نفسه، ص ٦٨١.

(١٧) J. E. Wiltz, *Modern American History: The Search for Identity* (New York: Harper and Row publishers, 1983), p. 648.

(١٨) Henery Graff [et. al.], *The Promise of Democracy* (Chicago, Ill.: Rand McNally, 1980), p. 561.

(١٩) E. R. Kolevzon [et.al.], *Our World and Its peoples* (Boston: Allyn and Bacon Inc., 1981), p. 334.

(٢٠) Beers, *World History: Pattern of Civilization*, p. 681.

(٢١) D.J. Boorstin, *A History of the United States* (Lexington: Ginn and Co., 1981), p. 727.

(٢٢) Wiltz, *Modern American History: The Search for Identity*, p. 646.

من المستحسن الى حد كبير ان تبحثها الجمعية العامة في وقت لاحق»[٢٣].

٤ ـ حرب عام ١٩٤٨

توحي جميع الكتب المدرسية عملياً بأن العرب كانوا الطرف المعتدي في الصراع لانهم غزوا دولة اسرائيل الضعيفة فور اعلانها لاستقلالها. وفيما يلي القليل من الامثلة. «عام ١٩٤٧، قرر البريطانيون الانسحاب من فلسطين. ويوم قيامهم بذلك اعلن اليهود دولة اسرائيل. وما ان تم ذلك تقريباً حتى هاجمت سبع دول اسرائيل»[٢٤]. «وقد اثار حنق القادة العرب تأسيس دولة يهودية على ارض ادعوا بها. واندلعت الحرب... وهاجمت جيوش سوريا ولبنان والعراق والاردن ومصر اسرائيل وكان هدفها المعلن رمي الاسرائيليين في البحر»[٢٥]. «عام ١٩٤٨، لم يعترف العرب بوجود دولة اسرائيل، وهاجمت قوات عربية من مصر والعراق ولبنان وسوريا وما يسمى الآن بالاردن الاسرائيليين»[٢٦]. «ما ان اعلن قيام دولة اسرائيل عام ١٩٤٨، حتى هاجمت جيوش ست دول اسرائيل»[٢٧]. «عندما انسحبت القوات البريطانية من فلسطين عام ١٩٤٨، خرجت سبع دول عربية الى الحرب ضد دولة اسرائيل الحديثة التأسيس»[٢٨]. «في عام ١٩٤٨، غزت الدول العربية الخمس، مصر والاردن وسوريا ولبنان والعراق اسرائيل»[٢٩]. «مباشرة بعد ولادة دولة اسرائيل الجديدة، حاولت الدول العربية المجاورة تدميرها»[٣٠]. «وهم (العرب) رفضوا الاعتراف بدولة اسرائيل الجديدة وغزيت اسرائيل من جيوش عربية من مصر والاردن ولبنان وسوريا والعراق. وكان الاسرائيليون اقل عدداً، لكن العرب فشلوا في الاتحاد ومنوا بهزيمة ساحقة»[٣١].

ما ورد ذكره عبارات مضللة ومشوهة الى ابعد حد، وهي لا يمكنها الا ان تحرض الطلاب ضد العرب. ولا يورد أي من الكتب المدرسية المذكورة الجانب العربي من الرواية. كما ان اياً منها لا يقول للقارىء ان الصهاينة احتلوا كثيراً من القرى والبلدان والاراضي الواقعة في «القسم العربي من فلسطين» قبل وقت طويل من ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨. فقد تسلمت الجماعة الصهيونية في فلسطين زمام الأمور بأيديها بعد قرار ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر، وبلجوئها الى القوة، هاجمت واحتلت كبرى المدن والبلدان في فلسطين قبل انسحاب القوات البريطانية في ١٥ ايار/مايو ١٩٤٨، أي قبل تأسيس دولة اسرائيل رسمياً. ويقول بن غوريون، أول رئيس وزراء لاسرائيل، انه «حتى رحيل البريطانيين، لم تقتحم او تحتل اي مستوطنة يهودية، مهما كانت نائية، من قبل العرب، في حين ان «الهاغانا»... احتلوا العديد من المواقع العربية وحرروا طبريا وحيفا ويافا وصفد... وهكذا في يوم المصير، كان ذلك الجزء من فلسطين حيث كان الهاغانا يستطيعون العمل خالياً من العرب تقريباً»[٣٢].

---

(٢٣) Fayez Sayegh, *The Arab-Israeli Conflict*, 2nd. ed., Information paper, 22 (New York: Arab Information Center, 1964), p. 18.

(٢٤) T. W. Wallbank [et.al], *History and Life: Thw World and Its people* (Glenview: Scott, Foresman and Co., 1984), p. 661.

(٢٥) Mazour [et. al.], *Man and Nations: A World History*, p. 787.

(٢٦) Rosselle, *Our Common Heritage: A World History*, p. 600.

(٢٧) Mervin Perry, *Unfinished Journey* (Houghton: Mifflin Co., 1980), p. 704.

(٢٨) B. Linder [et.al.], *A World History* (Chicago, Ill.: Science Research Associates, 1980), p. 681.

(٢٩) A.D. Kownslar [et.al.], *People and our People* (New York: Holt, Reinhart and Winston Publisher, 1984), p. 644.

(٣٠) S. Holt [et.al.], *Exploring World History: A Global Approach* (New York: Globe Book Co., 1983), p. 982.

(٣١) Beers, *World History: Pattern of Civilization*, p. 681.

(٣٢) David Ben-Gurion, *Rebirth and Destiny of Israel*, edited and translated from Hebrew under the supervision of Morde Khai Nurok (New York: Philosophical Library, 1954), pp. 530-531.

٥ ـ اسباب مغادرة الفلسطينيين فلسطين

تهمل كتب مدرسية عدة كشف سبب هجرة الفلسطينيين ارضهم. والاشارة الى هذه الهجرة مختصرة وعابرة. فيما يلي القليل من الامثلة: «هجر حوالى مليون عربي البلاد عند اندلاع الحرب»[٣٣]. «احدى اكثر المشاكل خطورة كانت تتعلق بمستقبل اللاجئين العرب الـ ٩٠٠ الف الذين فروا من فلسطين»[٣٤]. «ونتيجة للحرب لم يجد ٩٠٠ الف لاجيء عربي تركوا وطنهم في فلسطين مكاناً يعيشون فيه»[٣٥]. «فر الاف العرب الفلسطينيين من اسرائيل..وغدا العرب الفلسطينيون لاجئين في الاردن وسوريا ولبنان المجاورة»[٣٦]. «خلال حرب ١٩٤٧ ـ ١٩٤٨، ترك اكثر من ٧٠٠ ألف عربي فلسطيني بلادهم»[٣٧].

وتتجنب جميع الكتب المدرسية الاشارة الى الطلاب بأن الفلسطينيين اخرجوا نتيجة سياسة صهيونية متعمدة. كما تحجم جميعها عن بحث استخدام الصهاينة الواسع النطاق للحرب النفسية بغية بث الذعر والخوف بين الفلسطينيين حتى يغادروا وطنهم. وكانت الضربة المدبرة الاكثر ايلاماً للفلسطينيين هي مذبحة حوالى ٢٥٠ مسناً وامرأة وطفلاً في قرية دير ياسين. مثّل الارهابيون الصهاينة بالجثث، ونقلوا الناجين في شاحنات مكشوفة داخل القدس المجاورة ليُبصق عليهم وعقدوا مؤتمراً صحافياً ليعلنوا أن المجزرة كانت من عمل وحدة «ايرغون»، وهي منظمة ارهابية سرية. وخلقت هذه الحادثة، وغيرها من الحوادث المشابهة، جواً من الخوف والألم والجزع قاد كثيراً من الفلسطينيين الى البحث عن الامان في بلد مجاور. وقبل تأسيس اسرائيل رسمياً في ١٥ أيار/مايو ١٩٤٨، كان ما يزيد عن ٣٠٠ الف فلسطيني تركوا فلسطين بحثاً عن الامان.

٦ ـ حرب عام ١٩٥٦

تميل تغطية حرب ١٩٥٦ بين مصر واسرائيل إلى السطحية والانحياز، وفي بعض الكتب المدرسية، لا تذكر على الاطلاق. وهنا بعض الامثلة: «ثأر عبد الناصر بتأميم قناة السويس. وقد تسبب هذا الفعل بهجوم من قبل اسرائيل وبريطانيا وفرنسا عام ١٩٥٦»[٣٨]. «أوصل انتزاع مصر قناة السويس عام ١٩٥٦ التوتر الى ذروته. وفشلت جهود الوساطة التي بذلتها الامم المتحدة. واحتلت اسرائيل قطاع غزة في غزو خاطف وهزم الاسرائيليون المصريين في شبه جزيرة سيناء وتقدموا نحو القناة»[٣٩]. «في ٢٦ تموز/يوليو، ثأر عبد الناصر بإعلان السيطرة والتأميم المصريين على قناة السويس. وحظرت مصر فوراً مرور السفن الاسرائيلية في القناة... في ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٦ غزت القوات الاسرائيلية صحراء سيناء ـ وكانت احد اسباب الهجوم ـ تصميم اسرائيل على تدمير قاعدة مصر التي زعمت انها كانت تستخدم كقاعدة انطلاق للهجوم على اسرائيل»[٤٠]. «لم يتعرض السلام للخطر من جديد قبل وصول جمال عبد الناصر الى السلطة في مصر في الخمسينات. وبينما كان يخوض حرباً غير معلنة على طول قطاع غزة، بدأ عبد الناصر ببناء القوات المسلحة المصرية. ومع حلول عام ١٩٥٦، كان الجيش المصري قد

---

(٣٣) Mazour [et.al.], *Man and Nations: A World History*, p. 787.
(٣٤) Rosselle, *Our Common Heritage: A World History*, p. 600.
(٣٥) Leinwand, *The Pageant of World History*, p. 609.
(٣٦) Holt [et.al.], *The New Exploring World History*, p. 582.
(٣٧) Wallbank [et.al.], *History and Life: The World and its People*, p. 662.
(٣٨) Wallbank [et.al], *Living World History*, p. 702.
(٣٩) Mazour [et.al.], *Man and Nations: A World History*, p. 786.
(٤٠) Rosselle, *Our Common Heritage: A World History*, p. 601.

حُدّثَ بشكل كاف بواسطة مساعدات الدول الشيوعية حتى ان اسرائيل شعرت بضرورة توجيهها الضربة قبل ان يصبح العسكر المصري قوياً لدرجة كبيرة»[٤١]. «ومن باب الرد، انتزع قناة السويس في مصر من مالكيها الأجانب. وغزت بريطانيا وفرنسا واسرائيل مصر»[٤٢]. «في عام ١٩٥٦، انتزعت مصر قناة السويس. وغزت بريطانيا وفرنسا مصر. وانضمت اسرائيل الى القتال. وكانت تأمل ان يمكنها قيامها بذلك من استخدام خليج العقبة الذي كانت مصر اغلقته في وجه الملاحة الاسرائيلية»[٤٣]. «لخوفها من قوة مصر المتزايدة، أرسلت اسرائيل قوات الى شبه جزيرة سيناء في ٢٩ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٥٦. وبعد يومين انضمت بريطانيا وفرنسا الى الهجوم، فقصفتا المدن المصرية واستعادتا اجزاء من قناة السويس»[٤٤] . «اجبر الرئيس المصري جمال عبد الناصر بريطانيا على تسليم ادارة قناة السويس لمصر عام ١٩٥٦. وهذا ما اثار قلق العديد من الدول التي شعرت ان القناة لن تدار في صورة جيدة في ظل مصر وانها قد تقع في ايدي الشيوعيين. وتخوفت اسرائيل من ان يحاول عبد الناصر، الذي كان سيشتري الاسلحة السوفياتية، تدمير اسرائيل ـ وفي ١٩٥٦ غزت بريطانيا وفرنسا مصر وقصفتا قناة السويس. وفي غضون ذلك، انضمت اسرائيل الى بريطانيا العظمى وفرنسا وهاجمت شبه جزيرة سيناء. وكانت اسرائيل تأمل من خلال اشتراكها في الحرب ان يتاح الاستخدام الاسرائيلي لكل من خليج العقبة، الذي اغلقته مصر لمنع الملاحة الاسرائيلية، وقناة السويس»[٤٥].

ولا يعطي أي من الكتب المدرسية الجانب العربي من الرواية، كما انها لا تذكر شيئاً عن هجوم اسرائيل على قاعدة غزة العسكرية، في شباط/فبراير ١٩٥٥، التي قتل فيها العديد من الجنود المصريين وهو الحدث الذي قاد المصريين الى تجديد اهتمامهم ببناء جيش قوي. ولا يقال للطلاب ان عبد الناصر امم شركة قناة السويس تلبية للحاجة الاقتصادية وتحديات التنمية في بلدة الذي حرمه الغرب كل مساعدة.

٧ ـ حرب عام ١٩٦٧

تُحمِّل كتب مدرسية كثيرة، تناولت حرب عام ١٩٦٧ على اختلافها، العرب المسؤولية وخصوصاً عبد الناصر. «في بدء الحرب عام ١٩٦٧، طلبت مصر من الامم المتحدة سحب قواتها، ووافقت الامم المتحدة على القيام بذلك. ومن ثم اغلقت مصر خليج العقبة. وردت اسرائيل على ذلك بمهاجمة مصر»[٤٦]. «اشتعلت الازمة في الشرق الاوسط من جديد عام ١٩٦٧. وبناء لطلب عبد الناصر، سحبت الامم المتحدة قواتها لحفظ السلام من الحدود المصرية ـ الاسرائيلية... وبعيد ذلك مباشرة، بدأت القوات العربية تحتشد على طول حدود اسرائيل. وهزمت... اسرائيل.. في هجوم خاطف جيوش الاردن ومصر وسوريا في حرب الايام الستة»[٤٧]. «في حزيران/يونيو ١٩٦٧ وظناً منها بأن مصر وسوريا والاردن كانت تخطط لهجوم، وجهت اسرائيل الضربة الأولى»[٤٨]. «في ربيع ذلك العام (١٩٦٧)، طلب جمال عبد الناصر سحب قوات الطوارىء التابعة للامم المتحدة... ومن ثم حشد عبد الناصر ٥٠٠٠ جندي على طول الحدود المصرية ـ الاسرائيلية واغلق مضيق تيران فسد خليج العقبة في وجه الملاحة الاسرائيلية»[٤٩]. «وكانت مصر تزداد عدوانية تدريجياً. فقد زادت عدد قواتها في سيناء وأمرت قوات الامم المتحدة

---

(٤١) R. F. Madgic, *The American Experience: A Study of Themes and Issues in American History* (Addison — Wesley, 1980), p. 553.

(٤٢) Kownslar [et. al.], *People and Our People*, p. 544.

(٤٣) Linder [et.al.], *A World History*, p. 681.

(٤٤) J.P. Shenton [et.al.], *These United States* (Boston: Houghton Mifflin Co., 1981), p. 640.

(٤٥) Leinwand, *The Pageant of World History*, p. 652.

(٤٦) Linder [et.al.], *A World History*, p. 681.

(٤٧) Kownslar [et.al.], *People and Our People*, p. 454.

(٤٨) Wallbank [et. al.], *History and Life: The World and Its People*, p. 662.

(٤٩) Madgic, *The American Experience: A Study of Themes and Issues in American History*, p. 591.

الموقتة بمغادرة الاراضي المصرية. وعقدت مصر معاهدة عسكرية مع الاردن وساندت الهجمات السورية على طول حدود اسرائيل، ومن ثم سدت مصر مدخل خليج العقبة الذي كانت السفن الاسرائيلية تصل من خلاله الى البحر الأحمر. وقررت اسرائيل الهجوم»[٥٠]. «في أيار/مايو ١٩٦٧، وبناء على طلب مصر، سحبت الأمم المتحدة قوتها لحفظ السلام. وفي الوقت نفسه أغلقت مصر خليج العقبة عند رأس البحر الأحمر في وجه الملاحة الاسرائيلية، وبذلك هددت وجود اسرائيل الاقتصادي. وكتهديد آخر لاسرائيل، عقدت مصر اتفاقاً عسكرياً مع الأردن وضع القوات الاردنية تحت قيادة مصرية ورؤية منها لخطر التأخير، دخلت اسرائيل في حرب خاطفة في ٥ حزيران/يونيو ١٩٦٧»[٥١]. «في حزيران/يونيو من ذلك العام (١٩٦٧)، وظنا منها بأن مصر وسوريا والاردن كانت تخطط لهجوم وجهت اسرائيل الضربة الأولى»[٥٢]. «عندما غادرت قوات الامم المتحدة، منع عبد الناصر مرة اخرى السفن الاسرائيلية من عبور خليج العقبة الى مرفأ ايلات الاسرائيلي. وهذا المرفأ هو الوحيد لتجارة اسرائيل مع الجنوب والشرق، وخصوصاً مع افريقيا وجنوب شرق آسيا. ايلات هو أيضاً المرفأ الرئيسي للواردات النفطية الاسرائيلية. وبالتالي فقد اعتبر اغلاق العقبة عملاً حربياً. وكان انتهاكاً لاتفاقية الامم للعمال الدوليين. وقصد العاهل الاردني الملك حسين القاهرة حيث اعلن انه يؤيد عبد الناصر، وكذلك ايدت العربية السعودية مصر... ويؤيد الاتحاد السوفياتي بشدة القضية العربية... وصباح الخامس من حزيران/يونيو ١٩٦٧، شنت الطائرات الاسرائيلية المقاتلة هجومها. في يوم واحد دمرت سلاح الجو المصري ـ ودفعت القوات المصرية إلى الخلف إلى ما وراء قناة السويس»[٥٣].

ولا يأتي أي من الكتب المدرسية على ذكر سلوك اسرائيل العدواني في الأشهر التي سبقت حرب حزيران/يونيو ١٩٦٧، السلوك الذي عمل الى حد بعيد على زيادة التوتر وادى الى الأزمة التي افرزت الحرب. على سبيل المثال: في ٣ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٦٦ كانت هناك ضربة برية ضخمة ضد قرية السمو الاردنية قتل فيها عدد من المدنيين والجنود ودمر قسم كبير من القرية، وفي نيسان/ابريل ١٩٦٧، توغلت الطائرات الاسرائيلية الى مسافة تبعد اميالاً قليلة عن دمشق اثناء غارة جوية ضد سوريا. مرة اخرى، لم يذكر اي من الكتب المدرسية التصريحات الساخنة للقادة الاسرائيليين ضد سوريا في نيسان/ابريل. ومعالجة حرب عام ١٩٦٧ في الكتب المدرسية سيئة في الحقيقة ولا تمكن الطلاب من فهم هذه القضايا المعقدة كما لا تساعد الطالب او الطالبة في تكوين حكم ثابت فيما يتعلق بمسببات ونتائج الحرب.

٨ ـ حرب عام ١٩٧٣

أتت جميع الكتب المدرسية على ذكر حرب عام ١٩٧٣. واتهمت جميعها العرب ببدء الحرب من دون أي مسبب. وقد أطلقت بعض الكتب المدرسية عليها تسمية حرب يوم الغفران، وحاولت من خلال ذلك خلق تعاطف مع اسرائيل واعطاء صورة سلبية عن العرب الذين بدأوا حرباً في يوم الكفارة، وهو يوم مقدس عند اليهود. «عام ١٩٧٣ هاجمت مصر وسوريا اسرائيل»[٥٤]. «في خريف عام ١٩٧٣، اندلع القتال مرة أخرى. وعبرت قوات مصرية قوية قناة السويس لتهاجم مواقع الدفاع الاسرائيلية في شبه جزيرة سيناء»[٥٥]. «ثم وفي ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، في يوم الغفران، اليوم اليهودي المقدس، شنت مصر هجوماً

---

(٥٠) Perry, *Unfinished Journey*, p. 705.
(٥١) Mazour [et.al.], *Man and Nations: A World History*, p. 786.
(٥٢) Wallbank [et.al.], *Living World History*, p. 703.
(٥٣) Leinwand, *The Pageant of World History*, p. 654.
(٥٤) Wallbank [et.al.], *Living World History*, p. 703.
(٥٥) Mazour [et. al.], *Man and Nations: A World History*, p. 788.

مباغتاً ضد اسرائيل في سيناء... وفي الوقت نفسه، غزت القوات السورية أيضاً اسرائيل»[٥٦]. «في السادس من تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣، عبرت القوات المصرية قناة السويس وسيطرت على التحصينات الاسرائيلية الضعيفة دفاعياً. وفي الوقت نفسه، اخترقت قوات سورية قوية مرتفعات الجولان المحتلة من قبل الاسرائيليين»[٥٧]. «حدث الأمر فجأة. فقد ردت القوات المصرية والسورية المهاجمة خلال احتفالات عام ١٩٧٣ في يوم الغفران اليهودي المقدس، القوات الاسرائيلية الى الوراء على جبهات عدة»[٥٨]. «انفجر النزاع الطويل بين اسرائيل والدول العربية في حرب شاملة في تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣. وقد فاجأت مصر وسوريا اسرائيل بهجومهما من دون تحذير في يوم التوبة اليهودي المقدس، يوم الغفران. وقد هددت القوى المهاجمة، المزودة بكثافة بالسلاح من قبل الاتحاد السوفياتي، وجود اسرائيل»[٥٩]. «في ٦ تشرين الأول ١٩٧٣، في يوم الغفران (يوم التوبة)، أقدس أيام السنة عند اليهود في كل مكان، هاجمت مصر وسوريا اسرائيل... وكانت اسرائيل قد عرفت ان الحرب قد تقع في وقت قريب... لكن اسرائيل لم توجه الضربة الأولى هذه المرة تحت ضغط من الولايات المتحدة وبهدف كسب تأييد أمم أخرى لقضيتها»[٦٠]. «شنت القوتان المشتركتان، مصر وسوريا، هجوماً متزامناً على اسرائيل في ٦ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣»[٦١].

ولم يوضح أي من الكتب المدرسية أن مصر أو سوريا لم تهاجما اراضٍ اسرائيلية، بل هاجمتا قوات اسرائيلية في أراضٍ احتلتها اسرائيل في حرب عام ١٩٦٧ ورفضت الانسحاب منها. ولا يقال للطلاب أن كلا من مصر وسوريا، ولا سيما الأولى، أرسلتا مؤشرات الى اسرائيل وحليفتها الولايات المتحدة بنياتهما في حل الصراع سلمياً اذا ما وافقت اسرائيل على الانسحاب من الأراضي المحتلة. وكان المثال الواضح على هذه المؤشرات هو: «في ١٨ تموز/يوليو ١٩٧٢، طرد السادات جميع الخبراء والمستشارين والعسكريين السوفيات من مصر ووضع جميع القواعد والمعدات السوفياتية تحت السيطرة المصرية»[٦٢]. وقد رفضت اسرائيل الرد على هذه المؤشرات وواصلت سياسة الاحتلال بضمها القدس الشرقية وبناء عشرات المستعمرات في سيناء ومرتفعات الجولان والضفة الغربية وقطاع غزة وشجعت الاسرائيليين على الاقامة هناك من خلال جعلها تلك الأماكن مغرية وجذابة. يضاف الى ذلك أن اسرائيل واصلت تحصين الأراضي المحتلة كبناء خط بارليف على طول قناة السويس. ولا يقال للطلاب ان فشل السفير يارينغ، الذي كلفته الأمم المتحدة تنفيذ القرار ٢٤٢ عام ١٩٦٨، كان الى حد بعيد نتيجة العرقلة الاسرائيلية. وكان القادة الاسرائيليون ومنهم رئيسة الوزراء ـ غولدا مئير ووزير الخارجية أبا أيبان وكثيرون غيرهم ـ أدلوا بتصريحات مفادها ان اسرائيل لن تنسحب من الاراضي المحتلة وتبقى ضمن الحدود التي كانت قائمة قبل حرب حزيران/يونيو من عام ١٩٦٧[٦٣]. وكانوا يريدون تغييرات في كل الحدود «لغايات أمنية».

٩ ـ اتفاقية كامب ديفيد

تتناول كتب مدرسية عدة اتفاقية كامب ديفيد في فقرات قليلة. وقد أظهرت الصورة الشهيرة

---

(٥٦) Rosselle, *Our Common Heritage: A World History*, p. 604.

(٥٧) Perry, *Unfinished Journey*, p. 705.

(٥٨) Madgic, *The American Experience: A Study of Themes and Issues in American History*, p. 593.

(٥٩) Shenton [et.al.], *These United States*, p. 695.

(٦٠) Leinwand, *The Pageant of World History*, p. 612.

(٦١) Kownslar [et.al.], *People and Our People*, p. 454.

(٦٢) Congressional Quarterly Inc., *The Middle East: U.S. Policy, Israel, Oil and the Arabs*, 5th ed. (Washington, D.C.: Congressional Quarterly Inc., [n.d.]), p. 216.

(٦٣) *International Herald tribune*, 31/1/1972.

لبيغن والسادات وكارتر لدى توقيع الاتفاقية عام ١٩٧٩ في العديد منها. أما بالنسبة لتغطية الاتفاق، فان معظم الكتب المدرسية تقدم الاسرائيلي في هالة ايجابية وتركز على معارضة العرب والفلسطينيين للاتفاقية، وتصور العرب بذلك بطريقة سلبية. «في غضون ذلك، دانت معظم الدول العربية مبادرة السادات السلمية تجاه اسرائيل. ووصف قادة الجزائر والعراق وليبيا وسوريا واليمن الجنوبي، وكذلك منظمة التحرير الفلسطينية تصرفات السادات بالخيانة العظمى للقضية العربية»[٦٤]. «ودانت دول عربية أخرى مصر لتدميرها الوحدة العربية بعقد سلام منفصل مع اسرائيل»[٦٥]. «أحدثت تصرفات السادات انقساما في العالم العربي. وزعم معارضوه أنه باع الفلسطينيين»[٦٦]. «وتوصلت مصر واسرائيل في النهاية الى معاهدة سلام عام ١٩٧٩، في حين عارض قسم كبير من العالم العربي المعاهدة»[٦٧]. «في آذار/ مارس ١٩٧٩، وقعت في واشنطن اتفاقية بين مصر واسرائيل. ووافقت مصر على الاعتراف بدولة اسرائيل. وبالمقابل وافقت اسرائيل على اعادة جميع الأراضي المحتلة من مصر. ووافقت اسرائيل أيضاً على منح الحكم الذاتي للفلسطينيين في الضفة الغربية وغزة. وعارضت منظمة التحرير الفلسطينية ودول عربية أخرى هذه المعاهدة»[٦٨]. «عام ١٩٧٩ على أي حال، وقعت اسرائيل معاهدة سلام مع مصر. وتم ذلك الى حد بعيد من خلال جهود جيمي كارتر، رئيس الولايات المتحدة... ووصفت دول عربية أخرى مصر بالخائنة لقضية القومية العربية. ورفضت سوريا والأردن توقيع أي معاهدات مع اسرائيل»[٦٩]. «في ٢٦ آذار/ مارس ١٩٧٩، جلس السادات وبيغن الى طاولة على شرفة البيت الأبيض ووقعا معاهدة سلام... وقد أدان العرب غير المصريين السادات لعقده سلاماً منفصلاً مع اسرائيل وتخليه، بنظرهم، عن الشعب الفلسطيني. وقطعت معظم الدول العربية العلاقات الدبلوماسية مع مصر»[٧٠]. «في آذار/ مارس ١٩٧٩... عقد اتفاق بين بلدين كانا رسمياً في حال حرب لمدة تزيد عن ثلاثين عاماً... وكانت مصر تأمل ان تحذو دول عربية أخرى حذوها. وحتى الآن، لم تفعل هذه الدول ذلك. وبدلاً من ذلك، قامت بعزل مصر وأصبحت معادية لها»[٧١].

ولا يعطي أي من الكتب المدرسية القصة الكاملة لكامب ديفيد، ومن ضمنها سبب رفض العرب عموماً، والفلسطينيين خصوصاً للاتفاقية. ولا يقال للطلاب أنه في أعقاب زيارة السادات للقدس في تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٧٧، وبسبب عدم المرونة التي أبداها مناحيم بيغن، دعا الرئيس كارتر الى لقاء في أيلول/ سبتمبر في كامب ديفيد في ولاية ماريلاند الأمريكية. وتحتوي المعاهدة التي وقعت في كامب ديفيد على وثيقتين. الأولى هي اتفاقية سلام بين مصر وأسرائيل: تنسحب اسرائيل من سيناء التي تجرد فيما بعد من السلاح في أعقاب اخلاء المستوطنات الاسرائيلية. بالمقابل، تدفع الولايات المتحدة لاسرائيل ٤ مليارات دولار لاعادة اسكان المستوطنين. والوثيقة الثانية هي جدول زمني لتقرير مصير الضفة الغربية وغزة: لم تتم الاشارة مطلقاً الى اخلاء المستوطنات اليهودية؛ كما لم يذكر شيء عن حق تقرير المصير للفلسطينيين؛ ولم تجر الاشارة الى مصير الفلسطينيين خارج الضفة الغربية وغزة؛ ولم يذكر شيء عن المناطق التي ستنسحب منها القوات الاسرائيلية؛ ولم يرد شيء عن القدس. ومن جهة اخرى، احتفظت اسرائيل بحق النقض (الفيتو) على (١) تحديد الفلسطينيين الذين سيشاركون في المفاوضات، (٢) طبيعة ما

---

(٦٤) Kownslar [et.al.], *People and Our People,* p. 546.

(٦٥) Beers, *World History: Pattern of* Civilization, p. 683.

(٦٦) Mazour [et. al.], *Man and Nations: A World History,* p. 755.

(٦٧) Perry, *Unfinished Journey,* p. 707.

(٦٨) Kolevzon [et.al.], *Our World and its Peoples,* p. 334.

(٦٩) Holt [et.al.], *The New Exploring World History,* p. 582.

(٧٠) Wiltz, *Modern American History: The Search for Identity,* p. 802.

(٧١) Leinwand, *The Pageant of World History,* p. 658.

يسمى بمحادثات الادارة الذاتية او الحكم الذاتي، (٣) من هم اللاجئون الذين سيسمح لهم بالعودة، (٤) جميع التحركات أو القرارات التي يتخذها الفلسطينيون يجب أن تأخذ في الحسبان أمن اسرائيل، (٥) تأسيس دولة فلسطينية. وقد أعلن بيغن مرات عدة ان الحكم الذاتي يشير الى الشعب وليس الى الارض.

١٠ ـ منظمة التحرير الفلسطينية

تذكر كتب مدرسية عدة منظمة التحرير الفلسطينية. ومع ذلك فان الملاحظات قصيرة وسلبية للغاية. «يبدو أن السياسة السوفياتية هي ابقاء الأمور متوترة بتأييدها لجماعات كمنظمة التحرير الفلسطينية، م. ت. ف. وكانت م. ت. ف. تسعى منذ مدة بعيدة بمساعدة السوفيات الى تدمير اسرائيل»[٧٢]. «في أوائل السبعينات، خلق الارهابيون العرب سلسلة من الأزمات الدولية بخطفهم للطائرات واحتجازهم للرهائن لمبادلتهم بأسرى ارهابيين. وفي ميونيخ عام ١٩٧٢، أغار ارهابيون عرب على القرية الأولمبية... وحين كانوا يحاولون الفرار بطائرة، نسفوا أنفسهم وأسراهم في حين كان العالم يراقب بجزع»[٧٣]. «حاولت م. ت. ف. من خلال أعمال ارهابية متكررة محو اسرائيل من الوجود»[٧٤]. «واصلت م. ت. ف. العمل من أجل دولة مستقلة ودخلت في نشاطات ارهابية ضد الاسرائيليين»[٧٥]. «أسس بعض اللاجئين منظمة التحرير الفلسطينية: م. ت. ف. وكان هدفها تدمير اسرائيل وتأسيس وطن عربي فلسطيني مستقل. وقامت م. ت. ف. بالعديد من الغارات الفدائية والهجمات الارهابية على البلدات والمستوطنات الاسرائيلية. وأيدت جامعة عربية لدول الشرق الأوسط م. ت. ف.»[٧٦]. «م. ت. ف. هي مجموعة عربية التزمت باستخدام كل الوسائل، وحتى الارهاب، سواء في اسرائيل او في دول اخرى، لاستعادة الأراضي التي تسيطر عليها اسرائيل. وغالباً ما اختطف اعضاؤها الطائرات أو قتلوا الاسرائيليين الذين يزورون الخارج. وكانت احدى أسوأ الهجمات اغتيال ١١ رياضيا اسرائيليا خلال الألعاب الأولمبية في ميونيخ في أيلول/ سبتمبر ١٩٧٢»[٧٧]. ويظهر الكتاب نفسه صورة لياسر عرفات على الصفحة ٥٤٦ مع التعليق التالي: «ياسر عرفات هو قائد منظمة التحرير الفلسطينية م. ت. ف. وتستخدم م. ت. ف. التكتيكات الارهابية للفت الانتباه... لماذا تظن انهم يلجأون الى العنف»[٧٨] «غير أن مجموعة من العرب بدت مصممة على الصراع مهما كانت المخاطر. وفي عام ١٩٧٢، بدأ الفدائيون الفلسطينيون بهجمات ارهابية خطيرة في أنحاء الشرق الاوسط... وبلغت حملة الارهاب الدولي التي شنوها أوجها في ألعاب ميونيخ الأولمبية عام ١٩٧٢، حين اغتالت مجموعة من الفلسطينيين رياضيين اسرائيليين اثنين وخطفت تسعة آخرين من أعضاء الفريق الأولمبي الاسرائيلي. وفي تبادل لاطلاق النار بين الفلسطينيين وشرطة المانيا الغربية، قتل جميع الرياضيين الاسرائيليين»[٧٩]. وفي ذيل الصفحة ٧٧٤، صورة الارهابي مع التعليق التالي: «ارهابي عربي مقنع بقلنسوة تزلج يتطلع من شرفة إبناء في ميونيخ حيث كان الرياضيون الاسرائيليون محتجزين كرهائن. وقد أحاطت شرطة المانيا الغربية بالمبنى لكنها لم تكن قادرة على الحؤول دون مقتل الاسرائيليين التسعة»[٨٠]. «تعهد بعض المشردين الفلسطينيين بتأسيس وطن خاص بهم ومقاتلة اسرائيل. وعام ١٩٧٤ أسست

---

(٧٢) J. Buggey, *America! America* (Gleview: Scott, Forsman and Co., 1982), p. 718.

(٧٣) Madgic, *The American Experience: A Study of Themes and Issues in American History*, p. 593.

(٧٤) Boorstin, *A History of the United States*, p. 737.

(٧٥) Wallbank [et. al.], *History and Life: The World and Its People*, p. 663.

(٧٦) Holt [et.al.], *Exploring World History: A Global Approach*, p. 582.

(٧٧) Kownslar [et. al.], *People and Our People*, p. 545.

(٧٨) المصدر نفسه، ص ٥٤٦.

(٧٩) Wiltz, *Modern American History: The Search for Identity*, pp. 774-775.

(٨٠) المصدر نفسه، ص ٧٧٤.

منظمة التحرير الفلسطينية (م. ت. ف).. وغالباً ما تلجأ م. ت. ف... ويقودها ياسر عرفات.. الى شن الغارات على المستوطنات اليهودية»[٨١].

ولا يعطي أي من الكتب المدرسية المشار اليها القصة الكاملة لمنظمة التحرير الفلسطينية وأسباب تأسيسها، وماهية بنيتها، وما هو نوع النشاطات التي تشترك فيها. ولا يقال للطلاب أنه حتى عام ١٩٦٤، اعتمد الفلسطينيون على الرأي العام العالمي وكذلك على بلدان عربية أخرى لمساعدتهم في استرجاع حقوقهم المغتصبة. وبعد ١٦ عاماً أمضوها لاجئين في المخيمات يعتاشون من تبرعات الأمم المتحدة أو منفيين مشردين، قرروا تنظيم أنفسهم واستعادة حقوقهم في السيادة وتقرير المصير والدفاع عن النفس. ولا يوضح اي كتاب مدرسي أن لمنظمة التحرير الفلسطينية، الى جانب العمل العسكري، نشاطات سياسية ودبلوماسية مكثفة، وأنها تضم نقابات العمال الفلسطينيين وأجهزة طبية ومراكز ثقافية، وأجهزة اعلامية فلسطينية. عدا عن ذلك، لا يقال للطلاب ان الاسرائيليين كانوا من اوائل الذين ادخلوا الارهاب الى الشرق الأوسط عندما استخدمت الهاغانا، والبالماخ، وايرغون زفاي ليومي، وعصابة شتين، العنف وسيلة لطرد الفلسطينيين وتهجيرهم ونسف فندق الملك داوود في القدس في تموز/ يوليو من عام ١٩٤٧، ومذابح دير ياسين، ليسا الا نموذجين عما فعلته المنظمات الآنفة الذكر في فلسطين قبل عام ١٩٤٨. وتاريخ سلوك اسرائيل منذ عام ١٩٤٨ معروف جيداً أيضاً، ولا يستدعي ذكره هنا في هذه الورقة القصيرة.

١١ ـ ديمقراطية اسرائيل ومعاملة الفلسطينيين

ولا تذكر جميع الكتب شيئاً، لا عن معاملة الفلسطينيين الذين بقوا في اسرائيل ويناهز عددهم ٧٥٠ ألفاً، ولا عن معاملة الفلسطينيين الذين يقارب عددهم ١.٥ مليون في الأراضي المحتلة في الضفة الغربية وغزة. من جهة أخرى، تغدق كتب عدة الكثير من الثناء على اسرائيل، كمثل: انها دولة ديمقراطية، تقدمية، متطورة وحديثة على بقعة صغيرة من الشرق الاوسط كانت تسمى فلسطين. «هنا أسست دولة اسرائيل الديمقراطية عام ١٩٤٨»[٨٢]. «كانت حكومة اسرائيل الديمقراطية قد حاولت مساعدة شعبها بطرق عديدة.. فمستوى المعيشة المرتفع في اسرائيل وانجازاتها في التعليم والصناعة، يجعلها رائدة في منطقة البحر المتوسط»[٨٣]. «(اسرائيل) هي ديمقراطية في منطقة كلمة معظم شعبها صغيرة داخل حكومته»[٨٤].

ولا يقال للطلاب أن الفلسطينيين الذين بقوا في اسرائيل كانوا في ظل حكم عسكري حتى أواخر الستينات. وأنهم يعاملون كمواطنين من الدرجة الثانية، وأن أرضهم صودرت، وأن حرية حركتهم محدودة، وأنهم لا يزالون يعانون من التمييز في الوظيفة والتعليم والخدمات الصحية. كان الاسرائيليون سريعين في اقامة القوانين والاجراءات التمييزية والمتشددة. وأكثر هذه القوانين شهرة: قوانين الطوارىء العسكرية، وقانون ملكية الأرض، وقانون الحصر، وقانون العودة

---

(٨١) Leinwand, *The Pageant of World History*, p. 692.

(٨٢) Holt [et.al.], *Exploring World History: A Global Approach*, p. 582.

(٨٣) Kolevzon [et.al.], *Our World and Its Peoples*, p. 337.

(٨٤) M. Schwartz [et.al.], *The New Exploring: A Changing World* (New York: Globe Book Co., 1980), p. 347.

والجنسية. «عام ١٩٧٦، رفع مفوض المنطقة في وزارة الداخلية في شمال اسرائيل، اسرائيل كوينيغ، مذكرة الى رئيس وزرائه تتعلق بمصير العرب في اسرائيل. وبين الاجراءات التي دعا اليها: (١) تأسيس وكالة خاصة للتجسس على العرب في اسرائيل، (٢) اغلاق الجامعات في وجه الطلاب العرب، (٣) فرض ضرائب وغرامات مرتفعة على العرب، (٤) مصادرة المزيد من الأراضي العربية للاستيطان اليهودي، (٥) تطبيق مختلف الوسائل لتخفيض عددهم»[٨٥].

كذلك لا يقال للطلاب عن انتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان في حق الفلسطينيين في ظل الاحتلال. «فمنذ عام ١٩٦٧ تم تهديم أكثر من ألفي منزل في الضفة الغربية وقطاع غزة، مع تدمير مساحات واسعة من مخيمات اللاجئين في أوائل السبعينات. وسجن أكثر من ألفين من الزعماء الفلسطينيين، جرى سجن العديد منهم من دون محاكمة، في حين تعرض المئات للتعذيب، وتبقى المدارس والجامعات مغلقة لأشهر، وقد صودرت نسبة ٤٣ بالمائة من أراضي الضفة الغربية كلها حتى الآن. وهناك اليوم أكثر من ١٤٣ مستوطنة اسرائيلية في الضفة الغربية وحدها ويجري التخطيط لبناء الكثير منها. والموارد المائية بأسرها تحت سيطرة اسرائيل، وفي حين لا يسمح للعرب بحفر الآبار، سمحت اسرائيل للمستوطنين باستغلال الموارد الطبيعية في الضفة الغربية بالشكل الذي يرونه مناسباً»[٨٦].

ثالثاً: خاتمة وتوصيات

يظهر البحث من دون شك أن معالجة الصراع العربي ـ الاسرائيلي مشوهة جداً ومنحازة الى جانب واحد، مليئة بالعيوب والنواقص. وعملياً، تحتوي جميع الكتب المدرسية التي جرت مراجعتها عدداً كبيراً من العبارات المضللة عن الصراع. وهي مضللة لأنها ناقصة وخارجة عن السياق، وتحتوي على مواد غير موثوقة المصدر لأن المعلومات المقدمة ليست كاملة الوضوح. يضاف الى ذلك ان البحث المذكور يذهب الى ان تغطية الصراع لم تحسن اطلاقاً. وقد ظهرت جميع العبارات المضللة والمشوهة عملياً في الكتب المدرسية السابقة في الستينات والسبعينات ودراساتها التي تعود للظهور في الكتب المدرسية الجديدة بشكل أو بآخر وحتى مع مزيد من التشويه عن التطورات الأخيرة في الصراع، مثل صعود منظمة التحرير الفلسطينية واتفاقية كامب ديفيد. والعديد من مؤلفي هذه الكتب المدرسية هم من أصحاب المعتقد اليهودي تربطهم بوجهة النظر الاسرائيلية روابط عميقة الجذور. كما أن العديد من مؤلفي هذه الكتب ليسوا متخصصين بتاريخ الشرق الأوسط وسياساته ومجتمعه. ويعتمد كثيرون منهم في كتاباتهم على الموسوعات التي تغلب عليها السطحية والانحياز أيضاً.

ماذا ينبغي أن يفعل: هناك الكثير من الخطوات التي يمكن اتخاذها لتصحيح الوضع. وفيما يلي مناقشة مختصرة:

١ ـ يجب أن تجرى الدراسات عن صور الصراع العربي ـ الاسرائيلي والفلسطيني ـ الاسرائيلي في الكتب المدرسية الثانوية على أسس منتظمة، ويفضل كل خمس سنوات، لسببين؛ الاول هو أن هذه الدراسات ستزود المربين والمدراء بسيل متواصل من المعلومات عن نوعية المعلومات المتوافرة في الكتب المدرسية، والثاني هو أن هذه الدراسات ستزودنا بوسيلة نستطيع

---

(٨٥) Ayad al-Qazzaz, Ruth Afifi and Audrey Shabbas, *The Arab World: A Handbook for Teachers*, revised ed. (Albany, Calif: NAJDA, 1978).

(٨٦) المصدر نفسه.

بواسطتها تقصي وقياس التغير نحو الأحسن أو نحو الأسوأ في المعلومات المتوافرة في الكتب المدرسية.

٢ ـ ينبغي أن تقوم محاولة لتنظيم جميع الأشخاص المهتمين بعدالة معالجة الصراع العربي ـ الاسرائيلي في الكتب المدرسية في جمعية يكون هدفها الضغط على المدارس المحلية في منطقة ما، وهيئة التربية في الولاية، لاختيار الكتب المدرسية الصحيحة التي تعطي الطلاب معلومات صحيحة وكافية عن الصراع. ويجب أن يشمل الضغط المنظم الناشرين ويشجعهم على تحسين كل من نوعية التغطية للصراع وكميتها. وينبغي أيضاً أن يشار الى الناشرين باختيار المؤلفين والمستشارين المتعمقين جيداً في تاريخ الشرق الأوسط وسياساته ومجتمعه، والعاقلين والمتزنين في آرائهم حول الصراع. ويجب أن يمتد الضغط المنظم أيضاً الى مكتبات مختلف المدارس لتشتري الكتب ذات الآراء المتزنة بالصراع، وهكذا يستطيع الطلاب عندما يكلفون ببحث ما عن الصراع أن يجدوا المواد التي تحتوي وجهات نظر عادلة ومتزنة.

٣ ـ يجب أن تنظم دورات وندوات ومؤتمرات ليوم أو ليومين عن الصراع على أسس منتظمة للمعلمين. وبرسوم رمزية يستطيعون حضور المحاضرات والأطروحات وعروض الخبراء حول عناوين متنوعة متعلقة بالصراع. فالأساتذة هم عنصر مهم جداً في العملية التعليمية. وهم يعملون كمنتقي نماذج، فهم مكلفون باختيار مواد مكملة واجراء أبحاث حول الكتاب المدرسي. اضافة الى ذلك، قد يقترحون مشاريع بحث على الطلاب. ونفوذهم في تشكيل آراء ومواقف الطلاب لا حدود له. ومن خلال الدورات والندوات، يطلع الأساتذة على المنظار العربي للصراع. ويجب أن تبذل كل الجهود لاقناع سلطات المدارس المحلية بفتح اعتمادات للاساتذة الذين يحضرون هذه المؤتمرات.

٤ ـ ينبغي أن تبذل جهود مكثفة لتطوير وحدة متخصصة في الصراع وغير مكلفة لطلاب المدارس الثانوية. وهذه الوحدة يجب أن تكون متيسرة مجاناً أو بثمن رمزي، وينبغي أن ترسل الى العديد من مكتبات المدارس التي تفتقد للمواد عن الموضوع من المنظار العربي.

٥ ـ يجب أن تبذل جهود مكثفة لانتاج عدد من أشرطة الفيديو أو الأفلام عن الجوانب المختلفة للصراع. والمثل الصيني يقول: «صورة واحدة تغني عن ألف كلمة». وهذا المثل مهم في تذكيرنا بأهمية الوسائل البصرية. وهذه الوسائل البصرية يجب أن تصبح في متناول مكتبات المدارس المحلية حتى يستطيع الأساتذة الاستفادة منها حينما تدعوهم الحاجة.

٦ ـ يجب أعداد موسوعة أو قاموس يحتوي على مائة مدخل (أو رأس موضوع) كل منها على صفحة أو صفحتين يبحث الجوانب المختلفة للصراع. ويجب أن يحتوي كل مدخل على معلومات مكثفة وحديثة عن المدخل مع ذكر مراجع في النهاية للمزيد من المطالعة. ويجب أن يكتب المدخل بلغة بسيطة وسهلة الفهم. وسوف تعمل الموسوعة كمرجع سريع يسهل على الاساتذة تناوله، وكذلك للطلاب، الذين يريدون التعرف أكثر على الصراع.

٧ ـ يجب أن تشكل الجالية العربية ـ الأمريكية ومنظماتها المختلفة مكتب متحدثين محلي للأشخاص القادرين على التحدث عن الصراع للمدارس المحلية، ويجب أن يتألف المكتب من الأشخاص الذين يعرفون كيفية الاتصال بالطلاب. فأن يكون المرء عربياً ـ امريكياً لا يكفي لأن يكون متحدثاً جيداً. والشخص الذي يتم اختياره ينبغي ان يكون من يتحدث لغة الطلاب ويعرف كيف يتصل بهم بهدف تحقيق اقصى حد ممكن من النتائج.

٨ ـ يجب أن تجري محاولة لتنظيم معهد صيفي خارجي في احد البلدان العربية. وهدف هذا المعهد هو دعوة أساتذة الثانويات من الولايات المتحدة وأماكن أخرى لحضور محاضرات ومداخلات والتنقل في ارجاء الوطن العربي. ويوفر المعهد للمشاركين الفرصة الطويلة لزيادة معرفتهم وفهمهم لحقائق الوطن العربي، وفي المرحلة الأولى، عبر التنقل والالتقاء بالمسؤولين الاداريين حيث يستطيعون اجراء حوار حول النظرة العربية الى الصراع.

٩ ـ يجب أن يصار الى الاشراف على مسابقة في كتابة المقالات، عن الصراع أو غيرها من المواضيع المتعلقة به، لطلاب المدارس الثانوية. ويكافأ الفائزون الثلاثة الأول برحلة الى الوطن العربي يرافقهم فيها اساتذتهم لمدة شهر واحد، حيث يتمكنون من اكتساب الخبرة والمعرفة الأولية عن الصراع.

ومن الممكن انجاز تفاصيل البرامج الموصى بها من قبل لجنة من الأفراد المهتمين الذين يتمتعون بالخلفيات والمواصفات الملائمة للمهمة. على أي حال، ينبغي التشديد على أمر واحد هنا: حتى تحقق البرامج الوارد ذكرها أهدافها، يجب أن تنفذ بعناية وصبر لأن معظم هذه البرامج لها أهداف بعيدة المدى وتستغرق سنوات عدة لتحقيق النتيجة المرجوة. هذا ويجب ان يؤخذ بعين الاعتبار ان العدو، من الناحية الأخرى، منظم تنظيماً جيداً وفعال في المراحل الدراسية كافة من الحضانة حتى المرحلة الجامعية. وهو يملك في متناول يديه موارد بشرية ومادية غير محدودة. ولديه العديد من المنظمات كمنظمة الأساتذة الامريكيين للسلام في الشرق الاوسط. وهناك منظمة «هيليل» و«رابطة بناي بريت المناهضة للتمييز» وغيرها، وكلها مستعدة لتزويد اساتذة المدارس بالمواد الاضافية والمتحدثين والأفلام. يضاف الى ذلك ان هذه المنظمات تشرف على رحلات وسفريات سياحية الى اسرائيل للاساتذة والطلاب وتمول المؤتمرات واللقاءات عن اسرائيل □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

سلسلة الثقافة القومية (٧)

الوحدة النقديّة العربيّة

الدكتور عبد المنعم السيد علي

الناصرية والأوضاع العربية الراهنة

عبد الاله بلقزيز

كاتب مغربي مهتم بقضايا الشرق الأوسط.

مثلت الناصرية ـ في التجربة السياسية التي خاضتها وقادتها مصرياً وعربياً، وفي الرصيد الفكري الذي راكمته في سياقها ـ الموضوع الأكثر جذباً واستقطابا للاهتمام في أوساط المثقفين العرب على امتداد فترة تزيد على ربع القرن وتغطي العقد ونصف العقد اللذين يفصلاننا عن وفاة عبد الناصر. وإذا كان هذا الاهتمام يجد ما يبرره في العهد الناصري نظراً لمعاصرته التجربة وتفاعله مع انتصاراتها وانكساراتها (بحيث كان لها على الدوام أن طرحت ـ في الحقل الفكري ـ أسئلة محددة حول إشكالات «التنمية المستقلة» والتحرير والوحدة العربية...)، فمرد هذا الاهتمام المتزايد بالناصرية الذي نلحظه الآن يعود إلى الاوضاع المصرية والعربية الراهنة بمميزات الانحدار والتردي الشامل التي تطبعها والتي بات معها البرنامج الناصري إزاء قضايا «الاستقلال الوطني» والصراع العربي ـ الصهيوني والوحدة العربية واحداً من أهم وأبرز الاجابات التي قدمتها الحركة الوطنية العربية في العقود الثلاثة الأخيرة مع خاصيّه يحتفظ بها البرنامج الناصري إزاء نظائره الوطنية العربية ممثلة في الجماهيرية التي اكتسبها والتي فاضت عن الحدود القطرية لتشمل الساحة القومية برمتها.

حين نسجل هذه الظاهرة ـ نعني ظاهرة انجذاب الاهتمام العربي السياسي والفكري الى موضوع الناصرية ـ لا نريد البتة أن نصل إلى القول ان الفكر السياسي العربي خطا في مجال همومه إلى الوراء. فيما تدعوه تحديات الوضع العربي الى حركة معاكسة...، بل على العكس من ذلك تماماً نستطيع التأكيد على أن النزوع نحو معاودة إثارة إشكالات «الماضي» السياسي العربي، فضلا عن أنه يعبر عن ضغط الحاجات الموضوعية في الوضع السياسي والاجتماعي العربي الراهن، يعكس وعياً تاريخياً صحياً بضرورات وموجبات مجابهة المرحلة بتحدياتها الكبرى، وعلى رأس هذه الضرورات إعادة قراءة المسار التاريخي المعقد الذي قطعته الحركة الوطنية العربية وهي تناضل من أجل كسب معركة التحرير والتغيير الاجتماعي والوحدة القومية. وهو المسار الذي لا نبالغ إذا قلنا ان الحصة الناصرية فيه كانت الأعمق تأثيراً في صوغ ملامحه وفي رسم آفاقه سواء لجهة دورها الريادي في وضع مقدمات وأطر وشعارات هذه المعركة، أم لجهة المكتسبات

الوطنية الكثيرة التي حققتها على هذا الصعيد في ظل قيادتها للحركة الوطنية العربية، وهي المكتسبات التي هيأت وضعاً وطنياً عربياً لاحقاً (مدينا لها بالكثير) للعب أدوار بدت للوهلة الاولى وكأن معظمها نوعي ومجاوز لماضيه الناصري. ولعل أهمية هذه القراءة لا تأتي من كون بعضها يعيد إنصاف المرحلة الناصرية (وإن كان مثل هذا الإنصاف مطلوباً)، فالمسألة هنا ليست أخلاقية وغير معلقة على «مفاهيم» الخطيئة والغفران، بل ليست حتى سياسية بالمعنى الذي تكون فيه السياسة هنا مرادفاً لصحوة الوعي. بل ان الأهمية هذه تكمن، بالذات، في أن هذه القراءة تسمح لنا بإعادة بناء التاريخ السياسي العربي في وعينا والربط بين حلقاته ومنها تجاوز البياضات التي تكتنفه (وهي البياضات التي تضخم من مفاهيم كثيرة من طراز «التحول النوعي» و«الطفرة» وما الى ذلك من زاد نظري يفتقر إلى التاريخ) وصولا إلى رؤية تاريخية تشتق برامجها ومواقفها من الواقع لا من المفهوم. وهي على أي حال الرؤية القمينة بأن تعصم الحركة الوطنية العربية ـ وبعض فرقائها بالتحديد ـ من سياسة الهرب إلى الأمام أو من احتمال اصطدام برامجها وسياساتها بصخرة التاريخ.

إن سؤال الناصرية سؤال حاضر وله مطلق الراهنية. فإذا ما كانت تفصلنا عنها (أي الناصرية) مسافة تاريخية ونظرية، فإن هذه المسافة لا تلبث ـ مع تحديات اللحظة وطبيعتها ـ أن تأخذ حجمها الطبيعي: فالقضايا السياسية التي أثارتها الناصرية هي نفسها التي لا تزال تثيرها ـ مع بعض التعديلات ـ الحركة الوطنية العربية، والإمكانيات التي يقدمها الوطن العربي جماهيريا على طريق أهدافه في التحرر والوحدة لما تزل هي نفسها (إن لم نقل أقل من ذلك)، والعمل الوطني ـ حتى في مظاهره الأكثر جذرية ووضوحاً ـ لا يزال يخوض معركة الدفاع عن موقعه فيما تشهد شعارات العهد الناصري (التي كانت سابقاً محط نقد قاس) فترة انكفاء اضطراري.

هذا الكلام لا يعني أن الناصرية تتخطى أي تميز أو تمايز عنها، وأنها بالتالي برنامج المرحلة الأوحد، بل يعني أن محاولات إخراجها من دائرة المبادرة الوطنية تفتقر إلى الكثير من الموضوعية، لا بل هي تحكم على نفسها بالمراوحة في مدار العجز والانعزال فيما تقدم الناصرية، برصيدها الجماهيري الضخم، ـ وخصوصاً ما تعلق منها بالشق القومي ـ إمكانات فعل هامة دون أن تكون بالضرورة الوحيدة أو الفريدة بين كل الامكانيات الأخرى التي لا نخفي أنها تبلورت ونضجت في سياق نقد جاد وهادىء لاخطاء الناصرية كان قليلا وشحيحاً في مادته لكنه كان غنياً في محتواه وقيمته.

ومشكلة الناصرية حالياً تقتضي منا طرح الاسئلة التالية: ماذا قدمت الناصرية على الصعيد الداخلي وهي تحاول مجابهة معضلة «التخلف» بشعارات التنمية والاشتراكية، وإلى أين انتهت هذه التجربة؟ ما هو التعريف الناصري للصراع العربي ـ الاسرائيلي، وعلى أي ضفة استقر في واقعه الفعلي؟ أين برنامج الوحدة العربية ـ الذي اقترحته الناصرية ـ من تجربتها على هذا الصعيد؟ وهذه المشكلة تتضاعف حين نجابهها بمعضلات «التخلف» والاحتلال والتجزئة التي ترزح تحت نيرها الشعوب العربية في الاوضاع الجارية. باختصار: أين نحن وأوضاعنا السياسية والاقتصادية والقومية الكارثية من الناصرية تجربة في «البناء الداخلي» و«التوحيد القومي»؟

١ ـ «التنمية» وتنمية التخلف: من رأسمالية الدولة إلى الرأسمالية الطفيلية

جابهت الناصرية منذ قيامها ـ سلطة سياسية في مصر ـ مشكلة البناء الداخلي الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. فالتركة الاقتصادية التي ورثتها حركة ٢٣ تموز/يوليو من تخلف في بنى الانتاج وتفكك واختلال في قطاعاته، كانت تضاعف من ارتباطات مصر بالقوى الأجنبية وترسخ علاقة التبعية الاقتصادية للسوق الرأسمالية العالمية لتحول هذه التبعية إلى جسر عبور السيطرة الاستعمارية على البلاد، ورهنا لمصيرها السياسي بسياسات الدول الامبريالية الكبرى وعلى رأسها بريطانيا. كان يضيف إلى هذه الصورة أن معاهدة الجلاء التي وقعت قبل هذا التاريخ بحوالى العقدين لم تكن تضمن سيادة مصرية فعلية، بل ظل الاختراق السياسي ـ والاقتصادي ـ قاعدة العلاقة التي نشأت واستمرت بين بريطانيا والمؤسسة الملكية على عهد فاروق.

لقد وعت الناصرية بعد فترة من قيامها أن مسألة «الاستقلال الاقتصادي» هي المدخل الضروري للاجابة ليس فقط عن مشكلة التخلف بوصفها مشكلة انتاجية صرفاً، بل أيضاً ـ وأساساً ـ للإجابة عن قضية «الاستقلال السياسي» و«السيادة الوطنية». وفي امتداد هذه الرؤية، لا تكون أهمية البرامج الانتاجية الكبرى الهادفة إلى تنظيم واثمار الثروة الوطنية لتجاوز التخلف إلا لتضمن هذا «الاستقلال» من منطلق وعي العلاقة الطردية بين التخلف والتبعية أو بين التقدم والاستقلال. هكذا أتى شعار «التنمية» يغطي برنامجا انتاجيا كبيراً للنهوض بأوضاع القطاعات الاقتصادية الأساسية، وقام على المفاصل التالية:

ـ تأميم القطاعات والشركات الكبرى ومنها تأميم قناة السويس، وهو تأميم قُصِد منه وضع يد «القطاع العام» على المصادر الاساسية للتمويل وللعملة الصعبة وتوجيه ضربة للاحتكارات الاجنبية، مثلما انطوى على هدف ضرب مصالح الفئات البرجوازية الكبرى المصرية الشريكة لهذه الاحتكارات في عملية نهب «الاقتصاد الوطني». ولا شك أن سياسة التأميم قلصت إلى حدٍّ بعيد من وتيرة استنزاف الاحتكارات وركائزها الشريكة لاقتصاد البلاد، مثلما سمحت بتنظيم نسبي للثروة الوطنية عبر الاشراف الدولي على قطاعات الانتاج والتصدير والاستيراد. ولعل الحاق الاضرار بمصالح الرأسمال المحلي الكبير كان أكثر تلك النتائج التي قادت إليها سياسة التأميم أهمية حيث كان لها أعمق الأثر في تقوية الدولة واستقوائها بوجه الضغط الرأسمالي الخارجي ـ وردائفه الداخلية ـ، بل في النهوض الاقتصادي الذي عرفته مصر على امتداد سنوات ١٩٥٦ ـ ١٩٧٠[1].

---

(١) يقول محمد حسنين هيكل في وصف التحولات التي عرفتها مصر خلال الفترة الناصرية: «ان التحول الاجتماعي الذي شهدته مصر ما بين ١٩٥٢ ـ ١٩٧٠ لا يمكن قياسه بمجرد الأرقام فقط، ومع ذلك، فإنّ بعض الإحصائيات الصادرة في تقارير البنك الدولي يمكن أن تكون مؤشرات للتذكير. ففي هذه الفترة زادت مساحة الأرض الزراعية في مصر بأكثر من ١٥ بالمائة، أي أنه لأوّل مرة استطاعت الزيادة في رقعة الأرض الزراعية أن تسبق الزيادة في عدد السكان.

لقد كان عبد الناصر أول حاكم مصري يوسع رقعة وادي النيل، وفي الفترة نفسها فقد زاد تعداد الشباب في المدارس والجامعات والمعاهد العليا بـ ٣٠٠ بالمائة، وكان هناك قبل ١٩٥٢ طبيب واحد لكل ٥٠٠٠ من السكان، وسنة ١٩٧٠ أصبحت النسبة طبيباً لكل ٢٠٠٠ من السكان، بينما زاد متوسط العمر من ٤٣ سنة الى ٥٢ سنة.» انظر: محمد حسنين هيكل، **خريف الغضب**، ط ٧ (بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٣)، ص ١٥٥، الهامش رقم (١).

ـ ارساء البنية التحتية لقيام القطاع المنتج وتطوره: وفي هذا السياق جرى بناء السد العالي لاستغلال الثروة المائية وتنظيمها ووضعت هياكل جديدة لتنظيم الاستثمار والتمويل في القطاعات الصناعية. ولم تكد سنوات الستينات تبتدىء حتى كان برنامج الاصلاح الزراعي يأخذ طريقه نحو التطبيق ويقدم ـ جنبا إلى جنب مع نهوض الصناعات الانتاجية الضخمة ـ إمكانيات هائلة على طريق تقليص علاقات التبعية للسوق الرأسمالية العالمية، أو على الاقل تعديل شروط هذه العلاقة، وفتح الطريق لاحقا أمام خيار «التنمية المستقلة» الذي لم تكن مؤشراته تنضج في أحشاء رأسمالية الدولة القائمة.

لقد سمحت سياسة التأميمات والاصلاح الزراعي وتطوير القطاع الصناعي بالرفع من الانتاجية وتوفير فرص العمل وتلبية الكثير من الحاجيات الاستهلاكية، كما نجحت نسبياً في تخطي معدلات النمو التي راوح فيها الاقتصاد المصري قبل حركة ٢٣ تموز/يوليو، وكذلك في القضاء على بعض مظاهر تخلف هذا الاقتصاد. كما أعطت هذه السياسة دفعاً لفئات اجتماعية جديدة ناهضة (برجوازية الدولة) وجدت في جهاز الدولة ميدان قيامها الأمثل. وهو دفع ترافق مع عملية الاستئصال التي مارستها قرارات الثورة على مصالح البرجوازية الكبرى المرتبطة بالرأسمال الاحتكاري الأجنبي (التأميم)، وعلى مصالح كبار الملاكين العقاريين المتحالفين معها (تحديد الملكية وإصلاح النظام العقاري).

لقد عنى الاستقلال الوطني، بالنسبة إلى الناصرية، فتح طريق التنمية؛ وعنت التنمية هنا ولوج خيار الاشتراكية؛ ولم تكن الاشتراكية ـ كما عكستها خطابات عبد الناصر وكما عكستها برامج العمل المطبقة ـ سوى تدويل Etatisation المؤسسات الانتاجية، وهي العملية القائمة على اجراءات التأميم للقطاعات الاقتصادية الحيوية، وضرب مصالح الرأسمال المحلي الكبير، وتشجيع «الرأسمال الوطني» غير المرتبط بالاحتكارات، وتقليص مساحات ملكية الأراضي التي في حوزة الملاك الخواص مع إشراك صغار ومتوسطي الفلاحين في تملك الأراضي المنزوعة بموجب قرارات ١٩٦١...، ولم تكن ـ بالتعريف ـ شيئاً آخر غير هذا. كانت محصلة هذا كله ممثلة في قيام رأسمالية جديدة يمكن أن ندعوها بـ «رأسمالية الدولة» وهي التي تعود فيها الملكية (ملكية وسائل الانتاج) إلى الدولة بعد أن يجري فصل الكثير من وسائل الانتاج عن التملك البرجوازي الخاص (الفردي) لها. هكذا يفهم التملك الدولي Etatique ـ في السياق الناصري النظري والعملي ـ على أنه تشريك لوسائل الانتاج، كما تفهم الاشتراكية على أنها تحويل ـ مجرد تحويل ـ للطابع الاجتماعي للملكية. وهنا ينفتح إمكان الخلط بين «قطاع الدولة» و«القطاع العام» لتبرير الحديث عن «الاشتراكية». ولكن، مثلما أن الرأسمالية ليست فقط هي الملكية الخاصة، فكذلك الاشتراكية ليست هي ملكية الدولة (أو حتى الملكية العامة التي كثيرا ما تقدم صيغة لتغطية الاولى). إن أيا منهما لا يمكن فهمه أو معرفته الا بدراسة العلاقات الاجتماعية للانتاج (وضمنها علاقات التملك الفعلي L'appropriation réelle).

ومع ذلك، إذا لم تكن تجربة «التنمية» الناصرية قد قادت ـ فعلا ـ إلى «تنمية مستقلة» أو إلى الاشتراكية، وإذا كانت نتيجتها الطبيعية أنها أرست أسس رأسمالية الدولة وقدمت نموذجاً قوياً في هذا على صعيد دول «العالم الثالث» حديثة الاستقلال، فإن المسار الذي قطعته «التنمية العربية» بعد الحقبة الناصرية ـ وخصوصا في البلدان التي تتشابه فيها أنظمة الحكم مع النظام الناصري ـ انتهى بها إلى نتائج مغايرة سواء على الصعيد الاقتصادي أم على الصعيد الاجتماعي،

وبدت مرحلة التراكم الرأسمالي التي احتكرتها الدولة مجرد طور في نمو انشطة اقتصادية هامشية وتطورها على انقاض الدولة والمجتمع ككل وفي قيام هيكلية طبقية ـ اجتماعية جديدة وطفيلية، وفي تفاقم الإثراء البذخي الفاحش مقابل انسحاق مادي مريع.

بعد التجربة الناصرية على الصعيد المصري، لم تُعمّر التجارب «التنموية» العربية ـ الهادفة إلى الاستقلال ـ طويلا. صحيح أن هذه التجربة اخفقت في المركز المصري قبل إخفاق «مثيلاتها» العربيات، وكان أكبر تعبير عن هذا الاخفاق التفكك الذي بدأ يدب في «القطاع العام» خصوصا في النصف الثاني من الستينات والذي ترافق مع انتعاش ملحوظ لانشطة اقتصادية غير منتجة كان مداها يتسع بتوسع «القطاع الخاص» (حقلها الابرز) مضروبا في تزايد حدة المعارضة البرجوازية الطفيلية ـ الناشئة في كنف الدولة و«القطاع العام» ـ لاحتكار الدولة ادارة الأنشطة الانتاجية والتضييق على «المنتجين» الجدد. وصحيح أيضاً أن جو الهزيمة المخيم على البلاد والدعوة الصاخبة لبناء الاقتصاد المهدم كانت تصب ـ موضوعياً ـ في مجرى هذا النهوض للطبقة البرجوازية الطفيلية. لكن الصحيح أيضاً ـ وأساساً ـ أن الانقلاب الاقتصادي الذي عاشته مصر، فترة السبعينات، والذي تبدّى في التفكيك شبه النهائي للقطاعات الدولية وفي التضخم المهول للأنشطة الحرة ـ المستقلة حتى عن رقابة الدولة ـ، وفي ترسيم هذه التحولات عبر سياسة «الانفتاح»، وفي انفلات المد البرجوازي الطفيلي من كل ضبط، وفي صيرورة السوق المصرية سوقاً حرة مشرعة أمام مختلف السلع الكمالية الأجنبية، وفي تعاظم مظاهر الانشطار المجتمعي بين الترف الأسطوري والفقر المدقع...، كل هذا لم يكن بالضرورة الحصاد المباشر لرأسمالية الدولة القائمة و«التنمية» الناهضة في كنفها على عهد ناصر، بل أتى يعكس تحولا في مراكز القوى داخل الطبقة المسيطرة وفي إطار النظام، مثلما أتى يعبر ـ في امتداد هذا التحول ـ عن صعود ملحوظ لبرنامج اقتصادي طفيلي لم يعد يرى في التنمية القائمة على قاعدة رأسمالية الدولة إطاراً ملائماً لنمو مصالحه الطبقية الجشعة. هكذا عرف الاقتصاد المصري أفظع معدلات نموه، وعرفت معه الأوضاع الشعبية الكادحة أبشع مظاهر الفاقة والحرمان، بينما كانت «القطط السمان» (كما أسمى السكرتير العام للاتحاد الاشتراكي في مصر برجوازية «الانفتاح») تكدس الثروات وتنهب اقتصاد البلاد وتطيح بواحدة من أبرز التجارب التنموية ـ على أعطابها الكثيرة ـ في الوطن العربي.

لم تكن الحالة المصرية ـ بعد الحقبة الناصرية ـ سوى انموذج من الحالات العربية المشابهة فـ «الدول الوطنية» وصلت بسياسات رأسمالية الدولة إلى الفشل ودخلت مرحلة التعايش مع البرامج الاقتصادية غير المنتجة، وأطلقت قوى برجوازية انتفاعية راكمت ثرواتها، بدءاً، في مؤسسات «القطاع العام» وبدأت تضغط لاجازة برامجها الاقتصادية رسمياً. أما البلدان العربية الأخرى المحسوبة بسياساتها على «الاقتصاد الحر» (ومصر «الانفتاح» واحدة من طلائعها) فقد عرفت في برامجها «التنموية» تضخم القطاعات غير المنتجة (الخدمات) على انقاض ما تبقى من قطاعات ومؤسسات «عامة». ومضت الدولة تقدم جميع التسهيلات للأنشطة الطفيلية «قروض، اعفاءات ضريبية.. الخ)، بل هي لم «تصمد» أمام حكومات الظل الموازية من جماعات الضغط البرجوازية المنتفعة ولا أمام المؤسسات المالية الامبريالية العالمية (البنك العالمي، صندوق النقد الدولي، المجموعات المالية الجهوية...) التي أصبحت الحكومات الفعلية في الوطن العربي. هكذا أقدمت الدولة (في الوطن العربي) على ادخال مؤسسات الدولة بالرأسمال الطفيلي وعلى بيع

حصصها في المؤسسات المختلطة ـ شبه العامة ـ اليه، ومارست حرب التجويع على الفئات والطبقات الاجتماعية الكادحة، فحرّرت الأسعار من التزامات الدعم الحكومي للمواد الأساسية وجمدت الأجور وقلصت (أو أغلقت) فرص العمل وجمدت نفقات الاستثمار والتجهيز وخفضت من ميزانيات القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية (التعليم، الصحة، الشغل، السكن، النقل، الفلاحة، الصناعة...) وأشرعت الباب أمام النهب الاحتكاري العالمي، ثم أردفت كل هذه الاجراءات بحملات البطش والتنكيل بكل رأي معارض، فخنقت الحريات العامة والخاصة، وشوهت الاقتراع العام، وأطلقت بسياساتها تلك تدهور كارثي مروع للمجتمع في بناه الاقتصادية والسياسية والاجتماعية وهيأت الصراعات الاجتماعية لأن تلج ممرّات تقليدية تهدد بإطاحة الكيانات العربية القطرية ذاتها من الأساس.

هذه هي المسافة التي قطعتها «التنمية» العربية: من محاولات التصنيع الثقيل والاصلاح الزراعي وطموحات «الاستقلال الاقتصادي»، ومن عمليات لجم الانفلات الطفيلي وتثمير «الرأسمال الوطني» إلى سياسة الإطاحة بالتصنيع والزراعة وبناء هياكل الاقتصاد «الحر» وترسيخ وتعميق التبعية واطلاق القوى والأنشطة الهامشية التي تعتاش على حساب الثروة الوطنية هدراً واتلافاً. إنها المسافة بين هدف «التنمية» وتنمية التخلف = Le développement du sous développement، بين رأسمالية الدولة «الوطنية» وبين الرأسمالية الطفيلية. وعلى الرغم من أن مفهوم التبعية يقلص المسافة بين هذين النموذجين للرأسمالية، فإن هذا التقليص يكتسب هنا وضعاً نظرياً Statut théorique بينما يشير ـ في الواقع ـ إلى مسافة/هوة سحيقة وفعلية بين نمطين من الرأسمالية التابعة يولدان أوضاعاً اجتماعية مختلفة خصوصاً على صعيد ما يسمى بدول «العالم الثالث».

٢ ـ الصراع العربي ـ الاسرائيلي: من برنامج المواجهة الى برامج التسوية

شكلت قضية الصراع العربي ـ الصهيوني واحدة من أبرز القضايا التي شغلت الناصرية منذ قيامها، بل يجوز القول ان هذه القضية كانت من عوامل قيام السلطة الناصرية في مصر. ذلك أن علاقات مصر بهذه القضية علاقات سابقة على حركة ٢٣ تموز/يوليو وتعود إلى ما قبل حرب العام ١٩٤٨. فبينما كانت مصر تشكل بالنسبة إلى اسرائيل الطرف الأقوى في المواجهة، سواء لجهة وزنها السياسي والمعنوي عربياً، أم لجهة قواها البشرية ومساحة الأرض الكبيرة التي تسمح لها باستراتيجية عسكرية طويلة النفس، كانت جبهتها مع اسرائيل أكثر الجبهات التي شهدت أعنف الحروب في تاريخ الصراع العربي ـ الصهيوني.

لقد وعت الناصرية مبكراً الخطر الاسرائيلي الجاثم على حدود مصر، وأدركت حقيقة الكيان الصهيوني المزروع في قلب المنطقة العربية بوصفه قاعدة متقدمة للامبريالية لا تكتمل وظيفته الا بمقدار ما ينجح في احباط كل محاولات التقدم على طريق الوحدة العربية واجهاضه، وبالتالي فمعركته مع المحيط العربي مشدودة إلى هدف التصفية النهائية لكل أحلام الاستقلال الوطني والنهوض الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. وهي بذلك تقرر معركة وجود بين الامة العربية وبين المشروع الاستيطاني الصهيوني، وعلى هذا الأساس، لا حيز لمعادلة وسطى في هذا الصراع، لأن من شأن هذه المعادلة إطاحة الاهداف القومية.

وهكذا فالناصرية الخارجة لتوها من حرب العام ١٩٤٨ والشاهدة على الخيانات الاقطاعية العربية أدركت أن المصير القومي يتقرر ويرتهن بتحرير الاراضي التي اغتصبها المشروع الصهيوني بدعم من الامبريالية العالمية، وأن هذه المعركة تقتضي، فيما تقتضيه، تصفية مصالح الاستعمار في المنطقة العربية باعتبارها الرافعة التي نهضت عليها دولة اسرائيل وتصفية الجيوب الرجعية المرتبطة بها والتي سهلت ـ بتواطؤها ـ قيام هذا الكيان. مثلما أدركت أنها معركة الشعوب العربية وقواها التقدمية والوطنية تلزمها ـ على المستوى القومي ـ بوحدة شاملة تحشد طاقاتها السياسية والعسكرية والاقتصادية في المواجهة لكي تشكل الرافعة الاجبارية لعملية التحرير.

والترابط الذي وعته الناصرية بين اسرائيل والاستعمار، ثم بين التحرير والنضال القومي التوحيدي، لم يكن حصيلة وعي افتراضي، بل كان له أن شهد حقيقة هذا الترابط في الدعم الامبريالي لهذا الكيان، بل قبل هذا في الرعاية البريطانية الدائبة لقوى المشروع الصهيوني في فلسطين على عهد الانتداب، ثم كان له أن شهد أعنف هذه الحقائق دلالة في العدوان الثلاثي البريطاني ـ الفرنسي ـ الاسرائيلي على مصر عام ١٩٥٦ الذي جاء ردّاً على مطامح السلطة الجديدة في مصر في بناء مقومات الاستقلال الوطني، وفي إطلاق موجة العداء ضد الصهيونية وضد المصالح الامبريالية في القناة وعبرها في المنطقة العربية، وهو العدوان/الدرس الذي أعطى المواقف الناصرية من الصراع العربي ـ الاسرائيلي زخماً لم تشهده من قبل، فعاشت من جراء ذلك فترة تحضير داخلي واقليمي ودولي طويلة لمواجهة عبّرت عن نفسها في قرارات التأميم والاصلاح الزراعي، وفي التحالف مع المعسكر الشرقي، وفي قيام الوحدة المصرية ـ السورية، وفي التزام نهج الدفاع عن حركات التحرر العالمية وكسب تأييدها، والتزام عدم الانحياز وقيادته. وكانت، بحق، أخصب الفترات السياسية في حياة مصر والوطن العربي.

هكذا توالت شعارات الناصرية من إطلاق شعار التحرير وخلق حالة من الاستنفار ضدّ إسرائيل غير معنية بصيغ التفاوض والتسوية و «الاعتراف المتبادل» وفك القيد عن مدّ تحرّري معادٍ للصهيونية ومشدود إلى مصالحه القومية، إلى اطلاق موجة من العداء للإمبريالية ومصالحها إلى دعم حركات التحرر الوطني العربية في نضالها من أجل الاستقلال (الجزائر، المغرب، اليمن...)، إلى الدعوة الى الوحدة العربية وتجاوز حال التجزئة الذي كرّسه الاستعمار باتفاقيات تقسيمية كان من نتيجتها تضخّم الكيانات القطرية هشة التكوين الاجتماعي. لقد تحولت هذه الشعارات الى ما يشبه عقداً قومياً رغم موجات النقد التي ستتعرض لها هذه الشعارات والتي ستنهل، في جميع الأحوال، من التربة الفكرية ذاتها التي أرستها الناصرية.

قام البرنامج الناصري إزاء قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني على قاعدة أن معركة التحرير ينبغي أن تكون معركة مواجهة، وأن هذه المواجهة تقتضي تنظيم الوضع العربي لاشتقاق برنامجها السياسي والعسكري. هكذا رعت مصر مؤتمرات القمة العربية (بعد أن طرح المشروع الاسرائيلي بتحويل مياه نهر الأردن) التي عكست في مقرراتها مفاصل البرنامج الناصري. ورعت مصر الناصرية (بعد الهزيمة) قوى المواجهة الجديدة (العمل الفدائي) ـ (حتى بصرف النظر عن حساباتها في ذلك) ـ، وأطلقت حرب استنزاف ضد العدو على جبهة سيناء، ورسمت سقف السياسة العربية الرسمية تجاه اسرائيل في «مؤتمر اللاءات الثلاث»، وبنت مؤسستها العسكرية وأعادت بناءها ـ بعد حرب ١٩٦٧ ـ على أساس أن المعركة العسكرية مع اسرائيل هي الممرّ

الاجباري للتحرير واستعادة الحقوق الوطنية الفلسطينية والقومية العربية.

صحيح أن الناصرية تعاملت مع الحل السياسي، حتى قبل حرب الخامس من حزيران/يونيو، ورأت في مشروع التقسيم الصادر عن هيئة الأمم المتحدة عام ١٩٤٧ صيغة «شرعية دولية» وصيغة للاعتراف العربي مرحلية بهدف إجبار اسرائيل على الانسحاب من الأراضي التي ضمتها في حرب ١٩٤٨، وتأسيس كيان فلسطيني على الجزء المثبت في قرار التقسيم. وصحيح أيضاً أن الناصرية ـ السلطة اعترفت بمشروع روجرز وبالقرار ٢٤٢ غداة هزيمة ١٩٦٧، ولكن الصحيح أيضاً أنها رأت في قرارات الأمم المتحدة غطاء دولياً لسياساتها تجاه الصراع مع اسرائيل. وكانت مراهناتها في كل هذا هي فرض الانسحاب الاسرائيلي الى خطوط الرابع من حزيران/يونيو قبل نشوب الحرب. ثم فرض الانسحاب الاسرائيلي الى الحدود التي رسمها قرار التقسيم (وكان هذا قبل حرب ١٩٦٧). بل إن التسوية التي تعاطت معها ايجاباً في فترات مختلفة كانت شروطها ـ بنظر الناصرية ـ مرهونة بمدى قدرة الطرف العربي على فرض التوازن العسكري المطلوب على الأرض، ممّا يعني أنها تسوية محسوبة وتملك مسافة واقعية عن تسوية يجري قبولها ـ أو الانخراط فيها ـ من موقع ضعف سياسي وعسكريّ (حال التسوية العربية الراهنة)، وهو ما يعادل ـ في الواقع الفعلي ـ الاستسلام للحل الأمريكي ـ الاسرائيلي.

إذا كانت السياسة الناصرية تجاه قضايا الصراع العربي ـ الصهيوني قد أطلقت مدّاً وطنياً تحررياً على الصعيد القومي، وكرست معادلات المواجهة مع العدو وحلفائه، واذا كانت قد طبعت أيضاً السياسات العربية الرسمية ورسمت لها حدود حركتها (تصاعدياً أو تنازلياً)، فهي مع ذلك لم تنجح في تحقيق أهدافها على هذا الصعيد، ولم تكن هزيمة حزيران/يونيو الا مظهراً لهذه النكسة في السياسة المصرية. غير أننا نسارع الى القول اننا لا ننزلق الى التعبير عن هذه النكسة أو الفشل «بسقوط المشروع الناصري» كما فعل كثيرون. ذلك أن حرب تشرين الأول/اكتوبر (١٩٧٣) مثلاً لم تكن تفترض ـ لكي يحقق فيها العرب ما حققوا ـ تغيير القيادة الطبقية ـ السياسية للحركة الوطنية العربية ولا نهج «حرب التحرير الشعبية طويلة الأمد» ولا صعود البروليتاريا و «أحزابها الثورية» الى السلطة في الوطن العربي[٢] (وهو عين النقد الذي وجه الى الناصرية بعد الهزيمة). مثلما أن انتصار اسرائيل في حرب ١٩٦٧ لم يكن يحتاج الى هذه التحولات الراديكالية في بنيتها. بل نقول ان هذه النكسة/الهزيمة كانت نتيجة أوضاع سياسية داخلية حيث تضخم الأجهزة البيروقراطية ـ المدنية والعسكرية ـ وضعف الجيش والمخابرات العسكرية وحيث الكبت اليومي للحريات الديمقراطية وشلّ المبادرات الجماهيرية ومصادرة التمثيل، وهي أمور جرت تحت غطاء أن المعركة تقتضي وحدة انصهارية لا حيز فيها لمطلب خارج المطالب الوطنية والقومية. فالهزيمة اذن كانت محصلة هذه العوامل مجتمعة دون أن يكون لها ـ بالضرورة ـ علاقة بطبيعة البرنامج الناصري (الطبقية والسياسية) أو ما الى ذلك.

ومع ذلك، كيف تبدو قضية الصراع العربي ـ الصهيوني بعد مرور ما يزيد على عقد ونصف

---

(٢) لا نطعن في الصحة النظرية لهذه الشعارات ولا في مصداقيتها السياسية لدى تجارب تحررية اخرى، بل نودّ الإشارة إلى أن شرطها التاريخي لم يكن متوافراً على الصعيد العربي، بينما كان الوضع العربي ـ حتى في ظل القيادة الطبقية ـ السياسية تلك ـ قادراً على أن ينتج نصراً كالذي حصل في حرب تشرين الأول/اكتوبر ١٩٧٣.

على وفاة عبد الناصر، وأين برنامج المواجهة الناصري من برامج اليوم؟

إن قراءة سريعة للمسار الذي قطعه منذ مطلع السبعينات الصراع العربي ـ الاسرائيلي ومعه السياسة العربية الرسمية تجاهه تكشف عن طبيعة التحولات العميقة التي عرفها هذا الصراع، وعن مدى الانحدار الذي عبرت عنه تلك السياسة وهي تواجه موضوعات الحرب و «السلام». فقد تعرضت الحركة الوطنية العربية الى ضربات كثيرة لم تكن اسرائيل مصدرها في جميع الأحوال ولا أي من القوى الأجنبية، وتعرضت معها القضية الوطنية الفلسطينية والقضايا القومية العامة الى خطة تصفية شرسة جرت كثير من حلقاتها تحت مبرّرات راوحت بين مقولة «التاكتيك» وموجباته وبين مقولة «الواقعية» (التي غالباً ما كانت تغلف الاستسلام). وانتقلت السياسة العربية الرسمية من برنامج المواجهة الى برنامج التسوية، وهي تسوية كانت تعلن عن نفسها استعداداً ايجابياً للتعاطي مع الحلول الأمريكية على قاعدة وهم إمكان قيام الدور الأمريكي بانتاج وساطة بين طرفي النزاع، وعلى قاعدة اسقاط التناقض العربي ـ الصهيوني من أساسه (والذي هو فيه تناقض وجود) وعلى اسقاط المفهوم الناصري للاحتلال ولمطلب عودة المناطق المحتلة والقائم على شعار «ما أخذ بالقوة لا يسترد بغير القوة» لصالح مفهوم جديد مبني على صيغة «السلام العادل والدائم» و «الحدود الآمنة والمعترف بها» وصولاً الى صيغة «الأرض مقابل السلام». ولعل أبرز تعبير عن عفونة الوضع السياسي العربي الرسمي هو ولوج ممرات «الحل المنفرد» التفريطي الذي قضى برموزه أن يصلوا الى توقيع اتفاقيات مشينة كاتفاقيات «كامب ديفيد» بين مصر واسرائيل واتفاق السابع عشر من أيار اللبناني ـ الاسرائيلي.

وقد يبدو للوهلة الأولى أن حرب تشرين شكلت استثناء في هذا المسار الانحداري، والواقع أن هذا ليس صحيحاً، فحرب تشرين هي ـ في نهاية الأمر ـ محصلة عاملين: الأول يعود الى المؤسسة العسكرية التي عمل ناصر على اعادة بنائها وقدراتها، والتي اكملت برنامجها التكويني والتسليحي بحيث باتت قوة ضغط فعلي على مراكز القرار، وكان هذا الضغط يأخذ وجهة فتح جبهة الحرب[٣] بشكل لم يعد ممكناً فيه للسلطة في مصر تأجيل قرار القتال. أما العامل الثاني فيعود الى أن مقدمات الحرب كانت قد نضجت في الشارع المصري والعربي (ببلدان المواجهة) فضلاً عن أثر العنصر الفلسطيني الذي بدأ يستعيد المبادرة على الساحة اللبنانية بعد مذابح أحراش جرش وعجلون في الأردن. ومما يقطع بأن الحرب لم تكن في وارد برنامج وطني مشدود الى الأهداف القومية التي رسمها العمل الوطني في حقبة الستينات، هو أنها كانت بنظر السادات «حرب تحريك» لا حرب تحرير، أريد لها ـ وبها ـ أن تُخرج قضية الصراع تلك من عتبة اللاحرب واللاسلم، وهو هدف كان يستند الى ـ الدعوة المرتفعة على غير صعيد من أجل حل دولي لتسوية «أزمة الشرق الأوسط» ويصب فيها، تلك الدعوة التي بدأت تشد السياسة العربية النظامية وخصوصاً المصرية في مطلع السبعينات قبل أن تطيح بها سياسة «الخطوة خطوة» الكيسنجرية التي بدأت بمفاوضات فك الارتباط على الجبهة المصرية لتصل الى الحل الانفرادي على قاعدة اتفاقيات «كامب ديڤيد».

وقد يبدو أيضاً أن «الجبهة القومية للصمود والتصدي» التي تشكلت عقب توقيع الاتفاقية المصرية ـ الاسرائيلية، حققت التوازن الوطني المطلوب لِلَجْم المد التراجعي في السياسة العربية،

---

(٣) انظر: هيكل، المصدر نفسه، ص ١٣٥.

والواقع أنها لم تنجح في ذلك سواء لجهة غياب برنامج قومي دقيق (كانت ترفع شعارات رادعة فقط فيما كانت نظم عربية أخرى تملك المبادرة على الساحة العربية)، أم لجهة الحسابات السياسية المتباينة لأطرافها. وعلى كل حال، لم تترك لها حرب لبنان (صيف العام ١٩٨٢) فرصة الاستمرار، اذ سرعان ما دخلت سياستها ومواقفها طور الاختبار لتعلن فشلها ميدانياً ثم لتنفرط.

إن المسافة التي تفصل بين البرنامج الناصري في قضية الصراع العربي ـ الصهيوني وبين البرنامج العربي الراهن هي هي المسافة بين خِيارَي المواجهة والتسوية. وهي مسافة لم يعد من الصحيح رؤيتها في النصوص[٤] (نصوص مقرّرات القمم وما الى ذلك)، بل ينبغي رؤيتها في الموقع الفعلي لكل من البرنامجين من مسائل التناقض العربي ـ الاسرائيلي.

٣ ـ الوحدة والتجزئة: من التوحيد القومي الى الكيانية القطرية

لعل قضية الوحدة العربية هي أكثر القضايا التي ضغطت على الناصرية فكراً وممارسة. فالناصرية لم تكن مجرد ردّ فعل على تخلف البنيات الاجتماعية العربية ـ وبضمنها المصرية ـ كما لم تكن ردّاً محضاً على قيام الكيان الصهيوني باحتلاله أراضي عربية واقتلاعه شعباً من شعوبها. بل هي، فوق هذا وذاك، ردّ قومي على التجزئة مشروعاً إمبريالياً وواقعاً كيانياً. وفي هذا الباب، ربما جاز القول ان الناصرية كانت بحق أكثر الحركات الوطنية والقومية العربية حساسية تجاه موضوع التجزئة ونقيضها القومي: الوحدة. بل لعل ما ميزها ضمن مجموع التراث الوطني العربي الحديث وأكسب سياساتها ومواقفها طابعاً جماهيرياً هو وعيها النوعي بمركزية مسألة الوحدة العربية في تقرير المصير القومي. لذلك، فهي رهنت حل معضلات التحرير والتحول الاشتراكي في الوطن العربي بمدى التقدم في إنجاز الحلقات الأساسية في التوحيد القومي على طريق بناء الدولة القومية الموحدة، مما يعني أنها كانت قد بنت هذه المعادلة على قاعدة وعي المسألة القومية العربية ـ بقضاياها الاجتماعية والتحريرية المعقدة ـ بما هي مسألة نضال ضد التجزئة: الصيغة التي أطلت من خلالها السيطرة الاستعمارية الجديدة على الوطن العربي. أي أن النضال القومي يؤسس في نتائجه المقدمات الأساسية لتحرير الوطن العربي من الاحتلال ولبناء الاقتصاد «القومي الاشتراكي».

ووعي الناصرية المسألة القومية العربية ليس طارئاً عليها، بل هي تلقت أوّل دروسها في الحرب العربية ـ الاسرائيلية، وقبل أن تصبح الناصرية سلطة سياسية في مصر وتياراً جماهيرياً عريضاً في الساحة القومية. ولم يلبث هذا الدرس أن تفاعل مع معطيات الوضع العربي في الخمسينات غداة وقوف الامبريالية العالمية ضد محاولات الاستقلال الاقتصادي والسياسي للأقطار العربية، وضد النزوع الوحدوي فيها، وإنشائها الأحلاف المضادة للتيار القومي (حلف بغداد)، مروراً بمحاولات جرّ سوريا الى الالتحاق بتحالف العراق وتركيا وباكستان وإيران تحت المظلة البريطانية، ومروراً بالتدخل السافر في لبنان (الانزال الأمريكي) لإنقاذ حليفها ـ كميل شمعون ـ الذي كادت تطيح بسلطة طبقته أحداث الحرب الأهلية (١٩٥٨) وصولاً إلى موقفها

---

(٤) فحتّى مقررات مؤتمر فاس العربي (١٩٨٢) بدأت تدخل منطقة الظل لتخلي الساح لمبادرات أكثر تفاعلاً مع «خطة ريغان».

الهجومي القاضي بتخريب الوحدة المصرية ـ السورية واسقاطها وطبخ وحدات معادية من طراز «الوحدة الهاشمية» بين العراق والأردن... الخ، ومحاولات تخريب ثورة ١٤ تموز/يوليو العراقية بصفتها إحدى النتائج السياسية المباشرة لقيام الجمهورية العربية المتحدة سواء من خلال تحريك الجيوب الرجعية بالداخل أم من خلال الانزال الانكليزي بالاردن.

لقد تبلورت سياسة الوحدة العربية ومشروع النضال من أجل التوحيد القومي، لدى الناصرية، في خضمّ مجموع هذه المعارك ضدّ المؤامرات والتدخلات الامبريالية، لذلك نضجت وتطورت في تجربة الناصرية كخيار كفاحي ولذلك أيضاً كسبت التأييد الجماهيري العربي الكبير الذي ما فتىء يعطيها في الممارسة الناصرية زخماً وافداً ويكرّسها فيها مطلباً قومياً شرعياً بامتياز. لكن هذه السياسة القومية تبلورت أيضاً نظرياً، وكان ذلك في سياق وعي حادّ بطبيعة التجزئة والتفتيت القومي باعتبارها جوهر المسألة الكيانية العربية والمدخل الأمثل للامبريالية من أجل إضعاف المنطقة العربية وإلحاق كياناتها الهشة واقتصاداتها بالمركز الرأسمالي العالمي وتأييد تخلفها الاجتماعي والاقتصادي وتكريس شريكها الصهيوني (أعني الامبريالية) قوة ضاربة وقاعدة متقدمة لاستمرار انتماء المنطقة للعالم «الحر». ولعلّ الأهمية التي تكتسيها الأطروحة الناصرية حول الوحدة تأتي من أنها أتيح لها الانتقال إلى واقع عملي من خلال الوحدة المصرية ـ السورية عام ١٩٥٨، والتي لعب عبد الناصر دوراً مركزياً في قيامها.

وعلى الرغم من فشل الجمهورية العربية المتحدة في الاستمرار في تجربة الوحدة أو تعميمها على النطاق العربي، وبصرف النظر عن العوامل التي كانت وراء انفراط الوحدة تلك وهل هي ترجع إلى المؤامرة الانفصالية التي قادتها أطراف سورية أم ترجع إلى عدم التواصل الجغرافي بين البلدين، أم الى فاعلية التدخل الامبريالي، الداخلي منه والخارجي، أم الى أخطاء الشيوعيين وتقديراتهم المغلوطة للوحدة العربية وللناصرية، أم الى تردد عبد الناصر في حسم موقف الانفصال بالعنف، أم الى أنها كانت وحدة فوقية غير جماهيرية، أم الى غير ذلك من الأسباب[٥]، فإن الثابت هو أن قيام الجمهورية العربية المتحدة معطوفاً على التراث الفكري الناصري حول مسألة الوحدة العربية لعبا دوراً بارزاً في إطلاق مدّ قومي جماهيري وحزبي على امتداد الساحة العربية ولفترة طويلة، حمل قضية الوحدة القومية حتى في أحلك الشروط السياسية التي كانت تتعرض فيها الوحدة القطرية للخطر.

حين نطالع وضع الوحدة في الظرف العربي الراهن نكتشف مدى الانهيار الذي ينفتح عليه هذا الوضع، فمن تركيز للكيانات القطرية وحماية لها ضد «أخطار» الاختراق القومي إلى اشتعال الحروب الاقليمية بين النظم العربية وجيوشها الى اهتزاز الكيانات القطرية ذاتها مع انعطاف تطورات الصراع الداخلي فيها الى مسالك وممرات أهلية (لبنان، السودان...) إلى صعود الحركات الانفصالية وركوبها الموجات «الثورية». وأمام هذه التحولات العميقة، تبدو حقبة الخمسينات ـ الستينات بمكتسباتها السياسية والفكرية القومية وكأنها جزء من ماضٍ سحيق فيما الوضع العربي الجاري يرزح تحت نير أحكام التجزئة المحمية بالدساتير والأساطيل وأساطير وأوهام القطر ـ الوطن.

---

(٥) لمزيد من التفصيل في هذا الصدد، انظر: ياسين الحافظ، **في المسألة القومية الديمقراطية** (بيروت: دار الطليعة، ١٩٨١)، ص ٩٠ ـ ١٣٢.

إذا جاز لنا أن نعرّف الناصرية أمكن القول بأنها السلطة/التيار الجماهيري ـ التي حاولت دراماتيكياً القيام بـ «نهضة عربية ثانية» ـ على حدّ تعبير ياسين الحافظ ـ مشدودة إلى أهداف التحرير والوحدة والاشتراكية. واذا جاز لنا تعريف وضعنا العربي الراهن أمكن القول انه وضع متدحرج الى مستنقع آسن تحوطه التجزئة والاحتلال والتخلف الشامل وأخطار الاندثار، بينما لا تزال مواقع وطنية أخرى فيه تحاول أن تقاوم. وحين نرسم هذه المسافة بين الناصرية وبين وضعنا العربي لا نرمي الى القول بضرورة استعادة الناصرية برنامجاً لهذا الظرف بقدر ما ندعو الى اعادة قراءتها في ضوء التاريخ (تاريخها وتاريخنا الحالي)، لأنه في سياق هذه القراءة نستطيع اكتشاف الصلة بين لحظات تاريخنا السياسي الحديث، مثلما نستطيع اكتشاف الثوابت **والمتغيرات في هذا** التاريخ□

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

التنمية المستقلة في الوطن العربي

بحوث ومناقشات الندوة الفكرية
التي نظمها
مركز دراسات الوحدة العربية

نادر فرجاني
اسماعيل صبري عبد الله
ابراهيم سعد الدين عبد الله
سمير امين
رمزي زكي

هبة رؤوف عزت
عادل حسين
عبد اللطيف بن شنهو
محمد هشام خواجكية
مهنا المربيعي
طاهر كنعان

خالد المنوبي
عبد العزيز السقاف
عثمان محمد عثمان
محمد محمود الأمام
يوسف صايغ

الأواصر الموسيقية بين الخليج واليمن(*)

خالد بن محمد القاسمي

باحث متخصص في شؤون الخليج والجزيرة العربية - ادارة التخطيط التربوي - وزارة التربية والتعليم - الامارات العربية المتحدة.

يعتبر اليمن العمق التاريخي والاستراتيجي والجغرافي للخليج العربي[1] وكان اليمن القديم يشمل بالاضافة الى شطري اليمن جزءاً كبيراً من السعودية وعمان، فهو يمتد من مشارف مكة الى جبال ظفار[2].

ولا يخفى على أحد الأهمية الاستراتيجية لليمن بإطلاله على الضفة الشرقية لمضيق باب المندب الذي يتحكم بحركة النقل والتجارة البحرية، ويصل آسيا بأوروبا عبر المحيط الهندي فالبحر الأحمر نافذاً إلى البحر المتوسط عبر قناة السويس. وبعد الاكتشافات النفطية ازدادت أهمية باب المندب نتيجة لمرور ناقلات النفط عبره إلى الدول الغربية[3].

كما أن موقع الخليج العربي في جنوب القارة الآسيوية يمثل أقصى امتداد للوطن العربي من جهة الشرق ويعتبر في الوقت نفسه قلب العالم الاسلامي، إذ يعتبر امتداداً بحرياً للمحيط الهندي[4]. وتشكل اقطار الجزيرة العربية (الخليج وشطري اليمن) وحدة جغرافية طبيعية متكاملة فهي تحتل كل أراضي شبه الجزيرة العربية وحدود اقطار الجزيرة متصلة لا تفصل بينها عوائق

(*) قدمت هذه الدراسة في ندوة «التراث الشعبي والذات العربية» التي نظمها مركز التراث الشعبي لدول الخليج العربية بقطر والتي عقدت في بغداد خلال الفترة ٢ - ٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٦.

(١) حوار مع: خالد بن محمد القاسمي، «الوحدة والفن اليمني من المنظور الخليجي،» **القبس** (الكويت)، ١٩٨٦/٧/١٧.

(٢) خالد بن محمد القاسمي، **الوحدة اليمنية حاضراً ومستقبلاً** (الكويت: منشورات دراسات الخليج والجزيرة العربية، ١٩٨٥)، ص ١٣.

(٣) «شطرا اليمن والطريق نحو الوحدة،» مركز الخليج للدراسات العربية، دار الخليج للصحافة والطباعة والنشر، السنة ٢، العدد ٩ (نيسان/ابريل ١٩٨٢)، ص ٢١.

(٤) جاسم بن محمد القاسمي، «التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون الخليجي،» (دراسة غير منشورة)، ص ١٠.

طبيعية أو سياسية، وظروفها الطبيعية من جغرافية ومناخية وجيولوجية متشابهة، وحياتها النباتية والحيوانية واحدة وهي لذلك تمثل كياناً طبيعياً واحداً.

وتبلغ مساحة شبه الجزيرة العربية ٣٥٠٠ ألف كلم٢، منها ٢٥٣٧ ألف كلم٢ تشغلها دول مجلس التعاون الخليجي، و٤٣٥ ألف كلم٢ تقريباً، يشغلها القطر العراقي، في حين يشغل شطرا اليمن مساحة ٥٢٨ ألف كلم٢.

ويبلغ عدد سكان شبه الجزيرة العربية ٣٥,٢٩٨,٥ مليون نسمة، منهم ١٢,٤٥٢ مليون نسمة في دول مجلس التعاون الخليجي، و١٣,٥٣٣ مليون نسمة في القطر العراقي، في حين يصل عدد سكان شطري اليمن ١٠ ملايين نسمة منها ٨ ملايين في الشطر الشمالي، ومليونان اثنان في الشطر الجنوبي(٥).

ويربط شطري اليمن ومنطقة الخليج تشابه كبير في الظروف وتماثل في الأوضاع، بحيث اتسموا بالنتاج الكثير من وحدة الذوق والمطابقة في المتطلبات والمقاييس. فأبناء الخليج بغالبيتهم الساحقة يشتركون وأبناء اليمن في الانتماء للأمة العربية والحضارة العربية التي تضرب بتاريخها الموحد في القرون السحيقة، وحتى ضمن تيار التوحيد القومي والثقافي العربي الشامل، كانت منطقة الجزيرة العربية عموماً تعيش ظروفاً اجتماعية واقتصادية واحدة ومتقاربة إلى ما قبل تفجر النفط. وكانت التجارة البحرية والبرية واحدة من المهن التي يشترك فيها الجميع، وتماثلت المهن، التي انبثقت هناك بحكم وقوع الشريط الذي يبدأ من نهاية الساحل الغربي للجزيرة العربية ويطوق جنوبها ليتجه شمالاً حتى ينتهي عند الكويت على البحر، من النقل البحري والايغال في المحيط الهندي الفسيح إلى صيد الاسماك واللؤلؤ، وكانت الزراعة محدودة ضمن نطاق صحراوي شاسع، وضمن هذه الوضعية نجد تميزات وتمايزات، فيبرع أبناء أعالي الخليج في صيد اللؤلؤ والعمانيون في النقل البحري والحضارمة في التجارة البحرية(٦).

وهكذا نلاحظ أن الظروف الاقتصادية هذه التي مرت بها أقطار شبه الجزيرة العربية وتباينها واختلافها كانت رافداً مهماً من روافد الثقافة بين الخليج واليمن، ولعل الغناء من أهم الأواصر الثقافية التي لا زال تأثيرها مستمراً بين فناني الخليج واليمن.

فنلاحظ في الخليج العربي ترديد أغنية «سألت العين» تلك الاغنية «اللججية» التي يزيد عمرها عن ٣٠ عاماً، وفي اليمن يردد الفنانون الكثير من الأصوات الخليجية والتي هي في الأصل ذات جذور يمنية عريقة.

ومن هنا تفوز الاغنية اليمنية بالأهتمام تماماً كما لقيت الاغنية الكويتية القبول لدى المستمع اليمني الذي تغنى بألحان «يعاهدني ولاخانني» و«لعل الله يجمعنا»، والحديث عن الأغنية العربية اليمنية ليس حديثاً عن تلك المنطقة أو ذلك الركن من الجنوب العربي في الجزيرة العربية، انه حديث عن النهضة التي قامت عليها أغنية الجزيرة اليوم، حيث حمل الفنان اليمني ابداع تلك

---

(٥) حسبت الاحصاءات، من: **المستقبل العربي**، السنة ٨، العدد ٧٦ (حزيران/يونيو ١٩٨٥)، وفؤاد حمدي بسيسو، **التعاون الانمائي بين اقطار مجلس التعاون العربي الخليجي: المنهاج المقترح والاسس المضمونية والعملية**، سلسلة اطروحات الدكتوراه، ٦ (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤)، ص ٥١.

(٦) احمد عبيدلي، «الموسيقى والغناء بين اليمن والخليج،» **دراسات يمنية** (مركز الدراسات والبحوث اليمني)، العدد ١٠ (١٩٨٢)، ص ١٥٩.

المنطقة وأثرى الفنون في الجزيرة العربية وخارجها، ففي الكويت عبد الرب ادريس وعلي جاوي، وفي السعودية أبو بكر سالم بالفقيه وأحمد يوسف الزبيدي، وفي السودان الطيب عبدالله وناجي الهيثمي وعثمان اليمني، وفي الامارات العربية المتحدة سالم بامدهف ورشيد الحريبي وفرسان خليفة وأبو بكر فارع.

ومن هنا نلاحظ أن الأغنية اليمنية عريقة بعراقة الحضارة اليمنية.

يقول د. نزار غانم «نستطيع أن نؤرخ لألوان تراثية متميزة في الاغنية اليمنية وعلى رأسها اللون الصنعاني الذي أمتد الى خارج اليمن، وتقوم الاغنية الصنعانية على الشعر الحميني الذي يمزج بين العامية والفصحى والشعر الحكمي، وعلى مدى القرون الماضية ظلت اليمن تردد هذه الالحان التي يذهب بعض النقاد الى أنها لم تتأثر بما أحاط بها من ثقافات أو حتى الوجود التركي الطويل والمتقطع» [٧].

وتعتبر الأغنية الصنعانية من أبرز ألوان التراث الغنائي في اليمن تحكمها علاقة تاريخية في منطقة الخليج العربي جاءت عبر القرون، حيث كانت الانغام تحمل مع البضائع والتمور من البصرة والكويت والخليج إلى عدن والمكلا والحديدة في (البوم) والسفن الشراعية من خلال من يقومون بدور التطريب للبحارة.

وهذه المهمة نقلت تلقائياً وفي غياب الاذاعات من الخليج إلى اليمن، وهو أحد الالوان التي استخدمها الفنانون في عدن لكسر رتابة الاغنية التراثية.

إن فن الصوت في الغناء الخليجي مشتق أساساً من الاغنية الصنعانية، حيث أنه تطور في الخليج وعاد إلى اليمن فتقبلته النفس اليمنية كما تتقبل الام ابنا فقدته منذ مدة طويلة، وتتفق الروايات على أن شخصاً من اليمن اسمه «عبد الرحيم» علّم الفنان الكبير محمد بن فارس الصوت ولقّنه الغناء الصنعاني، كأغنية «يقرب الله لي العافية» و«يا بروحي من الغيد» التي تغنى في الخليج بشكل مختلف قليلاً، وهذه جاءت من اليمن حيث الطريق البحري كان افضل من البري، والسفن كانت مهد اللقاء بين الفنانين[٨].

وعندما نتحدث عن التراث الغنائي الشعبي في اليمن لا بد أن نشير الى أن معظم أشكال الغناء والموسيقى والفنون الشعبية العربية تتشابه فيما بينها لا في شطري اليمن فحسب، بل في أرجاء الوطن العربي الكبير، لكنها تنوعت بفعل العوامل الاجتماعية والثقافية والتفاعلات والتأثيرات الحضارية المتبادلة بينها وبين فنون الشعوب الأخرى، إضافة الى التفرد في مجموعة خصائص فنية من خلال الإبداع الفردي واختلاف طرق الاداء أو أساليب الممارسات في المجتمع الشعبي.

ويمكننا أن نشير الى أهم الروافد الثقافية التي ساهمت في نشأة الالحان والموسيقى الشعبية في اليمن مؤكدين على أن الأغاني الفلكلورية والايقاعات الشعبية في البوادي والأرياف والمدن الصغيرة، وأغاني البحر والالحان العربية الموروثة هي الرافد الأساسي الذي ساهم ببروز

---

(٧) حوار مع: نزار غانم، «جذور الاغنية اليمنية في اعماق الخليج،» **الخليج** (الامارات العربية المتحدة)، ١٩٨٥/٣/٩.

(٨) نزار غانم: «الاغنية العربية الخليجية ابنة للأغنية الصنعانية،» **الخليج**، ١٩٨٥/٣/١٠، و«بين تجني المرشدي واتهامات البردوني أين تقف الاغنية العدنية،» **البيان** (الامارات العربية المتحدة)، ١٩٨٤/٩/١٠.

صيغ الموسيقى والغناء الشعبي في اليمن. وما زال هذا الرافد يثري الموسيقى اليمنية بإبداع متواصل بفضل عمليات المسح الميداني والتسجيل والتدوين التي شملت معظم محافظات الجنوب والشمال. وكان هدفها حفظ المأثور الشعبي في الرقص والغناء والازياء والآلات والامثال والحكايات الشعبية خوفاً من ضياعها واندثارها أمام التطورات التقنية. فحين كانت البلاد خاضعة لحكم استعماري لم يجر الاهتمام بالفن الشعبي أو جمعه وتثبيت صيغه وابرازه الى الوجود لأنه عنصر مهم من عناصر تأكيد الذات القومية، ولأهمية الدور الذي تلعبه هذه الفنون في وجدان الشعب. لذلك جرى الاهتمام بتدوين جميع الاشكال الايقاعية والمواد الفلكلورية وتسجيلها بعد التحرر، وتأسست لهذا الغرض مؤسسات وفرق عديدة كمركز الفنون الشعبية والفرقة اليمنية للفنون في الشمال حيث حاولت اعادة تقديم الرقصات الفلكلورية الموروثة بأداء وأسلوب معاصر. كما قام اتحاد الموسيقيين بجمع شمل الفنانين في الشمال وفي الجنوب لتطوير الواقع الموسيقي اليمني، إضافة لادارة الفنون الشعبية في الجنوب وفرق المحافظات حيث بادرت الى مسح الاغاني والرقصات ودراستها لتثبيت سلالمها وايقاعاتها وخصائصها الفنية، باشراف مختصين ومدربين، ثم اعادة تقديمها إلى الناس.

أما الرافد الثاني فهو الاغاني والالحان المشتركة مع أقطار الخليج والجزيرة العربية، ومن الملاحظ أن الايقاعات الموسيقية والصيغ الغنائية متشابهة الى حد كبير، وكثيراً ما تنتقل النماذج والاشكال نفسها من مكان الى آخر بالمشافهة والحفظ، وتتعايش جنباً إلى جنب مع الالحان والرقصات المحلية. لذلك نجد أن معظم الدبكات الشعبية وأغاني العمل البري والبحري هي نفسها المنتشرة في البحرين والكويت والعربية السعودية، واذا كان ثمة اختلاف فهو بأسلوب الاداء فقط[٩].

والرافد الثالث هو الاغاني والالحان المتأثرة بالايقاعات الافريقية والهندية، والواضح أن العلاقات التجارية بين اليمن وهذه الشعوب في مراحل تاريخية سابقة أدت الى قيام بعض الرواد الاوائل بنقل الاشكال الايقاعية من الموسيقى الهندية والافريقية فأصبحت في مراحل لاحقة ذات سمات محلية متميزة، وما زلنا نجد رقصتي ـ الطنبورة والباميلا ـ وهما من أصل افريقي، كما نجد رقصة ـ الزريادي ـ ذات الايقاعات السريعة وفيها ملامح الايقاعات الهندية، ولعل أبرز من ساهم بنقل هذه التأثيرات الى الموسيقى اليمنية في أوائل هذا القرن الفنان محمد جمعة خان.

إضافة الى هذه الروافد نجد غزارة في التراث المحلي اليمني، ومن أبرز ألوان الغناء الشعبي الاهازيج المرافقة للاحتفالات والأعراس، واغاني «الجمالي» وهي الالحان المرافقة لأعمال السفر وترجع الى الحداء أصلاً، كما أن لغتها أقرب الى الفصحى منها الى الاساليب العامية. أما أغاني «الباله» فهي أبرز أشكال الغناء المرافق للاحتفالات والافراح وترافقها بعض الرقصات الجميلة ذات الايقاعات السريعة، ومن الرقصات المحلية المنتشرة في أغلب مناطق الجنوب رقصة «الكاسر» التي يؤديها البحارة عندما تمخر سفنهم عرض البحر في التجارة والصيد. ومن أغاني ورقصات المزارعين في الجنوب أغاني «بني مغزاة» التي تؤدى مصاحبة للرقص وتعتمد على آلات الايقاع كالدفوف والطبول، وعلى مهارة الراقص في تحريك ذوائب الشعر والدوران حول نفسه بايقاعات

---

(٩) عبد الامير جعفر، **الفن الغنائي في الخليج العربي** (بغداد: منشورات وزارة الثقافة والاعلام، دار الجاحظ، ١٩٧٩)، ص ٦٨.

خفيفة. كما تسود الاغنية الجماعية التي يردد الكورس معظمها في أغاني الجنوب. وتعتبر رقصة «البرع» من أبرز الرقصات القومية المنتشرة في الشمال وهي رقصة حربية تشبه ـ العرضة ـ وتعتمد على الاداء الجماعي وتؤدى في عُمان بالايقاعات نفسها. ومن الواضح أن كل محافظة من المحافظات الجنوبية تشتهر بلون غنائي ورقصات شعبية معينة. ففي حضرموت تعتبر أغاني العوادي من الاشكال المحلية التراثية المتميزة بإيقاعاتها الرتيبة وتؤدى مع آلة العود وبأشعار عربية. أما «الزريادي» وهي الاغاني المرافقة لرقصة شعبية سبق ذكرها فتكاد تشمل معظم مناطق الجنوب وتتميز باستخدام الآلات الايقاعية وبعض الآلات الهوائية «كالمدروف» وهو آلة الناي المعروفة. وقالب هذا اللون الغنائي يتألف من اللازمة الرئيسية تتبعها المقاطع الغنائية التي تغنى بإيقاع خاص يختلف عن ايقاع المذهب واللازمة الأولى.

ومن الاشكال التراثية الدينية المنتشرة في مناطق شطري اليمن (الموشحات) ذات الايقاعات البطيئة التي تتنوع حسب أماكن وجودها وتستخدم اللغة الفصحى في الأداء. ففي «لحج» لونان من الموشحات: المرسل والموقع، وفي صنعاء يعتبر الموشح من الاشكال العريقة التي تحتاج الى مهارة في الأداء، أما الموشح اليافعي فهو يشبه الاغاني الدينية المنتشرة في العربية السعودية.

والدانات اليمانية المعروفة في معظم أقطار الخليج والجزيرة العربية نشأت في اليمن وتشبه أغاني «الموال» وهي نوعان أيضاً: الدان الموقع الذي يعتمد على الآت الايقاع ويستخدم اللهجة العامية، والدان المرسل الذي يحتاج الى آلة ايقاعية ويشبه غناء «الزهيري» في جنوب العراق من حيث الأسلوب.

أما رقصة «العدة» اليمنية فهي من الأشكال الايقاعية الجميلة المرتبطة بالعمل. وتنتشر في أغلب مناطق شطري اليمن وبخاصة في المحافظات الجنوبية. وتعتمد هذه الرقصة على الأداء الجماعي خلال الاعياد والاحتفالات والمناسبات التقليدية بشكل مسيرة جماعية تؤدى فيها حركات انفرادية غاية في الاتقان وعلى ايقاع الدفوف والطاسات المعدنية وحركة الايدي والتلويح بالعصي وترديد لوازم غنائية من الشعر العامي في خط لحني واحد تتغير مقاطعه الغنائية بين كل وقفة وأخرى. تسمى هذه الرقصة أحياناً «رقصة الطاسة» نظراً لاستخدام هذه الآلة الايقاعية. ويلبس الراقصون فيها أزياء خاصة لها كما في رقصة العرضة، ويحمل كل راقص عصا غليظة وترساً من الجلد. ويبدأ الاداء بانقسام المجموعة الراقصة إلى قسمين وبحدود خمسة عشر شخصاً في كل جانب ويعطي شاعر المجموعة اشارة البدء بترديد بيت شعري مع الايقاع والحركة الدائبة.

المجموعة الاولى:

الهوى خلا عيوني ساهرة　　ما معي منه أمانة

المجموعة الثانية:

كل عاشق لا وقع يصبر　　ويتقاضى من عيون الزمان

وبين أداء المجموعتين تدخل آلات الايقاع كالهاجر وهو الطبل الكبير المصنوع من اسطوانة خشبية. والطاسات النحاسية التي تستخدم جلود الماعز، والمراويس المعروفة في الآلات الايقاعية العربية.

وترافق هذه الايقاعات حركة الراقصين الحيوية سواء بالأقدام أم رفع العصي والتلويح بها في الهواء وتحريك الدرق وهز الاكتاف.

ولهذه الرقصة ما يشابهها في الخليج كرقصة العرضة والعيالة، وفي العراق والشام كرقصة الساس والترس وترمز عموماً الى القوة والصلابة والتأهب للحرب والكر والفر والمبارزة، وقد تم تطويرها بأسلوب معاصر بحيث أصبحت واحدة من أشهر الرقصات القومية في اليمن[١٠].

وعن مدى تأثر الفن الغنائي الخليجي بالفنون اليمنية الأخرى سنقوم بدراسة أهم الالوان الغنائية في اليمن ومنها الاغنية الصنعانية والحضرمية واللحجية واليافعية، كما سنقوم بدراسة أحد الألوان الغنائية في الخليج وهو فن الصوت الخليجي وجذوره اليمنية.

الأغنية الصنعانية

يعرف د. محمد عبده غانم الاغنية الصنعانية في كتابه **شعر الغناء الصنعانية** فيقول: «هي اغاني صادرة عن صنعاء أو مستلهمة منها، وهي تعرف بما لها من مميزات موسيقية معينة تميزها عن غيرها من الاغاني اليمنية»[١١].

وتراث الغناء الصنعاني، الذي يعود الى ما يقرب من خمسمائة عام، يعتمد في بقائه من جهة على ما فيه من شعبية قوية تتمثل في كلمات هذه الاغاني وموسيقاها التي تكاد تشمل اليمن الطبيعية بأسرها، ومن جهة أخرى على الاهتمام الخاص الذي أبداه رجال الموسيقى والمولعون بهذه الاغاني في عدن وغيرها من أرجاء اليمن، ذلك الاهتمام الذي أنقذها من الضياع بسبب ما تلقاه الموسيقى عموماً من تعصب رجال الدين وبسبب بعض التعصب للموسيقى المحلية الناشىء عن النظرة الاقليمية الضيقة والتحزب السياسي، وبسبب المنافسة التي تعرض لها الغناء الصنعاني بانتشار غيره من الوان الغناء في اليمن.

هذا ولم يدخل التجديد على آلات الطرب المستعملة في الموسيقى الصنعانية الا في الايام الاخيرة، ويظهر هذا التجديد في الاستعاضة عن العود ذي الاوتار الاربعة والبطن المغشاة بالرق، بالعود ذي الاوتار الخمسة والبطن المغشاة بالخشب، وعن الصحن بالدف، وعن المروس بالدربوكة، كما يظهر في اضافة آلة الكمنجة أحياناً.

ومن مشاهير الغناء الصنعاني نذكر على سبيل المثال: علي أبو بكر باشراحبيل، ابراهيم الماس، أحمد عبيد قعطبي، علي عوض الحراش، محمد الماس، علي الجمالي، صالح العنتري، عوض عبدالله المسلمي، أما من معاصري هذا اللون والذين لا يزالون على قيد الحياة محمد حمد الحارثي، أيوب طارش، أحمد السنيدار.

أبو بكر سالم بالفقيه وتطوير الأغنية الصنعانية

يعتبر أبو بكر سالم من أشهر فناني الجزيرة العربية في الفترة المعاصرة وهو حضرمي الاصل، قام بتجربة رائدة وفريدة من نوعها في مجال الاغنية الصنعانية وذلك بإدخال الآلات الحديثة اليها الى جانب العود، وقد ساهم الفنان أحمد فتحي بالعزف على العود مع أبو بكر سالم في تأدية الغناء الصنعاني، وهكذا خرجت أول تجربة رائدة في تجديد الغناء الصنعاني وذلك بإضافة الآلات الحديثة والفرق الموسيقية، حيث صاحبت الفنان أبو بكر سالم في تأديته لأول أغنية

---

(١٠) المصدر نفسه، ص ٧١ ـ ٧٢.

(١١) محمد عبده غانم، **شعر الغناء الصنعاني**، ط ٣ (بيروت: دار العودة، ١٩٨٣)، ص ١٧٠.

صنعانية «واه مغرد» فرقة تتكون من حوالى عشرين عازفاً، بعد أن كانت الاغنية الصنعانية تعزف على العود والطبل.

وهكذا خرجت الى الوجود من جديد أغنيات:

«واه مغرد» و«يا رسولي قم» و«ذا نسيم القرب نسنس» و«نسيم السحر» بعد أن فقدها المستمع ردحاً طويلاً من الزمن بموت مشاهيرها: أحمد عبيد قعطبي، ابراهيم الماس، علي أبو بكر باشراحبيل.

ويرى فريق من اليمنيين أن تجربة أبو بكر سالم مسحت الاغنية الصنعانية التراثية وخرجت عن اطارها القديم تماماً. في حين يرى فريق آخر بأنها تجربة رائدة، أخرجت الاغنية الصنعانية الى الوطن العربي بعد أن كانت لا تخرج عن حدود مدينة صنعاء، لكن يؤخذ على الفنان ابو بكر سالم تأديته لأغنية «واه مغرد» التي تكاد تكون نوتة الاغنية مفقودة منها تماماً[١٢].

وما زال الجمهور اليمني ينقسم بين مؤيد ومعارض لهذه التجربة، فنرى أصحاب جلسات «القات» يميلون الى اللون القديم بالعزف على العود والطبل، في حين يرى جمهور الشباب أن اللون الجديد يواكب عصر التطور الموسيقي والآلات الحديثة. وعلى كل حال فلهذه التجربة مجال واسع من الدراسة والنقد، ولما لم يكن الهدف من بحثنا هذا هو دراسة وتحليل هذه الظاهرة، الا أنه كان لا بد من الاشارة الى التجديد الذي حصل للون الغنائي الصنعاني.

أما فنانو الخليج فقد تأثروا بهذا الفن الصنعاني، واختلف الاداء الموسيقى لهذا اللون، فنلاحظ بعضهم من طوره الى صوت مثل عوض دوخي ومحمد بن فارس، ومنه من أخذه بشكله القديم على العود والطبل مثل محمد عبده، ومنهم من طوره موسيقياً مثل طلال المداح.

والجدول رقم (١) يوضح لنا بعض الاغاني الصنعانية التي رددها فنانو الخليج ونوع التطوير الذي حدث لهذا اللون من الغناء.

جدول رقم (١)

اسم الاغنية	المؤلف	اسم المغني في اليمن	اسم المغني في الخليج	نوع التطوير
يا جزيل العطاء	مجهول	عوض عبد الله المسلمي	عوض دوخي	صوت
قال ابن الاشراف	مجهول	علي أبو بكر شراحبيل	محمد بن فارس	صوت
فرج الهم يا كاشف الغم	جابر رزق	ابراهيم الماس	عوض دوخي	صوت
يا بروحي من الغيد	أحمد القارة	عوض عبد الله	طلاح مداح	موسيقى
يا رسولي قم	مجهول	ابراهيم الماس	محمد عبده	لم يحدث
يا معلق بحبل الحب	علي بن احمد بن محمد اسحاق	أحمد عبيد قعطبي	خالد الشيخ	موسيقى

(١٢) خالد بن محمد القاسمي، «الاغنية الصنعانية بين التراث والمعاصر،» **الفنون** (عدن)، السنة ٧، العدد ١ (آذار/مارس ١٩٨٦)، ص ٣٦.

الأغنية الحضرمية

منذ الثلاثينات بدأت رياح التغيير تهب من خارج المنطقة، ولعب أكثر من عامل دوره في هذا المجال منها مثلاً وجود جالية هندية ضخمة في مدينة عدن والمكلا وفي السواحل حيث رواج الافلام الهندية، وقد اصابت هذه المؤثرات الخارجية محافظة حضرموت أكثر من غيرها.

وكاد الفن الغنائي الحضرمي أن يندثر بعد أن طغت عليه الاغنية الوافدة وهي تهب على الربوع الحضرمية صباح مساء من مختلف الاذاعات الاجنبية، وكادت الاغنية الحضرمية أن تصبح نسياً منسياً حين فقدت الارض التي كانت تقف عليها بعد أن جابهتها الاغنية الخارجية بما تمتاز به من تجديد وعذوبة وخفة ومرح[١٣].

وبديهي أن تجد الاغنية الحضرمية نفسها في ذلك الموقف المنهار، لأنها فقدت مع الزمن التأثير في نفوس الناس بجمودها ورتابتها وهبوط كلماتها.

ولقد أتى على الاغنية الحضرمية حينٌ من الدهر أصبحت فيه مسخاً مشوهاً، فهي إما صدى أصم للحن هندي عتيق، أو سرقة من لحن عربي قديم ذي مسحة تركية، أو انها كانت أغنية بدائية ذات نغم متكرر ممل كالضرب على الطبل أو النقر على وتر واحد.

واستمرت الاغنية الحضرمية بهذا الهبوط حتى عام ١٩٦٥ حيث برزت الحان السيد حسين أبو بكر المحضار، ومن هنا بدأت الاغنية الحضرمية تستعيد مكانتها، وأضحى الحضارمة يرددون اغانيهم الاصيلة المتنوعة وهي في فاتحة عهدها وازدهارها.

ويرجع الفضل الكبير في ذلك الى الفنان ابو بكر سالم بالفقيه الذي كون ثنائياً ناجحاً مع حسين ابو بكر المحضار، وقدم ابو بكر سالم بصوته لأول مرة الحان السيد حسين ابو بكر المحضار التي اتسمت بالحيوية والتجديد الموسيقي، ومن هذه الاغاني التي برزت في عام ١٩٦٥ وبرز معها اللون الحضرمي الى حيز الوجود: «يا زارعين العنب» و«نار بعدك» و«يا رسولي» و«وسلم ولو حتى بكف الاشارة» وغيرها[١٤].

ووجد أهل اليمن وبخاصة الحضارمة في اغاني المحضار مادة غنية لم يعم تأثيرها القومي المجال المحلي فحسب، بل تجاوز الحدود اليمنية الى جميع بقاع الجزيرة العربية. كما قدر للاغنية الحضرمية أن تخطو خطوة أوسع الى ارجاء البلاد العربية والاجنبية، ولا أدل على ذلك من حفلات ابو بكر سالم بالفقيه في القاهرة ولندن وغيرها، وكذلك مشاركة الفنانين الحضارمة في حفلات البلدان الخليجية والعربية ونذكر منهم: كرامة مرسال، عبد الرب ادريس، طه فارع. وهكذا جاء المحضار، فكان كالدائرة الموسيقية ألمت بالاغنية الحضرمية بمعظم أنواعها بما فيها أغاني الرقص والمسامرة أو المطارحة أو الاغاني الجماعية، أو الاغاني الموضوعية. وكانت ألحانه وما زالت يطرب لها السامع حتى في حالة اتباعه المنهج الغنائي «الكلاسيكي» المحض. فسرت ألحان المحضار في

---

(١٣) طه فارع، **كلمات من تاريخ الاغنية اليمنية الحديثة** (عدن: دار الهمذاني للطباعة والنشر، ١٩٨٥)، ص ٨١.

(١٤) حسين ابو بكر المحضار، **دموع العشاق**، تقديم محمد عبد القادر بامطرف، ط ٥ (بيروت: دار العودة، [د.ت.])، ص ٦ ـ ٧.

الحضر والبادية وعلى مختلف المستويات، يرسلها المتغنون بها كل يوم صفيراً ودندنة وهزجاً وغناء من تباشير الفجر حتى غسق الدجى.

وبجانب المحضار ظهر العديد من الشعراء الحضارمة الذين ساهموا مساهمة جادة في اخراج اللون الحضرمي الى الوجود نذكر منهم: أحمد سالم البيض ومن أغانيه المشهورة «من مننا معصوم»، وكذلك الشاعر الملحن صالح عبد الرحمن المفلحي الذي غنى له كبار الفنانين اليمنيين أمثال محمد جمعه خان الذي قدم له أغنية «رسول بلغ لخلاني السلام»، كما لا يفوتنا ذكر من ساهم في الاغنية الحضرمية والدان الحضرمي الاصيل أمثال : سالم عبد القادر العيدروس وحداد ابن حسن الكاف وعبد القادر الكاف، وكذلك الشاعر الأديب المؤرخ والملحن الموسيقار عبد الله بن محمد باحسن الذي خلف اللحن الحضرمي المشهور «لك البشارة ملكت القلب»[١٥]. وغيرهم من الملحنين والشعراء الحضارمة الذين لا يتسع المجال لذكرهم جميعاً، وإلى جانب الفن الغنائي فهناك فنون أخرى تمتاز بها محافظة حضرموت، فهناك الرقصات الساحلية منها والداخلية التي تملأ مساحات شاسعة في حياة السواد الاعظم من الجماهير الحضرمية، فعرفت الايقاعات والالحان البدائية في «الزوامل» و«الحراوات» ومدارات الرقص الشعبي المختلفة والمتنوعة للبدو، وفي الالعاب الشعبية العديدة الاخرى مثل: «الخابة» و«الشبواني» و«البطيق» وغيرها، وكل هذه الالعاب التي لا تخلو من الموسيقى المعبرة عن أفراح الشعب وابتهاجه، كانت التقاليد المتباينة، واختلاف القبائل والعشائر، وتعدد مناطقهم ومضاربهم من أهم الأسباب لاستقلالية كل منطقة أو كل قبيلة أو عشيرة بألعابها الشعبية ورقصاتها وأغانيها الخاصة بها.

وتمتاز اغاني «الحذرى» أي وسط وأسفل وادي حضرموت الداخل بخلوها من الحركة الموسيقية الراقصة الحقيقية، فهي عبارة عن ترتيل للأبيات الشعرية فيه أناة في الأداء وتمطيط في الصوت تشوبه مسحة حزينة مؤثرة. ولعل للبيئة أثرها الكبير في خلق هذا النوع من الغناء الرتيب الذي يتغنى به سكان تلك المناطق الوادعة الهادئة وهم في مزارعهم وحقولهم ينزحون الماء من الآبار ويرفعونه في بطء وتؤدة تشاركهم أبقارهم ومواشيهم في هذه العملية الرتيبة البطيئة المملة التي يستعينون عليها بهذا النوع من الغناء الرتيب البطيء، كما يتغنى بها «الجمالون» وهم يقطعون الصحراء بجمالهم وهي تسير في بطء ورتابة وتؤدة[١٦].

وللمرأة في حضرموت غناؤها وألحانها الخاصة التي تختلف تمام الاختلاف عن غناء الرجل وألحانه، وذلك بسبب الحجاب الذي تلتزمه المرأة وعدم اختلاطها بالرجل كما جرت ثقافة وعادات وتقاليد ذلك الزمن حتى أنه يعاب على المرأة أن تغني ألحان الرجل، كما أنه من العيب أن يتغنى الرجل بألحان النساء، غير أن ألحان «الدان» الحضرمي يحصل أن تغنيها النسوة في مجالسهن. هذا بالنسبة الى المدن والقرى الحضرمية المتحضرة بعض الشيء، اما في البادية فإن الرجل والمرأة يشتركان في غناء موحد في جميع المناسبات حيث جرت التقاليد باختلاط الجنسين في الالعاب الشعبية وأعمال الزراعة والبناء. وجميع الرقصات والالعاب الشعبية في حضرموت تعتمد في موسيقاها على الطبول و«المراويس» أو المزامير مع الغناء والرقص، ولم تكن الآلات الموسيقية الأخرى ـ الوترية والنحاسية ـ مستعملة عندهم، ولكنهم مؤخراً عرفوا «السمسمية» وهي عبارة

---

(١٥) محمد عبد القادر بامطرف، **با حسن الرائد والفنان** (عدن: دار الهمذاني للطباعة والنشر، ١٩٨٥)، ص ٣.

(١٦) عمر بن أحمد ثعلب، **محمد جمعة خان: حياته وفنه** (عدن: [د.ن.]، ١٩٨١)، ص ١١.

عن قطعة خشب مستديرة ومجوفة يثبت اليها ثلاثة أعواد مستطيلة في شكل يشبه المثلث وتمتد إليها خمسة أوتار من العمود القاطع وتثبت بطرفه القطعة المستديرة. والمعروف أن لكل وتر من أوتار السمسمية الخمسة نغمة واحدة فقط بعكس آلة «القنبوس» والعود والرباب، الأمر الذي يجعل من الصعوبة بمكان اخراج نغمات وألحان كثيرة من أوتار هذه الآلة، فهي تحتاج الى مهارة فائقة وتدريب شاق طويل وعسير.

يقول بعض المطلعين أن السمسمية دخلت حضرموت في القرن الثالث الهجري قبل آلة القنبوس، جلبها البحارة الحضارمة أصحاب السفن من مدينة «ينبع» في شمال الحجاز. وممن أشتهر بالعزف عليها من أهل المكلا في ذلك الزمان: سعيد سالم باحداد، وسالم فرج عبد النصير، وسعيد سالم السليمي ومبروك رمضان وهو في الاصل من مواطني ينبع الذين نزحوا مع أصحاب السفن الى المكلا.

ثم ظهر العزف على القنبوس بعد ذلك على يد الفنان الحضرمي الموهوب سلطان بن صالح بن الشيخ علي الذي استطاع بموهبته وعبقريته أن يطور الاغاني المحلية ويخلق منها لأول مرة ألحاناً حضرمية متطورة تتسم بالطابع الحضرمي لحناً وكلمات وموسيقى، ثم أتى عليها حينٌ من الجمود والموت، إلى أن برز باعث الموسيقى الحضرمية السيد حسين ابو بكر المحضار، والفنانين الحضارمة أمثال: محمد جمعة خان، وأبو بكر سالم بالفقيه. وقد امتاز الفنان سلطان بن الشيخ علي بالالحان العذبة والموهبة الاصيلة والصوت الجميل، ويعتبر أول من أدخل العزف على القنبوس في حضرموت، ولعل أسفاره إلى افريقيا الشرقية والهند وجاوا قد أكسبته تجربة ومعرفة أوسع.

ويقال ان كثيراً من الاغاني الكويتية القديمة انما هي صورة من ألحان الفنان سلطان، ذلك أن الكويتيين يومذاك كانوا من أصحاب السفن الذين ظلوا يرتادون سواحل حضرموت ويحرصون على حضور الحفلات والسهرات التي يحييها الفنان سلطان ومن بعده الفنان محمد جمعة خان فتستحوذ على اعجابهم فينقلونها الى بلادهم[١٧].

وبعد استعراضنا للأغنية الحضرمية ومشاهيرها سوف نقوم بدراسة لأهم الالوان الغنائية في محافظة حضرموت ومنطقة الخليج، انها «اغاني البحر».

أغاني البحر في منطقة الخليج العربي

كان الغوص والبحث عن اللؤلؤ هو العمود الفقري الذي ارتكزت عليه الحياة الاجتماعية في منطقة الخليج. والاغنية البحرية هي أغنية العمل في السفينة كانت تصاحب البحار أثناء الاستعداد للموسم أو اعداد السفينة أو الدخول الى البحر، وكذلك أثناء رحلة الغوص وأثناء العودة[١٨]. وقد استعان بها البحار كضرورة مصاحبة لانجازه، وشدا بها أيضاً في أوقات الاستراحة من العمل متخذاً منها وسيلة للترفيه والتسلية[١٩].

---

(١٧) المصدر نفسه، ص ١٤ ـ ١٥.

(١٨) عيسى بن راشد آل خليفة، «الكلمة في الأغنية الخليجية،» (محاضرات الموسم الثقافي لعام ١٩٨٠/١٩٨١، دولة الامارات العربية المتحدة، وزارة الاعلام)، ص ٣٠.

(١٩) حصة السيد زيد الرفاعي، **اغاني البحر: دراسة فولكلورية** (الكويت: ذات السلاسل، ١٩٨٥)، ص ٢٧٠.

وتوجد لكل عمل من أعمال السفينة أغنية خاصة به، فعند رفع الشراع الى الأعلى يغني البحار فناً يسمى «فن البسة» ويردده النهام قائلاً:

يا الله يا الله يا الله
يا الله يا الله يا الله
من يوم رجعوا عمامي
جفت عيوني منامي
عطشان والهوى ظامي
من شافني قال لا حول
لا حول يا وليد مفتاح
يا مواصل البيض بالشامي
لخضر سباني بدله
عقلي وروحي فدا له

وعند جر المجداف يغني البحّار ما يسمى «فن الجيب»:

كثر صلاتي وبادي
على شفيع العبادي
وشفاعتك يا محمد
يوم الحشر سنادي
يوم الحشر يا شفيعي
ذخري وغاية مرادي

وبعد انتهاء عمليات الغوص التي تستمر أكثر من أربعة أشهر تبدأ السفن بالتجمع في قافلة واحدة استعداداً للعودة. ومن أشهر أغاني (القفال) التي تؤدى أثناء رجوع قوافل السفن أغاني «الهولو» ذات الايقاعات الخفيفة والاداء الجماعي:

يا خلتي يا عوادي
قلبي تذكر بلادي

وتؤدى بمرافقة آلات الايقاع مع رقصة خفيفة يشترك فيها طاقم السفينة، وتعد أغنية شادي الخليج «هولو بين المنازل» التي كتبها الشاعر أحمد العدواني ولحنها أحمد باقر تطويراً لأغاني الهولو التي تزدهر في مواسم العودة:

هولو بين المنازل
أسمر سباني
هولو حلو الشمايل
زين المعاني

ان أبرز أساليب أداء الأغاني المرافقة لرحلات الغوص تبدأ بالمقدمة التي يطلق عليها «الجرح» حيث يؤديها النهام وحده دون مصاحبة ايقاعية، بعدها تردد «التنزيلة» أو الاستهلال بمرافقة الايقاع على الطبول والدفوف وبأداء جماعي، وهو لا يخضع لقافية موحدة أو وزن ثابت، وتلعب ايقاعات التصفيق بالكفوف المنسجمة مع حركة العمل في جر المرساة أو رفع الشراع أو سحب الحبال التي يتعلق بها الغواصون دوراً بارزاً في تلوين الأنغام.

وخلال «التنزيلة» تبدأ الموالات التي يرتجلها النهام بين التوقيع بالأيدي وآلات الايقاع، وفي

نهاية كل موال يقول «هوب يا مال» وهي جملة ايقاعية تدخل ضمن العناصر المرتجلة في حركة العمل.

وقد ارتبطت بفنون البحر بعض الاشكال الايقاعية الراقصة التي تعتمد على الاداء الجماعي لكنها تقدم على اليابسة، كرقصة «توب يا بحر» وهي لعبة شعبية تعتمد على الحركات الايمائية والرمزية وتؤدى من قبل النساء والفتيات على ساحل البحر بانتظار العائد من رحلة الغوص، حيث تتجه النسوة في مظاهرة ضخمة نحو البحر، تتجمع على الشاطىء لتقوم باضرام النار والقفز عليها أو رميها في البحر... الخ، أما الاغاني والاهازيج المرافقة فهي تتضمن دعوة البحر الى اعادة سفن الغوص:

توب توب يا بحر
أربعة والخامس دخل
ما تخاف من الله يا بحر
أربعة والخامس دخل
يا نوخذاهم لا تصلب عليهم
ترى حبل الغوص قطع ايديهم
يا ريتني غويمة
واظلل عليهم

ولا يرافق هذه الاغاني والرقصات أي آلة موسيقية اذ يعتمد على التصفيق والحركات الايمائية بالايدي وحركة الاقدام والجسم، ويلاحظ أن رقصة «المراداة» المشهورة في البحرين هي لون آخر لهذه الرقصة الشعبية[٢٠].

هذه فنون العمل، أما الفنون التي تغنى في غير موسم الغوص فيعتبر فن «الفجري» هو الاساس الذي تستند إليه هذه الاغنيات والفجري يغنى في الدار بخمسة أنواع بترتيب متفق عليه، وهي: (١) الفجري، (٢) العدساني، (٣) الحدادي، (٤) المخولفي، (٥) الحساوي.

ويتركب غناء الفجري عامة من ثلاث فقرات مرتبة كالتالي[٢١]:

(أ) حوار بين النهام والمجموعة.
(ب) دخول الايقاع مع تنزيلة المجموعة.
(ج) دخول النهام بمواويل معروفة مثل الزهيرات وغيرها يصاحبه ونة المجموعة والتصفيق وتكون الحركة نشيطة من حيث الرقص والعزف على الآلات الموسيقية.

أغاني البحر في محافظة حضرموت

وهي عادة ما تصاحب الصياد في رحلته البحرية لمصدر رزقه، وتغنى أغاني البحر في حضرموت على ايقاع الصوت الذي يحدثه ارتطام المجاديف بلجة البحر خلال عملية التجديف، فيبدأ الصيادون الاغنية بقولهم: «هي لله شي» ثم يتلو أحدهم أبياتاً مسجعة تناسب النغم، أما

---

(٢٠) جعفر، **الفن الغنائي في الخليج العربي**، ص ٩٣ ـ ٩٤.
(٢١) آل خليفة، «الكلمة في الاغنية الخليجية،» ص ٣١.

أغنية «هيلة للقدوم» فتغنى عند توجههم داخل البحر الى جهة معينة قد تكون جهة الشرق مثلاً فتغني المجموعة «هيلي لقدوم»، ويردد آخر «الشلال» كلمات أو أبيات مناسبة، وتليها أغنية «هيلي خوارة» أو «هيلي عالخور لقدوم» ثم أغنية «هيلي بانوش» أو «هيلي نويش»، وتغنى عند تعمقهم داخل «غبة البحر»، وبما جاء في الاغاني السابقة نفسها من حيث ترديد المجموعة «الكورس» والمنشد أو المغني «الشلال».

أما عند عودتهم الى البر فتغني المجموعة «هيلي عالبر» وبعضهم هكذا «هيلي يروينا» وينشد أو يغني المغني «الشلال» أبياتاً من الشعر الشعبي مثل قصيدة **لابسات الخلاخل عالبر** وعند مغادرة البحر تغنى ايضاً أغنية «سوبان» أو «مسوبان»، وتغني هذه الكلمة الهة البحر، ولهذه الاغنية ترديد خاص وكلمات خاصة وهذه الكلمات أو الأغنية انتشرت على الشريط الساحلي حتى جبال المشقاص حيث يرددها العمال والحطابون هناك.

ويتغنى الصيادون بأغنية مخاطبة السمك، وتغنى هذه الاغنية لمخاطبة سمك «الثمد» وهو من الاسماك المشهورة في حضرموت، ويدعى في الاغنية بكنيته الوصفية «ابو حمد» وتنشد أبيات حكمية مثل:

سعيد هادي يقول الناس سبوني
الله يسب الذي هو بايسب الناس

كما يتغنى الصيادون بعد عودتهم من البحر، ومع قيامهم بترميم واصلاح الشِباك، بأغنية خاصة وهي عبارة عن انشاد قصيدة مطولة تحكي ضياع حوت في البحر والبحث عنه، وبلحن آخر طويل النفس، أما أغنية شحن وتفريغ السفن فيغنيها رجال الموانىء مع رقص بالأكف[٢٢].

وهكذا نلاحظ التشابه الكبير بين غناء البحر في الخليج وحضرموت مع اختلاف بسيط حيث تغنى الاغنية البحرية في الخليج لموسم الغوص اما في حضرموت فيغنّيها الصياد في رحلته البحرية لمصدر رزقه.

وحينما ننتقل الى الغناء الخليجي ومدى تأثره بالفن الحضرمي المعاصر نجد أن فناني الخليج قد تأثروا أكثر من غيرهم بهذا الفن، حتى أن معظم الفنانين في منطقة الخليج يشقون طريقهم الفني بتأدية الغناء اليمني ولا سيما الاغنية الحضرمية. وحينما نقوم بدراسة لأقطار الخليج المتأثر بشكل واضح بالغناء الحضرمي نجد عُمان في المرتبة الأولى حيث يبدأ الفنانون العمانيون طريقهم الفني بتأدية الغناء الحضرمي، فنجد مثلاً الفنان سالم علي سعيد من مدينة ظفار، أكثر المتأثرين بهذا اللون، وعلى الرغم من شهرته في عُمان فلا زال يؤدي الأدوار الغنائية الحضرمية حتى الآن، بل لا يستطيع المستمع أن يفرق بين الحانه والالحان الحضرمية الاخرى، وكذلك الفنانون العمانيون: سالم محاد ومسلم عبد الكريم وابن الساحل وشادي عمان، وجميعهم من مدينة ظفار في عُمان، وهنا نلاحظ أن هذه المدينة متأثرة بالفن الحضرمي أكثر من المدن العُمانية الاخرى، وذلك بحكم تقاربها مع اليمن الديمقراطية، وبخاصة محافظة «حضرموت»[٢٣].

---

(٢٢) جعفر محمد السقاف، **لمحات عن الاغاني والرقصات الشعبية في محافظة حضرموت** (عدن: وزارة الثقافة والسياحة؛ بيروت: دار الفارابي، [د.ت.])، ص ١٠ ـ ١١.

(٢٣) خالد بن محمد القاسمي، «الاغنية الحضرمية حاضراً ومستقبلاً،» **الظفرة** (ابو ظبي)، السنة ٦، العدد ٤٤٤، ص ٣٦.

كما نجد مدينة «صور» في عُمان تأتي في المرتبة الثانية من حيث التأثر بالاغنية الحضرمية. وعلى الرغم من بعد هذه المدينة عن اليمن، فإن السفن التجارية و«الابوام» كانت هي الرافد الثقافي الذي استطاع أهالي مدينة «صور» من خلاله جلب هذا اللون الغنائي الى بلادهم، وقد كان الفنان سالم راشد الصوري يمثل اللون الحضرمي في مدينة صور، وكذلك الفنان عوض حليس الذي ما يزال يقوم بتأدية الادوار الحضرمية مثل أغنية:

أبو علي قال يا مفرج الهم
ويا كاشف عن المضنون

وفي الامارات العربية المتحدة يمثل الفنان خالد السعدي لوناً حضرمياً مستقلاً، بل إن الحانه الخاصة ذات طابع حضرمي أصيل، مثل أغنية «عاد نحن ما انسجمنا»، وأغنية «أنا يوم قابلتك في ليلة العيد» ونلاحظ ان الاغنيتين حضرميتا اللهجة لحناً وأداءً، ومع ذلك فما زال هذا الفنان يغني أيضاً لبعض الفنانين الحضارمة مثل: عبد الرحمن الحداد وعلي الصغير، وقد غنّى للأخير أغنية:

بين المحبين فرقت قلبك
ولعاد تدري من هو يحبك
كلفت نفسك وأسهرت عينيك
عسى الله يعينك

وفي البحرين نلاحظ الفنان ابراهيم حبيب يقدم الغناء الحضرمي حتى في أحدث أغانيه، بل إن أغنية «سلم ولو حتى بكف الاشارة» من كلمات السيد حسين ابو بكر المحضار، وغناء الفنان أبو بكر سالم بالفقيه، تكاد تكون اندثرت على المستمع في الجزيرة العربية، ولكن بعد أن قام الفنان ابراهيم حبيب بتجديدها فاقت شهرة الاغنية عما كانت عليه سابقاً من تأدية أبو بكر سالم بالفقيه بل أن المستمع الخليجي يكاد ينسبها الى ابراهيم حبيب لحناً وأداء، كما قدم غيرها من الاغاني الحضرمية الاخرى مثل: «سقى الله روضة الخلان»، و«جزاها الله»، ونلاحظ ان اغنيات المحضار من أكثر الادوار التي قدمها ابراهيم حبيب مثل:

بشيل حبك معي
بلقيه زادي ومرافقي بالسفر
وبتلذذ بذكرك في بلادي
في مقيلي والسمر

وفي السعودية نلاحظ التأثر الواضح بالالحان الحضرمية، فيعتبر محمد عبده من أكثر الفنانين المتأثرين باللون اليمني والغناء الحضرمي مثل أغنية المحضار «طاب ليلك يا عريس» والتي أشتهر بها محمد عبده أكثر من شهرتها للفنان اليمني علي الصغير، وكذلك الفنان محمد عمر الذي غنى للمحضار أغنية «رد قلبي»، وأيضاً طلال المداح الذي قدم من أغنيات أبو بكر «يا ورد محلى جمالك» التي لاقت شهرة من الفنان طلال المداح تفوق شهرتها من أبو بكر سالم:

يا ورد محلى جمالك بين الورود
يا غصن محلى قوامك لما تجود
قلبي عليك ولهان
عقلي وراك حيران

الـزيـن ذا كلـه ولا مـرة تجـود
ليش يـا ورد محـل جمـالـك... الـخ

وفي الكويت نجد الفنان حمد سنان لا يزال يقدم اللون الحضرمي على الرغم من ظهوره على السـاحة الفنيـة في الكويت، الا أن اللـون الحضرمي هو الطـريق الذي اتخـذه هذا الفنـان. ومن الاغاني الحضرمية التي قدمها أغنية «على ضوء الكوكب السـاري» من كلمات السيـد حسين أبـو بكر المحضار وكان قد قدمها أبو بكر سالم عام ١٩٦٧. وهنا نلاحظ أن أغلب الالحان اليمنية التي قدمها فنانو الخليج، قد سبق وغنى معظمها الفنان أبو بكر سالم بالفقيـه، ولا شك أن شهـرة هذا الفنان وعذوبة صوته، إضافـة الى تلقيه الاغنيـة كلمة ولحنـاً من المحضار دليـل واضح عـلى نهج الفنانين الخليجيين نحو اعادة تجديد هذه الاغـاني. كما ان الفنـان الحضرمي عبد الـرب ادريس ساهم مساهمة جادة في اذكاء الفنانين الكويتيـين بالنكهـة الحضرمية، فقـدم للفنان الكـويتي عبد الكريم عبد القادر أغنية «غريب» و«تأخرتي»، ولا شك أن اغنية «صبوحة» التي اداها معظم فناني الخليج واليمن هي دليل صادق على عمق الاواصر الموسيقية بين الخليج واليمن.

والجدول رقم (٢) يوضح لنا أشهر الاغاني الحضرمية التي قدمها فنانو الخليج:

جدول رقم (٢)

اسم الاغنية	المؤلف	الملحن	المغني في اليمن	المغني في الخليج
سلم ولو حتى بكف الاشارة	حسين ابو بكر المحضار	حسين ابو بكر المحضار	ابو بكر سالم	ابراهيم حبيب
بشيل حبك معي	حسين ابو بكر المحضار	حسين ابو بكر المحضار	ابو بكر سالم	ابراهيم حبيب
طاب ليلك يا عريس	حسين ابو بكر المحضار	حسين ابو بكر المحضار	علي الصغير	محمد عبده
رد قلبي	حسين ابو بكر المحضار	حسين ابو بكر المحضار	محمد جمعة خان	محمد عمر
على ضوء الكوكب الساري	حسين ابو بكر المحضار	حسين ابو بكر المحضار	ابو بكر سالم	حمد سنان
بين المحبين	حسين ابو بكر المحضار	حسين ابو بكر المحضار	علي الصغير	خالد السعد
يا ورد محلى جمالك	ابو بكر سالم	ابو بكر سالم	ابو بكر سالم	طلال المداح

الأغنية اللحجية

ترتبط الأغنية في لحج بالشاعر الأمير أحمد فضـل القمندان، وهـذا لا يعني أن الفترة التي سبقت القمندان قد خلت من الفنون الغنائية، بل كانت الأغنية اللحجية في عصر ما قبـل القمندان تغنى على نمط الرقصات الشعبية: الرزحة ـ الدحفة ـ الدمندم ـ الشرح ـ الـزفة ـ رقصـة الحناء، أما الدان اللحجي فقد تميز بهذين اللحنين: وامرحبا بالهاشمي، واطير كف النياح[٢٤].

---

(٢٤) صالح نصيب واحمد صالح عيسى، **فضل محمد اللحجـي: حياته وفنه** (عـدن: دار الهمذاني للطبـاعة والنشر، ١٩٨٤)، ص ١١.

لقد كانت الأغنية الصنعانية هي السائدة وهي مفتتح كل سمرة ومقيل في مدينة لحج، ويومها لم يكن قد وجد ما يعرف باللون اللحجي في الأغنية اليمنية ما عدا الفلكلور الشعبي السائد آنذاك، وظهر في تلك الفترة الفنان المرحوم هادي سبيت النوبي الذي بدأ عزفه على العود الصنعاني آنذاك، واستمر يحيي حفلات الزواج والمقايل والسمرات حتى قضى نحبه وظهر من بعده صالح الظاهري، وصالح عيسى الذي بدأ حياته الفنية بالعزف على الآلة النحاسية ثم السمسمية ثم على الآلة الوترية (العود)، وكذلك الفنان أحمد قاسم والد الفنان أنور أحمد قاسم، والفنان سعد عبدالله والد الفنان محمد سعد عبدالله، وعمر غابة وعبدالله المسلمي وعوض سالم الطميري وابراهيم الماس والشيخ علي أبو بكر وعوض الحراش وصالح العنتري.

وعلى أنقاض تلك الفترة قامت نهضة فنية في مدينة لحج في عهد مؤسس النهضة الفنية الشاعر والملحن (أحمد فضل القمندان)، وكان شقيقاً لسلطان لحج عبد الكريم فضل ـ حينذاك ـ فابتدع عدداً من الأغاني اللحجية التي لم تلبث أن اكتسحت الأوساط المهتمة بالموسيقى والطرب والغناء.

ومهما يكن من أمر القمندان من حيث انتمائه الطبقي وموقفه الايديولوجي والسياسي، فإن الأغنية اليمنية بلونها اللحجي مدينة بكل مكانتها لشخصه.

فلقد أسس القمندان مدرسة جديدة للفن الغنائي واللحن الجديد تتلمذ فيها فضل محمد اللحجي، مسعد بن أحمد حسين، فضل طفش، هادي سعد سالم، أحمد صالح علي، ومن مؤلفاته: **الحرية بالقول، هدية الزمن، المصدر المفيد في غناء لحج الجديد، وفصل الخطاب في تحريم العود والرباب**، وكتاب **الاغاني**.

ولا يفوتنا أن نؤكد بأن القمندان هو الذي أدخل العزف بالعود والرباب على الأغنية اللحجية بتبنيه عدداً من الفنانين السابق ذكرهم، ذلك التبني الذي هيأ للقمندان إعداد أغانيه وديمومتها بفضل وجود فرقته في داره. ثم امتد ذلك التبني الى فرقتي ندوة الجنوب الموسيقية والندوة الموسيقية اللحجية حيث تبنت كل منها عدداً من المؤلفين والملحنين والمغنين والعازفين بل والمشجعين أيضاً.

ومن هنا نستطيع القول إن الأغنية اللحجية قد ازدهرت أيما ازدهار وعاشت عصراً ذهبياً في فترة القمندان وما بعده، ومازالت تتردد اصداؤها في نفوس جماهير اليمن والخليج حتى اليوم. وفي فترة ما بعد القمندان عانت الأغنية اللحجية ولفترة قصيرة، إلا أنها استمرت في سيرها الحثيث نحو الازدهار فقد قاد لواءها الشاعر والملحن الأستاذ عبدالله هادي سبيت، وكان أول الدعاة لتأسيس الندوات الموسيقية في لحج، تلك الندوات التي جمعت بين المؤلف والملحن والعازف والمغني والمشجع أيضاً[٢٥].

وقد استطاع الفنان فضل محمد اللحجي الذي تتلمذ على يد القمندان، أن يشق طريقاً ويكوّن مدرسة جديدة، لألحان الأغنية اللحجية والملتزمة بالطابع الفني الأصيل، حيث واكب النشاط الفني واكتشف عدداً من المغنين وزودهم بألحانه، كما لا يفوتنا ذكر الفنان الأستاذ محمد سعد الصنعاني، والأستاذ أحمد صالح اللذين أدخلا فيما بعد بعض المقدمات الموسيقية لبعض أغاني التراث اللحجية أي (الأغاني القمندانية).

---

(٢٥) المصدر نفسه، ص ١٥.

وفي فترة ما بعد الاستقلال في الشطر الجنوبي من اليمن كون الشاعر الفقيد أحمد عباد الحسيني الفرقة الشعبية للتمثيل والموسيقى وكانت تضم كل الفنانين، لكنها سرعان ما انقرضت وتكونت بعدها فرقة اليمن الموسيقية برئاسة الفنان محمد سعد عبدالله، فلم تستطع الوقوف على رجليها. وقامت فرقة أخرى تحمل اسم فرقة الحوطة الموسيقية بدعوة من الفنان محمد مرشد ناجي، التي سجلت بعض الأغاني من التراث للإذاعة والتليفزيون إلا أنها انتهت بعد تلك التسجيلات.

وقام بعد ذلك عبدالله محمد حنش بتكوين فرقتين موسيقيتين: «تبن» و«الأمل» واللتين انتهتا الى الفشل في مدة قصيرة، كما أن فرقة «الفلاح» الموسيقية لم يدم عمرها أكثر من ستة أشهر تقريباً.

وتحت التأطير الذي قامت به وزارة الثقافة لجمع شتات الفنانين واستقطابهم من دوائرهم، كونت فرقة موسيقية لا تزال حتى الآن تعمل تحت إطار فرع الاتحاد العام للفنانين اليمنيين الديمقراطيين بمحافظة لحج[٢٦].

وما زالت الأغنية اللحجية تتجدد باستمرار، ورغم ما تحمله من ألحان جديدة، الا أننا نلاحظ أن الفنانين المعاصرين يجيدون التغني بالألحان القمندانية مثل أغنية «غزلان في الوادي» للفنان أحمد يوسف الزبيدي، و«تاج شمسان» التي يغنيها الفنانان فيصل ميرزا، وفيصل علوي.

ويلاحظ بأن الفنان فيصل علوي من أشهر الفنانين اللحجيين في اللون الغنائي «القمندان» ومن ذلك أغنية:

اذا رأيت على شمسان في عدن
تاجاً من المزن يروي المحل في تبن
قل للشبيبة نبغي هكذا لكم
تاجاً من العلم يمحي الجهل في اليمن
فأنتم خلف القوم الأولى رفعوا
رايات مجدهم في سالف الزمن
سارت جنودهم في البر فاتحة
حتى ملوا البحر ذا الامواج بالسفن

وكذلك أغنية «أسيل الخدود» و«يا ورد يا كادي» وقدمت فرقة الإنشاد اليمنية من أغاني القمندان «وأعلى امحنا واعلى امحنا» و«نجيم الصباح».

أما الفنان محمد مرشد ناجي فتغنى بأجمل ألحان القمندان ومنها أغنية «طلعت بدرية بين الحسان» و«صادت عيون المها».

هل أعجبك يوم في شعري غزير المعاني
وذقت ترتيل أياتي وشاقك بياني
وهل تأملت يا لحجي كتاب الأغاني

---

(٢٦) جمال محمد السيد، «عن الأغنية الشعبية في لحج،» **الفنون**، السنة ٢، العددان ٢ ـ ٣ (شباط/فبراير ـ آذار/مارس ١٩٨٢)، ص ١٦.

ولا انـا قط صنعـاني ولا اصفهـاني[٢٧]

وفي الخليج كان التأثير واضحاً بالغناء اللحجي فنلاحظ في الكويت الفنان عبد المحسن المهنا يغني لطه فارع «يا منيتي يا سلا خاطري»، وفي الامارات العربية المتحدة موزة سعيد تغني لمحمد صالح حمدون «سألت العين»، وفي البحرين الفنان ابراهيم حبيب يغني لأحمد يوسف الزبيدي «غزلان في الوادي».

ومن هنا نلاحظ أن تأثير منطقة الخليج بالغناء اللحجي أقل بكثير من تأثرها بالأغنية الحضرمية أو اليافعية كما سنرى، وذلك يعود لصعوبة تأدية اللون اللحجي أحياناً عدا الألحان الخفيفة، فنلاحظ حتى في اليمن نفسه لم يقدم أغنية «طلعت بدرية بين الحسان» الا الفنان محمد مرشد ناجي، في حين أن هناك العديد من الفنانين اليمنيين تأثروا بأغنية معينة من الغناء اللحجي فنسمعها من مجموعة فنانين ومثال على ذلك أغنيتا «يا ورد يا كاذي» و«اذا رأيت على شمسان» اللتان غناهما أكثر من فنان واحد.

وعلى الرغم من ذلك، فإن الكثير من فناني الخليج أدّى هذا اللون من الغناء.

والجدول رقم (٣) يوضح لنا بعض الأغاني اللحجية التي رددها فنانو الخليج.

جدول رقم (٣)

الأغنية	المؤلف	الملحن	المغني في اليمن	المغني في الخليج
غزلان في الوادي سالت العين يا منيتي يا سلا خاطري	احمد فضل القمندان مجهول مجهول	أحمد فضل القمندان محمد صالح حمدون طه فارع	أحمد يوسف الزبيدي محمد صالح حمدون طه فارع	ابراهيم حبيب الزبيدي موزة سعيد عبد المحسن المهنا

الأغنية اليافعية

يأتي ذكر الأغنية اليافعية بذكر الشاعر الفنان «يحيى عمر» وهي على الرغم من شهرتها في الخليج واليمن، لم تحظ بالاهتمام والرعاية ولم يشر اليها الكاتب والباحثون في مؤلفاتهم. وعلى الرغم من شح المراجع والتي لا تخرج عن أسطر قليلة كتبت في الصحافة اليمنية حول هذا الشاعر، سنحاول تعريف الأغنية اليافعية وأشهر روادها في اليمن، ونصيب منطقة الخليج من هذا اللون الغنائي. كما أسلفنا يرتبط الغناء اليافعي بالشاعر والملحن يحيى عمر اليافعي «أبو معجب»،وهو شاعر شعبي ذو شهرة واسعة في اليمن والجزيرة العربية من مدينة يافع بحضرموت[٢٨]، قضى فترة من حياته في صنعاء ثم هاجر الى الهند حيث زار حيدر آباد (الدكّن) ومدراس وكلكتا، ثم عاد الى ولاية (برودة) الهندية وكانت بها جالية يمنية كبيرة من أهالي حضرموت، فاستقر بها وتزوج، وتذكر الروايات المحلية أنه عاش في القرن الحادي عشر الهجري.

---

(٢٧) احمد فضل القمندان، **المصدر المفيد في غناء لحج الجديد**، ط ٢ (عدن: دار الهمذاني للطباعة والنشر، [د.ت.])، ص ٢٦.

(٢٨) محمد عبد القادر بامطرف، **الجامع**، ط ٢ (عدن: دار الهمذاني للطباعة والنشر، ١٩٨٥) ج ٢، ص ٢٥٤.

وتغنّى قصائده الى اليوم مسجلة على اسطوانات وأشرطة (كاسيت)، وشهرته على كل لسان في اليمن، توفي في ولاية (برودة) الهندية، وانقطع عقبه، ولا يعرف بالضبط الى أي من البطون اليافعية الحميرية ينتمي، انما يقال إنه من آل الشيخ علي آل هرهرة، شعره سلس وجذاب ورقيق، له (ديوان شعر) في اليمن.

وتعتبر قصائده من أشهر الكلمات الغنائية تداولاً في حضرموت وشبه الجزيرة العربية، وقد قامت شركتا «أوديون» و«التاج العدني» في مجموعة اسطوانات البحرين بتسجيل أغانيه. والجدير بالذكر اسطوانة التاج العدني التي سجلت عليها اغنية «يحيى عمر» التي يستهلها بالقول:

يقول يحيى عمر من كم
هذا العسل نشتري قفله

هي من تنويعات البسيط وقد وضع لحنها على النغم الصنعاني، ويقال ان يحيى عمر كان يتقن اللغة الأوردية. ونورد للشواهد هذه الأبيات من بعض قصائده:

بعد الآن يحيى عمر شل الدان
في الفتان ـ هندي ملك هندستان
مايهتان لله من ذا الهندي
حاضر باش «هندي برابرشاباش»
مثل الشاش ابيض منقرش
نقراش قلبي طاش
مسكين أنا ما جهدي

ثم يستعمل في هذه القصيدة كلمة «صبر كرو» وهي لفظة هندية معناها «وتحلى بالصبر»، ثم يعرج في قصيدته نفسها على صنعاء ويلفظ بعض الكلمات الشعبية اذ قال:

ما شاقوت منك ولا ذقت القوت
شافر توت من جسمك الياقوت

ثم عبارة جي بكرة سأفعل لزوجي مكره، وكلمة «شانلتم» أي بمعنى سنجتمع وكلمة «شانطعم».. هذه دلائل قاطعة أنه عاش أيضاً في صنعاء وشرب من مائها الذي جعله يقول ما قاله فطاحل شعرائها مثل «العنسي» وإبن أشرف والآنسي. وفي قصيدة قال[٢٩]:

يحيى عمر قال في البندر سكن وجدي
وطاب لي مسمري وأمسيت في راحة
من يوم سيد الغواني واصله عندي
يتمشجر الفل والكاذي وتفاحه
بسمر معك يا رقيق الخد والقد
ماذا قسى فيك مالك نفس سماحه
صب العرق من جبينه عطر ماء وردي
لاجيت بأشم خده فاحت إرياحه

(٢٩) احمد بو مهدي، «اعلام فنية: عن الملحن والشاعر اليمني يحيى عمر ابو معجب،» **الفنون**، العددان ١٠ ـ ١١ (تشرين الأول/اكتوبر ـ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨١)، ص ٦٢ ـ ٦٣.

من جنب لاجنب بشرب الكاس نتردي
مع الطرب يا محب في الليل تمر قاحه

وليحيى عمر الكثير من الشواهد مثلاً «يحيى عمر قال: يا طرفي لما تسهر» التي غناها له الفنان اليمني محمد مرشد ناجي، وكذلك «يقول يحيى عمر من كم» والتي أدتها فرقة الإنشاد اليمنية(٣٠).

أما نصيب الأغنية الخليجية من فن «يحيى عمر» أو الفن «اليافعي» فقد فاق الغناء اليمني نفسه.

ويتجلى تأثر الغناء الخليجي بفن يحيى عمر واضحاً، فنرى الفنان عوض الدوخي يغني ليحيى عمر «يقول بومعجب نهار الأحد» والفنان طلال المداح يغني ليحيى عمر «يحيى عمر قال ماشأن المليح»، أما الفنان البحريني ابراهيم حبيب فغنى ليحيى عمر «يا الله يا من على العرش اعتليت»، أما عُمان فقد كان نصيبها من الأغنية اليافعية وافراً، فقد غنى الفنان العماني سالم راشد الصوري أغنيته المشهورة ليحيى عمر والتي مازالت تردد حتى الآن.

يحيى عمر قال قف يا زين
سالك بمن كحل أعيناك
ومن علمك يا كحيل العين
ومن الذي خضب أبنانك
الورد شفته بذا الخدين
وهو محطوط على أويانك
يا مركب الهند يا بو دجلين
يا ليتني كنت ربانك

كما قدم الأغنية نفسها الفنان السعودي محمود حلواني، وغنّى ليحيى عمر أيضاً الفنان العماني ابن الساحل «يحيى عمر قال في البندر سكن ودي».

وهكذا نلاحظ أن تأثر منطقة الخليج بالغناء اليافعي واضح في ترديد الفنانين الخليجيين لأغاني يحيى عمر، وكذلك ترديد الأغاني اليافعية التي غناها الفنانون الحضارمة واليمنيون أنفسهم.

وحول مدى تأثر الأغنية الخليجية بالغناء اليافعي يوضح الجدول رقم (٤) أغاني يحيى عمر والتي قدمها فنانو الخليج.

جدول رقم (٤)

الأغنية	المؤلف	المغني في الخليج
يحيى عمر قال ما شأن المليح	يحيى عمر	طلال المداح
يا الله يا من على العرش اعتليت	يحيى عمر	ابراهيم حبيب
يحيى عمر قال قف يا زين	يحيى عمر	سالم راشد الصوري
قال بو معجب		وأيضاً محمود حلواني
	يحيى عمر	عوض دوخي
يحيى عمر قال في البندر سكن ودي	يحيى عمر	ابن الساحل

(٣٠) عبدالله عوض يعقوب، «يحيى عمر المجهول،» **الفنون**، العدد ١١ (تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٢)، ص ٧٤.

الجذور اليمنية لفن الصوت الخليجي

يعتبر الصوت من أعرق أنواع الغناء المعاصر في أقطار الخليج والجزيرة العربية، فهو فن عربي اشتهر به أبناء هذه المنطقة فأبدعوا فيه وتفننوا في طرق أدائه، وقد ورد هذا اللون في الغناء العربي الموروث فسماه أبو الفرج الأصفهاني في كتاب **الأغاني** (الصوت العربي). وتدلنا الدراسات الأدبية على أن الصوت كان معروفاً وشائعاً في العصور العربية الأولى واعتمد على قدرة المغني المفرد في تلوين الأداء والانتقالات اللحنية وحفظ نماذج الشعر العربي واستخدام الآلة الموسيقية المصاحبة، لذلك فهو فن الموهوبين في الغناء والعزف في آن واحد.

تعتبر أغلب أنواع الصوت العربي الموروث في الخليج والجزيرة من الغناء التقليدي الشائع على الرغم من عدم معرفة ملحنها الأصلي ومشاركة الجميع في إبداع منظوماتها. وكانت مادة رئيسية للمجالس والأسمار وفنون البحر ورحلات السفر. وما تزال بعض أنواعها تعتمد على قصائد الشعر العربي القديم وأسلوب الأداء المفرد.

يتميز غناء الصوت الخليجي بأدائه المتقن وأوصاله الثابتة «التحرير، الميانة، التسليم، الاستماع، الصوت، توشيحة الختام»، ولم يمنع هذا الأسلوب بعض الموهوبين من استخدام أساليب جديدة وألحان مبتكرة، وعلى العموم ففي كل أغنية من أغاني الصوت الخليجي يبدأ بما يسمونه «المقام أو الاستماع» وهي قطعة شعرية يفتتح بها الصوت على وزن وقافية واحدة، يليها الصوت الذي يتكون عادة من قصيدة بالفصحى أو العامية، وفي نهاية القصيدة تردد توشيحة الختام التي هي عبارة عن نهاية تلحق بالأصوات بعد فاصلة موقعة تسير على لحن مغاير لمجرى اللحن الأصلي في الصوت دون أي خلل يلحق بتوقف الوزن والغناء والايقاع، وبعد انتهاء الموشحة تأخذ المجموعة في الغناء والترديد الجماعي حتى نهاية الأغنية. وتتكون الموشحة عادة من عدة أبيات مشهورة لشاعر عربي قديم أو لشاعر محدث ولكنها جرت على الألسن وحفظها الناس حتى أصبح كل صوت يتميز بموشحته المعروفة. أما الآلات المصاحبة لغناء الصوت فهي (العود)، الذي يحمله المغني، و(الكمان) و(المرواس)، ويشترك أثناء الأداء مجموعة من الرجال بالتصفيق الذي يعقب المقاطع الغنائية، كما يشاركون بترديد الموشحة في نهاية الصوت، إضافة لمشاركة راقص أو راقصتين في أداء رقصة «الزفّان» وأسلوبها يعتمد على التقدم عدة خطوات الى الأمام تتخللها قفزات في الهواء حتى نهاية الأخرى. ويرى الأستاذ عبد الأمير جعفر أن «أول من اشتهر بنشر الصوت في الخليج العربي الشاعر عبد الرحيم العسيري الذي جاء من شبه الجزيرة العربية واستقر في البحرين في أوائل هذا القرن فأعاد بذلك بعث الأغاني التراثية التي تستمد مادتها من أشعار العرب الأوائل، ويرى أن الشاعرين محمد بن لعبون وعبدالله الفرج قاما بنشر أغاني الصوت والسامري بأشعار النبط، وبذلك يمكننا أن نعتبر الصوت شكلين، فما يؤلف بالفصحى وهو الأكثر شيوعاً واستخداماً بين القبائل العربية، وما يؤلف باللهجة العامية ذات النكهة البدوية»[٣١].

وقد ورث هذا الفن رواد الغناء الأوائل في هذه المنطقة مثل عبد اللطيف الكويتي ومحمود عبد الرزاق وسعود الراشد في الكويت، ومحمد بن فارس وضاحي بن وليد في البحرين، وخيري ابن ادريس في قطر.

وأبرز أنواع الصوت الخليجي هو الصوت الشامي والصوت العربي الحجازي والصوت

---

(٣١) جعفر، **الفن الغنائي في الخليج العربي**، ص ٩٩.

الخيالي، إضافة الى الأصوات التي ترجع تسمياتها الى المدن والبلدان التي صدرت عنها.

وقد حاول بعض الفنانين في أقطار الخليج الاستفادة من غناء الصوت الموروث بإعادة توزيعه وتقديمه مع (تخت شرقي) دون الإخلال بالجوهر التراثي للأغنية. ونجحت هذه المحاولات في نقل الأغنية الخليجية من واقعها المحلي الى آفاق الوطن العربي، ويمكننا الإستشهاد بمحاولات عوض دوخي وغريد الشاطىء في الكويت، ومحمد زويد في البحرين في هذا الإتجاه.

وهذان أنموذجان للصوت في العامية والفصحى الأول أبيات من صوت خليجي قديم ألَّف شعره محمد بن لعبون النجدي وغناه عبد اللطيف الكويتي.

يا ذا الحمام اللي نما بغصون
وشلك على عيني تبحيَها
ذكرتني يا ذا الحمام فنون
قبلك إبيات الجيل ناسيها

وهذه أبيات من صوت «يا من هواه» للسلطان سعيد بن أحمد بن سعيد البورسعيدي، وغنى هذا الصوت العديد من فناني الصوت الخليجي منهم محمد بن فارس ومحمد زويد وضاحي ابن وليد من البحرين، وسعود الراشد من الكويت، ونلاحظ في إيقاعه التأثير الخماسي باستخدام آلة المرواس مع العود والكمان:

يا من هواه أعزه وأذلني
كيف السبيل الى وصالك دلني
واصلتني حتى ملكت حشاشتي
ورجعت من بعد الوصال هجرتني
وحلفت أنك لا تميل مع الهوى
أين اليمين وأين ما عاهدتني

وحول الجذور اليمنية لفن الصوت الخليجي يقول الأستاذ أحمد عبيدلي «الصوت العربي بشكله الخليجي يغنى في اليمن ضمن تسمية الصوت العربي ومترافقاً مع الشامي الذي يطلق عليه اسم الكويتي في بعض المناطق، ويعني ذلك انتقال الصوت الى الخليج والى الكويت على وجه التحديد وعودته منها الى اليمن كبضاعة يمنية ردت الى اليمنيين ولكنها تسمت باسم الصوت الخليجي»[٣٢].

وما يسمى «بالذرباني» هو أساس الصوت الشامي أو الكويتي أو الرباعي. فهو رباعي الإيقاع يشتمل على آلات شبيهة هي «المراويس» بشكل أساسي (والمستخدم منها اثنان فقط). ولا يجب أن يعني غياب العود اختلافاً حينما يؤخذ ذلك النوع على أساس أنه هو الأصل، بينما شهدت مناطق الخليج إدخال بعض الآلات الأكثر تطوراً، ويشتمل الذرباني على نوع من الرقص المتزن يحتوي على معظم الحركات الأساسية التي يقوم بها من يزفن في الصوت الخليجي الشامي، دون أن تخلو تلك التي تؤدى في الخليج مع تطويرات أيضاً، ولا نكاد نعثر على قالب مميز ضمن الأنماط الغنائية اليمنية يسمى «صوتاً» على ذلك النمط والتحديد الخاص بالصوت الخليجي حيث، كما أشرنا، للصوت أداؤه الخاص وتلحينه المميز والمقيد بالأصول وبإيقاعاته الفريدة وبآلاته التي

---

(٣٢) احمد عبيدلي، «الموسيقى والغناء بين الخليج واليمن،» **دراسات يمنية**، العدد ١٠ (١٩٨٢)، ص ١٦٥ ـ ١٦٦.

ترسخت على مدى العقود، بل وبرقصه المتعارف عليه.

لكن لا بد من الإشارة الى تلك النقطة التي يتفق عليها معظم الباحثين في مجال الصوت الخليجي والتي تشير بأن الجذور اليمنية للصوت العربي ممتدة من العصور العباسية، وقد احتفظت اليمن ببقايا تلك الأنماط الموسيقية وانتقالها تبعاً لذلك الى الكويت عبر عبدالله الفرج، والتسلل الذي تواصل عبر عقود عدة من السنين حتى وصل إلينا.

وعلى أي حال، فإننا نلمس في الأصوات الخليجية طراوة وتنميقاً يفوقان اداءها كما نراها في اليمن. وليس في ذلك وجه غرابة بحكم انتماء أصولها إلى مناطق داخلية، بينما تلاقحت تلك الأصوات والأنماط الغنائية بمؤثرات لا تبرز إلا في السواحل وعلى الارجح تلك السواحل التي تعج بالمؤثرات الخارجية.

ونرى الأصول اليمنية واضحة في فن الصوت الخليجي ونكاد نقول الغالبة للعديد من الأصوات حيث تبدأ معظمها بـ «يحيى عمر قال» و«قال أخو علوي» و«يقول بو معجب» و«قال ابن الاشراف» وكلها تنضوي ضمن الشعر اليمني المعروف بسيره على التقليد الذي لا يزال قائماً هناك والقاضي بأن يبدأ الشاعر بذكر اسمه في بداية القصيدة. وحتى هذا الوقت نستمع الى محفوظ بن بريك يغني «قال بو محضار» أو تتضمن «الحب أسرار قال الصدق بو محضار» او «قال النشادي»، ومحمد سعد عبدالله أيضاً حينما يغني «قال ابن سعد» ومحمد مرشد ناجي «قال بوزيد» وهي كلها إشارات الى قائلي الابيات.

كما أن هناك أصواتاً تعود كلماتها لشعراء معروفين. فصوت «وبروحي من الغيد» ويغنيه ضاحي بن وليد ومحمود زويد وهو من الأغاني اليمنية الشهيرة، وهناك «صوت لك البشارة» والذي يغنيه محمد بن فارس للشاعر الحضرمي عبدالله محمد باحسن وغناه محمد جمعة خان، كما أعاد توزيعه وغناءه أبو بكر سالم بالفقيه على أساس من الغناء الفلكلوري.

وأيضاً صوت «متى يا كرام الحي» ويغنيه معظم فناني الصوت الخليجي، وهو من الأغاني اليمنية المشهورة للشاعر بهاء الدين الجيوشي، وغناه محمد جمعة خان.

وهناك بعض القصائد التي تتشابه في المعاني إلى درجة كبيرة وملفتة للنظر، فالمناظرة بين البيض والسمر أو الخضر كما يسمون في الخليج وفي اليمن أيضاً، التي تضمها أغنية غناها محمد زويد وعوض دوخي، نجد ما يشابهها في قصيدة للسيد عبد الرحمن بن محمد بن شهاب في الخضر والبيض والصفر والتي نورد منها[٣٣]:

قالوا تقرب عندنا اذا أتيت
تحكم وتصلح بيننا بتثبيت
مناظرة بيننا وتشتيت
ثلاث حذرك لا تقول ثنتين
بيضا وخضرة بينهن عداوة
والثالثة صفرى بهن قساوة
قلت اسكتوا ان المرة شقاوة
قد خير وأحسن يا لملاح سدين

(٣٣) المصدر نفسه، ص ١٦٩.

وهكذا نلاحظ أن الصوت الخليجي يجد جذوره الأكيدة ضمن القوالب الغنائية اليمنية، وتنقل الينا الروايات الشفهية عن محمد بن فارس قوله دوماً بأن «الصوت إنما قدم الينا من عدن» وتسمية عدن والعدنيين كثيراً ما عنت أبناء جنوب اليمن لدى أبناء الخليج.

وقد أكسب أبناء الخليج فن الصوت أناقة وطراوة وحسن أداء، وقاموا بتشذيب جوانبه الفنية وصقلها بما أكسبه رونقاً وحداثة وجمالاً مكنتهم من تصديره الى اليمن «كبضاعة معادة» ولكنها تحمل التسمية الخليجية.

وفي كل ذلك الكثير من الطبيعة والتناغم مع مسيرة الثقافة العربية وتفاعلها وتواصلها على مر الأجيال، فبقدر ما ظل اليمنيون يشكلون مصدراً عربياً صميماً، وجزءاً لا يتجزأ من الأمة العربية وحضارتها على مدى القرون، تمكنوا من الأخذ والعطاء ومن المحافظة على الأصول وتحقيق التطوير وذلك ضمن نهر من الثراء الذي لا يحد، ووسط ينبوع دائم التدفق دونما انقطاع. والصوت الخليجي والغناء والموسيقى بشكلها الأعم في المسيرة بين اليمن والخليج تعطي دليلاً من أسطع الأدلة وأكثرها جمالاً وذوقاً.

وهكذا فالفن اليمني هو الشجرة التي تستظل تحتها الجزيرة العربية بأسرها، وتمتص من جذورها أعذب الألحان.

وفي الختام فقد حاولنا من خلال هذه الدراسة أن نوضح الأواصر الموسيقية بين الخليج واليمن ومدى تأثر الفن الخليجي بالفن الغنائي اليمني، فتعرضنا لمعظم ألوان الغناء اليمني مثل الغناء «الصنعاني والحضرمي واللحجي واليافعي» حيث تمثل هذه الألوان أكبر الأطر الثقافية بين شعبي الخليج واليمن ولا أدل على ذلك من ترديدها صباح مساء من فناني الخليج، وكذلك الأغاني الخليجية التي ترددها الحناجر اليمنية، بل ذهبنا الى أبعد من ذلك وهو محاولة الوصول الى جذور فن الصوت الخليجي والذي أكدنا من خلاله يمنية الصوت وانتقاله فيما بعد لأقطار الخليج نظراً لعمق الصلات التجارية بين الشعبين. وهكذا عاد الصوت اليمني بقالب خليجي جديد فتقبلته اليمن كما تتقبل الأم ابناً فقدته منذ مدة طويلة □

لبنان: الحرب المصادرة والخط البياني العربي

جهاد الزين

صحافي من لبنان.

عزز الانسداد المتمادي للآفاق الخارجية أمام حلّ داخلي للأزمة اللبنانية، ميلاً لدى العديد من المثقفين اللبنانيين إلى اعتبار المشاكل الداخلية مشاكل شديدة التعقيد وتقديمها على أنها تاريخية وساخنة، وبالتالي التعامل معها كقضايا تكاد تكون «مستحيلة الحل». إن نظرة ما يمكن تسميتها بـ «القدرية» تقوم على رؤية ما جرى ويجري في لبنان بعد عام ١٩٧٥ على أنه «استعادة» لانفجارات سابقة أو تنفيس عن احتقان عميق يعبر عن تفاقم منحى صدامي تاريخي بين الطوائف كان لا بد أن يبلغ هذا المدى اليوم. وقد سقطت شرائح مهمة من الانتلجانسيا اللبنانية في احيان كثيرة اسيرة فخ هذه النظرة. وكان هذا السقوط ولا يزال المظهر الثقافي لاضطراب الطبقة الوسطى اللبنانية التي هي الظاهرة النوعية والاوسع انتشاراً في «لبنان ما قبل عام ١٩٧٥». وإذ نشير إلى هذه الطبقة تحديداً، بشرائحها المختلفة، فلأن فيها نهض دائماً امكان «المواطنية اللبنانية» ويكمن على انقاض بقاياها، فيما تتعرض إلى تدهور فعلي يهددها بالتلاشي امام الازمة الاقتصادية الطاحنة، امكان استعادة سياسية للتواصل الافقي المتعدد الطوائف في المجتمع اللبناني حول دولة واحدة.

إن الطبقة الوسطى اللبنانية، التي ضاقت قاعدتها بشكل خطر في السنوات الاخيرة ومعها ضاقت بشكل متواز مراكز التعايش المتعددة وبالتالي بيئة الوحدة الوطنية اللبنانية، هي اليوم آخر اطارات الممانعة الاجتماعية ـ السياسية ضد تحول «الطائفة» إلى «غيتو» كامل سياسي ومعيشي واقتصادي، ووجداني وثقافي (التجمع البشري + المنطقة). لقد قامت سمعة نجاح النمط المعيشي اللبناني عربياً، قبل عام ١٩٧٥ على اكتاف سعة انتشار الطبقة الوسطى التي شكلت في احصاءات الستينات حوالى ٦٨ بالمائة من هيكلية التركيبة الطبقية اللبنانية. وثمة سياسات محلية، كما هو معلوم، تقوم على تعزيز «النظرة القدرية» لأن تعميق الشرخ، أو التركيز على الوحدانية الطائفية ومعها الشروط التعجيزية للتعايش، كل هذه الممارسات تمثل مصالح الطبقة الجديدة المستفيدة من استمرار الحرب الأهلية، أو على الاقل من استمرار تعطيل وحدة المركز السياسي ممثلاً بالدولة (مع الملاحظة أن حجم الشره الذي تبديه الطبقة الجديدة، من كل الطوائف، في نهش ما تبقى من جبنة الدولة اللبنانية، لا حدود له).

إذا ما قدّر للبنان أن يخرج من «اللعنة البولونية» التي اصيب بها، وهي «لعنة» المصادرة الخارجية لأزمته الداخلية، ستكون قضاياه المحلية أقل «استحالة» بكثير مما تبدو عليه الآن.

في بولونيا، تصطدم الرغبات الشعبية بالتغيير، بواحد من أهم «الخطوط الحمر» للعلاقات الدولية منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم، بل لعله الخط الأحمر الأخطر، لأنه الخط الفاصل بين «الأوروبيتين» الشرقية والغربية كما رسا التقسيم الثنائي الامريكي ـ السوفياتي إثر تلك الحرب. وتكمن «اللعنة البولونية» كمثال سياسي جماعي مأساوي في عالمنا المعاصر ليس في أن «التغيير» ممنوع في ذلك البلد وباتفاق أعظم قوتين كونيتين فحسب، بل أيضاً في أن المصادرة الخارجية، تحوّل حكماً أي تحرك سياسي وشعبي ومعارض في الداخل إلى أداة يستخدمها المعسكر الغربي لتسجيل «نقاط» على المعسكر الآخر. من هنا تستمد المصادرة كليتها. فحركة التغيير ليست ممنوعة فقط، بل مستلبة أيضاً رغم أن المعارضة البولونية تمثل اليوم أقوى حركة تضامن شعب حول أهداف جماعية واعية. (ليس الخط الأحمر «الخارجي» الذي يسجن «مشروع» استعادة وحدة لبنان السياسية بقوة الخط الأحمر الذي تواجهه بولونيا تبعاً بصورة بديهية للفارق بين حجوم القوى التي تضع كلاً منهما، ولكنه في أي حال خط أحمر يمنع «قيامة» الدولة اللبنانية منذ سنوات).

لن نزعم هنا الدعوة إلى تبسيط القضايا الخلافية بين اللبنانيين «ورمي» ما يجري على الخارج. ولكن هذا التكلس المتمادي للزمن السياسي في الحرب الأهلية الذي يقوم على تجديد باهت وقمعي لقضايا الصراع وإعطائها تحت حماية السلاح مسحة الأولوية المطلقة، في الوقت الذي تمارس فيه سياسات(من قبل لبنانيين) يومية تضع الحد الأدنى من مصالح البلد في سلة النفايات. هذا التكلس يهدد روح المناعة التي لا تزال تتمتع بها شرائح واسعة ومهمة من بقايا المجتمع اللبناني الموحد. فتفشي وباء النظرة إلى الخلافات اللبنانية على أنها موروث قدري لا فكاك منه، والأهم من ذلك على استحالة تعايش هذه الخلافات في ظل مناخ سلمي تسيجه دولة مركزية، هو أحد الأخطار الكبيرة التي تحيق باللبنانيين، وبنخبهم السياسية والاقتصادية والثقافية بعد إثني عشر عاماً طويلة جداً مرت على اندلاع القتال الأهلي.

انها لحاجة عميقة، تعادل في لبنان القدرة على البقاء، تتطلب أن نتذكر مرة أخرى، أن بلداناً عديدة متعددة المذاهب والقوميات، أو الحساسيات الدينية والإثنية أو شبه الإثنية قامت فيها دول قوية استطاعت الاستمرار وتستطيعه. وحتى لا نبتعد كثيراً إلى آسيا وافريقيا واوروبا، لماذا لا نتطلع إلى التجربة السورية القريبة؟ ففي سوريا نشأت دولة مركزية على الرغم من التنوع الاجتماعي والديني الكبير فيها، الذي يزيد عن التنوع اللبناني في بعض وجوهه وعلى الرغم من انها تقع على حدود خارجية متعددة وحساسة. إن أي متابعة اجمالية لتاريخ سوريا الحديث، منذ الاستقلال حتى اليوم، تظهر أن قوة الدولة بلغت حداً جعلها تصادر «الحرب الأهلية» عن المجتمع، عندما انحصر الصراع على السلطة في الستينات داخل الثكنات، وبذلك خاض الضباط، إذا صحت هذه الرؤية، «الحرب الاهلية» بدلاً عن المجتمع. لكن هذه «الفضيلة العسكرية» التي حصلت في بعض البلدان المشرقية العربية.. ما كان لها أن تتم لولا قوة الدولة المركزية التي تجعل المسيطر عليها ممسكاً بالسلطة على المجتمع.

فهل كان «قدراً» محتماً أن تنحو التجربة السياسية السورية نحو التمركز فيما اتجهت التجربة السياسية اللبنانية نحو التفتت؟

من أعراض تفشي «النظرة القدرية» إلى الخلافات اللبنانية ـ اللبنانية، ذلك الميل إلى «لبننة» الحروب الاهلية. أي تقويمها على قاعدة التجربة اللبنانية نفسها. و «اللبننة»، على هذا الصعيد، هي اعتبار الانفجار الاهلي مترافقاً بالضرورة مع انهيار الدولة المركزية. وهذا نوع من التعميم غير الصحيح تبعاً لتجارب أخرى كما في السودان أو زائير أو الهند مع اختلاف ظروف كل من هذه البلدان. لقد تمادى هذا الاتجاه إلى حد بات يمكن معه القول إن الفكر السياسي اللبناني يتشكل حول محور المجتمع، وليس الدولة، التي يستقطب حولها الفكر السياسي المصري، مع ما يعنيه ذلك من نزوع إلى المبالغة في حدود قابلية الخلافات السياسية في المجتمع اللبناني على الانضباط ضمن نطاق «مركز سياسي». لقد واجهت دول كالعراق ونيجيريا وزائير وتواجه دول كالهند والسودان حروباً اهلية بقيت طرفية «ولم تؤد إلى شطر المركز». ولم يكن ذلك ناتجاً عن الطرفية الجغرافية للأقاليم والمناطق التي اندلعت وتندلع فيها المواجهات فقط، بل عن الهامشية الأصلية للجماعات المتذمرة المتمردة في تركيبة الدولة المركزية.

فأكراد العراق، كما السيخ في الهند، كما مسيحيو الجنوب السوداني، كانوا منذ نشوء الدولة في كل من هذه البلدان، على هامش تشكلها الفعلي، هذا التشكل الذي تأسس على قاعدة مجموعات أخرى تتمتع بالإنتشار الأوسع الكمي والنوعي على مجمل مساحة البلد المعني. ولعل الظاهرة الملفتة على هذا الصعيد أن معظم الدول المشار إليها إذا لم تكن كلها، مع أخذ الخصوصية الهندية بعين الاعتبار، شهدت نسبة عالية من التمركز السلطوي عبر عن نفسه بسيطرة الجيش على الدولة وحصره للسلطات في يده. كما حصل في السودان لسنوات طويلة بينها السبعينات بكاملها وكما يحصل الآن في زائير التي انتهت قضية اقليم «شابا» فيها بتوحيد الدولة تحت قبضة ديكتاتورية متواصلة من عيار فضائحي.

... لم يستطع لبنان أن يتلافى المصير الآخر.. وهو ترافق الحرب الاهلية مع انشطار الدولة المركزية نفسها. إن هذا «التوفيق بين مبدأ مشاركة كل العائلات الروحية فيالحكم من جهة، ووحدة الدولة من جهة ثانية »كما عبر رئيس الجمهورية اللبنانية امين الجميل في الخطاب قبل الأخير له (١ ـ ٨ ـ ١٩٨٦ بمناسبة تخريج ضباط جدد) هو آخر تعريف تنتجه الادبيات السياسية اللبنانية لجدل تكويني في الكيان والدولة اللبنانيين. جدل رافق اعادة تأسيسها (الاستقلال عن فرنسا) عام ١٩٤٣.

لم يستطع لبنان أن يتلافى المصير الآخر لأن بيئة المجموعات المتذمرة ـ المتمردة هي تاريخياً مساهمة أصلية في تكوين المركز رغم الموقع «النهائي» الذي احتلته في هرمية الجهاز السلطوي. وقد بدا من وجهة النظر الداخلية، أن مسلمي لبنان ليسوا أكراد العراق أو مسيحيي الجنوب السوداني، لكي يكون بالإمكان تعايش الدولة المركزية مع تململهم. فكانت النتيجة التي تسفر عنها لحظات المواجهات الكبيرة هي انشطار «المركز» الذي يبدأ أولاً من انشطار قيادة الدولة نفسها بشقيها المسيحي والاسلامي. وقد فشلت دائماً باستثناء فترة عهد الرئيس فؤاد شهاب ١٩٥٨ ـ ١٩٦٤، الذي جاء بعد حرب أهلية خاطفة عام ١٩٥٨ وتحالف مع الناصرية في السياسة الخارجية مع انفتاح تنموي على مناطق المسلمين الفقيرة في الداخل، باستثناء هذه الفترة فشلت دائماً محاولات ايجاد كتلة حاكمة متماسكة مسيحية واسلامية تغلّب مصلحة الدولة اللبنانية على ضغوط الشارع المتناقضة. وبهذا المعنى فشلت «دولة الاستقلال» اللبنانية في ترسيخ منطق دولة (Raison d'etat) يفرض نفسه على نزعات الجمهورين الاسلامي والمسيحي التي يوظفها «الخارج».

ولا شك أنه لا يمكن تصور دولة موحدة لبنانية في المستقبل من دون أن يكون إنتاج «منطق الدولة» هـذا على رأس مهـامها. منطق لـلأمن السياسي يـرسم حدود الصراع الـداخلي في السلطـة كما في الشارع، ويضع قواعد ثابتة للعلاقات مع المحيط الاقليمي والعربي والدولي.

ولعل المحاولة الرئيسية في الحرب الأهلية لتركيز دولة قـوية، قـد انطلقت من خلفية مشروع لفرض التعايش بين حرب أهلية «طرفية» والدولة المركزية. أي تثبيت الـدولة في العـاصمة والسعي لذلك في الجبل، وتأجيل مشروع الامتداد إلى المناطق الأخرى بانتظار تبلور الظروف الخارجية التي كانت متجسدة بالاحتلال الاسرائيلي للمناطق الجنوبية وبالوجود العسكري السوري في البقاع والجزء الأوسع من الشمال. وإذا كان تقويم أسباب سقوط تلك التجربة ليس موضوعنا الآن، فقـد يكون من المفيد الإشارة سريعاً إلى أن هذا السقوط نتج ـ حسب اعتقـادنا ـ عن الطـابع المـزدوج لذلـك المشروع داخلياً وخارجياً. فقد حاول الرئيس امين الجميل آنذاك أن يلغي ثنائية الحكم في الداخل، وفي الـوقت نفسه أن يفـرض تغييرات قسريـة غير متـوازنة في السيـاسة الخـارجية (التـوافق مع اسرائيل، المواجهة مع سوريا) وبالتالي فقد فتح على نفسه كل الجبهات الخطرة دفعة واحـدة. فيما لم يسع حتى إلى «رشوة» الجمهور الاسلامي في السياسة الداخلية. وبذلك انـدفع المسلمـون بكل طوائفهم إلى مواجهة شرسة مع المرحلة الأولى من عهده لأن طابع التغيير كان يبدو فئويـاً على كـل المستـويـات.

على أي حال ان خلفية تعايش «الدولة المركزية» مع الحرب الأهلية كحرب «طرفيـة» لا تزال ماثلة في النظرة الراهنة لقوى في المنطقة الشرقية (المسيحية) إلى عملية التمـركز الحـاصلة في هـذه المنطقة منذ سنوات.

وإذا كان التنوع الديموغرافي في لبنان، والدول الافريقية والآسيوية التي ذكرناها، يستمر في ممانعته مراوحاً باستمرار بين حدي الحرب الاهلية والـدولة المـركزيـة، فإن هـذه المسألـة تقع في الواقع على مسألة اخرى متوئمة للأولى. وهي المشروع الديمقـراطي كحل وسط طبيعي يحـول دون التفتت الذي يؤدي إلى الحرب الاهلية من جهة، ويمنع من جهة أخرى قيادة مركزية وديكتاتـورية تلغي التنوع السياسي والثقافي في المجتمع.

وسنقصر حقل المقارنة هنا على النطاق العربي.

ففي البلدان العربية التي نجحت فيها عملية قيام دولة مركزية على مجتمعات متنوعة مذهبياً ودينياً وقومياً، يؤخذ على هذه المركزيات «غياب الديمقراطية». وبلغة الثمانينات التي بلورتها عميقاً تجربة الحرب الأهلية في لبنان وعممت ظلال مخاوفها على فسحة واسعـة من الوطن العـربي، يبدو الخيار المطروح على عدد كبير من الكيانات السياسية العربيـة كأنـه بين امـرين لا ثالث لهمـا: إما الديمقراطية وإما وحدة البلد.

وينطوي هذا التشخيص عـلى معنى ضمني هو أن الـديمقراطيـة تكون عـلى حساب وحـدة الكيان، وبالتالي فإن انقاذ هذه الوحدة يأتي عن طريق دولة مركزية قوية لا بد لها أن تضرب حرية التعبير السياسي لقوى المجتمع لكي تحميه من التفتت.

وتكاد تكون هواجس اللبننة طاغية في القراءة السياسية إلى الحد الذي لا تصلح فيه معادلة الاختيار بين الديمقراطية ووحدة الكيان على رؤية الحاضر والمستقبل فحسب، بل تبدو الآن صالحة

لرؤية الماضي واعادة تقويم الكثير من الخطوط والسياسات المنصرمة على قاعدتها في بلدان مشرقية عربية.

لقد كان العام ١٩٦٧، عام انطلاق مرحلة من أولوية «السلامة الكيانية» في عدد من الأقطار العربية التي شهدت أو ارغمت على أن تشهد في الخمسينات والستينات بلبلة التجاذب بين اولويات الصراع العربي ـ الاسرائيلي واولويات الاستقرار الداخلي. لكن هذا التماوج الذي أسسته هزيمة ١٩٤٨ وساهمت في تأجيجه القيادة الناصرية لتلك الحقبة (١٩٥٦ ـ ١٩٦٧) سيعثر على مهدئاته العميقة في جوف الحدث الكبير في حزيران/يونيو ١٩٦٧.

ولعله من الممكن التقاط خط بياني كبير على الصعيد العربي بعد عام ١٩٦٧ وحتى اليوم، إذا نظرنا من الزاوية التالية:

إن «دول المجابهة» وتحديداً الأردن وسوريا وإلى حد ما العراق قد عثرت سريعاً (١٩٦٨ ـ ١٩٧٠) على صيغة سياسة خارجية تضمن الاستقرار الداخلي، فيما دخل لبنان وحده اعتباراً من عام ١٩٧٠ في أتون انفتاح كامل لوضعه الداخلي على رياح الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

تمكن الملك حسين من وضع حد للوضع المفتوح الذي أنشأته ظاهرة المقاومة الفلسطينية، فأقصى الفصائل الفلسطينية المسلحة في ايلول ١٩٧٠ من الأردن، بينما كان الرئيس السوري حافظ الاسد بعد أقل من شهر يضع خاتمة للاضطراب السياسي الداخلي الذي حكم سوريا خلال عقد الستينات. أما في العراق، فقد كانت المجموعة التي وصلت إلى السلطة عام ١٩٦٨ باشرت سياسة اولوية فعلية للوضع الداخلي تجسدت في كثافة التركيز على حل المسألة الكردية. وكانت وفاة عبد الناصر العامل المحرك لبد ء مرحلة جديدة أقل ضغطاً خارجياً على الكيانات المشرقية مما كان يمكن أن تكون عليه خلال حضوره.

إذن كانت الدولة اللبنانية هي الوحيدة بين دول المشرق، أو «دول المجابهة» خصوصاً التي لم تستطع أن تغلق وضعها الداخلي. على العكس انفتح هذا الوضع على المؤثرات الخارجية كما لم ينفتح في أي مرحلة سابقة. فالمقاومة الفلسطينية ركزت كل ثقلها على ايجاد المناخ المؤاتي لاستمرارية نموها في الساحة اللبنانية، بعدما فقدت الاردن، أي بعدما أصبح لبنان ساحة حياتها (العسكرية والسياسية) الوحيدة أو موتها. في هذا الوقت كان عبد الناصر قد غاب ليغيب معه عنصر التوازن الذي كان يمكنه، عبر وزنه الشخصي ووزن مصر معاً، أن يمنع أو يحد من الإنهيار اللبناني المتسارع، مع أنه، أي عبد الناصر، هو أصلاً خرج ضعيفاً في قدرته على التأثير خارج مصر بعد عام ١٩٦٧.

تبع هذه التطورات (انفتاح الساحة اللبنانية وانغلاق الساحات العربية الاخرى) أن نشأ نوع من التفاهم الضمني بين الحكومات العربية المعنية والمقاومة الفلسطينية يقوم على مسايرة هذه المقاومة للأوضاع العربية الرسمية برمتها، مقابل قبول العرب بدعم نفوذها في لبنان. وكان هذا التفاهم يتم في مرحلة يتزايد فيها وهج المقاومة الفلسطينية، الأمر الذي يجعل استرضاءها عاملاً مطلوباً لتثبيت الاوضاع الداخلية في كل قطر عربي، أو على الأقل للحد من احتمالات هبوب رياح خارجية محرضة في كل منها.

إذن كان الخط البياني الفعلي لحقبة ما بعد ١٩٦٧، هو انغلاق الاوضاع الداخلية في عدد من الاقطار العربية المعنية مباشرة بالصراع العربي ـ الاسرائيلي وانهاء عوامل تأثرها الامنية

المباشرة بتطورات هذا الصراع، بينما انفتح الوضع اللبناني على مصراعيه. هذا الانفتاح الذي تحول إلى تلاشٍ شبه كامل، هو ما اصبح الآن أو بعد ١٦ عاماً «المصادرة الخارجية الكاملة للازمة اللبنانية».

في ضوء هذه النظرة يطرح السؤال القديم ـ الجديد: هل تتحمل الديمقراطية «اللبنانية» مسؤولية الهشاشة، ثم التلاشي اللذين شهدهما الوضع الداخلي اللبناني؟ وبكلام أكثر تحديداً: هل تتحمل الديمقراطية اللبنانية مسؤولية انهيار الوحدة الوطنية للكيان، أم كان يمكن تلافي هذا الانهيار فيما لو اتبعت القيادات الحاكمة اللبنانية سياسات اكثر براعة وقوة في النصف الثاني من الستينات والنصف الاول من السبعينات؟

إننا وإن كنا نميل إلى تأييد الاجابة الثانية التي يتضمنها هذا السؤال، وهي عدم تحميل «الديمقراطية اللبنانية» مسؤولية الانهيار اللبناني، فما نراه اكثر دقة هنا هو تحميل المجتمع اللبناني جزءاً كبيراً من هذه المسؤولية. يستوي في ذلك شقاه المسيحي والاسلامي اللذان تعاقبا على «الجموح». محمّلين، في ردود أفعال من الاستفزاز المتبادل، الدولة اللبنانية ما ثبت أنه لا طاقة لها على احتماله: المسلمون في هذا الاحتضان غير المشروط للوجود المسلح الفلسطيني بين ١٩٦٨ و١٩٧٥، والمسيحيون في هذا النزوح إلى الرفض الكامل لهذا الوجود.

وقد كان من الصعب على ما ظهر الإصغاء والقبول بضرورة الموازنة المستمرة بين الوحدة الوطنية والديمقراطية من دون أطنان الدماء التي سالت في لبنان، والتي جعلت اللبنانيين في اتجاههم العام «نادمين» على سنوات الجموح تلك. كانما إذا سمحت المعادلات الخارجية التي تصادر ازمته كلياً الآن، أن يقوم داخلياً مرة اخرى، فإن «القيامة» ستغير صياغة جورج نقاش المتشائمة الشهيرة «سلبيتان لا تصنعان امة» إلى «خيبتان تصنعان بلداً». إنهما بالطبع الخيبتان المتبادلتان الاسلامية والمسيحية في لبنان.

مع ذلك ليست الامور مبسطة إلى الحد الذي يعني أن اللبنانيين «نضجوا» وينتظرون ليحققوا الوفاق أن تأتي الإشارات الخارجية فقط. ثبت هذا التعقيد بعد الاجتياح الاسرائيلي عام ١٩٨٢، عندما قامت محاولة لايجاد دولة قوية، لم يستطع حتى الذين بين المسلمين لم يقاوموا الغزو الاسرائيلي، أن يقبلوا بها. فسقطت التجربة لبنانياً، قبل أن تسقط خارجياً. كان هذا السقوط ناتجاً ربما، مع ان التقويم مبكر، عن انها لم تكن في العمق محاولة عقلانية للتوحيد، إذا كانت العقلانية في اللغة السياسية اللبنانية، تعني عدم شعور أي طائفة بالتهديد المصيري لوجودها، والقيم الاساسية لشخصيتها، كما تنظر هي إلى ذلك. فالطوائف، عبر هذا المعيار «المصيري» تطل على المسائل الأخرى: عروبة لبنان وديمقراطيته وسيادته وليس العكس.

وفي عودة إلى نقطة الانطلاق يمكن الاستدراك بأن مسألة الخيار بين الوحدة والديمقراطية لا تخص لبنان وحده في الوطن العربي، كما لا تخص الوطن العربي وحده أيضاً، بل هي مطروحة على معظم الكيانات السياسية في آسيا وافريقيا. ولكن نقطة التمييز اللبنانية تكمن في أن هذا الجدل بين وحدة الدولة والكيان وبين الديمقراطية هو جدل تكويني فيه. فـ «العقد» اللبناني هو في الاساس عقد ثنائي، تعبر الثنائية فيه عن تعددية مذهبية شكلت الأساس الموضوعي لنشوء التجربة الديمقراطية، بما هي محطة للتنوع السياسي في المجتمع.

نود أن نلتفت إلى نقطة في نهاية هذه المداخلة، في سعي لتحديد أدق لنطاق اشكاليات التفتت اللبناني.

لقد ساهمت الحصانة الثابتة بشكل عام لتقسيمات الحدود الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، في جعل معظم المحاولات التي اندلعت في مناطق مختلفة من العالم تصل إلى طريق مسدود من زاوية طموحها في تعديل هذه الحدود، سواء تمثلت هذه المحاولات في حروب أهلية حول «المركز»، أم في مشاريع انفصال صريحة أم في طموحات التوحد مع كيانات اخرى.

إن هذا الحصانة التي يسيّجها «قانون» قوى في العلاقات الدولية، حمت بالضرورة ولفترات طويلة معظم الكيانات السياسية المهددة، وبالتالي دولها. وهو الاستخلاص الآخر الأكثر أهمية في هذا السياق.

حصانة، تقرأ منها القوة التي أدت إلى انتصار بريطانيا في حرب جزر فوكلاند. تلك الحرب التي كانت من هذه الزاوية، محاولة ارجنتينية لتعديل الحدود الدولية. ولا تقرأ بالتفوق العسكري وحده للأسطول البريطاني.

ونسوق هنا مثالاً من امثلة عدة على مناعة التقسيمات الدولية، هذه المناعة التي تشكل احد العناصر الرئيسية لـ «سقف» الحرب الأهلية في لبنان.

بهذا المعنى يتبدى الجانب الايجابي، وربما الوحيد، من المصادرة الخارجية للأزمة اللبنانية. فمساحة «التفتت» الداخلي محددة بسياج هذا القانون المهم في العلاقات الدولية الذي يجعل عملية تعديل الحدود الدولية لاي كيان مسألة صعبة. على الرغم من الاستثناءات التي حدثت(*) □

(*) ـ انفصال بنغلادش لم يعدل الحدود الدولية بل تم في نطاقها.

ـ التوحيد الفيتنامي انجز في سياق استثنائي. فعدا عن ان التقسيم حصل اثر سيطرة الشيوعيين الفيتناميين على شمال البلاد، بعد الحرب العالمية الثانية، توافر لفيتنام عناصر غير عادية:

١ ـ التزام كامل من قوتين عظميين بالعملية احداهما على الحدود المباشرة هي الصين الشعبية والثانية هي الاتحاد السوفياتي.

٢ ـ هزيمة الدولة الامريكية داخل المجتمع الامريكي نفسه. أي فقدان الاجماع الامريكي على الوجود في فيتنام.

٣ ـ قوة محلية توحيدية جامعة وصاعدة.

ـ الحالة الكورية، وإن تفجرت بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية (١٩٥٠) إلّا أنها كما هو معلوم حصيلة مباشرة لنتائج هذه الحرب. لأن الدولتين الكوريتين نشأتا في منطقتي النفوذ الأمريكية والسوفياتية، حيث كان الامريكيون يحتلون الجنوب والسوفيات الشمال، وبالتالي فهي ليست استثناء نوعياً للقاعدة المشار إليها أي ثبات الحدود الدولية بعد الحرب الثانية.

ـ لا يشكل الاحتلال الاسرائيلي للأراضي العربية استثناء للقاعدة من زاوية القانون الدولي. فحتى الآن لم تستحصل اسرائيل على أي اعتراف قانوني دولي بما احتلته عام ١٩٦٧ ولا بأي جزء منه. وهي ككيان، من زاوية القانون الدولي ايضاً، نشأت ضمن الحدود الدولية للانتداب البريطاني على فلسطين كما أقرت بعد الحرب العالمية الأولى.

ـ هنا ثمة ميزة خاصة للبنان بالذات. فهو البلد العربي الوحيد الذي تحتل اسرائيل جزءاً من اراضيه ولا يرتبط هذا الاحتلال، في وجهة النظر الاسرائيلية، أو أي وجهة نظر أخرى دولية، بالأراضي المحتلة التي يشملها القرار ٢٤٢. وقد انسحبت اسرائيل عام ١٩٧٨، محتفظة بالشريط الحدودي، من الجزء الأكبر من جنوب لبنان، ثم انسحبت بعد اجتياحها الثاني عام ١٩٨٢ محتفظة أيضاً بالشريط الحدودي السابق (إضافة إلى منطقة جزين). وهذان الانسحابان يشكلان زمنياً ونوعياً سابقتين في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وعلى الرغم من الارتباط الموضوعي العميق بين الازمة اللبنانية و «أزمة المنطقة» إلّا أن السياق السياسي والقانوني الذي تبحث من خلاله مسألة الانسحاب الاسرائيلي هو سياق مختلف عن سياق بحث أوضاع الاراضي العربية المحتلة الاخرى.

هشام شرابي (محرر)

العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة

(بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية: ١٩٨٦)، ٤٦٨ ص.

ماجد طيفور

مساعد باحث في مركز دراسات الوحدة العربية.

- ١ -

لا يمكن اعتبار هذا الكتاب مجرد محاولة جريئة لقراءة «الطالع العربي»، أو التنبؤ به، أو استشراف مستقبل الاقطار العربية في السنوات العشر القادمة، وانما هو يتعدى ذلك بكثير ليصل الى حد الغوص في طبيعة الأزمة التي يعانيها الانسان والمجتمع العربيان، اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً واجتماعياً، من خلال تقويم خبرات الفشل والحبوط التي عاناها الوطن العربي وما زال في هذه المجالات. الف فصول الكتاب مجموعة اساتذة وكتاب وباحثين، عرباً واجانب، ذوي اختصاصات مختلفة في ميادين السياسة والاقتصاد والتاريخ وعلم الاجتماع والادب والاستراتيجية العسكرية والعلاقات الدولية، جمعتهم الرغبة في ان يقيموا ما يجري في الوطن العربي، فجاءت ابحاثهم مركزة حول مواضيع سبعة، شكلت اقسام هذا الكتاب.

عرض الكتاب

يتعرض، في القسم الأول من الكتاب، باحثون اربعة ـ كل من وجهة نظره الخاصة ـ لمواضيع هامة، قد تكون الاكثر انتقاداً وخطورة على صعيد الوطن العربي، وهي: «الدولة، والديمقراطية، وحقوق الانسان». فيقسم مايكل هدسون، مدير مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورجتاون، رؤيته لمستقبل «الدولة والمجتمع والشرعية» في الوطن العربي، خلال العقد القادم، الى سيناريوهات ثلاثة مختلفة، هي: الوضع الراهن، حقبة الاضطراب، وحقبة الشرعية.

في السيناريو الاول، يميز الباحث بين فئتين من الدول: ذات التعداد السكاني الصغير، وذات التعداد السكاني الكبير. فبالنسبة الى الاولى، يعتبر الباحث أن الابقاء على الوضع الراهن فيها افضل حالاً من عدمه «ولو ان العقد القادم قد يثبت أنه أشد قسوة عليها من العقد الذي مضى» (ص ١٨). أما الثانية، فإن الابقاء على الوضع الراهن فيها قد تصاحبه خطورة أكثر من البلدان الصغيرة، حسب رأي الباحث.

في السيناريو الثاني: «حقبة الاضطراب»،

وهو السيناريو الاكثر تشاؤماً، يضع الباحث فرضيات مختلفة عنها في السيناريو الاول. فبينما يركز سيناريو «الوضع الراهن» على أن نمو الدولة هو السمة الغالبة على المسرح السياسي وهو الذي يحفظ استقراره، يعمد سيناريو «حقبة الاضطراب» الى افتراض ان «الدولة المتضخمة» هي التي تكون مهيّأة اكثر «لاغتصاب السلطة فيها» (ص ٢٠)، بخاصة أن هيكلية المجتمع في هذه الدولة تصبح معقدة وملتهبة لدرجة العجز عن السيطرة عليها.

ويصور الباحث في السيناريو الثاني الاشكال الحكومية التي يمكن ان تقوم في البلدان العربية في التسعينات، ففي البلدان الصغرى والتقليدية قد تسود ـ حسب رأي الباحث ـ «ملكية المخابرات»، بينما تعتمد البلدان الكبرى نماذج مختلفة من انواع الحكم تتراوح بين «البيروقراطية ـ السلطوية» (مع التركيز على السلطوية)، أو «السلطوية ـ الشعبية» (مع التركيز على قضية العروبة)، أو «الحرس الامبراطوري، (ويعطي هدسون هنا مثال سوريا في الخمسينات والستينات)، أو «الفوضى الشاملة» (كالحالة اللبنانية). وعلى ذلك يتكهن الباحث ان يؤدي العقد القادم، في اطار السيناريو الثاني، الى بروز «قوس الازمات الشيعي» في ايران والعراق وشرق العربية السعودية، التي قد تتعرض أيضاً للتفتت الى مكوناتها الجغرافية التاريخية (اي نجد والحجاز والحسا)، ثم اقامة جمهورية اسلامية في مصر، وانقسام السودان الى دولتين، وتقطيع اوصال ليبيا، وانشاء دولة فلسطينية في الاردن، وظهور صراع طائفي في الجزائر، وانهيار الانظمة التقليدية في المغرب وتونس ودويلات خليجية عديدة.

اما السيناريو الثالث والاخير: «حقبة الشرعية»، فيختلف عن الأول بانه يتنبأ بتغييرات سياسية جوهرية، وعن السيناريو الثاني بأنه يتصور تغييراً يؤدي الى نظام سياسي جديد اشد تسلطاً. ويعتبر الباحث هذا السيناريو على انه «الحالة الافضل»، اذا تم تقويم السيناريوهين الآخرين على انهما «الحالتان الاسوأ». اذ يتصور سيناريو «حقبة الشرعية» توسيع التأييد الجماعي للنخب الحاكمة، وتطوير الاجراءات السلطوية لتسوية النزاعات وصناعة القرارات السياسية، وزيادة الضمانات المقبولة من المعارضة، ووضع قواعد لعلاقة خالية من العنف بين النظام والمعارضة. ويركز الباحث في هذا السيناريو على اولوية السياسة والعقلانية والمصلحة العامة، كما أنه يتنبأ بمتنوعات من صيغ الشرعية، تضم الملكية الدستورية والليبرالية الشمولية واشتراكية الحزب الواحد والنقابية الوطنية والدينية. اما أيّ السيناريوهات يختار الباحث للبلدان العربية في العقد القادم؟ فذلك يبقى السؤال الذي يردده بحثه، وان كان يبدو أنه يضفي اهتماماً خاصاً حول قضية الشرعية السياسية.

يحاول البحث الثاني، لابراهيم ابراهيم، الباحث في مركز الدراسات العربية المعاصرة، مناقشة آفاق مستقبل مصر في اواسط التسعينات، وكذلك مستقبل السودان وليبيا (الجارتين الهامتين لمصر). اما لماذا اختار الباحث موضوع «الدولة والمجتمع في مصر والسودان وليبيا في العقد القادم»، فذلك يعود لاسباب عدة، اهمها برأيه: أولاً، ان مصر هي أكبر الاقطار العربية، واكثرها تعداداً للسكان، الامر الذي سيجعلها تعاني خلال العقد القادم من مجموعة من الامراض الاجتماعية والاقتصادية تستتبع انفجارها مجتمعياً في نهاية المطاف، اضافة الى اعتماد مصر الى حد كبير على العلاقات بين القوتين الاعظم، أو بمعنى افضل، على اهواء العلاقات بينهما، بحيث ان أي انفراج بين

الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي، يؤدي الى مصادرة بعض فرص مصر لاستغلال تنافس القوى الكبرى والعكس بالعكس، مما لا يضع أمام مصر ـ برأي الباحث ـ سوى خيارات قليلة قد يكون اهمها تحقيق الاكتفاء الذاتي والاعتماد على النفس. ثانياً، ان التغلب على هذه المشكلة المزدوجة لن يتحقق من داخل مصر، ولن يتم الا بمساعدة جارتيها القريبتين، السودان وليبيا. لذلك يرى الباحث ان تكتل هذه الاقطار الثلاثة، في فرصة سياسية معينة، قد يجعل منها وحدة مكتفية، معتمدة على الذات، قادرة على تجاوز مآزقها السياسية والاقتصادية.

على ذلك يبني الباحث توقعاته بأن الانظمة الثلاثة الحالية في كل من مصر وليبيا والسودان مرشحة، خلال العقد القادم، لأن تستبدل بأخرى. اما العوامل القادرة على احداث مثل هذا التغيير، فهي برأي الباحث عديدة، منها: الانفجار السكاني في مصر يصاحبه تظاهرات طلاب المدارس الثانوية والجامعات، وتصاعد حالة الارتباك الداخلي في مصر مع هبوط تحويلات المصريين العاملين في الخارج نتيجة تراجع فرص العمل في بلدان الخليج، الامر الذي سيؤدي بدوره الى عودة عدد كبير من اليد العاملة المصرية لتواجه البطالة الكاملة او الجزئية في بلدها. على هذا الاساس، يتوقع الباحث ان يعجل العمال والطلاب وافراد الجماعات الاسلامية المتطرفة والجماعات اليسارية في تصعيد عمليات احلال الفوضى، التي تؤدي بدورها إلى قلاقل شعبية تصاحبها اعمال عنف على مستوى ينذر بكارثة.

اما البديل الذي يطرحه الباحث بالنسبة لحالة مصر فهو التحول الى الحكم البرلماني، شرط ان تمثل الحكومة الجديدة القوى القائمة تمثيلاً حقيقياً، وأن تتشكل على هيئة تكتل وطني، وان تضم الناصريين والوفديين واليساريين، واذا اقتضى الامر، الاخوان المسلمين. مع ذلك يعود فيقول الباحث ان الحكم البرلماني وحده لن يكون كافياً لحل مشكلات اي من الاقطار الثلاثة، ويشدد بالتالي على ضرورة قيام «الكونفدرالية الطوعية» بينها. وهذه لن تكون اتحاداً بقدر ما تكون تشكيلاً رسمياً بديلاً يتألف من الشركاء الثلاثة الطبيعيين، واطاراً تنظيمياً يحافظ على استقلال وسيادة هذه الاقطار من خلال تحالف براغماتي. وهذا التحالف، برأي الباحث، سوف يعيد لمصر فرصة تثبيت دورها في مواجهة اسرائيل، وكذلك قدرتها على مساومة القوى العظمى، وتعزيز هيبتها وقوتها في المشرق العربي.

من موضوع الدولة والمجتمع في الوطن العربي، ينتقل سعد الدين ابراهيم، استاذ الاجتماع في الجامعة الامريكية في القاهرة الى موضوع «مستقبل حقوق الانسان في الوطن العربي»، حيث يبدأ بعرض تاريخي موجز لقوانين حقوق الانسان والحريات الاساسية في الوطن العربي وصنوف انتهاكاتها، ماراً بالظروف والعوامل الهيكلية التي تدفع صعوداً بالحريات الاساسية واحترام حقوق الانسان، والضغط من اجل الديمقراطية، لينتهي بعرض رأيه في تطورات هذه المواضيع خلال العقد القادم.

فمن وجهة نظر متفائلة، يرى الباحث ان الانظمة الاستبدادية في الوطن العربي آيلة للسقوط، أو التعديل العنيف على الاقل في السنوات القادمة، وان عملية التحول الديمقراطي ستواصل انفراجاتها في كل من مصر وتونس والمغرب والاردن والكويت، الامر الذي سوف يترافق مع ظهور احزاب جديدة في بلدان عربية عديدة، ومنظمات لحقوق الانسان، مع اعادة احياء الاتحادات الحرفية والرابطات النسائية. وثقافياً، يرى الباحث

بروز مراكز ثقافية جديدة تتوافر على البحث والحوار الحر المستقل، وتدفع المراكز الموجودة حالياً الى طرق ابواب القضايا الرئيسية في الحياة العربية المعاصرة لم تكن تجرؤ عليها من قبل. اما قضائياً، فهو يعتقد ان الاتجاه في السنوات القادمة سيكون نحو تفسير القانون لصالح حقوق الانسان الاساسية، ويقدم مصر ١٩٨١ وسودان ١٩٨٥ كمثل اكبر على هذا الصعيد.

يشتمل البحث الرابع «الديمقراطية والتنمية وحقوق الانسان»، للباحثة نادية حجاب، على مسح موجز لحقوق المرأة في الوطن العربي، وتفحص لنتائج عملية التنمية بمقدار تأثيرها على هذه الحقوق، وكذلك على سعي لتقدير حجم المساواة بين حقوق المرأة وحقوق الرجل في الوطن العربي لاثبات انتفاء هذه المساواة في النهاية. من هذا المنطلق، فإن الباحثة تستبعد احتمال حدوث تغيير سريع وتام في حقوق المساواة بين المرأة والرجل خلال العقد القادم، بل تجزم ان اقصى ما يرجى في مثل هذه الحالة هو حدوث تغيير تدريجي وبطيء، كالذي بدأ منذ استقلال هذه المنطقة. اما عن امكانية انجاز هذا التغيير دون صراع مع قدوم العام ١٩٩٥، فإن الباحثة تستبعد هذا الاحتمال ايضاً، وتغلّب عليه احتمال توصل النساء في الوطن العربي، خلال العقد القادم، الى تحديد ابعاد التغيير المطلوب والمرغوب في المجتمع العربي، وتوفير الوسائل التي تساعد على احداث مثل هذا التغيير، بخاصة في المجالات التي يتم فيها التمييز ضدهن، عن طريق ابتداع اساليب للمفاوضة من اجل اقتسام السلطة داخل كل الحركات الباحثة عن التغيير.

وتتطرق الباحثة في هذا السياق الى سؤال هام هو: ما هو دور المرأة في التنمية؟ ثم تعرض، للاجابة عن هذا السؤال، بايجاز حال الفوضى الاقتصادية التي يمر بها الوطن العربي، وبخاصة البطالة التي تصفها الباحثة بأنها احدى «العراقيل» في سبيل تقدم المرأة في الوطن العربي. وتعطي الباحثة هنا بعض الامثلة المستقاة من حالات بلدان مثل شمال افريقيا، حيث الكثافة السكانية الكبيرة، ثم تقارن بينها وبين بلدان عربية اخرى تعيش حال حرب، مثل لبنان والعراق، وتسأل: الى اي مدى يكون حجم دور المرأة عندما يهلك الرجال في الحرب وتضطر النساء الى اعالة اسرهن بانضمامهن الى قوة العمل؟

والغريب في دراسة الباحثة انها تستبعد ان يكون دمج المرأة في مجالات العمل والتنمية عاملاً على تحقيق مساواتها في الحقوق مع الرجل وفي المكانة، وتقول: «اظهرت بعض البحوث بالفعل ان التحضر والتصنيع قد زادا مكانة المرأة سوءاً ولم يحسناها، وذلك من خلال تحطيم الروابط العائلية، والاعتماد المتزايد على الذكور، او على الوظائف غير المستديمة. ويمكن القول ان السياسات الحكومية الراهنة اذا ما استمرت فسوف يكون هناك دافع ضئيل للاعتماد الاقتصادي على الذات وللعدالة في توزيع الناتج. وللنساء، في هذه الحالة، ان يتوقعن بقاءهن، اكثر من قرنائهن من الرجال، في هوامش المجتمع لعقود قد تطول» (ص ٦٨).

- ٢ -

في القسم الثاني من الكتاب: «العلاقات العربية الاقليمية والدولية»، يعرض رشيد خالدي، الاستاذ المشارك في قسم العلوم السياسية في جامعة كولومبيا في الولايات المتحدة، في دراسته «شكل السياسات العربية المتبادلة في العقد القادم»، تباين اشكال السياسات العربية المتبادلة منذ العام ١٩٧٠. فمن تحولات سريعة في التحالفات العربية، الى عدم استقرار الانظمة العربية وتبدل الحكام وظهور قوى سياسية واقتصادية واجتماعية جديدة، من جهة، الى ركود في البناء التحتي

للنظام العربي بشكل عام، وفي اغلب انظمة الحكم العربية بشكل خاص، من جهة أخرى.

امام هذا التناقض، بين التغيير السريع المصحوب بالركود، الذي كان سمة السنوات الخمس عشرة القادمة، يتساءل الباحث عن شكل السياسات العربية المتبادلة في العام ١٩٩٥، وما اذا كان سيحصل توافق بين التغيير الداخلي السريع وبين الركود الداخلي المنتظم في نهاية العقد القادم؟ وعنه يجيب الباحث ـ آخذاً في عين الاعتبار فرائض الحذر التقليدية ولكن دون التستر وراء السيناريوهات ـ بأن هذا النمط الراهن لن يستمر، كما انه لن يستطيع ذلك فعلياً لمدة عقد آخر. اما السبب الرئيسي وراء عدم هذه الاستمرارية، فيعود به الباحث الى بداية اضمحلال عوامل الاستقرار والرخاء التي سادت اغلب الاقطار العربية على امتداد السنوات الماضية، والتي كان اهمها عائدات النفط المتدفقة في كل من البلدان المنتجة للنفط والمرسلة للعمالة، والتي ساعدت على ما سمّي «خطأً»، كما يقول الباحث، بالانفتاح. وهذا الاضمحلال ـ برأي الباحث ـ سيؤدي خلال العقد القادم بالاقطار المنتجة للنفط الى الالتزام بشد الاحزمة واتخاذ الخيارات الصعبة، وبالأقطار المرسلة للعمالة الى المعاناة من شر التمزقات الخطيرة.

اما النتائج المباشرة لهذا الاضمحلال، فيلخصها الباحث كالتالي:

١ ـ تردي العلاقة بين الاقطار الاساسية المرسلة للعمالة مثل تونس ومصر والسودان واليمنين والاردن ولبنان وسوريا، وبين البلدان المنتجة للنفط، مما يزيل من جهة سمة التمييز الواضح، الذي كان قائماً في الستينات، بين الذين يملكون والذين لا يملكون، ويحدث انقسامات جديدة، من جهة اخرى، بسبب هذه التحولات الاقتصادية الرئيسية.

٢ ـ انهيار «النظام العربي الجديد» الذي كانت نواته العلاقة القائمة بين البلدان المرسلة للعمالة والبلدان المنتجة للنفط، والذي كان يبشر بامكانية قيام روابط جديدة ووثيقة بين مختلف اقطار الوطن العربي.

في ظل هذه الظروف مجتمعة، يضع الباحث علامة استفهام حول شكل النظام العربي في العقد القادم، وشكل السياسات العربية المتبادلة في العام ١٩٩٥. والملاحظ ان اجابة الباحث عن هذا السؤال تبقى محيرة. فهو يرى من جهة ان حال تفاعل القوى العظمى في الشرق الاوسط ووضع الصراعات الاقليمية الراهنة، مثل حرب الخليج والصراع العربي ـ الاسرائيلي سيبقيان هما المؤثرين على الساحة العربية. ويتنبأ، من جهة اخرى، وبشكل مثير، بتغيير بعض الانظمة الحاكمة في الوطن العربي في العقد القادم، تتبعه تغييرات في الثروة النسبية للاقطار العربية المختلفة، مع عودة مصر الى الظهور، عاجلاً أم آجلاً، للعب دور قيادي في اطار النظام الجديد. الامر الذي سوف يتصاحب، برأي الباحث، مع تراجع موجة القومية العربية اكثر من ذي قبل، وكذلك الموجة الاسلامية الراهنة، وبقاء القضية الفلسطينية القضية الحيوية في الوطن العربي.

يطرح الفصل السادس من الكتاب، تحت عنوان «الضيف الثقيل: الاقتصاد السياسي للعلاقات العربية مع القوى العظمى»، سؤالاً هاماً يمكن تلخيصه على الشكل الآتي: هل تعتبر عملية التنبؤ بمستقبل الوطن العربي، ولو على الشكل الاكاديمي الذي سارت عليه بحوث الندوة، مضيعة للوقت؟ وعلى الرغم من نبرة التشكيك في منهجية الندوة التي بدت واضحة في السؤال، فإن الباحث، بهجت قرني، مدير الدراسات العربية في جامعة مونتريال، يحاول الخروج من هذه النبرة

بالتفريق بين عاملين اساسيين في مشكلة التنبؤ: عامل المتغيرات، وعامل الثوابت. والمخرج الذي اعتمده الباحث في ورقته كان بتركيزه على الثوابت، او حتى على المتغيرات الطويلة الامد، التي لا تتأثر بالاهواء الفردية والعوامل الشخصية، كقضية التبعية بأشكالها المختلفة مثلاً. ومن هذا المنطلق، فقد ركز الباحث في ورقته على تحليل مشكلة التبعية في الوطن العربي وقياسها من خلال مؤشرات خمسة وبيانات ادرجها في جداول عشرة. ومن ثم حاول ـ دون الدخول في التعقيدات ـ توضيح كيف أن بعض وجوه التبعية، كالديون مثلاً، يمكن ان تتبدل ما بين العام ١٩٨٥ والعام ١٩٩٥، بينما تحافظ وجوه اخرى للتبعية، مثل الغذاء والسلاح، على نمط بطيء للتغيير، الى حد غياب الانعكاس، او التغيير الكامل للتوجهات على هذا المستوى.

وعلى هذا الاساس، فقد اعتمد الباحث تسلسلاً فكرياً معيناً في دراسته، فتناول اولاً (الجزء الاول من الدراسة) قضية منهجية التنبؤ، مظهراً ان ما تم انتاجه في الوطن العربي، حتى الآن، من ادبيات خاصة بهذا الجانب يظل تجريبياً ومتخلفاً. اما الجزء الثاني من الدراسة، فهو يحلل عوامل خمسة للوطن العربي تحدد مساراته وتحكم علاقاته مع القوى العظمى، وهي: تبعية الغذاء، تبعية التجارة، تبعية السلاح، تبعية الديون وتبعية الثقافة. اما الجزء الثالث والاخير من الدراسة، فهو يناقش وجهة النظر الشائعة والتقليدية القائلة بأن علاقات الوطن العربي لا يحكمها «الاعتماد على الآخرين» بل «الاعتماد المتبادل». ويتناول هذا الجزء جانبين للنظرية المضادة (القوة النفطية والاستثمار العربي) ليكشف عن وهنهما النسبي وسوء استخدامهما بما لا يجعلهما صالحين اساساً كسلاح طويل الامد. اما خاتمة الدراسة، فهي تربط الخيوط المتعددة فيها ثم تطرح بعض القضايا الاخيرة للنقاش.

- ٣ -

يتألف القسم الثالث من الكتاب: «الاقتصاد: الاقتحام ام الاخفاق؟»، من ثلاثة فصول، اولها لجورج العبد، مدير مؤسسة التعاون في جنيف، والمعنون «السنوات العجاف: الاقتصاد السياسي للنفط العربي في العقد القادم»، في موضوع مستقبل النفط والبلدان النفطية في الوطن العربي. فيبدأ الباحث اولاً بمراجعة موجزة لمشكل النفط في العقد الماضي (١٩٧٤ ـ ١٩٨٢) وللتنمية في الوطن العربي خلال الفترة نفسها، مستنبطاً بعض المستخلصات من تجربة الفورة النفطية في عام ١٩٧٣/ ١٩٧٤، وباسطاً بعض العواقب السياسية والستراتيجية لمثل هذه الصدمة النفطية، بعد تقدير حجومها وطبيعة تداعياتها الاقتصادية. وينتقل الباحث ثانياً الى استشراف مستقبل النفط خلال السنوات الانتقالية (١٩٨٥ ـ ١٩٩٥)، فيقارنها بسنوات الوفرة المادية (التي يتعمد الباحث تسميتها بسنوات «الفرص الضائعة»)، ثم يسرد بعض المنظومات الافتراضية حول مستقبل سوق النفط حتى العام ١٩٩٥، والتي يؤسسها كالتالي:

١ ـ احتمال كبير ان تنتج البلدان العربية الرئيسية المصدرة للنفط في العام ١٩٩٥ كمية تقترب من مستوى القمة الذي بلغته في العام ١٩٧٩ (٢١,١ مليون برميل/ اليوم).

٢ ـ احتمال ان ترتفع العوائد النفطية في البلدان المنتجة للنفط بعد العام ١٩٩٠، مع افتراض حدوث بعض التحرك في السعر الاسمي للنفط. وقد تبدأ هذه الزيادة هادئة الا انها قد تسرع حالما يأخذ سوق النفط في التماسك. ويمكن ان يرتفع سعر النفط بسرعة اكبر قبل او مع العام ١٩٩٥، نظراً لمجموعة

من العوامل المهمة يتطرق اليها الباحث في دراسته.

النتيجة التي يخلص اليها الباحث هي ان البلدان العربية المصدرة للنفط سوف تستمر في مواجهة تحدي تدني مستوى عائداتها النفطية لسنوات عدة، من خلال عملية تقشف قاسية تستمر حتى العام ١٩٩٢، تليها مرحلة تعتمد على «حشد الظروف المواتية في سوق الطاقة العالمي»، وتفتح بالتالي «باباً ثانياً للفرص» يؤدي الى موارد افضل للتنمية.

اما الدراسة الثانية لألان ريتشارد، الاستاذ بقسم الاقتصاد في جامعة كاليفورنيا، «الزراعة العربية في العقد القادم»، فتعالج واحدة من اهم المشكلات التي تواجه الوطن العربي، وبالاخص بلدان وادي النيل، وهي: تنامي العجز في تضييق فجوة الغذاء، وعدم التوازن بين الاستهلاك الغذائي والانتاج المحلي في البلدان العربية. والاسئلة المهمة والمحرجة في آن، التي يطرحها الباحث اتت كالتالي: ما هي انعكاسات هذا الوضع على الاقتصادات السياسية في المنطقة خلال السنوات العشر القادمة؟ هل سيتحسن الوضع ام يتدهور؟ وهل يمكن سدّ فجوة الغذاء هذه؟ اما اجابة الباحث عن هذه الاسئلة فقد ظلت شبه ضبابية وغير كافية لعملية بناء السيناريوهات او لعملية التنبؤ. فمن جهة، افترض الباحث ان الطلب على الغذاء سوف يستمر سبّاقاً على العرض في أغلب اقطار الوطن العربي في المستقبل القريب، وان الواردات الضخمة من الغذاء سوف تكون ضرورية اذا ما وصلت معدلات الاستهلاك في الارتفاع. ومن جهة أخرى، بشّر الباحث بإمكانية ايجاد سبيل يمكّن الحكومات العربية من تمويل وارداتها على الرغم من تنامي فجوة الغذاء.

تتبع الدراسة الثالثة والاخيرة في هذا القسم، وهي لمايكل سمبسون، الباحث الزائر في مركز الدراسات العربية المعاصرة، المنهجية نفسها التي اعتمدتها دراسة مايكل هدسون (ولو من منظور مختلف). فقامت برسم «الآفاق المستقبلية للنمو التكنولوجي في المجتمعات العربية» من خلال سيناريوهات ثلاثة، يتصور اولها (ويمكن اعتباره اكثر تفاؤلاً) وثبات مهمة على صعيد التقدم التكنولوجي في الوطن العربي خلال العقد القادم، تتوزع بين: انتاج هائل للصلب، وتقدم محسوس في صناعة المحركات والآلات الصناعية، وصناعة الكيماويات، ومختلف منتوجات الصناعات الخفيفة، وكذلك المنتوجات الزراعية المحلية، وتطوير سبل مكافحة الامراض.

أما السيناريو الثاني، الذي يعرضه الباحث، فهو دون الاول تفاؤلاً من جهة الوثبات المهمة في ميدان التكنولوجيا العربية، ويقتصر على بعض التحسينات المقبولة في الصناعات المختلفة (بتروكيماويات، صلب، اسمنت، اسمدة، منسوجات...) ولكن دون ان تحتل هذه الصناعات مكانة مهمة في الخريطة الصناعية العالمية. ويتميز السيناريو الثالث في الدراسة عن سابقيه بتصوير الباحث التشاؤمي فيه لمستقبل الركود الشامل، وحتى التدهور في بعض المجالات التكنولوجية العربية. فيمثل الباحث في هذا السيناريو درجة الفشل في زيادة الانتاج الصناعي، وخفض نسبة الانتاج في الصناعات التي تدار بمعايير غير اقتصادية، وافتقاد تحسين الانتاج الزراعي وتدهوره، وعجز الانظمة الصحية القائمة عن مجاراة المشكلات الصحية الناتجة عن النمو السكاني السريع. والمرعب ضمن هذا السيناريو، أن الباحث يصور الوطن العربي وكأن قدره الدائم ان يكون مصدراً للمواد الاولية للعالم الصناعي الغربي، الذي قد لا يكون دائم الحاجة اليها.

اما أيّ السيناريوهات الثلاثة يتبنى الباحث، فإن ذلك يظل ـ كما في دراسة هدسون ـ غامضاً، وان كان يبدو خط السيناريو الثاني مرجحاً اكثر. ويظهر ذلك حين يقول الباحث: «ان المستقبل المتوقع لاغلب البلدان العربية في العقد القادم يتضمن بعضاً من التقدم التكنولوجي. ويشير نمو راس المال البشري، والموارد المتاحة في عدد من الاقطار الى أن الركود سوف لا يكون هو القاعدة العامة [خلال العقد القادم]» (ص ١٨١).

ـ ٤ ـ

يحتوي القسم الرابع من الكتاب: «التغيير الثقافي، الابداع، والاصالة»، على فصلين، الاول لعيسى بلاطة، استاذ الادب العربي في معهد الدراسات الاسلامية في جامعة ماك جيل، بعنوان «تحديات الاصالة الثقافية العربية»، والثاني لكمال ابو ديب، استاذ اللغة العربية في جامعة اليرموك، بعنوان «الابداع الثقافي في مجتمع مجزأ». وإذا كان هدف الدراسة الاولى هو تحديد طبيعة الاصالة الثقافية العربية والتباينات الجوهرية بين الثقافة العربية والثقافة الاجنبية، وبالتالي استشراف مستقبل الثقافة في الوطن العربي خلال العقد القادم، فإن هدف الدراسة الثانية هو تحديد وضع الابداع الثقافي في داخل الاطار الاشمل الذي شكله الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي للوطن العربي على امتداد السنوات الخمس عشرة المنصرمة، وبالتالي التنبؤ بمسارات تطور الابداع الثقافي العربي في مجتمع مجزأ خلال العقد القادم.

ويعترف الباحث في الدراسة الاولى بوجود أزمة ثقافية في الوطن العربي تزداد باستمرار بسبب حال التبعية التي يتخبط بها هذا الوطن، وبسبب تناقض المصالح بين القوى العظمى في المنطقة والخطط الصهيونية لفرض السيطرة والمزيد من التبعية عليه، اضافة الى الاداء المبتذل واللاواعي للأنظمة العربية ـ حسب تعبير الباحث ـ فيما يتعلق بالقضايا الثقافية داخلياً وخارجياً. وبتقدير الباحث، فإن هذه الأزمة سوف تستمر حتى العام ١٩٩٥، ولو أن ابعادها ستكون اكثر وضوحاً. فتجربة الخمسينات والستينات الفاشلة مع القومية العربية ـ كما يقول الباحث ـ تركت خبرة لا يمكن تجاهلها او عدم استيعابها بجدية قبل تخطيط الاتجاه المعاكس، وكذلك تجربة الانبعاث الاسلامي. ولا مناص من الاخذ الجدّي لهاتين الخبرتين ـ برأي الباحث ـ ضمن اي عملية تحديث للثقافة العربية، بعد تكييف كلتيهما وفقاً لحاجات الحاضر والمستقبل.

أما رؤية كمال ابو ديب لموضوع الاصولية الاسلامية او الانبعاث الاسلامي وعلاقته بالابداع الثقافي، فهي تختلف عن الرؤية «الاسطورية» التي عرضها بلاطة، من جهة دمج الحيوية الثقافية بالحيوية الدينية. فليس بالضرورة ـ حسب رأي ابو ديب ـ ان يكون التيار الرئيسي في الثقافة العربية اسلامياً، أو نابعاً عن خبرة دينية كي يتحقق الابداع الثقافي، بل يكفي ان يتميز هذا التيار بالتنقيب في الواقع، وفي الابنية الاجتماعية، وفي الظروف الاقتصادية، وفي الاشكال الثقافية، كي تتم صياغة اسلوب جديد، عربي ـ بالتحديد ـ لرؤية الاشياء، وصياغة نمط للوجود العربي وللتنظيم الاجتماعي والسياسي. على هذا المستوى، يتوقع الباحث ان يستمر الصراع خلال العقد القادم بين جهتين، من اجل اعادة الحيوية الى الوطن العربي، وهما: السلفية من جهة، والاستعمار والهيمنة الاسرائيلية من جهة اخرى. وهو يعتقد ان العقد القادم سيكون حاسماً لتيارات الفكر القومية والاشتراكية والليبرالية واليسارية والعلمانية، ولانماط ابداعها الثقافي في الوطن العربي، ولقدرتها على اعادة صياغة رؤية جماعية تجسد اجماعاً جديداً. وكذلك

يربط الباحث بين قضية الابداع الثقافي وقضية صياغة الرؤية الجماعية التي بواسطتها يمكن تجاوز حال التجزئة. فيما عدا ذلك تناقش ورقة ابو ديب خصائص الكتابة العربية، على المستوى البنيوي بالتحديد، ثم تتطرق الى آثار التجزئة وانعكاساتها على خصائص عملية الكتابة خلال العقد القادم. ويبرهن الباحث، في ختام الدراسة، ان هذه العملية، مع كل سلبياتها شرط ضروري من اجل بناء وطن عربي جديد، او مختلف على الاقل، وبمفهوم اكثر ايجابية.

- ٥ -

يتألف القسم الخامس من خمس دراسات، عالج في اولاها اسماعيل سراج الدين، استاذ الاقتصاد السياسي وديناميكية السكان في جامعة جونز هوبكنز، موضوع «الممكنات الاقتصادية ـ السكانية العربية المستقبلية»، بينما بحث، في الدراسة الثانية، هشام شرابي، الاستاذ في جامعة جورجتاون، في موضوع «النظام الابوي والتبعية ومستقبل المجتمع العربي»، منطلقاً من مجموعة من التأملات النظرية في بعض الحقائق القاسية التي تسود الانظمة العربية، لينتقل من ثم الى عرض بعض تصوراته للتطورات العملية التي ستدور حولها عملية التغيير في هذه الانظمة خلال السنوات العشر القادمة. اما الدراسة الثالثة لسميح فرسون، استاذ الاجتماع في الجامعة الامريكية في واشنطن، فقد تناولت موضوع «البناء الطبقي والتغيير الاجتماعي في الوطن العربي في العقد القادم».

الدراستان المتبقيتان في هذا القسم عالجتا موضوع «المرأة العربية في العام ١٩٩٥»، فكانت اولاهما لليلى احمد، الاستاذة المساعدة في جامعة ماساتشوستس، بعنوان «المرأة العربية في العقد القادم»، وثانيتهما للكاتبة المعروفة نوال السعداوي، بعنوان «ملاحظات عن اضطهاد المرأة العربية». وقد جاءت الدراستان مثيرتان للانتقاد فعلاً، أولاً لطابعهما الثوري والشخصي؛ وثانياً لدقة المواضيع المطروحة في كلتا الدراستين، بخاصة وان تناول قضايا قمع المرأة العربية في المنزل والمجتمع والدولة لا يزال من المحظورات في الوطن العربي؛ وثالثاً لخروج الدراستين عن منهجية الندوة فيما يختص بقضية التنبؤ او تقديم السيناريوهات المستقبلية، والاكتفاء بعرض قضية او مشكلة سبق ان عالجتها الباحثتان في دراسات سابقة لهما، وهي قضية التزيي بالنقاب او الحجاب، مع الاعتراف بمركزية هذه القضية بالنسبة لموضوع المرأة العربية.

من ناحية الاسلوب، فقد عمدت ليلى احمد الى عرض نظرتها الى موضوع المرأة في العقد القادم من خلال استعراض مواقف معروفة لمفكرين عديدين عبر التاريخ الاسلامي القديم والحديث، بينما اعتمدت نوال السعداوي اسلوب المقارنة بين الشرق والغرب لتخلص الى أن سبب اضطهاد المرأة في الشرق هو النظام الابوي والطبقة، تماماً كما في الغرب (الامر الذي تطرق اليه هشام شرابي في دراسته).

- ٦ -

يبدأ القسم السادس من الكتاب، الذي يدور حول موضوع «الصراع العربي ـ الاسرائيلي»، بدراسة هامة لجوئيل بنين، استاذ التاريخ في جامعة ستانفورد، بعنوان «اسرائيل: الاقتصاد السياسي ومستقبل الدولة العسكرية». واهمية الدراسة لا تنبع من النتائج التي توصلت اليها فحسب، بل من كون الباحث استاذاً لمادة التاريخ، يدرّس الماضي، فكان من المستغرب ان يشارك في نقاش عن المستقبل، لولا انه يسارع الى توضيح هدفه من دراسته بأنه «استنباط المستقبل من منظور التوجهات التاريخية

السارية». ولتحقيق هذا الهدف، فإن الباحث يناقش ـ بشكل موسع ـ في دراسته طبيعة المجتمع الاسرائيلي في ضوء الاهمية الضخمة للعلاقات بين اسرائيل والولايات المتحدة فيما يتعلق بالسلام والأمن في الشرق الاوسط، نظراً «لان مدى الاعتماد الاسرائيلي على الولايات المتحدة الامريكية يجعل من المستحيل مناقشة مستقبل اسرائيل من دون التعرض الى دور الولايات المتحدة الامريكية، ونظراً لأن وضع العلاقات الامريكية ـ الاسرائيلية صعب ومعقد » (ص ٣٢٩). وعلى هذا الاساس فإن الباحث يشدد على الاتجاهات السياسية والاقتصادية في السلوك الاسرائيلي، التي ظهرت وازدادت وضوحاً منذ حربي ١٩٦٧ و١٩٧٣، كنقطة بداية وبحث في دراسته.

ثم ينتقل الباحث الى موضوعين او عاملين هامين ومؤثرين على الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وهما: الاقتصاد والحرب. فهو يرى ان الازمة الاقتصادية في اسرائيل يمكن ان تصل في السنوات المقبلة الى حد لا يمكن التحكم فيه، قد يبلغ الانهيار الاقتصادي الكامل، بخاصة وان اي تلكؤ امريكي في دعم اسرائيل اقتصادياً قد يؤدي ـ بنظر الباحث ـ الى صراعات اجتماعية داخل اسرائيل يمكن ان تؤدي الى تغير السياسة الاسرائيلية تجاه الصراع العربي ـ الاسرائيلي. كما ان اي حرب عربية ـ اسرائيلية مقبلة، حتى لو انها لم تسجل نصراً للعرب، قد تؤدي ـ برأي الباحث ـ الى غليان سياسي في اسرائيل. وسواء مع الانهيار الاقتصادي ام الحرب، فإن الباحث يرى في العقد القادم احتمال حدوث انقلاب عسكري يميني في اسرائيل، يرافقه ظهور قيادة واقعية مهيأة للتعاون مع الشعب الفلسطيني على اساس الاعتراف المتبادل في حق تقرير المصير.

تلقي الدراسة الثانية في هذا القسم، لنصير عروري، استاذ العلوم السياسية في جامعة جنوب شرق مساتشوستس، بعنوان «المأزق الفلسطيني: القيود والفرص»، بعض الضوء على المستقبلات البديلة للشعب الفلسطيني في ضوء احتمالات الوصول الى تسوية سلمية تمنح الشعب الفلسطيني، خلال العقد القادم، وجوداً ذا سيادة في الضفة الغربية وقطاع غزة، بما يتوافق مع اجماع العرب والفلسطينيين في السنوات العشر الماضية. اما الاسلوب الذي يتبعه الباحث للوصول الى نتائج دراسته، فهو اجراء مسح موجز تقويمي للظروف التي ادت بالشعب الفلسطيني الى المأزق الذي يعانيه في الوقت الحاضر في نضاله من اجل تحقيق الحد الادنى من اهدافه. وكذلك يعمد الباحث الى وصف وتحليل العوامل البيئية، القائمة محلياً واقليمياً وعالمياً، بقصد تحديد القيود التي تفرضها هذه العوامل على الآمال الفلسطينية المستقبلية او على الفرص التي قد تقدمها.

بعد الدراسة الثالثة لانتوني كوردسمان، نائب رئيس مركز التقويمات التحليلية في امريكا، والتي تناقش «متضمنات التوجهات الراهنة للتوازن العسكري العربي ـ الاسرائيلي»، يتطرق سيث تيلمان، استاذ الدبلوماسية في جامعة جورجتاون، الى موضوع «دبلوماسية الصراع العربي ـ الاسرائيلي في العقد القادم»، فيعرض، باسلوب لا يخلو من الطرافة احياناً، بعض الافكار والاحتمالات عما ستكون عليه دبلوماسية الصراع العربي ـ الاسرائيلي في العام ١٩٩٥. والاحتمال الاقوى الذي يقدمه الباحث هو ان هذه الدبلوماسية سوف تشبه الحال الذي تبدو عليه اليوم، دون ان يعني بذلك انعدام قدر معقول من «الحركة» الدبلوماسية التي تقطعها الازمات الدورية والمواجهات المتلاحقة (مثلما كان الحال في العقدين السابقين). وهنا يفرّق الباحث بين

«الحركة» و«التقدم» ويعطي تعريفاً لكل منهما.

بعد ذلك يقدم الباحث عدداً من السيناريوهات او الاحتمالات المختلفة. الا انه يعود فيرجح ان لا يتحقق اي من الافكار التي ذكر، معللاً ذلك بأن لا اسرائيل ولا منظمة التحرير الفلسطينية ولا الولايات المتحدة تبدو قادرة حالياً ـ او يحتمل ان تصبح قادرة في المستقبل ـ على تجاوز القيود المحلية التي شلت دبلوماسية الصراع العربي ـ الاسرائيلي زمناً طويلاً.

ـ ٧ ـ

يتألف القسم السابع والاخير من الكتاب من اربعة فصول وهو بعنوان «اولويات للدراسات العربية»، يبحث اولها في موضوع «بحوث العلوم الاجتماعية والدراسات العربية في العقد القادم»، وهو لجون ووتربري، استاذ السياسة والشؤون الخارجية في جامعة برنستون، وينطلق ثانيها «بحثاً عن هوية جديدة للعلوم الاجتماعية في الوطن العربي»، وهو للسيد يسين، مدير مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ويناقش ثالثها موضوع «دراسات الشرق الاوسط في الولايات المتحدة في العقد القادم»، وهو لجوديث تكر، جامعة جورجتاون، بينما يعالج آخرها موضوع «علم المستقبل ودراسة الوطن العربي»، وهو لايليا زريق، استاذ الاجتماع في جامعة كوينز.

القاسم المشترك بين الدراسات الثلاث الاولى هو قضية الاصولية والمنهجية أو النهج المعرفي، الذي يحاول الباحثون الثلاثة تحميله السبب في تراجع مستوى الدراسات الشرق اوسطية، والدراسات العربية بالتحديد، واذا كان جون ووتربري يكتفي بعرض المشكلة ومسبباتها التاريخية وتأثيراتها الحاضرة، فإن السيد يسين يتعداه ليقدم طرحاً لصياغة اصولية منهجية جديدة على مدى العقد القادم، وذلك «اولاً: بإتاحة منتدى للآراء المتفاوتة بجميع درجاتها، ولمجموعات المصالح المختلفة التي تشمل مخططي السياسة، والبيروقراطية المدنية والعسكرية، والقادة الاكاديميين والسياسيين، حيث يمكن بدء سلسلة من الحوارات المتواصلة، على ان يتم تحليل نتائجها بدقة، وان يتم تغذيتها عكسياً.

ثانياً: يمكن وضع التحليلات العميقة للمشكلات الوطنية، وكذلك المقترحات السياسية، امام صانعي السياسة لاتخاذ الاجراء الضروري» (ص ٤٠٧).

اما جوديث تكر، فهي تنفي ان يكون الباحثون في الولايات المتحدة يعانون من مسألة الاصولية المنهجية، وتقول ان بعض الباحثين الغربيين توصلوا الى ابتكار اصوليات منهجية جديدة تولي اهتماماً لمواضيع مختلفة عند دراسة مجتمعات الشرق الاوسط (مثل قضية فئات الجنس (ذكر/انثى) او الطبقات والفئات الاجتماعية... الخ).

اما عن مستقبل الدراسات الشرق اوسطية في الولايات المتحدة في السنوات العشر القادمة، فتنظر اليه الباحثة من خلال تطورات ثلاثة مهمة:

اولاً: تحرر دراسات الشرق الاوسط من قصور نظرها السابق نتيجة انفتاحها على مداخل نظرية متنوعة، وعلى الاخص الاصولية المنهجية للاقتصاد السياسي.

ثانياً: ظهور جيل جديد من العلماء يربط خبرته المنهجية باقامة ممتدة في بلدان الشرق الاوسط.

ثالثاً: نمو الاتصالات بين علماء دراسات الشرق الاوسط في امريكا الشمالية ونظرائهم في الشرق الاوسط.

تقويم الكتاب

ان مصير هؤلاء الذين يحاولون استشراف المستقبل لا يحسدون عليه عادة. فهم اما يتم تجاهلهم عندما يكونون على خطأ، او يقابلون

بـالامتعاض حـين تثبت صحة تنبؤاتهم، ومن الصعوبة بمكان تقرير افضلية لاي من هذين المصيرين.

وإذا كـانت محاولـة استشراف المستقبـل عموماً عملاً تكتنفه المخـاطر، فـإن استشراف مستقبـل الـوطن العـربي يطـرح مخـاطـره الخاصة والاضافية، بخاصة وان المتغيرات في الـوطن العربي كثـيرة ومتشعبـة، كمـا انهـا تواصل تكـاثرهـا وتحولاتهـا، وتخلق بالتـالي مئات الاحتمالات المختلفة، يزيد على ذلـك ان ادوات قياس هذه المتغيرات او التحكم فيها او تحديد الاهمية النسبية لها تبقى غير متوافرة. هـل يعني ذلك ان الحـديث عن المستقبل هـو مجـرد تحليق في الخيال او قـراءة اكـاديميـة للطـالـع؟ ليس بـالضبط... او ليس في هـذا الكتاب على اي حال، وذلك لسببين:

أولاً: ان الـدراسـات التي اشتمـل عليهـا الكتـاب لم تتعامـل مع المستقبـل كـأحـداث محددةأو وقائع تفصيلية، بل تجاوزت ذلك الى انماط اعم واشمل. والدليل عـلى ذلك هـو ان معظم هـذه الدراسـات تعاملت مـع الثـوابت التي يمكن تمييـزهـا، او حتى مـع المتغـيرات الطويلة المدى، كما في دراسة بهجت قرني.

ثـانيـاً: مـع ان طمـوح الـدراسـات التي احتواها الكتاب كان تقديم صورة عن الحيـاة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية في الوطن العربي خلال العقد القـادم، الا ان هذه الدراسات لم تلتزم بهذا الهدف المحـدود والضيق، فتجـاوزتـه لمحـاولـة اوسـع شملت الحـاضر والماضي في آن معـاً، وبهذا اصبحت الابعـاد الزمنيـة الثلاثـة ـ الماضي والحـاضر والمستقبل ـ مسخرة في هذا الكتاب من اجـل عمليـة الاستشراف. ونجـد ذلـك واضحـاً بالاخص في دراسة جوئيل بنين.

اما السؤال الثاني البـديهي الذي يطـرح نفسه فهو: هل نجح الكتـاب في تقديم صـورة واضحة لمستقبل الـوطن العربي خـلال العقد القادم؟ والحقيقة ان الاجابة عن هذا السؤال قد لا تكون بالسهولة نفسها التي طُـرح فيها، والسبب هو، أولاً، ان المستقبل كـان ولا يزال اشق ميـادين «المعرفـة» الانسـانيـة، واعقـد المسائل المعرفية واكثرها صعوبة عـلى التناول النظـري والعملي، وثـانيـاً، لان الكتـاب يضم عدداً من الدراسات لا يربط بينها اطار واحد او خطة واحدة، وانمـا عدة اطـر وعدة خطط شكلت الاقسـام السبعة لـه. وبـالتـالي فـإن القارىء يجد نفسه مضطراً في هذه الحالة الى تقـويم كـل بحث عـلى حـدة، والانتقـال من مستوى بحثي الى مستوى آخر، ومن مستوى لغـة الى مستوى آخـر، مع اتسـاع الفجوات بين البحوث وتناقض الفـرضيات والمسلمـات والتفاوت بين النتـائج والاستخـلاصات. مـع ذلـك يمكن تقسيم الاجـابـة عن السؤال الى النقاط التالية:

١ ـ ان الانطبـاع الاول الذي يخـرج بـه القارىء بعد مطالعة الدراسات المختلفـة التي احتـواها الكتـاب هو ان معظمهـا يجمع لغـة مشتركة يمكن وصفها ـ اذا امكن ـ بانها لغة الامتعاض او الاستياء ـ الى حد السوداوية ـ لما يجري في الوطن العربي، لـدرجة ان بعض هذه الدراسات اغفلت حتى القليل القليـل من التطـورات الايجابيـة التي حصلت مؤخراً في الـوطن العـربي، كثـورة السـودان في العـام ١٩٨٥ مثلاً، وينطبق هذا الكلام على الباحثين العرب المشاركين في فصول الكتـاب اكثر منـه على الباحثين الاجانب. وقد يكون السبب وراء هذه النبرة المتشائمة او السوداوية الى واقـع الوطن العربي يعـود الى كون معظم البـاحثين العرب المشاركين هم من المقيمين الـدائمين او شبه الدائمـين خارج الـوطن العربي، الامـر الذي يجعلهم يفقدون الاتصـال نوعـاً ما مـع التطـورات الـدقيقـة والبطيئـة التي تـأخـذ مجـراهـا بصمت في الـوطن العـربي، والتي

يكون من المتعذر على المراقب الخارجي، مهما كانت صلته قوية بالوطن العربي، رصدها ومتابعتها.

٢ ـ طرح الكتاب قضايا كثيرة ومتعددة ومتشعبة (الديمقراطية، حقوق الانسان، العلاقات العربية المتبادلة، التحولات الاجتماعية، الصراع العربي ـ الاسرائيلي... الخ)، مما أدى الى تشابكها في بعض الاحيان، والى تعذر امكانية حصرها وبلورتها في اخرى، الامر الذي دفع بابحاث الندوة لان تتجه احياناً الى التعميم والتجريد، واخرى الى الايجاز. وقد يكون سبب هذا الضياع هو ان معدي الندوة ارادوها ان تكون شاملة لاوضاع الوطن العربي قدر الامكان، وان تتناول جميع القطاعات تقريباً (الامر الذي يستحيل جمعه في كتاب واحد)، فنجحوا في بعض الاقسام (واعفو القارىء من وجع المط والاطناب غير الضروريين)، وفشلوا في اخرى (واذكر على سبيل المثال دراسة آلان ريتشارد عن الزراعة العربية، وهو الموضوع الذي يحتمل دراسة اخرى اضافية على الاقل يعالجها باحث عربي مطلع).

٣ ـ يخرج القارىء بعد مطالعة الكتاب بمعلومات وبيانات عديدة واحصاءات مقارنة وتفصيلية ووقائع اقتصادية وسياسية واجتماعية صلبة عن الوطن العربي لا يمكن التقليل من اهميتها كأساس وطيد، بعيد عن الهوى والمزاجية، لدراسة مستقبل الوطن العربي. مع ذلك فإن القارىء يبقى على عطشه فيما يختص ببعض المواضيع التي لا يمكن انكار حيويتها على صعيد الوطن العربي، والتي لا يمكن تجاهل تأثيرها على مستقبل هذا الوطن، كحرب الخليج مثلاً او نزاع الصحراء الغربية او الهجرة المضادة من البلدان العربية النفطية الى البلدان غير النفطية... الخ.

٤ ـ يتكشف بعد الاطلاع على فصول الكتاب كاملة تباين واضح وملحوظ في المستوى العلمي للدراسات المعروضة في هذه الفصول. فبينما عكس بعضها قدراً كبيراً من جهد مبذول في جمع المعلومات وتبويبها بشكل يسمح باستنباط النتائج والتنبؤات العلمية المعقولة، فإن البعض الآخر اقتصر على سرد لاخبار واحداث ومقولات معروفة لا تضيف الكثير الى معلومات القارىء المطلع (كحالة دراستي نوال السعداوي وليلى احمد على سبيل المثال لا الحصر). كذلك كان هناك تباين في الدراسات التي تناولت موضوع الصراع العربي ـ الاسرائيلي، فجاءت مثلاً دراستا جوئيل بنين ونصير عروري لتقدما افكاراً جديدة وهامة فيما يختص بهذا الصراع، بينما اكتفى كل من انتوني كوردسمان وسيث تيلمان بتقديم تقرير شبه صحفي، بالنسبة للأول، وشبه ساخر، بالنسبة للثاني.

٥ ـ لا شك بأن دعوة هذه المجموعة الكبيرة من رجال الفكر والبحث العلمي والثقافة للمساهمة في موضوع على قدر كبير من الاهمية له الكثير مما يبرره، اذ ان لكل من الباحثين المشاركين مركزه المرموق وامكانياته التي لا مجال للشك فيها. مع ذلك، فإن من الجدير بالملاحظة ان الندوة افتقرت للعناصر الشابة والجيل الجديد من المفكرين والمثقفين ـ العرب بخاصة ـ الذين كان من الضروري ان يساهموا في هذه المحاولة الجادة، اولاً: لان بعضهم لديه من القدرة الفكرية والذهنية والثقافية ما يؤهله لأن يغني هذه التجربة؛ وثانياً: لان اشراك مثل هذه العناصر كان بإمكانه ان يؤدي الى بعض التنويع بخاصة فيما يتعلق بجنسيات المشاركين في الندوة، والتي كان من المفروض ان تتوسع لتشمل عدداً كبيراً من البلدان العربية□

حليم بركـات (محرر)

Contemporary North Africa:
Issues of Development and Integration

شمال افريقيا المعاصر: قضايا التنمية والاندماج

(Washington, D.C.: Center for Contemporary Arab Studies, 1985), 271p.

د. نازلي معوض

استـاذ مساعـد في قسم العلوم السيـاسيـة ـ كليـة الاقتصـاد والعلوم السيـاسية ـ جـامعة القـاهرة.

يتكـون هـذا الكتـاب من مجمـوعـة أوراق بحثية قدمت إلى ندوة بالعنوان نفسه: «شمال افريقيا المعاصر: قضايـا التنمية والانـدماج»، نظمهـا مركـز الدراسـات العربيـة المعـاصرة لجـامعة جـورجتاون في واشنطن، وعقـدت في نيسـان/ابريـل ١٩٨٢. واشتـرك في النـدوة المذكورة مجمـوعة من الأكـاديميين والبحـاثة العـرب والغربيـين من أجل تـدارس قضـايـا واشكـاليـات دول منطقـة شمـال افـريقيـا المعـاصر، سواء في نطـاق الوطن العـربي على الصعيد الاقليمي أم في اطار الشؤون الدولية وخصوصاً في مجالات علاقـات بلدان المغـرب العربي بدول المعسكر الغربي.

وتتعمق الـدراسـات المتضمنـة في هـذا الكتاب، في تحليل الأبعاد الثقافيـة التاريخيـة التي شكلت الظـروف العـامـة السيـاسيـة والاجتماعية لتلك المنطقة الحيوية من افريقيا ومن الـوطن الـعـربي. كمـا تتنـاول هـذه الدراسات بالدرجة نفسها من العمق التحليلي طبيعة الصراع الاقليمي ما بين بلدان المنطقة المغـربية. ذلـك الصراع الـذي يمثـل ملمحـاً أساسياً من ملامح المسرح السياسي هناك.

كذلك يعالج هذا الكتاب معالجة موضوعية علمية، المؤثرات والانعكاسات الاجتمـاعية في عمليات التنمية الاقتصادية، كما يهتم اهتماماً واضحاً بتبيان تغيّر الأدوار المجتمعية لكل من القيـادات التقليديـة القـديمـة، والجمـاعـات الصـاعدة الجـديـدة ومن بينهـا الجمـاعـات النسائية العاملة الحديثة في البلاد المغربية.

في مقـدمة الكتـاب، يوضـح حليم بركـات (المحـرر) الغرض العـام من تـأليف وتجميـع هذه الدراسات المتخصصة عن بلـدان المغرب العربي. فيذكر ان قضايا التنمية الاجتمـاعية الشاملة واشكـاليات الـوحدة أو الانـدماج لم تظهـر أهميتهـا الملحـة القصـوى في البـلاد المغربية إلاّ في حقبة ما بعد الاستقلال. إلاّ أن الدارسين والاكـاديميين في الـولايات المتحـدة الامريكية أهملوا إلى حد كبـير منطقة شمـال افريقيا بمشكلاتها وقضاياهـا الخاصـة التي تـواجههـا. وحـدث هـذا الإهمـال العلمي الامـريكي تجاه بـلاد المغرب عـلى الـرغم من تعـاظم ديناميـات هـذه المنطقـة سـواء عـلى المستـوى القـومي أي في الشؤون الاقليميـة العربية أم دولياً على المستوى الكلي العالمي.

ولذلك كرّس مركز الدراسات العربية المعاصرة في جامعة جورجتاون حلقته الدراسية السنوية السابعة (المنعقدة في نيسان/ابريل عام ١٩٨٢) لمواجهة هذا التحدي العلمي الجديد. وجمعت هذه التظاهرة العلمية عدداً من الأكاديميين المتميزين بأبعاد مختلفة للرؤية وبثقافات وألسنة لغوية متعددة (انكليزية وفرنسية وعربية).

وينقسم هذا المؤلف إلى أربع عشرة دراسة تستقطب تحليلياً أربعة أعمدة موضوعية رئيسية. الأول يتدارس قضايا المغرب العربي في علاقاته بكل من البلدان العربية والدول الغربية. والثاني يعالج الصراعات الاقليمية الداخلية في المنطقة. والثالث يتناول التحوّلات والتغيرات الهيكلية في المجتمعات المغربية. أما القسم الرابع والأخير فيتركز في الديناميات الثقافية الحديثة القائمة في المغرب العربي حالياً.

وفيما يلي نعرض للأقسام الأربعة التي اشتمل عليها كتاب **شمال افريقيا المعاصر: قضايا التنمية والاندماج**.

القسم الأول: المغرب بين الغرب والشرق

يتكوّن هذا القسم من أربع أوراق بحثية تعالج المظاهر والأبعاد والحقائق القائمة للعلاقات الدولية المغربية مع كل من الغرب (المعسكر الغربي وخصوصاً الولايات المتحدة الامريكية) ومع المشرق (دول الشرق في الوطن العربي).

الورقة الأولى بقلم عبد الكبير خطيبي وبعنوان «نقد مزدوج: تصفية الاستعمار في علم الاجتماع العربي»، وفيها يدعو خطيبي، وهو من كبار المتخصصين المغاربة في علم الاجتماع، إلى إقامة علم اجتماع عربي جديد وأصيل بحيث يبعد عن كل من المؤثرات التغريبية الاجنبية الدخيلة، وكذلك عن المواريث الفكرية والقيمية التعصبية العنصرية القديمة والقائمة حتى الآن في الفكر المغربي العام. ويعتقد خطيبي أن مثل هذا العلم الاجتماعي العربي الجديد المأمول لا بد وان تقوده روح أو نظرة أو رؤية نقدية مزدوجة في اتجاهها الموضوعي، وذلك لتحقيق هدفين اثنين كبيرين: الأول هو تطبيق ما يسمى بـ «الفكرة الأخرى» أو (Pensée Autre) وذلك بواسطة عملية «تصفية» لبصمات وتأثيرات الاستعمار العلمي الغربي، من ميادين الفكر الاجتماعي المغربي المعاصر. والهدف الثاني هو اجراء عملية نقد ومراجعة عميقة ومباشرة وصريحة للأفكار القديمة البالية التي طورها العرب عن ذاتيتهم وأصولهم، دفاعاً عن الكيان والهوية إبان سنوات اليقظة والصراع في مواجهة الفكر «الامبريالي الغربي». ويركز عبد الكبير خطيبي في تحليله على أن الباحث العربي أصبح يقتصر حالياً على مهمة المترجم الأمين لكل ما جاءت به الأفكار والعلوم التي نشأت وتطورت خارج مجتمعه العربي، والتي تعالج في كثير من الأحيان قضايا واشكاليات هي موضع حيرة وتشكك كبير لدى الانسان العربي. هذا على نقيض مسلك الباحث والمترجم العربي في العصور الوسطى عندما واجه الحضارة الاغريقية، فلجأ إلى الترجمة كأداة لهدف أعلى وأكمل وهو خلق اللغة العلمية والفلسفية الخاصة بالحضارة العربية ذات التميّز والخصوصية الشديدة.

الورقة الثانية من القسم الأول بقلم ويليام زرتمان وبعنوان «الديناميات السياسية في المغرب: الديالكتيكية الثقافية». ويقدم زرتمان، أستاذ العلاقات الدولية ومدير برنامج الدراسات الافريقية في جامعة جون هوبكنز، الحجج القوية على أن الطليعة المغربية أو

«العلية السياسية والاجتماعية» المغربية يتنازعها نموذجان ثقافيان: النموذج العربي الاسلامي الذي ينظر إليه باعتباره جزءاً راسخاً أصيلاً في الميراث الوطني والقومي ولكنه في آن واحد محدود بالتقاليد ومقيّد بالقديم. ثم النموذج الغربي الذي ينظر إليه كنوع من التبعية وصورة من الانتماء إلى الاستعمار ولكنه حديث ومنتج وفعال. فيقوم الكاتب بتحديد أبعاد هذه الظاهرة الازدواجية الانقسامية الديالكتيكية ويفسر عدداً من التطورات الحديثة التي تعكس الأزمة الناجمة من الصدام ما بين هذين المنهجين وهاتين الرؤيتين، ليس على صعيد الجدل الثقافي فقط، بل في ميادين الديناميات السياسية أيضاً.

ويذكر زرتمان أن كلاً من القيادات الحاكمة والشعوب المحكومة في بلدان المغرب العربي ما زالت جميعاً تبحث عن الصيغ التوفيقية المعاصرة ما بين التحديث وتطوير الذات من جانب، والأصالة والحفاظ على الذات من جانب آخر. وإذا كانت التجربة التونسية ـ في رأي الكاتب ـ قد قاربت الوصول إلى مثل هذه الصيغة التوفيقية المذكورة متمثلة في شخصية بورقيبة التي تجمع ما بين القديم الراسخ والجديد المتطور الدينامي. وإذا كان النظام السياسي للقطر المغربي يقوم على دعامتي التقاليد (متمثلة في صورة الشرعية الدينية للسلطة الملكية) والتحديث (منعكساً في صورة نظام حزبي يتميز بالحيوية والتنوع وتشعب قواعده الجماهيرية) فإن الجزائر تقدم نموذجاً مختلفاً في هذا المضمار حيث تنحو فيها الامور منحى آخر. فالأصالة والتقليد يأخذان مسار التعريب المتكامل للمجتمع الجزائري، بينما التجديد والمعاصرة يترادفان مع التصنيع والتنمية الاقتصادية الشاملة للدولة الجزائرية. ويدور الصراع الاجتماعي والسياسي ما بين التيارين. ومن هنا جاء اختيار الشاذلي بن جديد خلفاً لبومدين، حلاً وسطاً ما بين مرشحين آخرين يمثل كل منهما أحد التيارين المذكورين: عبد العزيز بوتفليقة (التحديث والمعاصرة) ومحمد صالح يحياوي (التقاليد العربية والاسلامية).

والورقة الثالثة من القسم الأول بعنوان «العلاقات الامريكية ـ المغربية نموذج أم تخبط»، بقلم كارل براون استاذ الشؤون الدولية ومدير برنامج دراسات الشرق الأدنى في جامعة برنستون. ويتعرض الكاتب في هذه الدراسة لمسألة السياسة الخارجية التي تتبعها الولايات المتحدة الامريكية تجاه بلدان المغرب منذ استقلالها. ومن دون الدخول في تفاصيل اللعبة السياسية الامريكية في المنطقة، فإنه يدّعي بأن الفترة منذ عام ١٩٦٢ وحتى الآن شهدت اخفاقات امريكية محسوسة جعلت حتى الصفوة المغربية المتقاربة مع الولايات المتحدة تشعر بالحرج العام وبالتباعد عن مجتمعاتها الوطنية.

ويوضح المؤلف أن العلاقات الامريكية ـ المغربية مرت بثلاثة أطوار مختلفة منذ عام ١٨١٥ وحتى الآن. فمنذ عام ١٨١٥ وحتى عام ١٩٤٢ ظلت علاقات تجارية وبحرية اعتيادية ثم بدأت المرحلة المهمة الايجابية في عام ١٩٤٢ بنزول القوات الأمريكية إلى أراضي شمال افريقيا لمساعدة قوات الحلفاء ضد قوات المحور بقيادة رومل في تلك المنطقة. واستمرت هذه المرحلة حتى استكمال استقلال بلاد المغرب بتحرر الجزائر في عام ١٩٦٢. وطيلة العشرين عاماً المذكورة تميزت العلاقات الامريكية ـ المغربية بالايجابية والنجاح وذلك لأن السياسة الخارجية للولايات المتحدة تجاه المنطقة قامت على دعامتين اساسيتين استراتيجيتين اولاهما ان بلاد المغرب ساحة للصراع ضد المحور ثم ضد الكتلة الاشتراكية وثانيتهما انها ميدان لتصفية الاستعمار الغربي التقليدي حيث

يشير الكاتب إلى دور الولايات المتحدة في تسهيل هذه الغاية التحررية المذكورة مع الحفاظ على علاقاتها بالدول الاوروبية المعنية بالأمر.

أما المرحلة الثالثة والحالية فيرى فيها الكاتب اخفاقاً دبلوماسياً امريكياً واضحاً وذلك لأسباب على رأسها الموقف الامريكي من النظام الليبي ثم المساندة الامريكية للقطر المغربي في قضية الصحراء الغربية ثم احتكار توريد السلاح للنظام التونسي، مما يشكل في النهاية، في رأي الكاتب، صورة بالغة السلبية والقتامة للولايات المتحدة في الضمير المغربي العام.

وفي الدراسة الرابعة والاخيرة من القسم الأول وعنوانها «الاستقطابات العربية والغربية: دراسة تحليل مضمون للصحيفة التونسية «الفكر»، يقدم حليم بركات تحليل مضمون لصحيفة **الفكر** التونسية وموضوعها ظاهرة الاستقطابات العربية والغربية في المغرب العربي ما بين عامي ١٩٥٥ و١٩٨٠. ويصل إلى خلاصتين رئيسيتين تتعلقان بالصورة التي تعكسها الصحيفة التونسية عن الهوية الوطنية الجديدة لتونس وعلاقاتها بكل من المشرق العربي وبالمعسكر الغربي. أولاهما أن هناك مفاهيم ثلاثة رئيسية تحدد الطابع القومي «لتونس الحديثة» قد تكررت كثيراً في صفحات الصحيفة خلال ربع القرن موضع التحليل وهي «الانفتاح على الغرب» و «الانتماء العربي الاسلامي» والهوية التونسية أو «التونسة».

كذلك يخلص حليم بركات إلى أن محاولات وجهود صحيفة **الفكر** في سبيل التوفيق ما بين المفاهيم الثلاثة إنما اتجهت واستهدفت اضفاء الشرعية على النظام السياسي القائم في البلاد أكثر مما ابتغت اجراء دمج تحليلي موضوعي وايجابي يتجاوز التناقضات القائمة بين المفاهيم الثلاثة، وذلك بإيجاد الصيغ النظرية والعملية التي تكفل ادماج العناصر القيّمية الخالدة لدى كل من المشرق العربي والحضارة الغربية، داخل مقومات الشخصية التونسية الثقافية الأصيلة. ويعتقد حليم بركات أن هذا النقص في العمق التحليلي لما ورد في الصحيفة التونسية إنما يرجع إلى الازدواجية الثقافية التي تعيشها تونس حالياً مثلها مثل بقية المغرب العربي.

القسم الثاني: الصراعات الاقليمية المحلية

أما القسم الثاني من هذا الكتاب فيتضمن ايضاً أربع أوراق بحثية تتركز في مسائل الصراعات الاقليمية وقضايا التعاون ما بين بلدان المنطقة، يبدأها محمد عابد الجابري، المفكر العربي واستاذ الفلسفة والفكر الاسلامي في جامعة محمد الخامس في الرباط، بدراسة عن «تطور مفهوم المغرب: الوقائع والأبعاد» حيث يناقش ديناميات اليقظة بين شعوب المغرب العربي (بصفة رئيسية في كل من مراكش والجزائر وتونس، وبدرجة أقل في ليبيا وموريتانيا) وإدراكها الواعي للهوية المشتركة العربية المغربية اثناء معارك الاستقلال الوطني ذاتها. فقد ولدت فكرة الوحدة المغربية التنظيمية السياسية في عشرينات هذا القرن وتدعمت بمفاهيم مثالية معينة مثل مبدأ الأمة الاسلامية أو الجماعة الاسلامية وقيم الكفاح المشترك ضد الاستعمار الفرنسي، وكذلك آمال وتطلعات الشعوب المغربية في التحديث الذاتي وفي التقدم الاجتماعي العام.

ويعرض الكاتب في تحليل تاريخي سياسي للتطور الحركي الواقعي الهادف إلى تحقيق فكرة المغرب العربي ابتداءً من عام ١٩٢٣ وظهور منظمة نجمة شمال افريقيا واتحاد طلاب شمال افريقيا المسلمين وجماعة العلماء في الجزائر ومؤتمر المغرب العربي المنعقد في

القاهرة (عام ١٩٤٧) بين ممثلي الحركات الوطنية في بلاد المغرب حيث تقرر في نهايته انشاء لجنة تحرير المغرب العربي. ثم تركزت محاور الظاهرة الوحدوية المغربية طيلة الخمسينات على العمل الفدائي العسكري المشترك في البلدان الثلاثة ضد الاستعمار الفرنسي.

كذلك يسعى الكاتب إلى توضيح العقبات التي تعترض طريق الوحدة المغربية الشاملة خصوصاً تلك المرتبطة بالميراث الاستعماري، كما يتدارس الابعاد المستقبلية لتلك العقبات ويخلص إلى أن الوحدة الوطنية الاقليمية بين شعوب المغرب ستظل مجرد امكانية نظرية ما دامت الديمقراطية الحقيقية غائبة عن المنطقة. ومن أخطر المواريث الاستعمارية الباقية بعد الاستقلال الحدود المصطنعة التي فرضتها الإدارة الاستعمارية الفرنسية على بلاد المغرب خصوصاً وأن فرنسا لجأت إلى ضم أراض تابعة تاريخياً لتونس وللمغرب إلى الرقعة الاقليمية لمستعمرتها في الجزائر. وهكذا خلقت واستمرت مشكلات الحدود بين الجزائر من جانب وكل من القطر المغربي وتونس من جانب آخر، لتعوق الترجمة العملية الواقعية لفكرة المغرب العربي إلى انجازات تنظيمية ملموسة في حياة المنطقة. ويشير الكاتب إلى التفاوت المساحي الاقليمي الشديد بين بلاد المغرب: فالجزائر مساحتها الكلية تبلغ ٢,٢٠٥ مليون كيلومتر مربع منها مليون و٨٦٤ الف كيلومتر مربع من الصحارى، ومساحة المغرب تبلغ ٤٤٨ الف كيلومتر مربع بينما لا تزيد مساحة تونس عن ١٦٤ الف كيلومتر مربع.

ويضيف الكاتب في تحليله لمعوقات اقامة المغرب العربي، سياسات الفصل الكامل التي اتبعتها الادارة الاستعمارية الفرنسية في المغرب طيلة ١٣٠ عاماً بحيث الغيت تماماً أي صورة للاتصال الثقافي والاقتصادي والاجتماعي بين شعوب البلاد المغربية، بل ومنعت السلطات الفرنسية الاتصال البشري بين تلك الشعوب إلّا عبر «باريس».

وهكذا خلقت وتعاظمت «الأنا الوطنية» داخل كل بلد من بلدان المغرب العربي مما اضاف إلى عوائق التجسيد العملي لهدف الوحدة المغربية.

والدراسة الثانية في هذا القسم بعنوان «المؤثرات التاريخية في العلاقات الاقليمية في المغرب» وكاتبها هو جون رودي استاذ التاريخ في جامعة جورجتاون ومدير برنامج الدراسات العربية في مركز الدراسات العربية المعاصرة في الجامعة نفسها. وتتناول الدراسة الملامح التاريخية لقائمة الاختيارات المتيسرة أمام البلاد المغربية والتي توجه وتحدد فعلياً مسار علاقاتها الاقليمية والدولية وتشمل الوضع الجغرافي والاسلام والطابع العربي الحضاري العام للمغرب ثم الاستعمار الفرنسي الذي أقام ودعّم وعمق المحاور التجارية الدولية ما بين اوروبا الغربية والجنوبية وبلاد المغرب والشرق الأوسط عموماً. ويعتبر رودي أن العامل الاستعماري مسؤول مسؤولية رئيسية عن انقراض سياسات التبادل التجاري التي كانت قائمة قديماً بين بلاد المغرب العربي، وعن انشاء اطار عام للتبعية المغربية الاقتصادية والسياسية لأوروبا ومن ثم اضمحلال التضامن المغربي الاقليمي. ذلك أن فرنسا ما زالت هي المصدّر الأول والمستورد الأول في نطاق التجارة الخارجية التونسية والمغربية بينما اصبحت الولايات المتحدة منذ اوائل السبعينات المستورد الأول للغاز الطبيعي وللنفط الجزائريين، في حين تدهورت بشدة معدلات التبادل التجاري السلعي وحركات رؤوس الأموال بين البلاد المغربية الثلاثة، في الفترة الحالية.

ويسجل جون رودي في نهاية دراسته

حقيقة غريبة وهي ان القطر المغربي لا يستورد النفط من الجزائر كما ان ليبيا والجزائر لا يستوردان الفوسفات من القطر المغربي.

أما الورقة الثالثة في هذا القسم من الكتاب فعنوانها «الاقتصاد السياسي للعلاقات في شمال افريقيا: تعاون أم صراع» بقلم جون انتليس، استاذ السياسة ومساعد مدير برنامج دراسات الشرق الأوسط في جامعة فوردهام. ويحلل الكاتب في هذه الدراسة دور الاستعمار في تشويه الاقتصاد المغربي وذلك لأن المستعمر الفرنسي فرض على ذلك الاقتصاد فرضاً فوقياً علوياً، الممارسات الاقتصادية الاوروبية الحديثة على حساب الاساليب التقليدية في الزراعة والتجارة والحرف. وبما أن آثار السيطرة الاستعمارية ما زالت مستمرة في دعم هذا الازدواج الاقتصادي ما بين القديم والجديد داخل بلاد المغرب، فإن هناك حاجة ملحة لعلاجات اكثر جذرية تواجه هذه المشكلة الاقتصادية العامة في بلاد المغرب.

وتتناول ورقة جون انتليس بالتحليل نوعين من المتغيرات الداخلية العميقة التي تلعب دوراً بالغ الحساسية في الصراع العام القائم بين بلاد شمال افريقيا، وهما شكليات الاقتصاد السياسي المختلفة من جانب ثم الثقافة السياسية والايديولوجية من جانب آخر. فيتناول الكاتب ملامح التجربة التنموية التونسية منذ الاستقلال وتعاقب الاتجاه الرأسمالي ثم النزعة الاشتراكية التعاونية إبان الخمسينات والستينات ثم العودة إلى السياسات الاقتصادية الليبرالية مرة أخرى منذ السبعينات. كما يحلل الكاتب الصيغة الرأسمالية لاقتصاد القطر المغربي وخصوصاً ظاهرة «مغربة» وليس تأميم المؤسسات الانتاجية بمعنى مساهمة رأس المال المغربي في مجالات أنشطة الاعمال والتشغيل في مدى أوسع إلى جانب رأس المال الاجنبي المستثمر داخلياً.

أما خصوصيات الاقتصاد الجزائري فيراها الكاتب نتاجاً طبيعياً لكل من المحددات الجغرافية والتاريخية لذلك القطر المغربي العربي اضافة إلى اتجاهات الصفوة التقنوقراطية التي بدأت تسيطر على مقاليد التنمية الشاملة في البلاد. ويشير الكاتب إلى الثغرة الهيكلية الرئيسية في النظام الاقتصادي الجزائري والمتمثلة في كون الزراعة اضمحلت لمصلحة التصنيع الكثيف فأصبح الناتج الزراعي لا يتعدى نسبة ١٠ بالمائة من الناتج القومي الاجمالي للجزائر.

هذه الاختلافات الجذرية في الاتجاهات الاقتصادية للبلدان الثلاثة كان لا بد وأن تنعكس بشدة على ميادين الثقافة السياسية والايديولوجية فيها. فالثورية الاشتراكية والعروبة الاسلامية في الجزائر تقابل الشرعية الدينية للسلطة الملكية في المغرب. والظاهرتان المذكورتان تختلفان جوهرياً عن الاتجاه البورقيبي التحديثي التوسطي والعملي المرن في تونس.

ويخلص الكاتب إلى أن هذه التباينات المذكورة اقتصادياً وايديولوجياً بين الأقطار الثلاثة تشكل العقبة الكبرى في طريق بناء المغرب العربي تنظيمياً وسياسياً.

وتأتي الورقة البحثية الاخيرة في هذا القسم من الكتاب تحت عنوان «نزاع الصحراء الغربية كمصدر للصراع الاقليمي في شمال افريقيا» بقلم جون داميس استاذ العلاقات الدولية في جامعة بورتلاند. حيث يتركز التحليل على قضية صراعية مغربية محددة هي حرب الصحراء الغربية. ويرجع الكاتب المصادر الأولية للنزاع إلى القضايا الاقليمية الحدودية والتنافر الشخصي بين القيادات السياسية لبلدان المنطقة والتناقضات الايديولوجية وتنافسات الزعامة

في المنطقة، هذا إضافة إلى تدخلات القوى الخارجية في تصعيد النزاع الصحراوي. ومن ثم اصبحت القضية معقدة متداخلة الابعاد لدرجة تجعل من العسير التوصل إلى تسوية سلمية للصراع على الرغم من جهود الوساطة المكثفة. ويوضح الكاتب أن الصراع الصحراوي كان حافزاً رئيسياً للنظام الجزائري لإجراء التثبيت النهائي للحدود الجزائرية كما رسمتها الادارة الاستعمارية الفرنسية في الماضي، فقامت الجزائر في عام ١٩٨٣ بتوقيع اتفاقيات حدود مشتركة مع كل من النيجر وتونس ومالي وموريتانيا. واخيراً يعتبر الكاتب أن تسوية مشكلة الصحراء الغربية في ذاتها كجزئية محدودة في الصراع المغربي العام لا يشكل خطوة كفيلة بتوحيد المغرب العربي بل إن التعاون الحقيقي المقنن تعاهدياً وتنظيمياً بين البلدان الثلاثة هو وحده الكفيل بتحقيق هذا الأمل الكبير.

القسم الثالث: التغيرات الهيكلية

يناقش القسم الثالث من المؤلف عدداً من القضايا المختلفة المتعلقة بالتغير البنياني الهيكلي لمجتمعات بلاد المغرب. يبدأ عبد الباقي الهرماسي، عالم الاجتماع السياسي التونسي، دراسة بعنوان «الدول والنظم في المغرب»، يحلل فيها عملية بناء الدولة في بلاد المغرب موضحاً التمييز ما بين الدول نفسها والتي تُقبل بصفتها الاطارات السياسية الرسمية للمنطقة وما بين النظم القائمة الحاكمة والتي تمر بأزمة عميقة. ثم يحلل الكاتب ظاهرة القومية في المغرب العربي. فالقومية كانت محرك الشعوب المغربية نحو الكفاح ضد الاستعمار واستمرت تلعب دوراً حاسماً في بناء بلدان المغرب بعد الاستقلال وفي اقامة برامج تنموية طموحة. إلّا أن هناك مفهومين للقومية يتصارعان فيما بينهما للسيطرة على مجريات احداث المغرب المعاصر: القومية المحلية الاقليمية أو الوطنية الضيقة داخل حدود كل بلد على حدة، وقومية عريضة المضمون تتأسس على المشاعر التضامنية العربية والاسلامية. ويرى الكاتب أن المفهوم الأول الضيق للقومية، والذي ترفع لواءه الصفوة داخل كل بلد في المغرب العربي. يتغلب حالياً على المفهوم الواسع للقومية. هذا مع ملاحظة أن المثل الأعلى العربي الاسلامي ما زال يشكل رد فعل ايديولوجياً تلقائياً للظاهرة الاستعمارية وامتداداتها الحديثة التي تنعكس أساساً في ادماج منطقة المغرب العربي داخل النظام الرأسمالي العالمي.

هذا الواقع المذكور للصراع ما بين مفهومي القومية، بالمعنى الضيق الوطني المحدود والقومية بالمعنى الواسع العربي الاسلامي. إنما يفسر ظاهرة انقسام المجتمع المغربي ما بين الاتجاه الفكري لشرائح كبيرة من المثقفين والصفوة الحاكمة والذي ينظر إلى أوروبا باعتبارها النقطة المرجعية الرئيسية في مجالات التنمية المختلفة، وما بين الاتجاه الفكري السلفي الذي يستند إلى القيم الاسلامية باعتبارها سداً منيعاً يحافظ على الأصالة الثقافية للمجتمع المغربي.

ويخلص الكاتب إلى أنه مهما كانت الاختلافات القائمة ما بين النظم الحاكمة في البلدان المغربية الثلاثة الرئيسية فإن خصائصها العامة تظل واحدة في التحليل النهائي، وفي مقدمتها المركزية السلطوية، والهياكل البيروقراطية المتضخمة والخطط الانمائية المتشابهة المتتابعة ونشوء طبقة جديدة من الوسطاء، وطبقة عاملة متنامية، والتفاوتات الطبقية الشديدة، والإنفاق الاستهلاكي الشديد. وينهي الكاتب تحليله بأن عملية بناء الدولة في بلاد المغرب أدت الى نتيجة واحدة فيها جميعاً ألا وهي: «السلطة

الرسمية المركزية الاحتكارية لشتى موارد المجتمع».

والورقة الثانية في هذا القسم، بعنوان: «الاتجاهات الحديثة في تفسير المجتمع في شمال افريقيا» بقلم ديل ايكلمان استاذ الانثروبولوجيا في جامعة نيويورك. ويقدم فيها الكاتب مراجعة تحليلية لمناهج ثلاثة رئيسية لعلم الفكر الاجتماعي وتطبيقها في تفسير ودراسة خصائص المجتمع المغربي، وهي نظرية التقسيمات السلالية ثم الانثروبولوجيا التفسيرية والاقتصاد السياسي. والنظرية الأولى ـ اي التقسيمات السلالية ـ (من اقطابها الانثروبولوجيون ادوارد ايفانز ـ بريتشارد وايرنست غلينر) تركز على فكرة «القبيلة كمحور مركزي للهوية الثقافية في الشرق الأوسط وفي المجتمعات الافريقية عموماً وتعتبرها مرادفاً لفكرة «الأمة» في اوروبا. أما الانثروبولوجيا التفسيرية (ومن اقطابها كليفورد غيرتز ولورانس روزن وكينيث براون) فإنها تركز من الناحية المنهجية على جدلية الريف/الحضر، وتعتمد أساساً في تحليلاتها على المفاهيم الضمنية الضميرية التي يتخذها الشعب لنفسه فيما يتعلق بنظامه الاجتماعي. اما منهج الاقتصاد السياسي (ومن اقطابه انتوني غيدنز وبيير بورديو) فيركز اهتمامه على الظروف الموضوعية السياسية ـ الاقتصادية في اطاراتها التاريخية الخاصة الذاتية، مما يؤدي إلى تحديد الهدف والمسلك للحركة الاجتماعية.

ويخلص ايكلمان إلى أن تراكم وتكامل الادبيات الوفيرة في علم الاجتماع بفروعه المختلفة، التي تناولت دراسة منطقة المغرب العربي، انطلاقاً من المناهج الثلاثة المذكورة، إنما تجعل من هذه المنطقة نموذجاً ثرياً بأبعاده ومقوماته وتنويعاته، من بين النماذج الرئيسية التي تهم اكاديميات الفكر الاجتماعي.

ويقدم محفوظ بنون، مدير معهد تكنولوجيا وتخطيط الاقتصاد التطبيقي في الجزائر الورقة الثالثة في هذا القسم بعنوان: «التصنيع في الجزائر: نظرة شاملة». ويوضح الكاتب في هذه الدراسة ان المخترعات الفنية والتحديثات الصناعية وقرار استخدام تكنولوجيا معينة، كلها كانت وستظل متغيرات تابعة للعوامل السياسية، وإن إقامة وانجاح المجتمع الاشتراكي الصناعي كان دائماً نتاجاً للصراع السياسي من جانب حركة اشتراكية او حزب اشتراكي عمل على تحقيق تنمية صناعية ناجحة من أجل التوصل إلى هدف أعلى هو تحريك الطاقات الخلاقة لملايين البشر داخل المجتمع المعني. ويستشهد بنون بمقولة لينين في مقالة بعنوان «الاهداف المباشرة للحكومة السوفياتية» بأنه «من دون تنظيم جهود كافة قطاعات الشعب ومن دون تكتيل عام لقوى الجماهير من أجل بناء المجتمع، فإن أي تحوّل ثوري يكون مجرد لغو فارغ».

وبعد أن يستعرض الكاتب التطور التاريخي للصناعة في الجزائر، والتي كانت موجهة أساساً لخدمة الاقتصاد الفرنسي طيلة العهد الاستعماري الطويل، يتناول مظاهر التدهور الاقتصادي العام في الجزائر بعد الاستقلال وحتى أواسط الستينات. ويركز على أنه منذ بداية عهد الرئيس الراحل هواري بومدين أصبحت الأولوية في خطط الدولة الاقتصادية للصناعة اساساً: الصلب والآلات والكيماويات والبتروكيماويات ومواد البناء والتعدين، أو ما يسمى «بالصناعات التصنيعية أي الانتاجية» أو «الصناعة الأساسية». وأصبح الهدف العام للنظام هو توفير السبل الانتاجية الكفيلة بمواجهة آثار نضوب النفط والغاز الطبيعي والاحتياطيات التعدينية في المستقبل. ويشير الكاتب إلى أن الخطة الخمسية للنصف الأول من الثمانينات

(١٩٨٠ ـ ١٩٨٤) في ظل عهد الشاذلي بن جديد، لا تتضمن مشروعات صناعية جديدة بل تسعى إلى تكملة المشروعات القائمة منذ عهد بومدين.

وتساهم فاطمة مرنيسي، الاجتماعية المغربية ومؤلفة الكتاب الشهير **وراء الحجاب**، في هذا القسم بورقة بحثية بعنوان «عمل المرأة: المفاهيم الدينية والعلمية»، حيث تناقش قضية عمل المرأة في شمال افريقيا اعتماداً على سلسلة من اللقاءات ما بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨١ اجرتها الكاتبة مع مجموعة من الرجال العاملين في قطاعات الصناعة. وتخلص الكاتبة إلى أن الرجال المغاربة في عمومهم يعتبرون خروج المرأة للعمل بمثابة أنشطة غير أخلاقية تجلب العار على الأسرة. ولا تقتصر هذه النظرة المتخلفة على الفلاحين الاميين بل تشمل مديري الصناعات واصحاب المصانع والتقنوقراط بل ومخططي الدولة. وترجع الكاتبة هذه الظاهرة الاجتماعية الغريبة في أواخر القرن العشرين إلى عوامل عدة على رأسها التقسيم التقليدي للعمل، وللأدوار الاسرية ما بين الرجل والمرأة منذ العصور الوسطى وبدايات الاسلام، ثم انتشار الرق النسائي اثناء عصور ازدهار الامبراطورية الاسلامية، ثم التكنولوجيا الرأسمالية التي أدخلها العهد الاستعماري إلى المجتمع المغربي، وأخيراً سيطرة قيم البرجوازية الصغيرة على العملية الانتاجية.

القسم الرابع: الديناميات الثقافية

يتضمن هذا القسم بحثين عن الأبعاد الفكرية والثقافية للظاهرة المغربية المعاصرة، قدمهما اثنان من الكتّاب المغاربة والنقّاد الادبيين المعروفين. فقدم محمد برادة، استاذ الادب في جامعة محمد الخامس في الرباط ورئيس تحرير مجلة **آفاق** ورئيس اتحاد الكتاب المغاربة ما بين عامي ١٩٧٦ و١٩٨٣، دراسة بعنوان «الخطاب الثقافي والابداعي الحديث في المملكة المغربية: التغيّر المثالي (اليوتوبي)». ويعرض برادة في دراسته تفصيلاً للمواجهة الحادة المتصاعدة ما بين السائد والمضاد له أي ما بين الثقافات المغربية القديمة والجديدة في ظل الدولة المغربية المستقلة. فالثقافة السائدة تتجذر في تراث السلفية وتعتبر أن الأصالة الحضارية للمغرب تكمن فقط في الشخصية العربية الاسلامية، إلّا أن هذه الشخصية الثقافية المغربية تبحث عن الملاءمة والتوفيق مع الحضارة الغربية الاوروبية. اما المضاد أو الثقافة البديلة التغريبية فهي تعبير عن التبعية الفكرية وحبوط الجماهير وخصوصاً الفئات الشبابية منها وذلك عن طريق نشر أجهزة الاعلام الغربية للاتجاهات الثقافية اليوتوبية الخيالية.

والمفكر الثاني هومحمد بنيس استاذ الادب في جامعة محمد الخامس ومدير تحرير مجلة **الثقافة الجديدة**، ويقدم بحثاً بعنوان «التعددية في واحد» حيث يعتبر الكاتب ان الثقافة المغربية الحديثة ما هي إلّا سلاح للتركيز على أحادية الفكر المغربي في القنوات الاوروبية الغربية، ولاستبعاد الثراء التعددي للثقافات المتنوعة في المجتمع المغربي. ويحلل في هذا الصدد كتابات عدد من أهم مفكري المغرب الحديث من أمثال عبد الله العروي وعبد الكبير الخطيبي ومحمد عابد الجابري.

وأهم ما يلاحظه القارىء المتخصص في هذا الكتاب النقاط التالية:

أ ـ تركيز الغالبية العظمى من الاوراق البحثية المتضمنة في الكتاب على سلبيات ومساوىء العهد الاستعماري الفرنسي في منطقة المغرب العربي، وامتدادات وانعكاسات وآثار تلك السلبيات والمساوىء المستمرة حتى بعد مرور عقود على استكمال بلاد المغرب

لاستقلاليتها السياسية الرسمية.

ب ـ التعمق في تحليل مقومات ومعوقات عملية بناء الهوية المغربية العربية الشاملة في تجسيد تنظيمي ونظامي رسمي وفعلي.

ج ـ أجمعت الدراسات التي تناولت كلياً أو جزئياً مشكلة الصحراء الغربية على أن هذا الصراع ليس اقليمياً محضاً أو اقتصادياً او استراتيجياً خالصاً، بل هو محصلة الديالكتيكية المغربية العامة بمعنى التناقضات العميقة السياسية والثقافية والاجتماعية والقائمة بين بلاد المغرب العربي عموماً وما بين الجزائر والمغرب خصوصاً.

د ـ يبدو النقص الاساسي التحليلي في هذه الاوراق البحثية المتخصصة في شؤون المغرب العربي المعاصر، في المحدودية الواضحة، كماً وكيفاً، لتناول تلك البحوث لظاهرة البربر ذات الخصوصية الشديدة وذات الحساسيات الخطيرة في حياة المجتمع المغربي عموماً. إذ لا يجد القارىء في هذا الصدد سوى اشارات سريعة أو لمحات موجزة عن ظاهرة البربر في دراسة ويليام زرتمان (١٠ سطور فقط عن اضطرابات البربر في الجزائر عام ١٩٨٠ وذلك في صفحة ٣٣ من الكتاب)، وكذلك سطور وفقرات قليلة في دراستي جون رودي وجون انتليس.

اخيراً إن اهمية هذه الأوراق البحثية العديدة التي تضمنها مؤلف **شمال افريقيا المعاصر** تكمن في النقاش العلمي لمجموعة من المسائل والقضايا الحية الملحة في بلاد المغرب، سواء على صعيد أوضاعها الداخلية أم على مستوى روابطها مع سائر البلاد العربية المشرقية أم علاقاتها مع دول الكتلة الغربية.

إن خطورة دلالات هذه الابحاث ليست في الوقائع التي تتضمنها سطورها بقدر ما تكمن هذه الخطورة، بالمعنى الايجابي للكلمة، في الأسلوب الذي تتبعه هذه الدراسات من أجل تحدي وزحزحة القناعات القديمة والتعميمات القاهرة التي كانت راسخة لدى الاكاديميين والدارسين لمنطقة المغرب العربي □

صدر حديثاً عن

مركز دراسات الوحدة العربية

الطبعة الثالثة

من كتاب

التكوين التاريخي للأمة العربية

دراسة في الهوية والوعي

الدكتور عبد العزيز الدوري

ندوة «التعددية في الوطن العربي»

حسنين توفيق ابراهيم

مـدرّس مسـاعـد ـ قسم العلـوم السياسية، كلية الاقتصاد والعلـوم السيـاسيـة في جـامعـة القـاهـرة.

شهدت العاصمة الاردنية ـ عمـان ـ خلال الفترة ٢٥ ـ ٢٧ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٨٦ ندوة عن موضوع التعددية في الوطن العـربي قـام بتنظيمهـا المـركـز الاردني للـدراسـات والمعلومات، وشارك فيها خمسة وعشرون عالماً ومفكـراً من أقطـار عـربيـة عـدة هي: مصر وسوريا ولبنان والسعودية وتونس والسـودان والامارات العربية المتحدة.

أكد د. خليل السالم في كلمة الافتتاح التي ألقـاها نيـابة عن ولي العهـد الاردني الامـير الحسن بن طـلال على أن التعـددية ظـاهـرة انسانية تاريخية تعرفها كل المجتمعات بسبب اختـلاف طبيعـة ومصـالـح البشر. وهـذه التعـددية لهـا وجهـان: الأول، ايجـابي حيث تصبـح التعددية عـامـل قـوة تـدعم وتعمق التطور السياسي ـ الاجتمـاعي، وبهذا المعنى يمكن فهم التعددية في الدول المتقدمة. والثاني سلبي، حيث تصبـح التعدديـة خطـراً يهـدد الدولة الوطنية والتماسك الاجتمـاعي، ويفتح البـاب أمام الأطمـاع الخارجيـة، وهـذا هـو الوجه السـائد للتعـددية في البلـدان العربيـة وغـيرها من دول العـالم الثالث التي تـواجـه مشكـلات التنميـة والاستقـلال ومحـاولات الاختراق الخارجي.

وشـدد السـالم عـلى اهميـة فتـح قنـوات الحوار بين مختلف الفئات والقوى في المجتمع بقصد بلورة حد أدنى من القناعات والولاءات المشتـركة التي تضمن تمـاسـك المجتمـع من دون طمس هويات وثقـافات بعض الجمـاعات الموجودة فيه.

وبـين أبحـاث النـدوة بحثـان عن الإطـار التاريخي ـ النظري للظاهرة. وبقيـة الأبحاث عبارة عن دراسات حالة في العديد من الأقطار العربية التي تواجه مشكلة التعددية.

وسنعـرض للخطـوط العـريضـة لأبحـاث الندوة بقليل من التفصيل.

١ ـ الإطـار التـاريخـي ـ النظري لظاهرة التعددية

قُـدم في هـذا السيـاق ورقتـان. الأولى، للـدكتـور عـلي الـدين هـلال (مصر) بعنـوان

«التعددية المجتمعية بين المعطيات التاريخية والعوامل السياسية». وأوضح فيها أن المجتمع العربي يتضمن عديداً من التركيبات والتنوعات الاجتماعية والتاريخية والدينية والطائفية، ومن هنا يجب التمييز بين التعددية كمعطى تاريخي وتكويني، وبين التعامل السياسي مع هذا المعطى. فالتعددية في حد ذاتها ليست خيراً أو شراً، ويمكن أن تكون عامل قوة أو عامل ضعف، كل ذلك رهن بالصيغة السياسية المطروحة للتعامل مع ظاهرة التعددية. واستخدم مفاهيم عدة لتحليل الظاهرة وهي: التكامل القومي، أساليبه وأدواته، والصراع الاجتماعي الممتد، وأزمة الدولة وغياب العدالة. وأكد على ضرورة المراجعة النقدية لمفهوم الدولة ولمعنى التحديث والتنمية، وعلى أهمية تحقيق العدالة بمعناها السياسي (التمثيل والمشاركة)، والاقتصادي (تكافؤ الفرص)، والثقافي (التسامح والقبول بالاختلاف).

وقدم الورقة الثانية الأستاذ سيد ياسين بعنوان «التعددية والمسألة السياسية في الوطن العربي: ملاحظات أولية». وعرض فيها للاجتهادات النظرية في التعريب بمفهوم التعددية، وللمدارس المختلفة في تحليل الظاهرة، وهي تتمثل في خمس مدارس كبرى (الدراسات الخاصة بالقومية ومدرسة بحوث التكامل القومي ودراسات التعددية الثقافية ودراسات الصراع السلالي والدراسات الخاصة باللغويات الاجتماعية). ثم أشار بعد ذلك إلى الصراع الخفي والعلني أحياناً بين الخطاب الوحدوي والخطاب التعددي على الساحة العربية، وكيف أن الثاني يبرز مع ضمور الأول. وطرح في نهاية ورقته سؤالاً جوهرياً وهو: لماذا تتحول التعددية في لحظة تاريخية ما إلى مشكلة سياسية؟ وما هي شروط هذه اللحظة، وما هي أفضل السبل لتجنبها؟

٢ ـ التعددية في مجالات التربية

قدم في هذا الإطار د. يوسف نبراي (الامارات العربية المتحدة) ورقة بعنوان «مفاهيم التعددية في مجالات التربية في الدول العربية». وهي من أضعف الأوراق التي قُدمت في الندوة لبعدها عن صلب عنوانها. حيث تحدث مقدمها عن الوطن العربي من حيث مساحته، وأهميته الاقتصادية والاستراتيجية، وسكانه وعن العلمانية والدين... الخ. وهو بذلك لم يعقد دراسة مقارنة بين مناهج التربية في الأقطار العربية، ولم يستقطب بحثه حول المفاهيم التي تعكس التعددية مثل المساواة والطبقة والمواطنة... الخ.

٣ ـ البعد الاقتصادي للتعددية

جاءت في هذا الاطار ورقة د. باهر عتلم (مصر) بعنوان «الوضع الاقتصادي للأقليات في المشرق العربي». فأكد على حرص الأقليات على تدعيم أوضاعها الاقتصادية لتعويض الشعور بعدم الاندماج مع الأغلبية. ثم تناول النموذجين اللبناني والمصري كحالتين للدراسة، فإما أن تكون الأقلية في وضع اقتصادي أقل من حجمها النسبي (الشيعة في لبنان) أو اكبر من حجمها النسبي (الموارنة في لبنان والأقباط في مصر). وتزداد خطورة الأمر عندما تتسق خطوط التقسيم الاقتصادي ـ الاجتماعي مع خطوط الانقسام الطائفي ـ الاثني ـ الديني. فهنا تكون احتمالات الانفجار أكبر (لبنان).

٤ ـ التعددية في الاردن

تحت هذا العنوان جاءت ورقة د. جمال الشاعر (الاردن). وبعد أن عرض لتطورات النظام السياسي الاردني، تناول مظاهر التعددية في الاردن. وهي تتمثل في العشائر في

البادية والقرى، والأقليات الطائفية والعرقية (المسيحيون، الجركس ـ الشيشان)، والثنائية الأردنية ـ الفلسطينية، وما عدا الاخيرة فإن مراكز القوى الاخرى لم تشكل خطراً جدياً على النظام، حيث طور آليات فعالة لاستيعابها، كما أنها لم تكن امتدادات لانتماءات خارج الحدود.

٥ ـ التعددية الفلسطينية

قُدم في هذا المحور ورقتان. الأولى، للدكتورة خيرية قاسمية (الكويت) بعنوان «العمل السياسي بين التجمعات الفلسطينية داخل الوطن العربي ١٩٤٨ ـ ١٩٦٤». وتناولت فيها ثلاثة عناصر: الغياب السياسي للشعب الفلسطيني، وذلك في المرحلة التي اعقبت النكبة مباشرة، ومساهمة الفلسطينيين في الحركات السياسية العربية كطريق للتحرير وذلك حتى مطلع الستينات، ونظراً لعجز الحركات والاتجاهات القومية عن ايجاد الحل العربي لقضية فلسطين، خصوصاً بعد انهيار تجربة الوحدة بين مصر وسوريا ونجاح الثورة الجزائرية، توجه العمل الفلسطيني نحو الخصوصية، وظهر عديد من التنظيمات الفلسطينية (بلغ عددها ٣٧ تنظيماً قبل عام ١٩٦٧) تؤكد على الذات الفلسطينية تمهيداً للعمل المسلح.

وقدم الورقة الثانية د. لبيب قمحاوي بعنوان «نظرة في التعددية الفلسطينية». وتناول فيها أشكال التعددية الرئيسية التي واكبت المسيرة الفلسطينية منذ عام ١٩٤٨ حتى الآن، وهي: التعددية الاجتماعية ـ الاقتصادية. وتعددية الولاء السياسي الفلسطيني. وتعددية النضال الفلسطيني وأهدافه، وما ترتب على ذلك من أضرار لحقت بالثورة الفلسطينية.

٦ ـ التعددية في لبنان

قدم د. انطوان نصري مسرة (لبنان) بحثاً بعنوان «المسألة اللبنانية: دراسة حالة في احتمالية البلقنة». شرح فيه مفهوم البلقنة، والادراك النفسي الجماعي في لبنان ومحيطه حول احتمالية البلقنة. وركز على خطر البلقنة المستقبلي في لبنان، وعلى أهمية التضامن العربي، لمجابهة مأزق بلقنة لبنان والبلقنة العربية، بما يعنيه ذلك من ضرورة وضع نهاية للحروب الباردة العربية.

٧ ـ التعددية في المجتمع السعودي

قدمت في هذا الاطار د. ثريا تركي (السعودية) ورقة بعنوان «دور التوحيد الثقافي في نشوء المجتمع السعودي». عرضت فيها للتغيرات التي حدثت في المجتمع الحجازي والنجدي بعد توحيدهما في كيان سياسي هو المملكة العربية السعودية عام ١٩٢٦، أي خلق مجتمع موحد حديث، وأكدت على أهمية ودور مؤسسات التنشئة الاجتماعية كالتعليم والاعلام والسياسات الاجتماعية في مواجهة التعددية والولاءات التقليدية التي كانت سائدة قبل تأسيس الدولة السعودية الحديثة عام ١٩٢٦. كذلك أثارت أهمية عاملي الدين الاسلامي واللغة العربية ونظام الحكم الذي يعبر عن ذلك في التقليل من حدة التعددية التقليدية. ولم تنه التغيرات التي شهدها المجتمع السعودي منذ عام ١٩٢٦ كل أشكال التعددية، لكنها فرضت إطاراً من الوحدة لا يمكن تحقيق أهداف الفرد والمجتمع إلّا بمراعاته.

٨ ـ المعارضة في الخليج العربي

قدم د. عبد الخالق عبد الله ورقة بعنوان «أشكال المعارضة في دول الخليج العربي»، حاول فيها استكشاف دور المعارضة السياسية في أربعة أقطار خليجية هي: الامارات العربية المتحدة وقطر والكويت

والبحرين. وانتهى إلى غياب معارضة سياسية فعالة في أقطار الخليج العربي لأسباب عدة بعضها يتعلق بحداثة الاستقلال والتطور السياسي، وبعضها يتعلق بالنفط وآثاره، وهناك أسباب تتعلق بطبيعة الثقافة السياسية التقليدية. وعندما قارن بين المعارضة الراديكالية متمثلة في الحركات الثورية السرية، والمعارضة الاصلاحية (وهي غير منظمة عموماً) انتهى إلى أن المعارضة الاصلاحية كانت عموماً اكثر فاعلية من المعارضة الراديكالية خلال السبعينات. وتنبأ باحتمالات تزايد دور المعارضة الراديكالية خلال السنوات المقبلة في ضوء المتغيرات الداخلية والاقليمية التي تشهدها منطقة الخليج.

٩ ـ التعددية في السودان

تناولت الورقة التي قدمها د. عبد الملك عودة (مصر) حالة جنوب السودان، مركزة على البيئة الطبيعية والبشرية في هذه المنطقة، وسياسات الحكم الاجنبي (حتى عام ١٩٥٣)، وسياسات الدولة الوطنية (حتى عام ١٩٥٨) تجاه مشكلة الجنوب، وحكم الجيش حتى عام ١٩٦٤، والحكم المدني الحزبي حتى عام ١٩٦٩، وسياسات نظام الرئيس السوداني السابق جعفر النميري تجاه هذه المشكلة، ومواقف وسياسات الأطراف السودانية تجاه هذه المشكلة منذ ثورة نيسان ابريل ١٩٨٥. وانتهى إلى ضرورة الحوار السياسي والتسوية التفاوضية لمشكلة الجنوب على أساس التنازلات والتراجعات المطلوبة من أطراف الازمة التعددية في السودان.

١٠ ـ التعددية في تونس

قدم في هذا السياق نيكولاس هوبكنز (الجامعة الامريكية في القاهرة) ورقة بعنوان «التعددية، السياسة على المستوى المحلي والدولة في تونس» أكد فيها على تمتع المجتمع التونسي بدرجة ملحوظة من التجانس والتماسك، وذلك لأسباب عدة منها: الانخراط في ايديولوجية الحركة الوطنية التحررية وضعف الانتماءات الجهوية والقيادة الكاريزمية لبورقيبة. إلّا أنه شدد على وجود بعض الاختلالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية في تونس قد تؤدي إلى تفجير الوضع خصوصاً بعد غياب بورقيبة.

١١ ـ التعددية في المغرب والجزائر

جاء في هذا الاطار بحث د. نازلي معوض أحمد (مصر) بعنوان «البربر في المغرب العربي: تعددية تجزيئية أم تنوع في إطار الوحدة». تناولت فيه ظاهرة الوجود البربري في الجزائر والمغرب، فأوضحت نسبتهم إلى اجمالي السكان، وخصوصيتهم اللغوية، وأثر حركات التعريب في البلدين على البربر. وأنماط التفاعلات والتشابكات بين الوجود البربري في البلدين والنظم السياسية فيهما.

النتائج والتوصيات التي انتهت إليها الندوة

اتسمت اعمال هذه الندوة بالثراء، فإلى جانب القضايا والموضوعات المتعددة التي تناولتها أبحاثها، اتسمت المناقشات خلال جلساتها بالموضوعية والحرية، حيث طُرح الرأي والرأي الآخر. كذلك كان هناك تركيز واضح على الهموم والمشكلات الواقعية لظاهرة التعددية، دونما مساجلات ايديولوجية وكلامية محدودة الأهمية. ناهيك عن النظرة المستقبلية التي كانت بعداً أساسياً في تفكير المشاركين في الندوة.

ويمكن بلورة أهم النتائج والتوصيات التي انتهت إليها الندوة فيما يلي:

أ ـ طُرح مفهوم التعددية في الندوة بمعنيين: الأول، ضيّق، وهو يعني وجود جماعات لها هوية خاصة بها، قد تكون دينية أو عرقية، تعطيها معنى التفرد والتميّز. والثاني، واسع، وهو يشير إلى التعدد الاقتصادي والاجتماعي والسياسي في المجتمع. والمعنى الأول هو الذي كان محور أعمال ومناقشات الندوة.

ب ـ إن التعددية واقع قائم وموجود في الأقطار العربية، ومن ثم يجب الإعتراف بها والتعامل معها، فالمطلوب هو الوصول إلى صيغة يمكن في إطارها الاحترام والاعتراف بالخصوصيات الثقافية من دون تهديد كيان الدولة الوطنية. المطلوب هو تحاشي النقطة التي عندها ينفجر الوضع وتتحول التعددية من ظاهرة ايجابية إلى ظاهرة سلبية تعني التقاتل والتناحر. وتتمثل شروط هذه النقطة في: التفاوت الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ السياسي الصارخ والشعور بعدم قدرة الدولة على توفير الحماية لكل مواطنيها ووجود عنصر التعبئة للجماعات ذات التمايز الثقافي والديني وفي التدخل الأجنبي.

ج ـ حدث في الندوة انقسام في الرأي بين أنصار الخطاب الوحدوي (طالبوا بضرورة الاندماج القومي للجماعات كافة في إطار الدولة الواحدة) وبين أنصار الخطاب التعددي (طالبوا بالاعتراف بالتعددية وتقنينها). لكن من خلال المداخلات والمناقشات تبلور الاتفاق حول عدم وجود اختلاف أو تناقض بين خطاب الوحدة وخطاب التعددية، فالعلاقة بينهما علاقة جدلية. فلا يمكن فهم وتحقيق الوحدة إلّا من خلال الاعتراف بالواقع التعددي. ومفهوم التعدد لا معنى له إلّا إذا قُرن جدلياً بمفهوم الوحدة.

د ـ إنه لا يمكن التعامل مع ظاهرة التعددية وفهمها وتحليلها إلّا من خلال منهجية مركبة، تجمع بين أفرع وتخصصات عدة للمعرفة مثل السياسة والاقتصاد والاجتماع والانثروبولوجيا وعلم النفس.. الخ. وذلك نظراً لتعدد وتداخل جوانب الظاهرة. وكذلك، فإن الأمر يتطلب طرح استراتيجية بعيدة المدى تتضمن العديد من الجوانب القانونية والسياسية والاقتصادية والتربوية والاعلامية لمواجهة مشكلة التعددية. هذه الاستراتيجية ستختلف من قطر إلى قطر طبقاً لشكل وطبيعة التعددية الموجودة فيه.

هـ ـ إن هناك ثلاثة أنواع من السياسات الحكومية يجب تدشينها وتدعيمها للتعامل مع مشكلة التعددية في الوطن العربي. اولها: السياسات الاقتصادية، وتدور حول السعي لتحقيق التنمية المتوازنة بين مختلف مناطق الدولة، وتحقيق العدالة في توزيع وأعباء التنمية بين مختلف القوى والجماعات في المجتمع، الأمر الذي يضيق الفجوة بين الجماعات ويقلص بؤر التوتر في المجتمع. وثانيها، الصيغ والسياسات السياسية، ومنها الإقرار بحقوق وواجبات المواطنة للجميع من دون تمييز وكفالة الحقوق والحريات الأساسية للجميع وتمكين مختلف القوى من التعبير عن نفسها ومطالبها في شكل سلمي ومنظم وتمثيل مختلف الفئات في أجهزة وأنشطة الدولة. وطرح البعض أفكاراً مثل الفدرالية الشخصية والفدرالية الاقليمية، وقال آخرون بنظام المجلسين، أحدهما تُمثل فيه التعددية والآخر تُمثل فيه الجدارة. وقال البعض بنظام الحصص ووضع الضوابط لتولي المناصب السياسية وأهمية تدعيم الأحزاب والتنظيمات السياسية وغيرها كقنوات اتصال بين الحاكم والمحكوم. وثالثها، سياسات تربوية، تتمثل في العمل على خلق فلسفة تربوية عربية وحدوية، بما يعنيه ذلك خلق الحد الادنى من التوحد بين مناهج التدريس في الأقطار العربية المختلفة والتركيز

على عمليات التنشئة وغرس القيم والرموز المشتركة لدى الناشئة، كل ذلك في إطار أخذ بعض الخصوصيات الثقافية لدى بعض الجماعات بعين الاعتبار.

و ـ إن التعددية في حد ذاتها ليست ايجابية او سلبية، لكن اسلوب التعامل السياسي معها هو الذي يحدد مدى ايجابيتها أو سلبيتها، الأمر الذي يتطلب ضرورة البحث عن الصيغ الفعالة التي يمكن من خلالها تحويل التعددية إلى عناصر إثراء ومشاركة فعالة في تنمية وتطوير المجتمع العربي. كل ذلك انطلاقاً من مسلمة اساسية مفادها ان الشعب العربي شعب واحد له تاريخه وتراثه وتقاليده المشتركة وله آماله وتطلعاته المستقبلية الواحدة. كما أن التحديات التي تواجهه واحدة ومشتركة وتستهدف الوجود العربي ذاته.

ز ـ العمل على اعادة النظر في الفكر القومي العربي ومحاولة تجديده وتنقيته في ضوء الظروف والمتغيرات الجديدة، بحيث يستوعب ويحتوي اشكال القطرية والتعددية في الوطن العربي من دون أن يتصادم معها أو ينفيها، بحيث تكون العلاقة بين المستويات دون القطرية والقطرية والقومية علاقة أوان مستطرقة، قوامها التداخل والمساندة . التنافس والتناقض.

ح ـ ضرورة اعادة قراءة التاريخ ا للوقوف على أساليب وآليات التعامل مع هذه الظاهرة (التعددية) في الخبرة التاريخية العربية ـ الاسلامية. كذلك بعد تقويم سياسات الحكومات العربية في مرحلة ما بعد الاستقلال للتعامل مع هذه الظاهرة، بقصد معرفة نواحي القصور وجوانب النجاح، وذلك يعد من المتطلبات الأساسية في المرحلة الراهنة.

ط ـ تقع على عاتق النظم السياسية العربية مسؤولية أساسية في احتواء التعددية وبناء الدولة الوطنية أولاً ثم تنفيذ شكل من أشكال دولة الوحدة العربية ثانياً، وهذا يتطلب تنفيذ سياسات اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وتربوية واعلامية تؤكد معاني الديمقراطية والمشاركة والتمثيل والعدالة الاجتماعية والتسامح الفكري.

ي ـ أثار المشاركون قضية ترجمة الأفكار والتصورات الفكرية إلى ممارسات وسياسات عملية، الامر الذي يعني خلق التلاحم بين رجال الفكر ورجال الحركة السياسية في الوطن العربي. وهي مهمة تتطلب من صانعي القرار الانفتاح على الاجتهادات الفكرية بقصد الاستفادة منها لمواجهة المشكلات الواقعية بأساليب مدروسة.

والخلاصة: إن ظاهرة التعددية في الوطن العربي تتسم بتعدد وتداخل جوانبها، وهي ليست ظاهرة سيئة في حد ذاتها، بل أن اسلوب التعامل السياسي معها هو الذي يحدد مدى ايجابيتها أو سلبيتها. ومن هنا فالأمر يتطلب تطوير استراتيجية متعددة الجوانب (سياسية ـ اقتصادية ـ اجتماعية ـ تربوية... الخ) للتعامل مع هذه الظاهرة وتحويلها إلى عنصر قوة للبنيان السياسي ـ الاجتماعي □